جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

دور المجتمع المدني في كينيا وأوغندا

-دراسة مقارنة-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث (ل م د) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الأفريقية

إعداد الطالبة:

إيمان بن عامر

إشراف الأستاذ:

عبد الرزاق مختاري

لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	محمد شلبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر3	رئيسا
2	عبد الرزاق مختاري	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر3	مشرفا ومقررا
3	سعيدة سلامة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر3	عضوا مناقشا
4	فلة عربي عودة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر3	عضوا مناقشا
5	رياض بن عربية	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية للصحافة وعلوم الإعلام	عضوا مناقشا
6	سيد أحمد كبير	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ"

سورة المائدة ،02 الآية

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله رب العالمين الذي وفقني لتقديم هذا العمل ويسّر لي الأسباب لإتمامه والتقدير كل التقدير لأستاذي المشرف على الأطروحة " الأستاذ عبد الرزاق مختاري" لما قدّمه من دعم، وإرشاد، ونصح، وتوجيه، ومتابعة.

حيث أتوجه بخالص الشكر والامتنان إليه على كل ما قدّمه طيلة فترة البحث من مساعدة وتوجيهات، وعلى رحابة صدره إلى غاية إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور"محمد شلبي" الذي أشرف على المراحل الأولى من هذا البحث، بتوجيهاته العلمية في وضع اللبنات الأولى له، كما أمدّني بعدد من المراجع القيّمة التي كانت عوناً لي في بناء الإطار النظري ومعالجة موضوع الأطروحة.

كما أسجّل امتناني لكل من ساعدني من الأساتذة الأفاضل ومد يد العون لأتخطى الصعوبات خلال مرحلة الدكتوراه.

ولا يفوتني أن أعبّر عن امتناني العميق لعائلتي الكريمة، والديّ العزيزين وإخوتي الأحباء، الذين كانوا لي السند الدائم، ووقفوا إلى جانبي بالصبر والتشجيع، مما منحني القوة للاستمرار.

وأخيرًا، أشكر كل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إنجاح هذا البحث، وأسأل الله أن يجعل عملي هذا إضافة علمية مفيدة تخدم مجالي وتساهم في تطوير المعرفة.

والله وليّ التوفيق.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم معمق لطبيعة المجتمع المدني في بلدين من شرق أفريقيا كينيا وأوغندا، وتحليل أدواره، والعقبات التي يواجهها، ومدى مساهمته في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. حيث تبحث الدراسة من منظور مقارن أدوار المجتمع المدني في كينيا وأوغندا بين الفرص المتاحة والقيود التي تحول دون أن تحقق هذه المنظمات النتائج المطلوبة.

ورغم تشابه التحديات والقيود والعقبات إلا أن قدرته على التأثير والمساهمة في السياسات العامة، ودعم الديمقراطية، ومساءلة السلطة وباقي المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تختلف بشكل ملحوظ بين البلدين، يثير هذا التباين تساؤلات حول العوامل المختلفة التي تحدّد فاعلية المجتمع المدني في كل سياق، وحول درجة استقلاليته ومدى مساهمته في مختلف المجالات وكذا في مواجهة التحديات مثل الفساد، وضعف الحوكمة، والقيود المفروضة من قبل الدولة.

الكلمات المفتاحية: كينيا، أوغندا، المجتمع المدني، التحديات.

Abstract

This study aims to provide an in-depth understanding of the nature of civil society in two East African countries, Kenya and Uganda, by analyzing its roles, the challenges it faces, and its contributions across various social, economic, and political fields. The study adopts a comparative approach to examine the roles of civil society in Kenya and Uganda, weighing the opportunities achieved against the constraints that prevent these organizations from attaining the desired outcomes.

Despite similarities in challenges, restrictions, and obstacles, the capacity of civil society to influence and contribute to public policies, support democracy, hold authorities accountable, and impact other social, economic, and political domains differ significantly between the two countries. This disparity raises questions about the different factors that determine the effectiveness of civil society in each context, the degree of its independence, its level of contribution across various fields, and its ability to confront challenges such as corruption, weak governance, and state-imposed restrictions.

Key words: Kenya, Uganda, civil society, challenges.

مقدمـــــة

مقدمة

شهد العالم منذ أواخر القرن العشرين تصاعدًا ملحوظًا في حضور المجتمع المدني كفاعل رئيسي في الحياة العامة، حيث بات يُنظر إليه كأحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، قد ارتبط بروز المجتمع المدني عالميًا بعدة تحولات كبرى، من بينها تراجع دور الدولة الريعية، وصعود قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتزايد الحاجة إلى قنوات وسيطة بين الدولة والمجتمع، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عصفت بالعديد من الدول في العقود الأخيرة. وقد أضحت منظمات المجتمع المدني شريكًا فاعلًا في عمليات التنمية، وحارسًا على الشفافية والمساءلة، ومصدرًا للضغط الاجتماعي والسياسي من أجل الإصلاح.

وقد جاء نمو المجتمع المدني في أفريقيا في ظل ظروف تاريخية وسياسية معقدة، حيث ورثت الدول الأفريقية الحديثة إرثًا استعماريًا ثقيلاً، تجلّى في هشاشة مؤسسات الدولة، وضعف المشاركة السياسية، وتعدّد الهويات الإثنية والدينية. وقد شهدت القارة منذ ثمانينيات القرن الماضي موجة من التحولات السياسية تمثّلت في الانتقال من أنظمة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وظهور حركات احتجاجية ومنظمات مجتمع مدني –أنتجتها عدّة عوامل وظروف داخلية وخارجية– لعبت دورًا مهماً في الدفع نحو الديمقراطية ومقاومة الاستبداد. كما لعبت دوراً حيوياً في تقديم الخدمات الاجتماعية والإغاثية، خاصة في المناطق التي تعاني من قصور مؤسسات الدولة.

ورغم أن المجتمع المدني الأفريقي كان دائما محلّ جدال ونقاش بين الباحثين المتخصصين حول وجوده من عدمه، خاصة وأنه مصطلح مستورد من الثقافة الغربية، واجه تحديات كبيرة وقيود ومعوقات ومشاكل، مثل القيود التشريعية، وضعف الموارد، والتدخلات الحكومية، وطبيعة المجتمع المدني في حدّ ذاتها، إلا أنه سعى في كثير من الأحيان أن يكون صوتًا للفئات المهمشة، ووسيطًا في النزاعات، ومحركًا لمبادرات التنمية المحلية.

أما في منطقة شرق أفريقيا، فقد اكتسب المجتمع المدني خصوصية نابعة من الموقع الجغرافي والتنوع الثقافي والتاريخي للمنطقة. فقد كانت شرق أفريقيا، بما فيها كينيا وأوغندا، ساحة لتفاعل حضارات متعددة، ومسرحًا تجارب استعمارية متباينة، ما أفرز أنماطًا متنوعة من التنظيمات الاجتماعية والسياسية. وقد شهدت

المنطقة منذ الاستقلال تطورًا تدريجيًا في بنية المجتمع المدني، حيث انتقلت من التنظيمات التقليدية (مثل الجمعيات الدينية والقبلية) إلى ظهور منظمات حديثة تُعنى بحقوق الإنسان، والتنمية، والحكم الرشيد، ومراقبة الانتخابات، وغيرها من القضايا الملحّة.

وقد تناولت الأدبيات الأفريقية موضوع المجتمع المدني من زوايا متعدّدة. فقد ركزت بعض الدراسات على دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية ومقاومة الاستبداد، كما هو الحال في أعمال "ممداني"Mamdani و"كروفورد يونغ"Crawford Young، بينما اهتمت دراسات أخرى بالقيود التي تفرضها الدولة على الفضاء المدني، والعلاقة الإشكالية بين منظمات المجتمع المدني والتمويل الخارجي، وإشكالية الاستقلالية والتمثيل. كما ظهرت تحليلات نقدية حول هشاشة المجتمع المدني الأفريقي، وضعف قدرته على التأثير في السياسات العامة، وتعرضه للاختراق أو الاحتواء من قبل الدولة أو القوى الخارجية. وفي العقود الأخيرة، تزايد الاهتمام الأكاديمي والبحثي برصد تجارب المجتمع المدني في شرق أفريقيا، مع التركيز على ديناميات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وأثر التحولات السياسية والاقتصادية على فعالية المنظمات المدنية، ودورها في بناء السلم الأهلي والتنمية المستدامة.

في هذا السياق، تبرز كينيا وأوغندا كحالتين نموذجيتين لدراسة تطور المجتمع المدني في شرق أفريقيا. فكلا البلدين شهدا مسارات تاريخية متداخلة، من حيث الإرث الاستعماري، والتنوع الإثني والديني، والتحولات السياسية من أنظمة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية. ومع ذلك، فإن واقع المجتمع المدني فيهما يعكس تفاوتًا في درجة الحرية والانفتاح، وفي قدرة المنظمات المدنية على التأثير في السياسات العامة، وفي حجم التحديات المشتركة التي تواجهها.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري للدراسة

أولا: الإطار المنهجي

1- المشكلة البحثية

شهدت منطقة شرق أفريقيا، وتحديداً كينيا وأوغندا، صعوداً ملحوظاً لدور المجتمع المدني كفاعل مهم في تقديم الخدمات وسد فجوات التنمية الناتجة عن تراجع دور الدولة. ومع ذلك، فإن هذا الحراك المدني يصطدم بشكل مستمر ببيئة تشريعية وأمنية مقيّدة تفرضها الأنظمة الحاكمة، مما يضع فاعليته على المحك.

وللإجابة عن هذه المشكلة وتفسيرها تطرح الدراسة السؤال البحثي التالي:

كيف يساهم المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا في تنمية مظاهر الحياة في البلدين في ظل القيود المفروضة عليه؟

وتطرح الدراسة على ضوء المشكلة البحثية جملة من الأسئلة الفرعية:

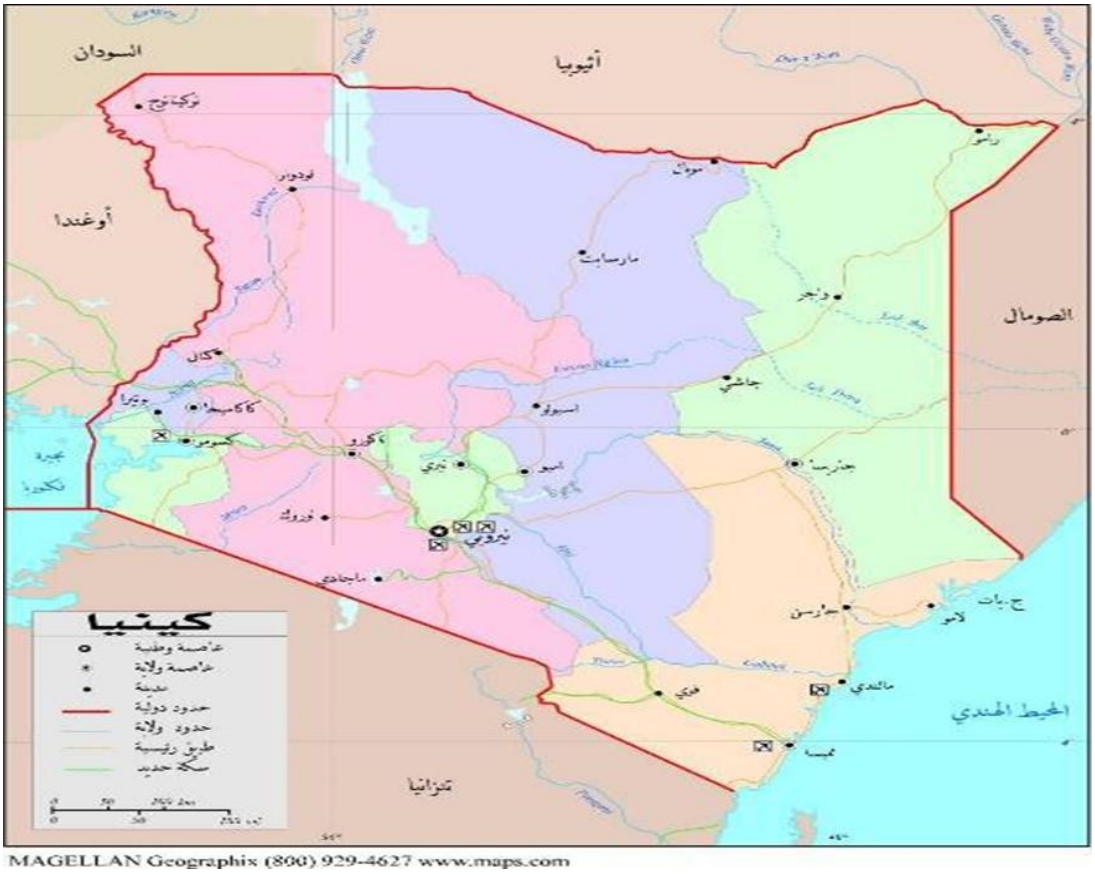
1- ما هي طبيعة السياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي نشأ فيه المجتمع المدني في كينيا وأوغندا؟
2- كيف تؤثّر طبيعة الأنساق السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في كينيا وأوغندا على طبيعة دور المجتمع المدني في البلدين؟
3- كيف تؤثّر طبيعة المجتمع المدني في كينيا وأوغندا وخلفيته على طبيعة دور المجتمع المدني؟
4- أين تختلف أدوار المجتمع المدني في كينيا وأوغندا؟ وإلى ما ترجع أسباب هذا الاختلاف؟
5- كيف تُؤثّر علاقة الدولة في كينيا وأوغندا بالمجتمع المدني على طبيعة أدوار هذا الأخير؟
6- كيف تُؤثّر علاقة المجتمع المدني الكيني والأوغندي بالجهات الدولية المانحة، واستراتيجيات التمويل الخارجي على طبيعة دور المجتمع المدني في البلدين؟

2- مجالات الدراسة

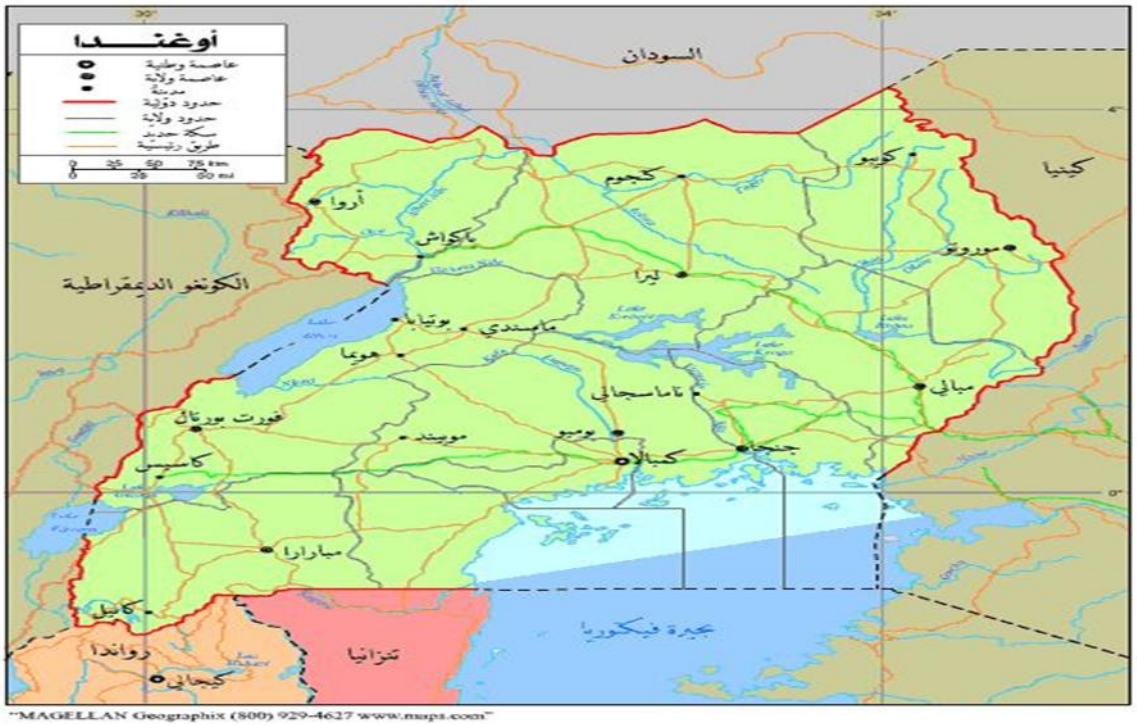
تقوم الدراسة بمعالجة موضوع دور المجتمع المدني في كينيا وأوغندا من خلال المجالات التالية:

- **المجال المكاني:**

تتناول الدراسة كينيا وأوغندا، وهما بلدان ينتميان إلى الجزء المعروف باسم شرق أفريقيا.



الشكل رقم (01): خريطة كينيا



الشكل رقم (02): خريطة أوغندا

- **المجال الزماني:**

تنطلق الدراسة من الفترة الممتدة من مطلع التسعينيات وحتى عام 2023، وتمثّل بداية هذه الفترة نقطة تحوّل مهمة في البلدين كغيرهما من دول القارة؛ حيث شهدت هذه الحقبة ما يُعرف بـ "الموجة الثالثة للديمقراطية" حدوث تغيرات سياسية، واجتماعية، واقتصادية في أفريقيا وما صاحبها من ضغوط دولية ومحلّية لتبني التعدّدية السياسية والانفتاح الاقتصادي، وهو ما أدى بدوره إلى بروز المجتمع المدني كفاعل في قضايا عديدة بما فيها الحكم الراشد.

_ المجال الموضوعي:

يتناول المجال الموضوعي دراسة مقارنة لواقع دور المجتمع المدني في كينيا وأوغندا بين حدود مساهمتها في مختلف المجالات في البلدين في ظل ما أُتيح من فرص وبين ما تواجهه من تحديات وقيود، تعيق فاعليتها وتحول دون تحقيق النتائج المرجوة من جهة أخرى.

3- الفروض العلمية

تستلزم المنهجية العلمية صياغة مجموعة من الفروض التي تتضمنها الدراسة يتم صياغتها في إطار المشكلة البحثية. وبناءاً على ما تقدّم تفترض الدراسة الآتي:

1- هناك ارتباط بين درجة استقلالية المجتمع المدني في كينيا وأوغندا وفاعلية دورها، حيث إن اختلاف مستوى استقلالية المجتمع المدني يعكس اختلافًا في مدى مساهمته وتأثيره في المجتمع.
2- هناك ارتباط بين السياق السياسي في كينيا وأوغندا ودور المجتمع المدني، بحيث تحدّد بيئة كل بلد نمط مشاركة المجتمع المدني وفاعليته في القضايا المدنية والسياسية.
3- يؤثّر اختلاف تفاعل الدولة والمجتمع المدني بين كينيا وأوغندا على اختلاف طبيعة أدوار المجتمع المدني غي البلدين.
4- هناك ارتباط بين طبيعة استراتيجيات التمويل الأجنبي وبين طبيعة أدوار المجتمع المدني في كينيا وأوغندا.

4- الأهمية العلمية والعملية للدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية من خلال مساهمتها في تسليط الضوء على واقع أداء المجتمع المدني في سياقين أفريقيين (كينيا وأوغندا) متمايزين مع اشتراكهما في عدّة نقاط، وذلك من خلال تحليل مقارن لدور المجتمع المدني في بيئتين سياسيتين مختلفتين في مجموعة من الجوانب، ما يسمح بفهم أعمق للعوامل المؤثرة في فعاليته، و يكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في بنية المجتمع المدني، وأنماط عمله وتأثيره على عمليات التحول الديمقراطي والتنمية الشاملة، كما تُسهم في إثراء الأدبيات حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الأنظمة السياسية الهجينة، وتُوضّح كيف تتفاعل منظمات المجتمع المدني مع بيئات سياسية وقانونية متباينة، وتواجه تحدّيات مثل القيود التشريعية، الاعتماد على التمويل الخارجي، وضعف المشاركة الشعبية وغيرها من التحديات والقيود .إضافة إلى إثراء المكتبة العلمية بدراسة تسلّط الضوء على أحد المواضيع المُهمّة في الشأن الأفريقي في جزء من القارة لا يحظى باهتمام كبير من الدراسات العلمية خاصة العربية منها.

أما من الناحية العملية فإن الدراسة تشكّل أهمية علمية للباحثين والمختصين في الشأن الأفريقي، حيث تُفيد المهتمين بشؤون القارة وقضاياها في تقديم تحليل المؤشرات المختلفة التي تؤثر في أداء وفعالية المجتمع المدني، في بيئتين إفريقيتين تتشاركان عدة نقاط عامة إلا أنهما متمايزتين في التفاصيل. كما تقترح حلولاً وتقدّم توصيات لتعزيز فعالية المجتمع المدني في البلدين وفي بيئات مماثلة لها في أفريقيا، بما ينعكس إيجاباً على جهود التنمية والإصلاح الديمقراطي.

5- أهداف الدراسة

تتمثل أهداف البحث في:

- دراسة وتحليل طبيعة الأدوار التي يؤدّيها المجتمع المدني في كينيا وأوغندا.
- تحليل أسباب اختلاف طبيعة الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في ظل أنظمة هجينة.
- تحديد العقبات التي تواجه المجتمع المدني وتعيق تطوره في كلا البلدين وسبل تجاوزها لتعزيز دوره.
- تحديد متى وكيف ينتقل المجتمع المدني من مجّرد "سد فجوات الدولة" في الغذاء والصحة (الدور الخدمي) إلى "مراقبة السلطة" ومكافحة الفساد (الدور السياسي)، وتفسير سبب الاختلاف في هذه النقطة في الحالة الأوغندية مقارنة بالكينية.
- استنتاج توصيات قابلة للتطبيق تعزّز من مساهمة المجتمع المدني في بناء قدرات المجتمع المدني في المنطقة على اختلاف تفاصيل واقعه.

6- أسباب اختيار الموضوع

يعكس اختيار هذا الموضوع الرغبة في تسليط الضوء على واقع ونشاط المجتمع المدني في منطقة شرق أفريقيا التي لا تحظى سوى باهتمام محدود نسبياً في الأدبيات العربية مقارنة بمناطق أخرى في القارة. ويرجع ذلك أيضا لأهمية الحالتين كينيا وأوغندا لما شهدته من تطورات في مجال عمل منظمات المجتمع المدني، وما تتميزان به من خصوصيات سياسية واجتماعية تجعل منهما نموذجين مُهمّين بالدراسة والمقارنة.

7- المقاربة المنهجية

تعتمد الدراسة على مركب تحليل متعدّد المستويات والمتغيرات يشمل جميع جوانب الموضوع بهدف تحقيق تكامل منهجي في دراسة موضوع أدوار وأداء المجتمع المدني في إطار علاقته بالدولة والبيئة المحيطة. ويستند هذا الإطار إلى منظور التفاعل السياسي الذي اقترحته "نعومي شازان" Naomi Chazan لدراسة العمليات السياسية في أفريقيا، وهو إطار تحليلي يتميز بالشمولية وقدرته على استيعاب مكونات الحالة الأفريقية، بما في ذلك البلدين موضوع الدراسة.

يفترض هذا الإطار أن العلاقة بين الدولة والمجتمع تمثل جوهر فهم الديناميكية السياسية في أفريقيا اليوم. في الأفراد والحكومات مقيدون بمجموعة متنوعة من العوامل الديموغرافية التكنولوجية الأيديولوجية، والعالمية، والتاريخية، والاجتماعية. وتحدّد هذه الظروف المتغيرة الخيارات المتاحة في أي لحظة تاريخية

معيّنة. ضمن هذا السياق، تُتخذ القرارات ليس فقط من قبل القادة السياسيين ومسؤولي الدولة، بل أيضًا من قبل الجهات الفاعلة الخارجية والمنظمات الاجتماعية المحلية.[1]

من خلال دراسة تفاعل القوى الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الرسمية والقيم السائدة، يمكننا فهم طبيعة واتجاه الأنماط المتنوعة التي تطورت في أفريقيا منذ الاستقلال بشكل أفضل. لذلك، يركّز نهج التفاعل السياسي على تحديد العوامل المتعددة المؤثرة في المشهد السياسي الأفريقي وتتبع ديناميكيتها المتنوعة عبر الزمن.[2]

إضافة إلى الاقتراب المذكور سابقاً تعتمد الدراسة على الاقتراب الكوربوراتي وذلك لما تتّسم به الدولة في إفريقيا عامة وفي البلدين قيد الدراسة من التسلّطية ومحاولة السيطرة على المجتمع المدني وإضعاف نموه واستقلاليته عن طريق إنشاء نسق من التنظيم System Organizationsالخاص بتمثيل المصالح، يكون امتدادا أذرعها السلطوية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.[3]

حيث تهيمن الدولة على مفاصل الحياة السياسية وتفرض قيودًا على نشاط المنظمات المدنية. في هذا الإطار، تُنظّم الدولة عمل المجتمع المدني عبر آليات رسمية تتيح لها التحكّم في تمثيل المصالح وتوجيه نشاطات المنظمات، مما يحدّ من استقلاليتها ويجعلها عرضة للاحتواء أو التضييق.

وفي هذا الإطار تستخدم الدراسة الاقتراب الكوربوراتي لتسليط الضوء على الواقع الذي تمارسه الدولة في كينيا وأوغندا تجاه المجتمع المدني، مع تحليل جوانب الاختلاف الموجودة في هذا الواقع وأسبابها.

كما تستخدم الدراسة اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع، كإطار نظري لصاحبه "ميغدال"Joel Migdal في تحليل وفهم طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، حيث يستوعب هذا الاقتراب العلاقات بين الدولة والمجتمع ويهتم بعملية التفاعل بينهما. حيث يحكم التفاعل بين الدولة وتنظيمات المجتمع سعي كل منهما إلى السيطرة على عملية الضبط داخل المجتمع، وتتحدّد في إطار ذلك طبيعة العلاقة بينهما.[4]

---

[1] Naomi Chazan et al., *Politics and Society in Contemporary Africa* (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1999), 23- 24.

[2] Ibid.

[3] عبد القادر عبد العالي، "الدولة والهيمنة على المجتمع الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر"، *عمران 10*، ع.37(صيف 2021):40. متاح على الرابط: https://omran.dohainstitute.org/ar/issue037/Pages/omran-37-2021-abedali.pdf 10/05/2025.

[4] ياسمين كامل منصور، "اقتراب الدولة في المجتمع"،الموسوعة السياسية،جويلية 2018.متاح على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary 10/03/2023 2023/03/10.

- **المنهج المقارن**

يعتمد التحليل السياسي المقارن على الدراسة المقارنة للدول والسياسات والمجتمعات والأنظمة والهيئات فوق الوطنية وجميع الوحدات السياسية تحت الدولاتية، إضافة إلى مختلف الظواهر والعمليات السياسية.[1]

بالنسبة للمنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنة الظواهر محل الدراسة والبحث، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف، وهو يستهدف إيجاد تعميمات إمبريقية عامة يستخلصها من الالتزامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر. كما يستهدف المنهج التفسير العلمي للعلاقات بين المتغيرات فهو في كشفه للعلاقة بين متغيرين أو أكثر قد يعزل تأثير بقية العوامل الأخرى، بمعنى يثبت ويحيّد أثر العوامل الأخرى.[2]

وفي هذا السياق تعتمد الدراسة على المنهج المقارن للمقارنة بين أدوار المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في سياقات تتسم بالتشابه في عناصر والاختلاف في عناصر أخرى، لتفسير اختلافات هذا الواقع بين البلدين.

8- أدوات جمع البيانات

تعدّ أدوات وأساليب جمع البيانات من الركائز المهمة والأساسيات في البحث العلمي، إذ تعتمد الدراسة على جمع المعلومات من مصادر متنوعة وموثوقة، وتشمل هذه المصادر المجلات العلمية المحكمة، والمنشورات المعتمدة، والكتب، والمقالات، والدراسات، بالإضافة إلى بعض التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية بمختلف أنواعها، وكذا بعض المواقع الالكترونية المتخصصة دون نسيان عن الرسائل الجامعية وكل ما يرتبط بموضوع البحث. وتحاول الدراسة اختيار مصادر تتسم بالجدية والموضوعية، وتعرض وجهات النظر المتعددة، مع محاولة تحليلها وتفكيك مضمونها.

ثانيا: الإطار المفهومي والنظري للدراسة

1- المفاهيم السياسية

تعتمد الدراسة تحليل مجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بدور المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، بهدف توضيح معانيها وحدودها ضمن السياق المحلي، مما يساعد الباحث على فهم أعمق ودقيق لجوانب الموضوع وتحليل أبعاده بشكل منهجي.

---

[1] هشام زغاش، أمير وحشي، "منهجية البحث في السياسة المقارنة: دراسة نظرية في المفهوم والأهداف وأساليب التحليل"، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، ع.5(جانفي 2018):203، متاح على الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/65235 .2025/05/10

[2] محمد شلبي، *المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات* (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع،1997)،21.

- **مفهوم "المجتمع المدني":Civil Society**

يعدّ مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الغامضة، التي تمثّل محلّ جدل ونقاش بين الباحثين والمتخصصين. فلم يضعوا مفهوماً ثابتاً قابلاً للاستخدام في كل مكان وزمان، ذلك أن تحديد مفهوم المجتمع المدني مرتبط بتاريخ نشأة المفهوم وبيئته الاجتماعية إضافة إلى الإشكاليات النظرية الناتجة عن دراسته.[1] وقد أشار "جون إهرنبرغ" John Ehrenberg إلى أن مفهوم المجتمع المدني ضبابي ومطاط وغير دقيق على نحو لا مناص منه، وفيما يلي نورد مجموعة من تعاريف المتخصصين تطرّقوا لمفهوم المجتمع المدني من جوانب مختلفة.[2]

حيث تواجه عملية السعي لتأصيل المفهوم نظرياً عدة اشكاليات لعلّ أبرزها: ضعف التأصيل النظري للمفهوم، على الرغم من شيوع استخدامه، ومثل هذا الأمر الذي قد يؤدي الى الانتقائية في نقل المفهوم. كما أن الاختلاف في تكييف طبيعة المفهوم، بمعنى انعدام التحديد الدقيق وعدم ثبات المعنى، والتغيّر السريع المضمون النظري للمصطلح تبعاً لتبدل التجارب النظرية، أو تباين العقائد والأفكار قد زاد من صعوبة تحديد تعريف ثابت للمفهوم.[3]

يرى "هيجل" Hegel المجتمع المدني:" ذلك الكيان الموجود بين الأسرة والدولة، ويتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة، ويعتبر هذا المفهوم مفتوحا ليشمل بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة تقوم على فكرة الطوعية ولا تهدف إلى الربح، وهي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة والدولة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي والنظام القمعي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصيغة الرسمية من ناحية أخرى".[4]

ويعرّف المجتمع المدني وفقاً لأفكار "غرامشي"Gramsci:" بأنه مجموع البنى الفوقية مثل النقابات العمالية، والجمعيات السياسية، والإعلامية، والكنائس."[5]

---

[1] آسيا بلخير،"المجتمع المدني وسؤال المواطنة: فرص التفعيل وحدود التأثير"، *مجلة العلوم الإنسانية* 1، اع.8(ديسمبر 2017): 13. متاح على الرابط: https://bit.ly/3KFXQCZ 2023/10/10.

[2] غزالة زبير،"المجتمع المدني في الجزائر، الجمعيات نموذجاً"، *مجلة التنمية البشرية*، ع.10 (مارس 2018):258، https://bit.ly/45q7t0j 2023/10/10.

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة* (عمان،الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004)،105-106.

[4] لطفي دهينة، " دور المجتمع المدني في العملية التنموية بإفريقيا: دراسة في آليات العمل والمعوقات"، *الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية*، 7، ع.1(فيفري 2022):89.

[5] زبير،"المجتمع المدني في الجزائر".

ويعرّفه "كريستوفر برسن" C. Personبأنه:" المجال البعيد عن سلطة الدولة والذي يتضمن بدوره تشكيلة من المؤسسات الاجتماعية تنتظم بطريقة ديمقراطية وتنطوي على ضمانات ديمقراطية".[1]

وجاء تعريف للمجتمع المدني، في ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992، على أنه: "يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية".[2]

وهناك من يرى أن للمجتمع المدني مفهوما ضيقاً وآخر واسعاً، بالمفهوم الواسع يستوعب البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة معاً، فيعرّف المجتمع المدني بأنه: "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي يقوم عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى".[3]

أما المفهوم الضيق لتعريف المجتمع المدني فهناك من يرى المجتمع المدني: "المؤسسات الحديثة ومجموعة المنظمات والممارسات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع في استقلال نسبي عن المؤسسات مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة من ناحية وعن الدولة من ناحية أخرى".[4]

أما "أورفيس" Orvis فيعرّف المجتمع المدني وفقاً لسياقه الأفريقي بأنه: "أي مساحة عامة تشمل الأنشطة الجماعية المستقلة، الرسمية أو غير الرسمية التي تعترف بشرعية الدولة".[5]

ووفق هذا التعريف فإن المجتمع المدني في أفريقيا يشمل النقابات العمالية، والجمعيات المهنية والمنظمات الدينية والمنظمات الطلابية وجمعيات السكان الأصليين وغيرها من الجمعيات ذات الاهتمامات الخاصة، إضافة إلى وسائل الإعلام، وأنواع مختلفة من المنظمات غير الحكومية.[6]

---

[1] زبير،"المجتمع المدني في الجزائر".

[2] خير الدين عبادي،*المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا (1990-2010)*،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ،(كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011)، 10، متاح على الرابط: https://bit.ly/3OxOhHk/ 12/10/2019.

[3] العبيدي، خليفة العقوري، 28.

[4] العبيدي، خليفة العقوري، 28.

[5] Hamdy Abdel Rahman Hassan, "The State and Civil Society in Africa: A North African Perspective," *African Journal of Political Science and International Relations* 3, no. 2 (2009): 5, https://www.researchgate.net/publication/255853213_The_State_and_Civil_Society_in_Africa_A_North_Afric 22/03/2022an_Perspective

[6] Makumbe, John Mw. "Is There a Civil Society in Africa?" *International Affairs* 74, no. 2 (1998).

ويمكن تعريف المجتمع المدني كما عرّفه الدكتور "سعد الدين إبراهيم" أن المجتمع المدني هو: " شبكة التفاعلات والمنظمات التي توجد بين الأسرة والدولة وهذا الفضاء أو المجال بين الأسرة والدولة هو الذي يُطلق عليه فضاء الحرية وهو فعلاً الفضاء الحر الوحيد الذي يدخله الفرد ويخرج منه بملء إرادته وحريته."[1]

أولا: المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

المجتمع الأهلي هو إطار تقليدي سابق على الدولة الحديثة، يقوم على روابط القرابة والعشيرة والطائفة والعائلة، ويتميز ببنية مغلقة ومحافظة، حيث تكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الانتماءات الأولية (الدين، العشيرة، القبيلة، الجوار). يهدف المجتمع الأهلي غالبًا إلى تعزيز مكانة الجماعة أو الطائفة أو العائلة، ويعتمد في تنظيم شؤونه على العرف والتقاليد أكثر من القوانين المكتوبة. كما أن منظماته ذات طابع بدائي أو رعائي، وتركز على التكافل الاجتماعي والرعاية والخدمات الأساسية.[2]

[1] مصطفى عبد العال سالم العبيدي،محمد خليفة بالقاسم العقوري،*المجتمع المدني: مدخل معاصر*،(مصر :المكتب العربي للمعارف)،26.

[2] عنترة بن مرزوق، "إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية"، *مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة 2*،ع.1،(جانفي 2017):43. متاح على الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/68392. 2020/10/12.

الجدول رقم 01: الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي.

نوعية المجتمع	المميزات	الأشكال التنظيمية	التقاطعات
المجتمع المدني	قاعدة تنظيمية مؤسساتية	النقابة، الرابطة الحقوقية، الاتحاد الطلابي، الجمعية النسائية، المنتدى الاقتصادي والثقافي.	إن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، بصفتهما المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي ينشئها المجتمع بغية الدفاع عن استقلاله بالقدر الضروري في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة أو للسلطة المركزية. في هذا تشترك أهداف المؤسستين مع اختلاف في طريقة العمل.
المجتمع الأهلي	قوام سلطوي تراتبية السلطة هرمية (محمية بالدين والعرف)، التضامن العصبوي، قائم على علاقة النسب الدموي أو الولاء.	القبيلة – العشيرة، الطائفة – المذهب، العائلة – الزوايا، الفتوى – التربية – التعليم – العلماء.	
التقاطعات	سلطة عمومية معروضة للتداول، مبدأ المصلحة، العلاقة الديمقراطية.		

المصدر: بن مرزوق، "إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني"، ص43.

ثانيا: وظائف المجتمع المدني

يقدّم "لاري دايموند" Larry Diamondوصفاً عاماً لدور المجتمع المدني، حيث إن هناك عدّة وظائف يمكن أن يؤديها من أجل دعم عملية التحول الديمقراطي، ويؤثر بها تأثيراً إيجابياً على عملية ترسيخ الديموقراطية، فوفقاً ل"دايموند" يلعب المجتمع المدني دوراً في التحقق من ممارسة الدولة للسلطة، ومراقبتها، وتقييمها، ومحاسبتها. وهو يحفّز ويشجّع المشاركة السياسية، ويطوّر ثقافة ديمقراطية تقوم على التسامح والمساواة، ويخلق قنوات إضافية لتمثيل المصالح والتعبير عنها، وتجنيد وتدريب القادة السياسيين الجدد، وتحسين أداء المؤسسات الديمقراطية، وتوسيع وصول المعلومات وتدفقها إلى المواطنين، وإنتاج تحالفات داعمة نيابة عن الإصلاح الاقتصادي.[1]

وقد حدّد " كينغسلي"Kingsly أربع وظائف أساسية ورئيسية يقوم بها المجتمع المدني وهي:[2]

– نشر الوعي العام، حيث تشارك منظمات المجتمع المدني في تثقيف المجتمع بشأن الموضوعات المتعلقة بالسياسة أو غيرها، وتنتشر منظمات المجتمع المدني في حال وجود طبقة وسطى قوية حريصة على تثقيف العامة.

– المشاركة في مشاريع التنمية، وقد تشمل هذه المشروعات "الوقاية من الأمراض واكتساب مهارات والتمكين".

– الدور فيما يتعلق بعملية بناء السلام حيث تقوم بمساعدة المجتمعات التي مزقتها الحروب والصراعات السياسية.

– دور منظمات المجتمع المدني في دعم الديمقراطية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.

وعلى العموم تتعدّد وظائف المجتمع المدني، ويتفق أغلب الباحثين على عدد من المجالات تنشط فيها منظمات المجتمع المدني ويمكن أن نجملها في النقاط التالية:[3]

---

[1] Howard, M. M. (2010). "Civil Society and Democracy", In International Encyclopedia of Civil Society,ed. H. Anheier (New York: Library Congress,2010),188.

[2] أميرة عادل أحمد،"مداخل المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 12*، ع.2 (جانفي 2021): 168، متاح على الرابط: https://bit.ly/47uz7eq. 2023/18/10.

[3] مصطفى عبد العالي سالم العبيدي، محمد خليفة بالقاسم العقوري، *المجتمع المدني: مدخل معاصر* (مصر، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2020)،31.

- **تجميع المصالح:** حيث تعتبر حلقة وصل بين الحكام والمحكومين من خلال توفير قنوات للتواصل والحوار بين الطرفين واستبعاد العنف، الأمر الذي يقوّي شعور الأفراد بالانتماء.
- توفير الخدمات وهي من المهام التقليدية التي دأبت المنظمات غير الحكومية والأهلية القيام بها،فهي تتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكّنها من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، إضافة إلى قدرة هذه المنظمات للوصول الفئات المهمشة والمحتاجة.
- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية.
- المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة وتمكين المجتمعات المحلية والوطنية، من خلال اقتراح البدائل المناسبة والتفاوض حولها.
- **المساعدة في حل النزاعات:** من خلال أن مؤسسات المجتمع المدني توفّر آليات لحل النزاعات سلمياً، ضمن إطار منظمات المجتمع المدني.
- توفير الموارد وزيادة الثروة المجتمعية: وتعني القدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة تساهم في زيادة الدخل والثروة، وذلك من خلال تأسيس مشاريع صغيرة من طرف الجمعيات التعاونية بهدف تجفيف منابع الصراعات في المجتمعات التي تعاني من الحروب الأهلية.
- تكوين قيادات جديدة: تمتلك منظمات المجتمع المدني مخزونا من القيم، يمكن الاستعانة به لتعبئة المواطنين وإعداد أجيال واعية ومسؤولة تشارك في الشؤون العامة في البلاد.
- نشر الثقافة المدنية ومكافحة الفساد

2. الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الأدبيات والدراسات بموضوع المجتمع المدني وواقعه وأدواره في أفريقيا وفي كينيا وأوغندا، حيث تناولت الدراسات واقع المجتمع المدني في مناطق متعددة من أفريقيا آفاقه والقيود التي تحول دون قيامه بدوره المنوط به، تم التطرق في هذه الدراسات لمناطق مختلفة من أفريقيا كل حالة على حدة بما فيها الحالتين قيد الدراسة كينيا وأوغندا.

وبالرغم من نقص الدراسات الأكاديمية التي تناولت الحالتين معا بالدراسة والتحليل في أدوار المجتمع المدني من كل جوانبه ومستوياته ومتغيراته إلا أن هناك بعض الدراسات حاولت تناول الموضوع بشكل جزئي أو تناولت حالة واحدة دون أخرى.

وتعدّ أهم هذه الأدبيات دراسة قُدّمت على شكل مقال في كتاب Handbook of Civil Society in Africa، بعنوان: Priscilla **Wamucii, "Civil Society Organizations and the State**

in East Africa: From the Colonial to the Modern Era" in *The Handbook of Civil Society in Africa*, Ed. Ebenezer (USA: Springer,2014).

ويعدّ الكتاب المذكور مرجعاً موسوعيا هاماً وهو من أبرز الكتب الشاملة التي تتناول أدوار وتطورات المجتمع المدني في القارة الأفريقية. حيث يضمّ المرجع مجموعة من الدراسات والفصول التي كتبها خبراء وباحثون من مختلف أنحاء أفريقيا والعالم، كما يغطّي طيفًا واسعًا من قضايا المجتمع المدني، من النشأة التاريخية والتطور المؤسسي، إلى التحديات الراهنة والفرص المستقبلية.

ويقدّم الكتاب دراسات حالة من عدة دول أفريقية، مثل كينيا، جنوب أفريقيا، نيجيريا، وغيرها، مع التركيز على تجارب منظمات المجتمع المدني في الاستجابة للأزمات، والتأثير على السياسات العامة، وبناء الشراكات مع الحكومات والجهات المانحة. كما يوفّر إطارًا نظريًا وتحليليًا متكاملاً لفهم تطور المجتمع المدني في أفريقيا، ويغطي الجوانب التاريخية، السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية.

كما يجمع بين التحليل الأكاديمي والدراسات التطبيقية، ويعرض تجارب ناجحة وأخرى تواجه تحديات، مما يتيح للباحثين وصناع السياسات استخلاص الدروس وتطوير نماذج عمل فعالّة.

بالنسبة للدراسة الموجودة في الكتاب والتي تناولت الحالتين تناول الكاتب من خلالها تطوّر دور منظمات المجتمع المدني في ثلاث دول شرق أفريقيا (كينيا وأوغندا وتنزانيا)، مع التركيز على العلاقة المعقّدة والمتغيّرة بين هذه المنظمات والدولة عبر مراحل تاريخية مختلفة، بدءًا من الحقبة الاستعمارية وحتى العصر الحديث. بدأ فيها الكاتب بالحديث عن جذور منظمات المجتمع المدني في البلدان قيد الدراسة، ابتداءًا من فترات ما قبل الاستعمار إلى غاية فترة الانفتاح والتعددية السياسية أو ما يعرف بالموجة الثالثة للتحرر. ويصف العلاقات الموجودة بين الدولة والمجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا مع استعراض ما يتشابه وما يختلف بينها مع تحديد المتغيرات المسؤولة عن الاختلاف.

ومن خلال ذلك حدّد الكاتب الأدوار المختلفة التي أدّتها منظمات المجتمع المدني في البلدين قيد الدراسة منذ فترة ما قبل الاستعمار إلى فترة الانفتاح السياسي بين الفرص وما حققته وبين القيود والتحديات التي تواجه هذه المنظمات في دورها، مع إبراز ما يتشابه وما يختلف وما يتعارض مع تحديد أسباب الاختلاف بينها.

وخلصت الدراسة إلى أن التحليل المقارن كينيا وأوغندا وتنزانيا يُظهر أن قدرة منظمات المجتمع المدني على بدء التحول الاجتماعي لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة يُسمح لها فيها بالتفاعل مع الدولة.

وهناك دراسة بعنوان: **Ian S. Spears, "Civil Society in Africa: The prospects and limitations of civil society solutions in Africa", Policy Report No. 29 , (August 2021).**

وهي دراسة صادرة عن مركز Konrad-Adenauer-Stiftung تقدّم الدراسة إطاراً نقديا لتحليل واقع دور المجتمع المدني في أفريقيا بعيداً عن التصورات المثالية أو التعميمات الغربية. كما تساهم في توسيع النقاش حول أشكال التنظيم الاجتماعي المحلية، وتحديات بناء مجتمع مدني فعّال في بيئات تعاني من هشاشة الدولة والفقر والفساد.

وهناك دراسة قدّمها "جومو أنثوني أوكوكو" :**Juma Anthony Okuku**

"Civil Society and the Democratisation Processes in Kenya and Uganda: A Comparative Analysis of the Contribution of the Church and NGOs", ***African Journal of Political Science*** **7 No. 2(2002).**

تتضمن تحليلا لدور المجتمع المدني (بالتركيز على المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية) في العملية الديموقراطية في كينيا وأوغندا، حيث تحاول هذه الدراسة المقارنة إبراز أوجه التشابه والاختلاف الأساسية مع تحليل أسباب الاختلاف في مساهمة المنظمات السابقة الذكر في عملية التحول الديمقراطي في البلدين قيد الدراسة.

ويقدّم كتاب:

Abadir M. Ibrahim, ***The rôle of civil society in Africa's quest for democratization*****, 1st ed. (Springer.com, 2015).**

أساسا نظرياً للمجتمع المدني ودوره وعلاقته بالعملية الديموقراطية (المجال السياسي) مع عرض الجدل القائم حول ذلك ومدى نجاعته في أفريقيا، كما يركّز على تحليل كيف ساهمت منظمات المجتمع المدني في القضايا المتعلقة بتعزيز الحكم الديموقراطي (تعزيز الديموقراطية، مكافحة الفساد، سيادة القانون) ويعرض نماذج وتجارب مختلفة من قارة أفريقيا، مثل جنوب أفريقيا، غانا، نيجيريا،إثيوبيا.
كما يتناول الكتاب نقطة مهمة تتعلق بدور المجتمع المدني تتمثل قياس المدني وتأثيراته.

ونجد أيضا كتاب:

Jhon De Coninck, Arthur Larock, ***Uganda's Civil Society : History, Challenges, Prospects*****, 1st ed. (Kampala: Fountain Publishers, 2021).**

يتناول الكتاب واقع دور المجتمع المدني في أوغندا في مجالات عديدة بداية المجال السياسي وتعزيز العملية الديمقراطية، والمساهمة في عمليات بناء السلام إضافة إلى الدور التنموي، ويعرض الكتاب التحديات والقيود التي يواجهها المجتمع المدني في أوغندا والتي تحول دون تحقيق النتائج المطلوبة.

ويعدّ الكتاب مرجعا مهما فهو من المراجع الحديثة التي تناولت المجتمع المدني في أوغندا بشكل شامل وتحليلي، وقد ساهم في تحرير مقالات الكتاب باحثون وفاعلون في المجتمع المدني الأوغندي.

ويعدّ هذا الكتاب أحد المرتكزات المهمة لهذه الدراسة والتي تمّ الاستناد عليها لدراسة المجتمع المدني في أوغندا وحيثياته وجوانبه.

وتتناول دراسة:

Alioune Sall et al, *Discours on civil society in Kenya* (Nairobi: African Research and Resource Forum,2009).

وهي دراسة صادرة عن المنتدى الأفريقي للبحوث والموارد ARRAF، وهو معهد إقليمي لأبحاث السياسات مقره نيروبي، ويركّز على أهم قضايا الحوكمة والأمن والتنمية في شرق أفريقيا.

وقد تضمنت الدراسة مجموعة من المقالات تناولت واقع المجتمع المدني في كينيا وآفاقه والعملية الديمقراطية ومدى مساهمته فيها من عدمها، و تطرقها للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومدى مساهمتها في عملية وضع الميزانية في كينيا، وصنع السياسات العامة والمساهمة التي قدّمها المجتمع المدني في المحاولات العديدة للانتقال السياسي في كينيا والتحديات التي تواجه القطاع. وتجادل الدراسة بأن المجتمع المدني لم يلعب أي دور في المحاولات الأولى للانتقال. ومع ذلك لعب القطاع دورا رئيسيا في محاولات الانتقال السياسي مع ذكر العديد من التحديات التي تعيق دوره وفعاليته.

إضافة إلى قضايا أخرى تناولتها مقالات الدراسة من قبيل آفاق التغيير الذي يقوده المجتمع المدني في كينيا، حيث يجادل المؤلف بأن المجتمع المدني في كينيا يشارك في مجموعة متنوعة من الوظائف التي تشمل تقديم الخدمات والنضال من أجل الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، وإثارة السوق، والتنمية الدينية، والروحية.مع تحديد عدد من التحديات التي تواجه فعالية منظمات المجتمع المدني الكينية.

إضافة إلى دراسة لحالات أخرى من افريقيا نيجيريا، إثيوبيا، زنجبار.وتستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة (دراسة حالة كينيا)، وكذا تعتمد تحليلا مقارنا لمجموعة من الحالات.

وقد خلصت الدراسة باتفاق جميع المؤلفين على أن المجتمع المدني طرف أساسي في عملية التغيير سواء كان سياسي اقتصادي أو حتى اجتماعي لذلك. وهناك حاجة إلى تعزيز المجتمع المدني في أفريقيا وأي منطقة أخرى تمر بالتغيير.

وهناك أيضا دراسة بعنوان:

Michael Mugisha, Yusuf Kiranda and Michael Mbate, Civil society in Uganda : reality check, *Konrad Adenauer Stiftung*,2020.

تمثّل بحثًا تحليليًا معمّقًا حول واقع المجتمع المدني في أوغندا، وتعدّ من الدراسات المرجعية التي أصدرتها مؤسسة كونراد أديناور الألمانية Konrad Adenauer stiftung، تهدف الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لبنية المجتمع المدني الأوغندي، وتحديد الفاعلين الأساسيين فيه، وتحليل التحديات البنيوية التي تحد من فعاليته، واقتراح مسارات عملية لتعزيز دوره في التنمية الشاملة.

تستعرض الدراسة مختلف الفاعلين في المجتمع المدني الأوغندي، مع التركيز على أن المنظمات غير الحكومية (NGOs) تهيمن على المشهد، لكنها غالبًا ليست منظمات قائمة على العضوية الشعبية، ما يجعل قدرتها على تعبئة المواطنين والمشاركة الواسعة محدودة. وتشير إلى أن هذه المنظمات غالبًا ما تكون نخبوية مرتبطة بالتمويل الخارجي، مما يؤثر على استقلاليتها ودورها التمثيلي الحقيقي.

كما تناقش الدراسة العقبات التي تعترض المجتمع المدني، مثل ضعف التمثيل الشعبي، ضعف المساءلة أمام المواطنين مقابل المساءلة أمام المانحين، الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي (أكثر من 80% من موارد المنظمات)، وصعوبة قياس الأثر الفعلي على السياسات العامة. كما تشير إلى أن معظم المنظمات تتركز في المدن وتضعف صلاتها بالمجتمع المحلي.

وفي إطار ذلك كله تحلّل الدراسة العلاقة المعقّدة بين المجتمع المدني والحكومة، وما يحدّ من قدرتها على التأثير في السياسات، كما تتناول القيود القانونية والإدارية التي تفرضها الدولة، مثل إجراءات التسجيل الصعبة، والرقابة على الأنشطة السياسية.

تبرز أهمية الدراسة في أنها تقدم "فحصًا واقعيًا" لبنية المجتمع المدني، متجاوزة السرديات التقليدية حول الدور المثالي للمجتمع المدني في التنمية والديمقراطية. وتسلّط الضوء على الفجوة بين الخطاب النظري والممارسة الفعلية، وتقدّم توصيات عملية لتعزيز التمثيل الشعبي، الاستقلالية، والمساءلة داخل المجتمع المدني الأوغندي.

كما تقدّم دراسة "Reality Check" صورة نقدية واقعية عن المجتمع المدني في أوغندا، وتكشف عن التحديات البنيوية والعملية التي تحد من فعاليته، مع اقتراح حلول عملية لتعزيز دوره في التنمية الشاملة والديمقراطية. وتعدّ مرجعًا مهمًا للباحثين وصناع السياسات وكل من يهتم بتطوير المجتمع المدني في أفريقيا.

ونجد دراسة:

Willy Mutunga. Sareat, Mwengo,"Civil Society and Democratic experience in Kenya: A review of Constitution making from the middle: Civil Society and Transition Politics in Kenya,1992-1997", ***African Sociological Review*** **4, n ° .1(2000).**

حيث تقدّم الدراسة تقدم تحليلاً معمّقاً لدور المجتمع المدني في كينيا خلال مرحلة التحول السياسي وصياغة الدستور في التسعينيات، وتُعد من الدراسات المرجعية لفهم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في سياق الانتقال الديمقراطي.

تركّز الدراسة على الفترة من 1992 إلى 1997، وهي مرحلة حاسمة شهدت إعادة إدخال التعددية الحزبية في كينيا وتصاعد المطالبات الشعبية بإصلاحات دستورية عميقة. حيث توضح الدراسة كيف كان المجتمع المدني أحد أبرز الفاعلين في دفع عملية التحول الديمقراطي، خاصة في ظل ضعف الأحزاب السياسية المعارضة وانقساماتها.

كما توضّح الدراسة أن منظمات المجتمع المدني لعبت دوراً محورياً في تعبئة المواطنين للمشاركة في عملية الإصلاح الدستوري، وتسهيل تقديم المذكرات والمقترحات لجان صياغة الدستور. كما شاركت بفعالية في المؤتمرات الوطنية، وراقبت سير النقاشات، وساهمت في توعية الرأي العام حول أهمية الإصلاحات الدستورية.

تشير الدراسة إلى أن المجتمع المدني في كينيا لم يقتصر على تقديم الخدمات أو العمل الخيري، بل تحوّل إلى قوة ضغط حقيقية على النظام السياسي، حيث نظّم حملات احتجاجية، وأطلق مبادرات للعصيان المدني، وقدم الدعم للضحايا والمضطهدين من قبل النظام. كما لعبت المنظمات الدينية والإعلام دوراً بارزاً في كشف الانتهاكات وتحفيز الوعي الشعبي.

كما تناقش الدراسة العوائق والقيود التي تؤثر على فعالية المجتمع المدني، مثل محاولات الدولة احتواءه أو قمعه عبر التشريعات والقيود الإدارية، إضافة إلى الانقسامات الداخلية بين المنظمات، وتفاوت الأدوار بين المنظّمات التقدّمية وتلك التي تعاونت مع النّظام القائم أو تبنت مواقف محافظة.

وهناك أيضا دراسة بعنوان:

Jacob Mwathi Mati , Civil Society in 'Politics' and 'Development' in African Hybrid Regimes : The Kenyan Case, *Voluntas*31, n°4 (2020).

تركّز الدراسة على تحليل دور المجتمع المدني في الأنظمة السياسية الهجينة (تجمع بين سمات ديمقراطية واستبدادية)، وتُبيّن كيف تُمارس هذه الأنظمة سياسات "احتواء انتقائي" للمجتمع المدني، تسمح له بالعمل في مجالات التنمية بينما تقيّد دوره في المعارضة السياسية، تُظهر الدراسة أن منظمات المجتمع المدني في كينيا تلعب أدواراً متناقضة أحياناً، بين الدور التنموي الذي يشمل تقديم خدمات صحية، التعليم، ومكافحة الفقر، خاصة في المناطق المهمشة. والدور السياسي الذي يشمل الضغط من أجل إصلاحات دستورية، مراقبة الانتخابات، وكشف انتهاكات حقوق الإنسان، لكن ضمن حدود تفرضها الدولة.
وتدرس كيف استطاعت بعض المنظمات تحقيق إصلاحات جزئية رغم القيود، بينما فشلت أخرى بسبب غياب التنسيق أو الضغوط الحكومية.

كما تتناول الدراسة القيود والمعوقات الهيكلية التي تضعف استقلالية المجتمع المدني في كينيا وتؤثر على فاعليته، مثل: الاعتماد على التمويل الخارجي، والانقسامات العرقية، والقوانين والتشريعات المقيدة وقيود أخرى.

ومن خلال استعراض مجموعة من الأدبيات المتعلقة بمشكلة الدراسة البحثية، نجد أن في معظم الأدبيات السابقة ورغم التعدد والاختلاف، وتناول الدراسة من جوانب مختلفة إلاَّ أنَّ الأجوبة المقدّمة لها في جانب منها غير متكاملة و فيها بعض الثغرات، في الدراسات على تنوعها وتعددّها إلا أنها تناولت جانبا واحدا من الموضوع إضافة إلى تناولها للحالتين على حدى معناه نجد دراسات لكينيا فقط أو لأوغندا فقط دون دمج الحالتين معا ما عدا بعض الدراسات القليلة التي تجمع الحالتين لكنها لا تغطيّ كل جوانب الموضوع، حيث اعتمدت على متغير تفسير واحد (اقتصادي، اجتماعي، سياسي).

وقامت الدراسة انطلاقا من هذه الثغرات بالبناء والتوسّع من نقاط القوة الموجودة في الأدبيات السابقة لمحاولة تقديم وتقريب لواقع دور المجتمع المدني في الحالتين قيد الدراسة، ومحاولة تفسير أسباب الاختلاف

بينهما، من خلال معالجة الموضوع باستخدام مركب تحليل متعدد المستويات والمتغيرات يحيط بكافة جوانب الموضوع، واعتماد المنهج المقارن للمقارنة بين الحالتين.

3.الإطار النظري لدراسة المجتمع المدني

تعتمد هذه الدراسة المقاربة النسقية–المؤسسية كما صاغها "دافيد إيستون" David Eastonلفهم وتحليل دور المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، انطلاقًا من أن المجتمع المدني لا يعمل في فراغ، بل يوجد ضمن شبكة من الأنساق والمؤسسات المتداخلة التي تؤثر فيه ويتأثر بها.

وفقًا لنظرية "إيستون"، يُنظر إلى الحياة السياسية بوصفها نظامًا ديناميكيًا يتكون من وحدات مترابطة (كالأحزاب، الجماعات المصلحية، وسائل الإعلام، وقادة الرأي، وغيرها)، حيث تستقبل هذه الوحدات مدخلات من البيئة المحيطة (مطالب، دعم، ضغوط)، وتقوم بمعالجتها داخل النظام السياسي، ثم تصدر مخرجات (قرارات، سياسات، قوانين) تعود تؤثر على البيئة من جديد عبر آلية التغذية الراجعة. [1]

من خلال هذه المقاربة، يصبح تحليل دور المجتمع المدني أكثر شمولاً واقعية، إذ يمكن تفسير نجاحاته وإخفاقاته في ضوء تفاعله مع الأنساق الأخرى، ومدى قدرته على تحويل المطالب المجتمعية إلى سياسات فعّالة، أو بالمقابل مدى تعرّضه للضغوط أو الاحتواء من قبل الدولة أو القوى المهيمنة. كما تُتيح هذه الرؤية رصد ديناميات التغيير الاجتماعي والسياسي في البلدين، وتفسير اختلاف أدوار المجتمع المدني باختلاف السياقات المؤسسية والبيئية المحيطة به.

4. تقسيم الدراسة

تمّ تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول بالشكل الآتي:

يعالج الفصل الأول المعنون ب: الخلفية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية كينيا وأوغندا في مباحثه الثلاثة حيث يتطرق إلى السياق التاريخي للبلدين قيد الدراسة وقد تم تقسيم مراحل (مرحلة ما قبل الاستعمار، مرحلة الاستعمار، مرحلة الاستقلال، مرحلة الانفتاح السياسي)، كما يتناول الفصل في مبحثه الثاني عناصر البناء الاجتماعي والاقتصادي، كما يقدّم توصيف لأهم خصائص النظام السياسي، ومعالم التطور السياسي للبلدين.

[1] شلبي، *المنهجية في التحليل االسياسي*، ص135.

يتطرق الفصل الثاني المعنون ب: دور في المجتمع المدني في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في كينيا وأوغندا في المبحث الأول والثاني إلى الحديث عن تطوّر المجتمع المدني في البلدين وخصائصه واهم مكوناته، ثم الحديث عن المجتمع المدني ومدى مساهمته في المجال الاقتصادي والاجتماعي في كينيا وأوغندا.

أما الفصل الثالث المعنون ب: دور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام والمجال السياسي في كينيا وأوغندا ويعالج ويدرس مدى مساهمة المجتمع المدني في العمليات السياسية في كلا البلدين وكذا مكافحة الفساد، إضافة إلى دراسة مدى مساهمات المجتمع المدني في عمليات بناء السلام.

بالنسبة للفصل الرابع المعنون ب: انعكاسات دور المجتمع المدني على التنمية والاستقرار في كينيا وأوغندا فهو يتطرق لموضوع التمويل الأجنبي والمجتمع المدني في البلدين وتأثيره على فعالية دور المجتمع المدني واستقلاليته، ثم تتناول الدراسة حدود مساهمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا بين الفرص والقيود. وفي الأخير خاتمة الدراسة، أين تم التناول فيها لأهم النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل متغيرات وحيثيات الإشكالية مع صياغة مجموعة النقاط التي تمثل توصيات الدراسة البحثية.

الفصل الأول

الخلفية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكينيا وأوغندا

تمهيد

احتلت منطقة شرق أفريقيا مكاناً مهماً للغاية في التاريخ الأفريقي والعالمي، فهي تتمتع بأهمية استراتيجية مما يجعلها محطّ أنظار العديد من القوى العالمية، حيث تمثّل حلقة وصل بين آسيا، والشرق الأوسط وأوروبا مما يجعلها نقطة اتصال حيوية للتجارة الدولية. كما أنها تتحكم في ممرات بحرية مهمة مثل البحر الأحمر والمحيط الهندي، مما يعزّز من أهميتها الجيوسياسية.

إضافة إلى ذلك فإن المنطقة تزخر بالثروات الطبيعية من احتياطات ضخمة من المعادن الثمينة مثل الذهب، و الكوبالت، و البلاتين، كما تمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز مما يجعلها مصدرًا رئيسيا للطاقة، ولها أراضي زراعية خصبة، و موانئ ومرافئ مهمة مثل ميناء جيبوتي الذي يعدّ من أهم الموانئ، حيث يمثّل حلقة وصل بين أفريقيا وآسيا وأوروبا، ميناء مومباسا الموجود في كينيا الذي يعتبر من أكبر الموانئ في شرق أفريقيا ويعمل كنقطة لوجستية مهمة للنقل والتجارة، ميناء بورتسودان الموجود في السودان وهو يعدّ منفذا بحريا رئيسيا للبلاد وممرا مهما للبحر الأحمر.

تمتلك المنطقة جذور عميقة وتاريخ غني؛ بسبب تنوع ثقافاتها وكونها موطن أقدم أشكال الحضارات والممالك والإمبراطوريات. فهي مكان التقاء العديد من المجموعات اللغوية الرئيسية، ثم إن شعوبها متنوعة على نحو ملحوظ، إضافة إلى تنوع وتطور أشكال التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
وقد عرف تاريخها عدّة تطورات وتغيرات عبر فترات ومراحل، ابتداءً من مرحلة ما قبل الاستعمار إلى فترة الغزو الاستعماري ثم تليها فترة الاستقلال. وانطلاقا من أهمية العامل التاريخي في دراسة أي ظاهرة في منطقة معينة، سيحاول المبحث الأول من هذا الفصل التطرق إلى التطور التاريخي لدولتين من شرق أفريقيا هما: كينيا وأوغندا، من خلال عرض لمحة عن تاريخهما عبر المراحل المذكورة سابقاً.

بعد الحديث عن التطوّر التاريخي للبلدين، يتناول المبحث الثاني البناء الاجتماعي والاقتصادي من خلال عرض نبذة عن التركيبة السكانية، ومختلف التشكيلات، والمجموعات البشرية، اللغات والديانات الموجودة في المنطقة، إضافة إلى عرض لمحة عن النظام الاقتصادي وأهم القطاعات الاقتصادية المعتمدة. أما المبحث الثالث فتناول البناء السياسي في كل من كينيا وأوغندا من خلال تحليل طبيعة البناء السياسي، ثم يليه الحديث عن مرحلتين مهمتين في المسار السياسي للبلدين: مرحلة تبني نظام الحزب الواحد، ثم عهد الانفتاح السياسي وتبني نظام التعددية الحزبية.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لكينيا وأوغندا

تُعدّ الخلفية التاريخية أحد المفاهيم الأساسية لفهم تَشكّل الأبنية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي شهدها البَلدان عبر السنين؛ حيث تعكس الأحداث التاريخية كيف تشكّلت الهويات الوطنية والثقافات في كينيا وأوغندا، بما في ذلك تأثير الاستعمار والصراعات الداخلية. ثم إن دراسة الخلفية التاريخية تُعزّز الفهم العميق للعوامل التي شكّلت كل من كينيا وأوغندا؛ وجعلت بينهما تشابهاً في جوانب واختلافاً في جوانب أخرى.

وعليه، يتناول هذا المبحث تاريخ كينيا وأوغندا في ثلاثة مطالب، يسلّط المطلب الأول الضوء على حقبة ما قبل الاستعمار في البلدين؛ حيث يتم التطرق إلى المجتمعات التقليدية، والهياكل الاجتماعية والسياسية التي شكّلت الحياة في كينيا وأوغندا قبل مرحلة الاستعمار الأوروبي. أما المطلب الثاني فيتعرض حقبة الاستعمار وطبيعة إدارة القوى الاستعمارية، وتأثيرها على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كلا البلدين، بالإضافة إلى ردود الفعل المحلية على الاستعمار. أما بالنسبة للمطلب الثالث فيتضمن مرحلة ما بعد الاستقلال وما تحمله من تحديات وأعباء تُثقل كاهل البلدين.

المطلب الأول: حقبة ما قبل الاستعمار في كينيا وأوغندا

عرفت منطقة شرق أفريقيا واحدة من أطول التواريخ البشرية الموثقة لأي منطقة في العالم؛ إذ تعتبر موطنًا لبعض أقدم أسلاف البشرية. وقد شهدت المنطقة تدفّقاً للشعوب إليها بسبب التجارة أو الهجرة من أجل الاستكشاف أو الاستغلال، كما عرفت المنطقة هجرات كبرى ما بين 3000 و5000 سنة مضت، وهي الهجرات التي شكّلت وجه أفريقيا بشكل لا يمحى.[1]

فقد استقرّت عدة شعوب في جزء من شرق أفريقيا الذي أصبح الآن كينيا؛ حيث تنتمي هذه الشعوب إلى ثلاث مجموعات عرقية رئيسية خلال فترة ما قبل الاستعمار في كينيا وهي: (الكوشيتيك)، و(النيلوتيك)، و(البانتو)؛ وتعدّ الأخيرة أكبر مجموعة في كينيا وهي موجودة أيضا في أوغندا. وقد هاجرت

[1] "East Africa History», *Lonely Planet* ,https://www.lonelypalnet.com/east-africa/narratives/background/history, retrieved 23/03/2020.

كل مجموعة واستقرّت في مناطق مختلفة من كينيا، إضافة إلى المجموعات المذكورة هناك المجموعة السواحيلية التي تشمل التجار والمهاجرين الفارسيين والعرب.[1]

وبحلول القرن التاسع، أقامت جماعة المتحدثين باللغة السواحيلية على الساحل وفي الجزر القريبة من الأرض الرئيسية، مثل: (لامو) و (مومباسا) وغيرها من المناطق. وقد أصبحت هذه المدن فيما بعد مراكز تجارية؛ ربطت بين الساحل وتجّار الخليج الفارسي، وشبه الجزيرة العربية، وأجزاء أخرى من المحيط الهندي. وهكذا بحلول القرنين الحادي عشر والثاني عشر أصبح العديد من سكان المدن السواحيلية مسلمين؛[2] حيث استقر العرب على الساحل وأسّسوا عدة مدن مستقلة يحكمها سلاطين، من أبرزها مومباسا، وماليندي، وبات[3]

بالإضافة إلى اهتمام العرب بكينيا لقربها الجغرافي ولأغراض تجارية (تجارة العاج، والأخشاب، والمواد الخام، وغيرها)، اتجهت الأنظار أيضا نحو أوغندا؛ حيث بدأ العرب يتوافدون على المنطقة منذ نهاية القرن الثامن عشر عن طريق جزيرة زنجبار، وتزايد هذا الاهتمام في ثلاثينيات من القرن التاسع عشر سعياً وراء أسواق مبيعات جديدة.[4]

على العموم، لم تشهد كينيا تغييرات اقتصادية أو سياسية كبيرة مقارنة بالتغييرات التي حدثت في أوغندا؛[5] فعلى عكس كينيا التي لم تكن فيها ممالك راسخة أو إمبراطوريات مركزية –بخلاف مملكة (وانجا) وبعض الممالك والإمارات الإسلامية وكانت أوغندا مقسّمة إلى ممالك ومشيخات في الأجزاء الجنوبية على وجه الخصوص، كما تميّزت مستوطنات البانتو الزراعية بتطوير أفكار التنظيم الاجتماعي والسياسي، حيث برزت مملكة (بوغندا) كأقوى ممالك البانتو التي تتميز بالنظام المركزي، والقوة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية ، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي يُشرِف على ضفاف بحيرة فيكتوريا ذات المياه الجيدة والتربة الخصبة والإمكانيات الزراعية الكبيرة؛ الأمر الذي جعلها تتوسع في الأراضي.[6]

وتأتي بعد مملكة بوغندا القوية ممالك أخرى مثل: (بونيورو)، و(أنكور)، و(تورو)، وعدد من ممالك (أشولي) الصغيرة، ثم بعد ذلك مجموعة (لوو) وقد تمركزت في شمال أوغندا.[7] أما في الجنوب –الذي يتميز

[1] Phurisa phagudom, "Pre-Colonial Kenya", *AFR110:Intro to Contemporary Africa*, 24September 2014, https://sites.psu.edu/afr110/2014/09/24/pre-colonial-kenya-2/, retrieved: 20/06/2022.
[2] Robert M. Maxon, Thomas P. Ofcansky, *Historical dictionary of Kenya*, Third Edition, (Scarecrow Press: archive.org,2000) ,5.
[3] "Kenya History",https://www.kenyarep-jp.com/kenya/history-e.html,retrieved :23/03/2020.
[4] Robert Maxon**,** *East Africa: An Introductory History*, Third and Revised Edition, (Pdfdrive.com,2009),93.
[5] Ibid.,93.
[6] Ibid.**,** 85.
[7] Ibid.**,** 91.

عن الشمال بالموارد المائية وخصوبة الأرض؛ ما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المنطقة – سادت جماعة البانتو.[1]

وإلى جانب الوجود العربي في المنطقة، برز الوجود الأوروبي الذي بدأ مع الكشوفات الجغرافية؛ فكان أول من وصل إلى شرق أفريقيا هو المستكشف البرتغالي " فاسكو دي غاما" Vasco de Gama، الذي مهّد فيما بعد وصول البرتغاليين في منتصف القرن السادس عشر إلى كينيا؛ إلا أنهم سرعان ما اصطدموا بالقوة البحرية العمانية والتي استطاعت هزيمتهم، وارغامهم على الانسحاب من المنطقة.[2]

ولم يبدأ الاستكشاف الأوروبي لداخل كينيا وأوغندا حتى منتصف القرن التاسع عشر؛ حيث ظهر اهتمام البريطانيين في السيطرة على المنطقة من تشجيع المستكشفين على التوغل فيها، بالتزامن مع محاولاتهم القضاء على تجارة الرقيق التي توسّعت في المنطقة. وقد بدأ المستكشفون نشاطهم على السواحل عن طريق إنشاء "الشركة الإفريقية للإمبراطورية البريطانية"IBEAC؛ بهدف تعزيز التجارة الأفريقية في الأراضي التي تسيطر عليها بريطانيا.[3]

كما شقّ البريطانيون طريقهم إلى أوغندا حوالي عام 1860 في رحلة بحثهم عن منبع النيل؛ بهدف إبقاء وادي النيل تحت السيطرة البريطانية. وقد بدأت الاستكشافات الأوروبية لأوغندا مع بعثة "سبيك" Speak و"غرانت" Grant، ثم تلا هذه البعثة الحملات التبشيرية؛ ففي عام 1875 أُرسلت رسالة إلى صحيفة "لندن ديلي تلغراف"London Daily Telegraph، مفادها إرسال بعثات تبشيرية لمنطقة "بوغندا" التي اعتُبرت مكاناً مناسباً للتبشير. ونتج عن ذلك إعلان الحكومة البريطانية الحماية على المنطقة؛ بهدف إحباط الخطط الألمانية والبلجيكية لضم المنطقة، وقطع الطريق أمام الوجود العربي.[4]

---

[1] Ibid., 82.

[2] هيفاء أحمد محمد يونس، "النظام السياسي الكيني"، *دراسات دولية*، ع28:125 .(2005)، https://www.iasj.net/iasj/article/60841، تاريخ الاطلاع : 2020/03/25.

[3] Mdenge, “History of the Imperial British East Africa Company”, November 2021, https://bit.ly/3mLFjsy,retrieved: 15/06/2022.

[4] Patrick English, Archives of Uganda, *The American Archivist 18*, no.3(1955), 225. https://meridian.allenpress.com/american-archivist/article/18/3/225/21935/Archives-of-Uganda?searchresult=1,retrieved: 15/06/2022.

استمر التواجد البريطاني في المنطقة حتى ظهور الألمان ومنافستهم على مناطق النفوذ؛ وقد حُسم الخلاف بين الطرفين بموجب اتفاق تقاسم الأراضي عام 1885، والذي بمقتضاه أصبحت الأراضي الكينية الأوغندية من نصيب التاج البريطاني؛ بعد أن سلّمت " الشركة الإفريقية للإمبراطورية البريطانية" إدارة المنطقة إلى الحكومة البريطانية عام 1893. وعليه تم إعلان محمية أوغندا في عام 1894، تلاه إعلان محمية شرق أفريقيا (كينيا حالياً) عام 1895.

المطلب الثاني: حقبة الاستعمار في كينيا وأوغندا

سيطر الأوروبيون على شرق أفريقيا بحلول مطلع القرن العشرين؛ حيث تمّ إضفاء الطابع الرسمي على الحكم الاستعماري البريطاني في كينيا عن طريق اتفاقيات دبلوماسية بين كل من بريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وإثيوبيا؛ تلا هذه الاتفاقيات الغزو الاستعماري الذي تمّ بشكل تدريجي ومتزايد.[1]

وقد عملت الإدارة الاستعمارية البريطانية على بناء السكك الحديدية في كل من كينيا وأوغندا؛ إذ تمّ إنشاء خط سكة حديد من (مومباسا) إلى (كيسومو) على بحيرة فيكتوريا؛ من أجل تسهيل التجارة مع الداخل ومع أوغندا.[2]

وقد كان لبناء السكك الحديدية تأثير كبير على تاريخ كينيا الاستعماري؛ ففي عام 1902 تم نقل المقاطعة الشرقية لمحمية شرق أفريقيا إلى محمية أوغندا، عندها بدأ الغزو رسمياً. ثم وضع البريطانيون النصف الجنوبي من كينيا تحت سيطرتهم، في حين لم يتم ضم النصف الشمالي إلا بعد الحرب العالمية الأولى.[3]

وبعد إعلان الحماية على كينيا وإنشاء السكك الحديدية، شجّعت بريطانيا الحملات الاستيطانية للمنطقة وفتحت المرتفعات الخصبة للمستوطنين البيض. كما سنّت عدة قوانين تمنح بموجبها المستوطنين حق امتلاك الأراضي الكينية، فأصبح الكينيون بذلك إما مستأجرين أو مطرودين من أراضيهم. بموجب هذه القوانين تم الاستيلاء على أراضي واسعة من كينيا، ومُنح ما يقارب 1000 مزرعة لبعض رجال القوات

[1] Maxon, Ofcansky, *Historical Dictionary*,5.
[2] "East Africa History",*Lonely Planet*, https://www.lonelypalnet.com/east-africa/narratives/background/history,retrieved: 23/03/2020.
[3] Maxon, Ofcansky, *Historical Dictionary*,6.

البريطانية الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى؛ كما تم بين عامي 1906 و1922 تهجير قبائل (الكيكويو) و(الماساي) و(الأكما) لمصالح استيطانية.[1]

ووفقاً ل "ممداني" Mamdani: كانت كينيا الاستعمارية تُدار على أساس طبقي عرقي من ثلاث طبقات؛ فقد احتل الأوروبيون الذين حكموا وسيطروا على الزراعة التجارية المرتبة العليا، يليهم الآسيويين الذين سيطروا على التجارة والأعمال في المناطق الحضرية، أما الأفارقة فهم في المرتبة الأخيرة".[2]

أما في أوغندا فبعد إعلان الحماية البريطانية بشكل رسمي، تمّ إنشاء إدارات على المناطق الوسطى والغربية والجنوبية من البلاد، ثم امتدت للشمال والشرق وفي أقصى الجنوب.[3] وفي المقابل فقد استُغلت أراضي أوغندا للزراعة الموجّهة لتصدير المحاصيل النقدية، مثل: القطن والقهوة؛ لتبقى أوغندا منطقة تلبي احتياجات بريطانيا الزراعية، خاصة بعد اتفاقية عام 1900 التي جعلت اقتصاد المنطقة شبه محتكر للبريطانيين. وبموجبها، تنازل "الكاباكا" (الملك) وزعماء القبائل عن مساحات شاسعة من الأراضي (10550 ميل مربع من الأراضي البور والأراضي غير المشغولة الزراعة والغابات المحيطة بها) للتاج البريطاني.[4]

وقد سعت السلطات الاستعمارية في كل من كينيا وأوغندا إلى السيطرة على الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين الأوروبيين أو مشاريع اقتصادية استعمارية،[5] إلا أن طبيعة هذه السيطرة اختلفت وفقاً للمشاريع الاستعمارية في كل بلد، فقد كانت كينيا مستعمرة Colony، أما أوغندا فقد كانت محمية Protectorate.[6] حيث تمّ التركيز في كينيا على إنشاء مستوطنات أوروبية خاصة في المناطق المرتفعة الخصبة، أما في أوغندا فكان الوجود الأوروبي المباشر أقل كثافة، وتم التركيز أكثر على استغلال الموارد المحلية وتحويل الزعماء المحليين إلى وكلاء للحكم الاستعماري.

---

[1] يونس،" النظام السياسي"،125.

[2] Anthony Ssembatya, *Dual Citizenship: A Comparative Study of Kenya and Uganda*, PhD thesis (University of Potsdam: Faculty of Economics and Social Sciences,2021),65.

[3] Louise Pirouet, *Historical Dictionary of Uganda*, First Edition, (*ScarecrowPress*: Amazon.com,1995),9.

[4] يوسف سليماني، "جوانب من السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا (1894–1962)" *مجلة الدراسات الإفريقية 3*، ع.5(نوفمبر 2016): 158 https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/233/3/5/26425، تاريخ الاطلاع: 2020/03/26.

[5] Ssembatya, *Dual Citizenship,63*.

[6] سليماني، "جوانب من السياسة الاستعمارية،157.

اتّبعت الإدارة الاستعمارية نظام الحكم غير المباشر بهدف تقوية مركز الزعامات التقليدية الكينية؛ ما أدى إلى رفع الوعي الإثني لدى الجماعات، وفُرض مفهوم "القبلية"Tribalism ضمن سياسة "فرّق تسد".[1] وقد اعتُمدت هذه السياسة في أوغندا أيضا، حيث عملت الإدارة الاستعمارية على إنشاء هويات عرقية مميزة أو "قبائل"، فبالرغم من أن ممالك مثل تلك الموجودة في (غاندا) و(هيمي) قدّمت وحدات عرقية يمكن تحديدها بسهولة للحكام الاستعماريين، إلا أنهم أُجبروا على تبني هويات عرقية جديدة.[2]

اتّبعت الإدارة الاستعمارية البريطانية تطبيق أسلوب الحكم غير المباشر في تسييرها شؤون كلاً من كينيا وأوغندا مع اختلافات بسيطة بين البلدين في نوعية الإدارة.

فقد كان الحكم الاستعماري في كينيا في واقعه "مباشراً" نظراً لغياب رؤساء تقليديين مركزيين، مما استدعى تعيين حكام محليين، عكس أوغندا التي اكتفت بالتعامل مع الحكام التقليديين.[3]

وبذلك استطاعت الإدارة البريطانية من خلال تطبيقها نظام الحكم غير المباشر في أوغندا؛ أن تُسيطر على الوضع دون أن تُكلّف إدارتها مجهودات كبيرة، ومراكز حكومية مدعّمة بأعداد هائلة من الجنود، مثلما كان الحال مع كينيا التي اعتُمد فيها نوعا ما نظام الحكم المباشر.[4]

أدى الاستغلال البشع والممارسة العنصرية إلى تصاعد موجات السخط والاستياء الشعبي الناتج عن الشعور بالظلم، الأمر الذي ساهم في قيام ثورات مناهضة للسلطة الاستعمارية ونشوء حركات نضال من أجل استقلال البلدين عن الهياكل القمعية.

ففي كينيا تأسّس الاتحاد الأفريقي الكيني (KAU) عام 1944، بعدها تأسّست جماعات تنتمي للاتحاد تُعرف بحركة" ماو ماو"*Mau Mau، ضمّت عدة قبائل كينية ممن رغبوا في إنهاء الحكم الاستعماري، وهم قبائل: (الكيكويو)، و (إيمبو)، و (ميرو)، و(كامبا اليمين).

---

[1] جهاد عمر الخطيب، "الإثنية ومآلاتها على مسار الحياة السياسية الكينية.....نحو تداول سلمي للسلطة"، *قراءات أفريقية*،22 فيفري 2018 https://www.qiraatafrican.com/ ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/21.

[2] Maxon, *East Africa*,144-145.

[3] Eric Hobsbawm, Terence O. Ranger, The *Invention of Tradition*, Reprinted, (Cambridge University Press,2000). https://psi424.cankaya.edu.tr/uploads/files/Hobsbawm_and_Ranger_eds_The_Invention_of_Tradition.pdf.retrieved ,retrieved: 25/10/2021.

[4] سليماني، "جوانب من السياسة"،162.

وتعتبر هذه الحركة نقطة تحول رئيسية في السياسة الكينية، ستقود في النهاية إلى الاستقلال، ومن هنا بدأ الشعب الكيني نضاله نحو السيادة الوطنية.[1]

على النقيض من كينيا سلكت أوغندا طريق المفاوضات، فقد نوقشت أحكام دستور الاستقلال على نطاق واسع بين الحكومة البريطانية وممثلي أصحاب المصلحة في أوغندا؛ حيث تأسّس الكونغرس الوطني لأوغندا (UNC) مُطالباً بالحُكم الذاتي، أدّى ذلك إلى إجراء الانتخابات النيابية الأولى عام 1958، وفاز فيها "ميلتون أوبوتي" Milton Obote رئيس مجلس النواب الأوغندي.[2]

كانت ردّة فعل السلطات الاستعمارية على حركات المقاومة والنضال عنيفة، حيث عمدت إلى سجن العديد من القادة الوطنيين بما في ذلك "جومو كينياتا"Jomo Kenyatta اغتيال مقاومين.

وقد قامت الحكومة البريطانية بعد ثورة "ماوماو" بإصلاحات من قبيل تحسين التعليم والتنمية الزراعية، بهدف امتصاص موجات الغضب الشعبية والثورات إلى درجة كبيرة، ما دفع إلى الاهتمام بالنشاط السياسي، والتمثيل الأفريقي في المجلس التشريعي للمستعمرات.[3]ومع ذلك فقد فشلت التنازلات الاستعمارية في وقف المدّ المتنامي للقومية الأفريقية. وخلال الفترة 1960–1961 تحرّكت بريطانيا لإنهاء تفوق المستوطنين الأوروبيين وإرساء الأساس للاستقلال مع سيطرة الغالبية الأفريقية. وقد تولى "كينياتا" زعامة الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني (KANU) عام 1961.[4] بعد هذه التطورات حصلت كينيا في 1963/12/12 على استقلالها بعد ما يقرب 80 عاماً من الحكم الاستعماري البريطاني.

بالنسبة لأوغندا فقد سبقت مرحلة الاستقلال انتخابات شاركت فيها الأحزاب التالية: الحزب الديموقراطي (DP)، وتحالف حزب الشعب الأوغندي(UPC) ، وحزب كاباكا يكا (KYوقد فاز فيها التحالف وقاد البلاد

---

[1] Maxon, *East Africa*, 146.

*حركة ماوماو هي انتفاضة ضد نهب الأراضي والحكم الاستعماري في كينيا بين عامي 1952 و أواخر خمسينيات القرن الماضي.وقد كان للتمرد دوافع متعددة،لكن من أهمها مصادرة جزء كبير من أكثر أراضي البلاد صالحة للزراعة لاستخدامها حصرياً من قبل المزارعين البيض.فبعد فشل الاستراتيجيات السلمية المعتدلة التي اتبعتها هيئات مثل الاتحاد الأفريقي الكيني KAU،ظهرت حركة متمردة،شنت غارات على مزارع البيض،مما أدى إلى تدمير الماشية.ضمّت الحركة من مجتمعات الكيكويو والإمبو والميرو التي عانت بشكل خاص من الحكم الاستعماري.المصدر :
Cheeseman, Bertrand, and Husaini,*Oxford Dictionary of African Politics*,172.

[1] Maxon, *East Africa*, 264.

Yusuf Kiranda, Mathias Kamp, "The State of Multiparty Democracy in Uganda", Reality Check Reoprts.Institute for Konrad Adenauer Stifting, (2010). https://www.kas.de/c/document_library/get_file?uuid=3deffb14-7b9c-9a87-cad8-33ddc54e26d5&groupId=252038. retrieved 26/10/2021.

[3] Maxon, *East Africa*, 264.

[4] Maxon, Ofcansky, *Historical Dictionary*,7.

إلى الاستقلال في أكتوبر 1962 بتعيين "ميلتون أوبوتي" Milton Oboteرئيسا للوزراء و(كابك) أوغندا رئيسا للبلاد.[1]

المطلب الثالث: حقبة ما بعد الاستقلال في كينيا وأوغندا

1- نبذة عن حقبة ما بعد الاستقلال في كينيا وأوغندا

حصلت العديد من دول أفريقيا على استقلالها في الستينيات، وقد استقلت وهي مُثقلة بعدة أعباء في مجالات عديدة؛ فرغم حصول هذه الدول على استقلالها إلى أن الإرث الاستعماري انعكس على الدولة الأفريقية بعد الاستقلال. وهذا ما أكّده " كروفورد يونغ" Crawford Young قائلاً: " إن شخصية الدولة الأفريقية المعاصرة قد حدّدتها أصولها الاستعمارية، فقد لعب هذا الإرث دوراً حاسماً وسلبياً منذ تحقيق الاستقلال السياسي".[2]

عرفت مرحلة استقلال كينيا وأوغندا العديد من التحديات والمصاعب، حيث خرج البلدان –كغيرها من الدول الأفريقية المستقلّة حديثاً– وهما محمّلان إرث استعماري ثقيل انعكس سلباً على أداء الدولة ومؤسساتها. يضاف إلى ذلك تفاقم مشكلات الفقر، واتّساعُ الفوارق الطبقية والتنموية بين المناطق الريفية والحضرية؛ فضلاً عن معضلة "الإثنية السياسية" التي خلّفها الاستعمار، والتي أصبحت حجر عثرة أمام جهود التكامل الوطني.

كما تم إلغاء التعددية الحزبية التي كانت موجودة بعد الاستقلال، ففي كينيا وصل "كينياتا" للحكم عن طريق انتخابات في ظل تعدّد حزبي، إلا أنه تمّ فرض نظام دولة الحزب الواحد عام 1969. [3]وفي أوغندا فقد شُكِّلت ثلاثة أحزاب سياسية في ظل الحكم الذاتي عام 1961 وذلك قبل حصول أوغندا على الاستقلال الكامل عام 1962، وقد تمثّلت هذه الأحزاب في: المؤتمر الشعبي الأوغندي (UPC)، حزب (كاباكا يكا) (KY)، الحزب الديموقراطي [4](DP)

[1] Byrnes, Rita M, *Uganda: a country study*, Library of Congress, Revised Edition. (PDF e-book,1992),20.
[2] Peter O Ndege, "Colonialism and its Legacies in Kenya ", https://africanphilanthropy.issuelab.org/resources/19699/19699.pdf retrieved 25/05/2022,7.
[3] وائل فاروق عبد الشافي، "النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال"،2018، https://bit.ly/3FC4o1M (01/04/2021).
[4] Kristin Leefers, "The course of Political Development in Uganda and its Effect on Economic Development",2003, https://pol.illinoisstate.edu/downloads/conferences/2004/Leefers1203.pdf retrieved 10/05/2021.

عَرف المشهد السياسي في كينيا بعد الاستقلال جهوداً مستمرّة لإعادة هيكلة النظام السياسي في البلاد من ناحية؛ والنضالات المؤيّدة للديموقراطية من ناحية أخرى.[1] وقد اشتهرت كينيا منذ حصولها على الاستقلال بأنها من الدول الأفريقية الأكثر استقراراً؛ رغم كون هذا الاستقرار ظاهري ويُخفي صراعات وتفاعلات دائمة مستمرة بين الحكومة الكينية ومعارضة قوية ومنظّمة.[2]

كما كان من المرجّح أن تقدّم كينيا –باقتصادها الأقوى واستثماراتها الغربية الأكبر– أداءاً أفضل من جيرانها، لكن مع وجود القبليّة والعرقية التي تعكس وجود ما لا يقل عن 42 مجموعة عرقية في كينيا مع لغات وتقاليد ومصالح اقتصادية مختلفة، إضافة إلى عبء الإرث الاستعماري، شكّلت تحديات دائمة. رغم ذلك عرفت كينيا استقرارا نسبياً وانتقالات سلمية للسلطة؛ حيث لم تشهد انقلابات عسكرية سوى انقلاباً عسكرياً واحدا سنة 1982 وكان فاشلا.[3]

مقارنة بكينيا عُرف تاريخ أوغندا منذ الاستقلال والاضطرابات والصراعات السياسية،[4] فبالرغم من استقرار الأوضاع بعد الاستقلال فترة (1962–1964)، إلا أن ذلك لم يدم وتحولت البلاد إلى حكومة تُدار من طرف مجموعة من الثكنات العسكرية في جميع أنحاء البلاد.[5]

فقد عرفت أوغندا انقلابات عسكرية متكرّرة؛ ابتداءاً من انقلاب" أبوتي" Milton Oboteعلى نظام "كاباكا موتيسا" Kabaka Muteesa IIفي 22 فيفري 1966، حيث شكّل الجيش في البداية تحدياً لحكومة الرئيس "أوبوتي"، من خلال تمّرد بعض وحداته مطالبين بتحسين أوضاعهم، ثم ما لبث أن توسّع وأخذ أدواراً مهمة وبارزة في البلاد، حتى أصبح بمرور الوقت مصدراً للرعاية والسلطة السياسية المحتملة.[6]

كما شهدت أوغندا فترات طويلة من العنف الداخلي والتمرّد، حيث عرف الجزء الشمالي من أوغندا حالة من الصراع السياسي والعسكري والاضطراب فترة (1986–2006)، حيث قامت مجموعة متمّردة بتحدّي حكومة حركة المقاومة الوطنية الحاكمة.[7]

---

[1] Hornsby, Kenya ,11.

[2] عبد الستار أبو الحسن عدوي، *النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال* (مصر، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015)، 189.

[3] Hornsby, Kenya,11.

[4] Maxon, East Africa ,291.

[5] Odoi-Tanga Frederik, *Ethnicity and conflict in post-independent Acholiland, Uganda 1962-2006*, a thesis submitted in fulfilment of the requirements for the award of the degree of Doctor of Philosophy (University Of Pretoria: Department of Historical and Heritage Studies, 2009),283. http://manualzz.com/doc/21370979 ,retrieved 19/01/2021.

[6] Byrnes, Rita M, *Uganda: a country study*, Library of Congress, Revised Edition. (PDF e-book,1992),22.

[7] Rita M, *Uganda* ,13.

ويلّخص "إي. إيه بريتE.A Brett " الوضع السياسي في أوغندا بعد الاستقلال في قوله: " لقد هيمن الرصاص بدلاً من بطاقات الاقتراع على السياسة في أوغندا، حيث تمّت الإطاحة بحكومتين عن طريق الانقلابات، إضافة إلى واحدة بسبب الغزو الأجنبي، والأخرى بسبب تمرد مسلّح. ولم تهيمن القوة على النظام السياسي فحسب، بل هددّت أيضا الأساس الاقتصادي والاجتماعي التي تعتمد عليها العمليات الديمقراطية والتطور التدريجي".[1]

2- قضايا حقبة ما بعد الاستقلال في كينيا وأوغندا:

بعد الاستقلال استمرّت مجموعة من المواضيع والقضايا الرئيسية للصراع في التأثير على مسار كينيا وكذلك أوغندا.

ففي كينيا منذ تأسيس الدولة، استمرّت مجموعة مواضيع رئيسية للنزاع في التأثير على مسار اتجاه البلد كما ساهمت في تشكيل الأحداث التاريخية فيه، وتتمثل هذه القضايا فيما يلي:

- **ثنائية المركزية واللامركزية (Majimbo) وسياسة ملكية الأراضي:**

سادت في كينيا منذ الاستقلال مسألة الاختيار بين المركزية الإدارية واللامركزية الإقليمية المعروفة ب (Majimbo)*؛ حيث اعتُبرت من القضايا الأساسية في الخطاب السياسي الكيني. وقد صُمّم دستور اللامركزية في الأساس من طرف الإدارة الاستعمارية لحماية المصالح الاقتصادية والسياسية للمستوطنين الأوروبيين،[2] وعلى الرغم من سيطرة نظام السلطة اللامركزية على السياسة الكينية بين عامي 1961و 1964، إلا أنه انحسر وعاد للظهور عام 1991.

---

[1] E.A. Brett, "Neutralizing the use of force in Uganda: the role of the military in politics", *The Journal of Modern African Studies* 33, no.1 (1995), https://bit.ly/3uJuP1H. retrieved 02/01/2021.

[2]* تشير (Majimbo) إلى الدستور الاتحادي وهي كلمة سواحيلية تعني الاستقلال الإقليمي، شكل من أشكال اللامركزية السياسية حيث يتم تفويض السلطة إلى الحكومات المحلية أو الإقليمية. بدأ استخدام المصطلح على نطاق واسع في كينيا في ستينيات القرن العشرين أثناء المناقشات حول بنية النظام السياسي الكيني بعد الاستقلال. بينما كان الاتحاد الوطني الأفريقي (KANU) لصالح دولة مركزية للغاية، قام حزب منافس- الاتحاد الديمقراطي الأفريقي الكيني (KADU)بحملة من أجل دستور (Majimbo)، وقد رأى زعماء (KADU) أن إنشاء حكومات إقليمية شبه مستقلة من شأنه أن يسمح للمجتمعات المختلفة في كينيا التمتع بدرجة من تقرير المصير مع الحد من إساءة استخدام السلطة من قبل الحكومة المركزية. وقد دعمهم في تقديم هذه الحجة المستوطنون الأوروبيون، الذين كانوا أيضا يستفيدون من دستور مصمّم لحماية الأقليات. على الرغم من أن الحكومة الاستعمارية البريطانية وافقت على الدستور أثناء مفاوضات (Lancaster House) في أوائل الستينيات، فإن نجاح (KANU) الانتخابي، إلى جانب الافتقار إلى الضمانات الدستورية للبرلمانات الإقليمية، يعني أن النظام قد تمّ حلّه بسرعة. ومع ذلك، ظلت فكرة (Majimbo) شائعة بين المجتمعات المهمشة سياسياً واقتصادياً وعادت إلى الصدارة بعد إعادة إدخال السياسة التعددية الحزبية. والأمر الأكثر أهمية هو أن الرئيس "دانييل آراب موي" الذي سعى إلى حشد العديد من المجموعات التي دعمت (KADU) سابقا لدعم (KANU)، استشهد بمبدأ (Majimbo) في حملاته الانتخابية عامي 1992 و1997.

- **إشكالية ملكية وتوزيع الأراضي:**

مثّلت قضية الأرض من بين أهم القضايا المثارة في كينيا بعد الاستقلال، حيث تعتبر مشكلة الأرض في كينيا من المشاكل الرئيسية التي يواجهها المواطنون،[1]ذلك أن هيكل ملكية الأراضي في البلاد مشوّه وغير سليم، وهو أمر متوارث من فترة الاستعمار التي تمّ خلالها تخصيص أراضي المراعي الجيدة والصالحة للزراعة للمستوطنين البيض. ولم تُجر أي تعديلات أو تصحيحات في القانون بعد الاستقلال.[2]

- **المسارات التنموية المتضاربة: الرأسمالية الفردية مقابل الاشتراكية:**

شهدت كينيا أيضا توترًا دائما بين مؤيّدي مسار أكثر مجتمعية ومساواة واشتراكية، وأنصار مسار أكثر فردية ورأسمالية. كان التوتر أكثر وضوحا خلال الفترة (1963–1965) كما استمر مؤيّدو الاشتراكية البحث عن التعبير من خلال الاتحاد الشعبي (KPU) في 1966_1969.

لم تكن الاشتراكية الافريقية في كينيا اشتراكية فعلية، ولم تكن الرأسمالية فيها من النوع الليبرالي الأمريكي. فقد كان النظام الكيني نظامًا تدخليًا Interventionist,State Capitalism Regime، حيث تمتلك الدولة بشكل غير مباشر أغلبية النشاط الإنتاجي وتديره وتسيطر عليه.

وقد أخذت الاختلافات بين الليبراليين والاشتراكيين في كينيا أحيانا طابعاً إثنياً وعرقياً، في المؤيدين لليبرالية يكونون عادة من (الكيكويو) أما المؤيّدين للاشتراكية فهم من(ليو). [3]

وكان مدى العنف خلال هذه الفترة يعني أن المفهوم أصبح مثيراً للجدل بشكل متزايد؛ فقد فهمته بعض المجتمعات على أنه يشير إلى توسيع الديمقراطية إلى المستوى المحلي، ولكن البعض الآخر اعتبره آلية لتسهيل الاستيلاء على السلطة والموارد المحلية من قبل الجماعات "الأصلية" أو "السكان الأصليين". واستمر هذا الجدل في عام 2007، عندما أدى الجمع بين حملة انتخابية ساخنة والتي التزمت خلالها المعارضة بإدخال نظام (Majimbo) ونتيجة مثيرة للجدال إلى اندلاع أزمة كينيا. وكجزء من سلسلة من التدابير المصممة لتعزيز الاستقرار السياسي والتماسك العرقي، تم تقديم شكل من أشكال الحكومة اللامركزية يضم سبعة وأربعين مقاطعة مع حكام منتخبين مباشرة بموجب دستور عام 2010.المصدر:

Cheeseman, Bertrand, and Husaini,*Oxford Dictionary of African Politics*,169-170.

عدوي، *النظام السياسي*،228.

[1] Francis Kairu, Mary Maneno, " Corruption and land governance in Kenya " ,July 2015, https://tikenya.org/wp-content/uploads/2017/06/adili-issue-152-corruption-and-land-governance-in-kenya.pdf retrieved 07/08/2022.

[2]Marcel Rutten," Land reform in Africa: Lessons from Kenya", in *the diversity of development: Essays in Honor of Jan Kleinpenning*, ed. Ton van Naerssen Marcel Rutten Annelies Zoomers (The Netherlands: Assen Van Gorcum ,1997),71.

[3] Rutten," Land reform in Africa" ,8-9.

- **سوء توزيع الموارد في ظل الأبوية الجديدة:**

يمثّل هذا الموضوع من المواضيع المثيرة للجدل والانقسام في كينيا حيث طغى على المواضيع الأخرى في التطورات العامة التي عرفتها البلاد، وقد تمحور حول من المستفيد من " ثمار أوهورو" وهي استعارة كينية تعني "فوائد الاستقلال".

شكّلت السيطرة على موارد الدولة مكافأة البقاء للأصلح، تمّ تعزيز ذلك من خلال سعي كل واحد منهم إلى السيطرة على مجتمع منقسم من القوميات الفرعية من خلال المحسوبية والزبونية والاندماج والاعتماد على مجتمعهم العرقي الخاص بهم. على نحو متزايد، تم تفسير نجاح الفرد أو فشله على أنه انتصار أو هزيمة مجتمع عرقي كامل.[1]

تجسّد الصراع على السلطة والموارد في انقسام ثلاثي تمثّله ثلاث مجموعات عرقية: كيوي، لو، كالجنين، وقد شهد العقدين الأولين من الاستقلال دمج (كالنجين) في تحالف "كينياتا" المتمركز حول (الكيكويو) والتهميش التدريجي من (ليو). ثم حوّلت رئاسة "دانييل آراب موي" في الفترة ما بين 1980 و1983 ميزان فائدة الدولة بعيدا عن (الكيكويو). ما أدى إلى استمرار الخلاف الناتج بين (كيكويو) و(كالنجنين)، وأثّر على سياسة البلاد.[2]

وتستمر الأبوية الجديدة في التبلور في النشاط السياسي والاقتصادي، وعلى كل مستوى من مستويات الدولة وفي كل مؤسسة في المجتمع، كأنها فصائل غير محكمة التنظيم تستند إلى النفوذ.

- **ثنائية الديموقراطية والأوتوقراطية:**

ورثت كينيا بعد الاستقلال مجتمعاً شديد الطبقية، حيث استُخدمت الديموقراطية الانتخابية للوصول للسلطة ثم تمّ التخلي عنها، في ظل ضعف المساءلة الديمقراطية. وتزايد الدعم الأبوي من قبل الحكومات الغربية في النهج الاستبدادي، والتي غالباً ما شجّعت السياسات التي لا تحظى بشعبية داخل كينيا.[3]

وقد عرفت البلاد في هذه الفترة حكم "كينياتا" الفردي الاستبدادي، وورث "موي" عن سَلَفه نفس النهج الاستبدادي. وعلى الرغم من أن كينيا هي واحدة من الدول القليلة في أفريقيا التي أجرت انتخابات دورية، إلا أن الديموقراطية فيها زائفة وصورية ومقيّدة حتى عام 1992، فقد ظلّت الانتخابات بعيدة عن النزاهة.

[1] Rutten," Land reform in Africa",9.
[2] Rutten," Land reform in Africa",9.
[3] Rutten," Land reform in Africa", 12.

كما تزايد الصراع وتمّ إهدار الموارد في السياسات التنافسية، وقد شكّلت انتخابات 2007 نقطة تحول في هذا التطوّر.[1]

إضافة إلى القضايا المذكورة فإن كينيا عانت من عدة أزمات فقد تباطأ النمو الاقتصادي، وارتفعت نسبة المديونية، واستشرى الفساد والمحسوبية المبنية على أسس قبلية وعرقية وزادت نسبة الفقر كما شكّل الأمن الغذائي مصدر قلق دائم لنصف سكان البلد، على الرغم من ذلك تمكن الدولة من الحفاظ على النظام في التسعينيات.[2]

أما بالنسبة لأوغندا فقد بقيت مشكلة "بوغندا الانفصالية"، إضافة إلى الصراع في "أشوك ليلاند" قضيتين مهمتين وحسّاستين بعد الاستقلال، وقد أثبتت محاولات التوفيق بين بوغندا وتوفير الاستقرار للبلد بأسره من خلال السياسة القائمة على قيادة المصالحة والوساطة بين القادة المحليين فشلها وعدم نجاعتها.[3]

كما لا تزال أوغندا مقسّمة عرقياً وإقليمياً بين الشمال والجنوب، حيث تهيمن المجموعات العرقية الناطقة بالبانتو في جنوب ووسط وغرب أوغندا، بما في ذلك "باغندا" و"بازوكا" و"باجيسو" و"بونيورو" و"باتورو" و"بانيانكول"، على الجنوب. أما الشمال فيضم المجموعات النيلية، شعوب "أكولي"، "لانغو"، "ألور"، "مادي"، "إيتسو"، وشعوب "كارامونغ". وقد ساهمت الانقسامات العرقية بين الشمال والجنوب في تشكيل تاريخ البلاد المتوتر والمثير للجدل بعد الاستعمار.[4]

وفيما يلي نبذة عن هاتين القضيتين:

- **مشكلة بوغندا الانفصالية:**

اعتُبرت مملكة بوغندا من أكبر الممالك السياسية في أوغندا، وهي تقع في الجانب الشمالي الغربي من بحيرة فيكتوريا، وتحتل الجزء الأوسط من أوغندا الذي يشمل أكبر مدينة في البلاد (كمبالا) والعاصمة الحالية لها، تتكون بوغندا من أكثر من 52 اثنية عرقية تمثّل قبيلة "الباغندا" أكبرها حيث تمثل 75 %من نسبة السكان في بوغندا.[5]

---

[1] Rutten," Land reform in Africa", 12.

[2] Rutten," Land reform in Africa",13.

[3] Maxon, East Africa,282.

[4] Elizabeth Laruni, "From the village to Entebbe: The Acholi of Northern Uganda and the politics of identity, 1950-1985",3 February2014, https://core.ac.uk/reader/43093940 retrieved15/04/2021.

[5] يوسف سليماني، *تاريخ مملكة الأشانتي بوغندة*، https://bit.ly/3aj39ce retrieved 29/05/2022

تمثّل أول صراع كبير بعد استقلال أوغندا في الأزمة السياسية التي حدثت في الفترة 1966_1967، وقد بدأت بإلغاء دستور 1966 نظام الفيدرالية والملكية في أوغندا، وتمّ إدخال التغييرات مما أضعف سلطات الكاباكا (ملك بوغندا) وحكومة بوغندا، لم يستطع كاباكا بوغندا "موتيسا II" قبول القرارات الجديدة، ما أدى إلى بلوغ الصراع ذروته في هجوم قوات الجيش اليوغندي على قصر الملك. وقد أثّرت هذه الأحداث إلى حدّ كبير على الأنظمة المتعاقبة في أوغندا.[1]

- **مشكلة الصراع في "أشو ليلاند":**

(أشوليلاند)Acholiland أو (أرض أشولي) وهي منطقة جماعة أشولي الفرعية، تقع على الحدود الشمالية لأوغندا، وهي تشترك في الحدود مع مقاطعات (لانغو) و(بونيورو) في الجنوب، (جونام) Jonam و"مادي" في الغرب، مع منطقة "كاراموجا" في الشرق وجمهورية جنوب السودان في الشمال.[2]

بالنسبة للصراع في المنطقة فإن جذوره بين حكومة NRM في أوغندا والجماعات المتمردة المختلفة في" أشوليلاند"، متشابكة مع تاريخ الصراع في أوغندا فترة ما بعد الاستقلال، خاصة مع تولّي الحزب الوطني السلطة، كما أن هذا الصراع متجذر بعمق في التنافس بين الأعراق على السلطة في كل من الحكومة والجيش. [3]

وقد حُدّدت شروط هذه المنافسة إلى حد كبير خلال الحكم الاستعماري، ومنذ ذلك الحين تمّ التلاعب بالعرقية الأشولية واستعمالها كأداة سياسية بارزة من طرف مختلف حكومات أوغندا بعد الاستقلال. على المستوى الوطني فإن الصراع في أشوليلاند متجذر في تحدّي أوغندا لتطوير نظام حكم شرعي يعزّز تطلعات مجتمعها التعددي. [4]

---

[1] Victor Ocaya, "Ultimate Reality and Meaning According to the Acholi of Uganda",*Ultimate Reality and Meaning* 11,no.1(1988), https://www.utpjournals.press/doi/abs/10.3138/uram.11.1.11 retrieved 01/06/2022.

[2] Ocaya," Ultimate Reality and Meaning".

[3] Tanga, *Ethnicity and conflict*, 283.

*عزّز ترسيم الحدود الإقليمية الذي اعتمدته الإدارة الاستعمارية وواصلت في تطبيقه أنظمة ما بعد الاستعمار، الحكومات المحلية القوية المنقسمة عرقياً والتي تأسست على مؤسسات "أشولي" Acholi في فترة قبل الاستعمار، والاستعمار، إضافة إلى فترة ما بعد الاستعمار. المصدر: Frederik, "Ethnicity and conflict" ,283.

[4] Tanga, *Ethnicity and conflict*, 283.

*عزّز ترسيم الحدود الإقليمية الذي اعتمدته الإدارة الاستعمارية وواصلت في تطبيقه أنظمة ما بعد الاستعمار، الحكومات المحلية القوية المنقسمة عرقياً والتي تأسست على مؤسسات "أشولي" Acholi في فترة قبل الاستعمار، والاستعمار، إضافة إلى فترة ما بعد الاستعمار. المصدر: Frederik, "Ethnicity and conflict" ,283.

وقد بدأ الصراع في "أشو ليلاند"* بعد وقت قصير من تغيير النظام الأخير في يناير 1986 عندما استولى الجيش الوطني على السلطة بعد خمس سنوات من التمرد وذلك من خلال الإطاحة بحكومة عسكرية بقيادة "تيتو أوكيلو"[1].

كما أن فشل الحكومات الاستعمارية، وتليها حكومات الاستقلال، في دمج المنطقة في الجنوب يفسّر أيضا الصراع. وكان للتخلف الاقتصادي أيضا دور كبير في تعزيز التوترات السياسية بين شمال أوغندا وجنوبها، حيث تمّ اعتبار جنوب أوغندا أداة مفيدة تستخدم في التفاوض من أجل رأس المال السياسي والاقتصادي، من خلال الاستفادة من سياسات التمايز الإقليمي الذي يظهر في "الهوية الشمالية".[2]

كان لعنصر الإثنية تأثير كبير على الحياة السياسية في كل من كينيا وأوغندا، وهي موجودة بقوة في كافة النواحي السياسية للبلدين مما شكّل عائقاً أمام تحقيق الديموقراطية فيها؛ فقد مثّلت الاثنية نقطة محورية في الحياة السياسية الكينية حيث تم توظيفها سياسيا، فمن يتول السّلطة تحظى جماعته بمعاملة خاصة في مختلف المجالات على حساب باقي الجماعات؛ مما يؤجج نار الحقد بين هذه الجماعات والتفرقة بينها، دون نسيان الإقصاء والتهميش الذي تتعرض له هذه الجماعات؛ ما يفسّر ظاهرة العنف الانتخابي في الدولة.[3]

وكان الإثنية في أوغندا تأثير عميق ومشابه لكينيا، مع اختلاف في كون قادة الدولة في أوغندا اعتمدوا في سعيهم لإضعاف السلطة السياسية المحلية؛ على الدعم السياسي والعسكري من أعضاء جماعاتهم القبلية مما زاد من عسكرة السياسة على أسس عرقية. فقد أصبحت السياسة العرقية في أوغندا ممارسة إدارية وعسكرية ترعاها الدولة، وتستخدمها أداة للحصول على السلطة السياسية أو الاحتفاظ بها بحجة بناء البلد والمركزية السياسية. [4]

شكّلت هذه القضايا أزمات لكل من كينيا وأوغندا، كما عرف البَلدان صراعات قبلية واضطرابات وتوترات وكذا عنف سياسي، لكن آثارها ونتائجها اختلفت بينهما، فرغم معاناة كينيا من عدة أزمات إضافة إلى المشاكل بخصوص الدستور والتغيير الاقتصادي، كذلك انشقاقات الحزب، والقبلية، الاشتباكات العرقية

[1] Tanga, *Ethnicity and conflict*, 283.
[2] Frederik, "Ethnicity and conflict",283.
[3] Hornsby, Kenya: A History,3.
[4] Laruni، "From the village to Entebbe".

بدوافع سياسية، العصيان المدني الجماعي والقمع، إلا أن كل ذلك كانت تتم تسويته دائما دون تدخل من الجيش حيث لم تشهد فترة فشل الدولة أو الإطاحة بها، منذ الانسحاب البريطاني حتى اليوم.[1]
بينما شهدت أوغندا فترات طويلة من العنف الداخلي على عكس كينيا الذي اقتصر العنف فيها على فترة الانتخابات وما بعدها.

وقد قُدّمت عدة تفسيرات مختلفة لحدّة العنف السياسي والتاريخ الدموي في أوغندا–والذي جعله مختلفًا عن كينيا– حيث يُرجع المتخصّصون أسباب ذلك إلى عدة عوامل من بينها، طبيعة القيادة السياسية إضافة إلى تغيير دستور 1962، فبعد الانقلاب شكّل غياب الدستور– حسب المتخصصين– أزمة كبيرة أدخلت البلاد في هاوية سياسية واستبداد الحُكّام مما انعكس سلباً على التاريخ الأوغندي وأمن الدولة. [2]

فهناك من يرى أن طبيعة القيادة السياسية من بين أهم الأسباب، ويظهر ذلك من خلال التعامل المختلف للقادة في كل من كينيا وأوغندا مع أحداث الانقلابات العسكرية ما أنتج تجارب مختلفة في العلاقات المدنية العسكرية. فبينما اتخذ "جومو كينياتا" Jomo Kenyattaخطوات لإبعاد الجيش عن السياسة *، كانت قيادة "ميلتون أوبوتي" Milton Oboteفي أوغندا مسؤولة عن تَورُّط الجيش في السياسة؛ وذلك من خلال الحرص على رعاية الجيش كقاعدة قوة خارج الدوائر العرقية التقليدية،[3] وزيادة صلاحياته، ووضعه في مناصب سياسية عليا. [4]

في هذا السّياق قدّمت "بيهراند هايك" * Behrend Heikeو " فرانك فان أكير " Frank Van** Acker عسكرة السياسة التي بدأت في فترة الستينيات كسبب للصراعات في أوغندا؛ حيث أصبحت الدولة

---

[1] Hornsby, Kenya: A History,3.
[2] Frederik, “Ethnicity and conflict “,13.
[3] Frederik, “Ethnicity and conflict”,159.
*أخذ كينياتا من دعوة "نيريري" رئيس تنزانيا لسحق التمرد في كينيا درساً حول مخاطر الانقلابات العسكرية؛ من خلال إجراء توازن عرقي في الجيش تحييده سياسياً، مستفيداً بذلك من التجربة التنزانية. المصدر : Frederik, “Ethnicity and conflict”,159.
[4] Frederik, “Ethnicity and conflict”,159.
*عالمة أنثروبولوجيا واجتماع ألمانية بارزة (ولدت عام 1947)، وتُعد من أهم المتخصصات في الدراسات الأفريقية ودراسات الإعلام والأنثروبولوجيا البصرية. شغلَت منصب أستاذة علم الإثنوغرافيا في معهد الدراسات الأفريقية بجامعة كولونيا.(1994–2012) .المصدر : Behrend “ Heike“,*Deutsche Kinemathek* , https://dffb-archiv.de/dffb/heike-behrend 24/06/2026.
** باحث وأكاديمي بلجيكي متخصص في الاقتصاد السياسي، التنمية المستدامة، ودراسات النزاعات والأنظمة السياسية في أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات العظمى. يعمل أستاذاً وباحثاً مرتبطاً بجامعة أنتويرب (University of Antwerp) في بلجيكا.المصدر :

تُجسّد بشكل متزايد أداة انتقام عنيف، فتولى السلطة يعني كسب الثروة والانتقام من أفراد الجماعات العرقية الأخرى.

كما أن أساس قيام الدولة حسب " فرانك فان أكير " Frank Van Acker له دور كبير في حالة العنف والصراع في أوغندا؛ وذلك من خلال اعتمادها على الجيش في ممارسة السياسة الداخلية. [1]

أما "علي المزروعي" Ali Mazurie*و " نيلسون كسفير" Nelson Kafir**فيفسّران الاضطرابات السياسية في أوغندا منذ الاستقلال بأنها نتيجة التنوع والتوتر العرقي.[2] كما أن هناك من يرى أن ظاهرة المركزية المفرطة في أوغندا المتعددة الأعراق، تُشكّل مصدراً للصراع وعدم الاستقرار منذ الاستقلال، إضافة إلى أن للسياسة الاستعمارية البريطانية "فرّق تسد" دوراً كبيراً في السياسة الأوغندية بعد الاستقلال؛ من خلال تسييس الإثنية وتأجيج نار الفتنة بين مختلف الجماعات العرقية، وخلق حالة عداء وشك بين هذه المجموعات.[3]

ويرى " أوجينجا أوتونو" Ogenga Otunnu***أن العامل الأكثر أهمية الذي ساهم في استمرار العنف السياسي في أوغندا هو الأزمة الحادة لشرعية الدولة، ومؤسساتها وشاغلي المناصب ومنافسيهم، كما ثبت أن الأزمة التي تشكّلت بها كل من القوى الداخلية والخارجية في الماضي والحاضر، ساهمت في استمرارية العنف السياسي من 1979 إلى 2016. [4]

---

[1] Frederik," Ethnicity and conflict",26

[2] Frederik, "Ethnicity and conflict",131.

[3] Frederik, "Ethnicity and conflict" ,17.

*هو عالم سياسة، ومؤرخ، ومفكر كيني بارز (من أصول عُمانية). اشتهر بنظرياته العميقة حول الهوية ما بعد الاستعمارية وعلاقات الشمال بالجنوب.المصدر :

** هو عالم سياسة أمريكي بارز وأستاذ فخري بجامعة دارتموث(Dartmouth College) ، ويُعد أحد أشهر الأكاديميين الغربيين المعاصرين المتخصصين في السياسة الأفريقية، ونظم الحوكمة، ودراسات المجتمع المدني، والحركات المتمردة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى (خاصة في أوغندا وكينيا والسودان).المصدر :

***عالم تاريخ وأكاديمي أوغندي بارز ، ويُعدّ أحد أشهر المتخصصين في دراسات الهجرة القسرية، واللاجئين، والنزاعات السياسية في أفريقيا.المصدر :

[4] Ogenga Otunnu, *Crisis of Legitimacy and Political Violence in Uganda, 1979 to 2016 (African History and Modernities)*, First Edition, (Palgrave Macmillan,2017),315.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول إن الأسباب المذكورة تمثّل مجتمعة العوامل التي شكّلت الحالة الأوغندية وأنتجت بيئة أكثر عنفاً واضطراباً من الحالة الكينية؛ وجعلتها مختلفة عنها في نقاط رغم تشاركهم التجربة الاستعمارية نفسها وكذا نفس التحديات والمشاكل والصراعات.

المبحث الثاني: تطور البناء الاجتماعي والاقتصادي لكينيا وأوغندا

يُعدّ فهم البناء الاجتماعي والاقتصادي مدخلاً لا غنى عنه؛ لتفسير التباين في مسارات الاستقرار والاضطراب بين كينيا وأوغندا. فإذا كانت السياسة هي مرآة الحكم، فإن الاقتصاد والاجتماع هما المحركات الكامنة وراء استدامة هذا الحكم أو تقويضه. وعليه، يسعى هذا المبحث إلى تفكيك هذه الأبنية من خلال استعراض المكونات الديموغرافية والإثنية والدينية التي تشكل النسيج الاجتماعي المعقد في البلدين، وصولاً إلى تحليل المقومات الاقتصادية وتحديات التنمية، لفهم كيفية تفاعل هذه العوامل في تشكيل البيئة الحاضنة للفعل السياسي والمدني.

المطلب الأول: تطور البناء الاجتماعي لكينيا وأوغندا

تعدّ دراسة البناء الاجتماعي مهمة في فهم كيفية تفاعل الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وكيفية تأثير هذه التفاعلات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ويستند البناء الاجتماعي في كينيا وأوغندا إلى عدّة مقومات تتمثل في: التركيبة السكانية والتركيبة العرقية والتركيبة اللغوية، إضافة إلى التركيبة الدينية.

1- التركيبة السكانية:

استناداً إلى تقديرات الأمم المتحدة، بلغ عدد سكان كينيا عام 2019 ،52755617 مليون نسمة، وفي 2020 بلغ عدد السكان 54262542 مليون نسمة، ويعادل عدد السكان 0,68% من إجمالي سكان العالم، حيث تحتل المرتبة 27 في العالم، ويعيش في كينيا عدد كبير من السكان الشباب.[1]

[1] "Population of Cities in Kenya", https://worldpopulationreview.com/countries/cities/kenya. 09/06/2021.

وقد بلغ عدد سكان كينيا عام 2023، 55,100,586 مليون نسمة.[1]

أما أوغندا فاستناداً إلى تقديرات الأمم المتحدة، فقد بلغ عدد السكان عام 2019، 44,269,594 مليون نسمة، وفي 2020 بلغ عدد السكان 46,400,952 مليون نسمة.[2] أما عام2023 فقد بلغ عددالسكان 48,582,334 مليون نسمة.[3]

يتركز السكان في كل من كينيا وأوغندا في الأجزاء الجنوبية،[4] ففي كينيا يتركزون بشكل كبير في الجنوب الشرقي على طول ساحل المحيط الهندي، وغرباً على طول بحيرة (فيكتوريا) وكذا العاصمة نيروبي. أما في أوغندا فيتركّز معظم السكان في الجنوب والوسط، لاسيما على طول شواطئ بحيرة (فيكتوريا) وبحيرة (ألبرت).[5]

وعلى الرغم من أن هناك نمواً في المناطق الحضرية، إلا أن هذا النمو يعتبر بطيئاً مقارنة بالدول الأخرى، مما يؤدي إلى بقاء نسبة كبيرة من السكان في المناطق الريفية؛ حيث يقدّر عدد السكان الذين يقيمون في المناطق الريفية من كينيا ب 73% أي قرابة 3/4 ثلاثة أرباع السكان، ويقدّرون بما يقرب 90% في أرياف أوغندا، ويتبقى حوالي 10% من السكان يعيشون في مناطق حضرية.[6]

ويرجع تَركّز الكثافة السكانية في هذه المناطق أكثر من غيرها في كلا البلدين لعدة أسباب، حيث تعدّ العوامل الطبيعية مسؤولة عن تحديد مناطق التركز السكاني. كما أنها ذات أراضي خصبة، تتميز بمناخ معتدل وأمطار جيدة، إضافة إلى قربها من السواحل وضفاف البحيرات (البحيرات الكبرى، بحيرة فيكتوريا، بحيرة ألبرت)، مما يجعلها أكثر ملاءمة للزراعة وهو ما يجذب السكان. فمعظم سكان شرق أفريقيا يتركزون في ثلاث مناطق رئيسية هي: شواطئ بحيرة فيكتوريا والمرتفعات الداخلية في النطاق الساحلي، وفي هذه المناطق الثلاث تسقط الأمطار بكميات تكفي الزراعة[7].

---

[1] "Kenya population(1950-2026)", https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/ken/kenya/population 09/06/2026.

[2] "Uganda Population",https://worldpopulationreview.com/countries/Uganda-population.retrieved 09/06/2021.

[3] "Uganda population(1950-2026)", https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/uga/uganda/population 09/06/2026.

[4] Chara Scroope, "Kenyan Culture ",2018, https://culturalatlas.sbs.com.au/kenyan-culture retrieved 09/06/2021.

[5] Central Intelligence Agency, *Kenya*, last updated June 21,2022, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/kenya/

[6] Scroope, "Kenyan ".

[7] "الملامح الجغرافية لشرق افريقيا"، *شرق أفريقيا*، https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/9/9_2018_11_16!03_55_36_PM.docx تاريخ الإطلاع 2024/10/27.

2- التركيبة العرقية:

تضم منطقة شرق أفريقيا عدة سلالات وشعوب، وينتمي سكانها إلى 220 مجموعة قبلية مختلفة اللغات واللهجات، ويعود أصل هذه المجموعات إلى المجموعة الحامية التي اختلطت بالزنوج[1] .

يزخر المجتمع في كل من كينيا وأوغندا بالتنوع العرقي والديني واللغوي إضافة إلى وجود الأقليات واللاجئين، وتنتمي معظم الجماعات العرقية في كلا البلدين إلى عرقية البانتو، حيث يشكّل الأشخاص المنحدرون من أصول أفريقية في كينيا نحو 90% من السكان وينقسمون إلى 42 جماعة إثنية رئيسية، حيث تنتمي هذه الجماعات إلى الأسر اللغوية التالية: (البانتو)، و (النيلوتية)، و (الكوشيتية). وتنقسم كل جماعة داخلياً إلى قبائل صغيرة،[2]وكل قبيلة بدورها إلى عشائر أو قبائل فرعية تُفهم أحيانا على أنها عائلة.[3]

تتألف المجموعة الأولى وهي مجموعة البانتو من ثلاث مجموعة:[4]

- **المجموعة الساحلية:** وتضم (البوكمال)، و (الماجيكندا)، و (التايتة).
- **مجموعة الوسط:** وتضم (إيجيكو)أو (الكيكويو)، و (البامبو)، و (الميرو)،و(الثاروكا)، و (الأكما).
- **مجموعة الغرب:** (الجويزي)ومجموعات أخرى.

تتألف المجموعة الثانية وهي مجموعة النيوليتيك من: (لوو) الذين يستوطنون الأنهار والبحيرات، و(كالنجنين) في المرتفعات، و(الماساي) في السهول.

أما المجموعة الأخيرة فهي (الكوشية) فتضم كلا من (الأورومو) والصومالية.

وعلى العموم تُعدّ جماعة (الكيكويو) أهم المجموعات العرقية في كينيا، والتي تشكّل نسبة كبيرة من السكان، حيث تمثّل نسبة 22%، وتُعتبر أهم قبائل البانتو حيث يشغلون أعلى المناصب الحكومية والعسكرية، وهم من طبقة المثقفين ورجال الأعمال، وقد استقوا خبراتهم من اختلاطهم بالثقافة الأوروبية من خلال البعثات التبشيرية وتواجد المستوطنين الأوروبيين، وهم يقاسمون العداء مع معظم القبائل الأخرى.

---

[1] "الملامح الجغرافية"، *أفريقيا*.

[2] "Kenya-Ethnic Groups", *African Studies Center*. https://bit.ly/3I883FT retrieved 04/04/2020.

[3] Scroope, "Kenyan ".

[4]- رؤوف راشد خله، *كينيا: دراسة فى الجغرافيا السياسية* ،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية،2000) ، 57. https://bit.ly/3QSUNcaتاريخ الإطلاع:2020/06/03.

وتلي مجموعة (الكيكويو) المجموعات الكبرى التالية: (لوهيا) 14%، (لوه) 13%، (وهم أهم الشعوب النيلية حيث يعتمدون على حرفة الرعي)، (كالجنين) 12%، كامبا 11%، وتشمل المجموعات الإضافية، (الكيسي) 6%، (ميرو) 6%، وغيرهم من الأفارقة 15%.[1]

وتعيش في كينيا أيضا أقليات من السكان ذات أصول هندية وباكستانية (آسيوية)، وتتركز في المناطق الداخلية، ويمثل الآسيويين نسبة ضئيلة من التركيبة السكانية في كينيا تقدّر ب 1.5%. إضافة إلى ذلك هناك بعض العرب يتركزون على طول الساحل. هذا دون نسيان اللاجئين، حيث يستضيف البلد أعداداً كبيرة منهم قادمين من البلدان المجاورة مما ساهم في التنوع البشري، اعتباراً من يناير 2018، تقدّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك 486,460 لاجئاً وطالب لجوء يقيمون في كينيا.[2]

بالنسبة لأوغندا نجد المجموعتان اللغتين الرئيسيتين، وهما نفس المجموعتان الموجودتان في كينيا، وهما (البانتو) و(النيلوتيك). وتشمل مجموعة البانتو كل من: (غاندا)، و (سوجا)، و(تور)، و(نيورو)، (رواندا)، و (جيسو). أما المجموعة الثانية: (النيوليتيك)، وتشمل (لانجو)، و (آشل)، و (ألو)، و (إياسو)، (كارامجونغ)، و (لوجبارا). وتعتبر (غاندي) و(أوغندا) أكبر مجموعة لغوية في أوغندا، حيث تضم 16% من إجمالي السكان.[3]

تعيش هذه المجموعات في أجزاء مختلفة من البلاد، حيث إن معظم مجموعات البانتو تستقر في الجنوب، أما (النيلوتس) ويستقرون في الشمال الأوسط، وبالنسبة لمجموعة النيلو حامية فهم يستقرون الشمال الشرقي، ومجموعة السوداني في الشمال الغربي.[4]

وتمثل (الباغندي) غالبية الأفارقة في أوغندا، وهي القبيلة التي سُميت الدولة عليها، وبقية الأفارقة ينتمون إلى المجموعات الحامية، والمجموعات النيلية والسودانية، كما أن هناك عدد قليل من أقزام الكونغو الذين يعيشون بالقرب من نهر سيرلنكي.[5]

---

[1] خله، كينيا،57.

[2] "الملامح الجغرافية"، *أفريقيا*.

[3] Donald George Morrison, Robert Cameron Mitchell, and John Naber Paden, *Black Africa: A Comparative Handbook*, Second Printing with new preface and appendix, Revised Edition, (Link.Springer.com,1989),668.

[4] Kefa M. Otiso, *Culture and Customs of Uganda*, Second Printing with new preface and appendix, Revised Edition, (Greenwood Edition: Amazon.com,2006),1.

[5] Frederick Martin et al., *The Statesman's Yearbook*, (United Kingdom: Palgrave Macmillan ,2019),1208.

إضافة إلى الأفارقة توجد المجموعات غير الأفريقية من قبيل المجموعات الأوروبية، الآسيوية التي تشكل نسبة أقل مقارنة بكينيا، العربية والتي تشكل 1%، وأعراق أخرى 8%.[1]

3- التركيبة اللغوية:

تتميز منطقة شرق أفريقيا بتنوع لغوي كبير، حيث تضم مجموعة واسعة من اللغات التي تضم مجموعة واسعة من اللغات التي تنتمي إلى عائلات لغوية متعددة.

تنقسم معظم اللغات في كينيا وأوغندا إلى فئتين: (البانتو) و(النيلية)؛ حيث توجد عدة لغات في البلدين، ففي كينيا ووفقا Ethnologue: Language of the Worldهناك 67 لغة منها 60 لغة أصلية (مصدرها السكان الأصليون)، و7 لغات غير أصلية (مصدرها السكان غير الأصليين).[2]

ويمكن تقسيم اللغات الموجودة في كينيا إلى ثلاث فئات (تتضمن هذه المجموعات عدة لهجات):[3]

- **البانتو:** تعدّ المجموعة اللغوية السائدة في كينيا، حيث يتحدث البانتو 65% من السكان. وينقسم متحدثو البانتو في كينيا عادةً إلى ثلاث مجموعات: الغربية (لوهيا وكيسي وكوريا)، والوسطى (كيكويو، وكامبا، وميرو، وامبو، وثاروا، ومبيري)، والساحلية (ميجيكيندا،و توتافيتا، وباجون، وبوكو مو وتيتا والسواحيلية).
- **النيلية/ البارانيولية**Paranilotic languages : يتحدث 31% من السكان هذه اللغة، حيث تعدّ اللغة النيلية الوحيدة التي يتحدث بها سكان كينيا. أما اللغات النيلية، التي يتحدث بها سكان السودان وأوغندا وتنزانيا أيضًا، فتدخل ضمن عائلة اللغات النيلية الصحراوية. وتنقسم اللغات البارانيلوتية إلى ثلاث مجموعات: تيسو (تيسو، توركانا)، ماساي (ماساي، سامبورو، نجيم بس(، وكالين جين (ناندي، كيبسي جيش، الجي، سبوت، ماركويت، توجن، تيريك، بوكوت).
- **الكوشيتيةCushitic:** وتنتمي اللغات الكوشية إلى عائلة اللغات الأفروآسيوية التي يتحدث بها سكان شمال أفريقيا والشرق الأوسط. يتحدثها 4% من السكان، ويعدّ المتحدثون باللغة الكوشية، – باستثناء قبيلة غوشا وبعض مجموعات الصيد–، من رعاة الماشية الذين يتحدثون الصومالية أو الغالا.

[1] M. Otiso, Culture,1.
[2] USAID, *Language of Instruction Country Profile: Kenya*, last updated April 2021, https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00XH25.pdf retrieved 08/08/2021.
[3]" Kenya –Religion", East *Africa Living Encyclopedia*, https://www.africa.upenn.edu/NEH/kreligion.htm. retrieved 12/03/2023.

كما يتحدث الآسيويين الذين هاجروا إلى كينيا مجموعة متنوعة من اللغات الهندية بما في ذلك الغوجاراتية، والكونكانية.

أما أوغندا ووفقا لنفس المصدر هناك 43 لغة منها 41 لغة أصلية ولغتين غير أصليتين.[1] هما لغة (الغاندا) (أو اللوغندية) هي اللغة الأكثر استخدامًا والتي تعتمد على البانتو.

وتتحدث المجموعات العرقية في أوغندا لغات مختلفة مستمدة من عائلات اللغات التالية: النيلية، والبانتو، والكونياك، والسودانية الوسطى.[2]

وتشمل المجموعات العرقية التي تتحدث النيلية: (الأشولي)، و(الألور)، و(الإيتيسو)، و(الكاكوا)، و(الكاريموجونغ)، و(الكومام)، و(اللانجي)، و(البادولا)، و(السبي)، و(التيسو).

يتألف الجزء الأكبر من الجنوب من الناطقين بلغة البانتو الجنوبية من مجموعات عرقية مثل (الغاندا)، و(الغويري)، و(الجيسو)، والأنبا)، و(الكونجو)، و(النيلي)، و(السامية)، و(التورو)، و(اليورو)، و(النيانكولي)، و(الكيجة)، و(الصوجا).

أما المجموعات الناطقة باللهجة السودانية الوسطى فهي(الليندو)، و(اللوغبارا)، و(المادي)، الذين يقيمون بشكل أساسي في المناطق الشمالية الغربية على طول الحدود مع السودان. كما أن هناك عدد قليل من الآسيويين الناطقين بالهندية في البلاد.[3]

بالنسبة للغة فإن اللغة الوطنية والرسمية في كينيا وأوغندا هي اللغة السواحيلية أو (السواحيلية)، هناك تباين كبير في اللغة السواحيلية المنطوقة حيث يُتحدّث بعدّة لغات فرعية أو لهجات في البلاد. في حين أن اللغتين الرسميتين هما اللغة الإنجليزية والسواحيلية، إضافة إلى لهجات محلية عديدة يتحدث بها السكان، فلكل مجموعة عرقية لهجتها الخاصة بها، إضافة إلى كل هذا هناك لغات الأقليات من العرب والهنود.[4]

---

[1] USAID, *Language of Instruction Country Profile: Uganda*, last updated November 2020, https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00X9JX.pdf 08/08/2021.

*تطورت اللغة السواحيلية كلغة ساحلية شائعة منذ القرن الثالث عشر، وتأثرت بشكل كبير باللغة العربية. فهي تستوعب بسهولة الكلمات الأجنبية (من العربية والهندية والفارسية والإنجليزية في المقام الأول)، وبالتالي تعتبر اللغة الأكثر مرونة بين جميع اللغات في شرق أفريقيا. المصدر: " Kenya –Religion", East *Africa Living Encyclopedia*, https://www.africa.upenn.edu/NEH/kreligion:"m.

[2] "Uganda Country Handbook ",50-51 https://info.publicintelligence.net/MCIA-UgandaHandbook.pdf. retrieved 10/10/2021.

[3] "Uganda Country Handbook ",50-51 https://info.publicintelligence.net/MCIA-UgandaHandbook.pdf. retrieved 10/10/2021.

[4] خله، كينيا ،106.

وينتشر استخدام اللغة السواحيلية عندما يتواصل الكينيون من مجموعات عرقية مختلفة مع بعضهم البعض؛ وقد ساعدت اللغة السواحيلية في تشكيل هوية وطنية مشتركة تتجاوز الاختلافات العرقية، ويمكن لجميع الكينيين تقريبا التحدث بها،[1] وقد تم اختيارها كلغة وطنية لكينيا بعد الاستقلال بسبب قواسمها اللغوية المشتركة مع اللغات الأخرى القائمة على البانتو في البلاد. تعتبر اللغة الإنجليزية لغة رسمية أيضا حيث تستخدم في الأعمال التجارية والتعليم والأغراض الحكومية والشركات الكبرى.[2]

بالنسبة لأوغندا فهي تشترك مع كينيا في كون اللغة الإنجليزية رسمية، حيث يسود استخدامها في وسائل الإعلام والقضاء والإجراءات الحكومية والنظام المدرسي. فالمعرفة العملية للغة شرط أساسي للتوظيف في الأعمال الرسمية. وقد بدأ صعود اللغة الرسمية والوطنية في أوغندا في الفترة الاستعمارية. عدم القدرة على إيجاد لغة محلية واسعة الانتشار يمكن أن يخدم التكامل السياسي والاقتصادي والوطني.[3]

على الرغم من كون لأوغندا – لغة شعب الباندا الذي يمثل أغلبية سكان أوغندا– اللغة المشتركة بين السكان أوغندا كما هو الحال بالنسبة للغة السواحلية في كينيا، إلا أنه على عكس ما تمّ في كينيا، فقد تمّ عرقلة ارتقاء لغة أوغندا إلى لغة وطنية مشتركة؛ بسبب عداء العديد من الجماعات العرقية الأخرى من جماعة (الباغندي) هيمنتهم على الشؤون الوطنية منذ الاستعمار.

ويتحدث سكان البلدين اللغات نفسها تقريباً مع اختلافات في السياسات اللغوية في كل بلد، وتعتبر السواحلية لغة وطنية بجانب اللغة الرسمية وهي الإنجليزية، إضافة إلى اللغات المحلية ولغات الأقليات.[4]

أما بالنسبة للسياسة اللغوية لكل بلد، ففي حين تركّز كينيا على اللغة السواحيلية من خلال تدعيمها والعمل على استخدام 19 لغة محلية في التعليم العام، وجعل الإنجليزية لغة التعامل المشتركة إلى جانب السواحيلية. فإن السياسة اللغوية في أوغندا تهدف إلى جعل اللغة الإنجليزية هي لغة التعامل بين أبناء الجماعات اللغوية.[5] ويمكن أن يكون ذلك راجعا للسياق التاريخي وطبيعة السياسة الاستعمارية التي كانت سائدة في البلدين.

---

[1] Scroope, "Kenyan Culture ".
[2] M. Otiso, Culture ,1-4.
[3] M. Otiso, Culture ,5.
[4] M. Otiso, Culture ,5.
[5] ماهر إسكندر، " أضواء على دول قارتنا...أوغندا..." *أفريقيا قارتنا*، ع.14(أكتوبر 2014 .(
https://www.sis.gov.eg/Story/70617?lang=ar تاريخ الاطلاع : 2021/04/09.

4- التركيبة الدينية:

يُعدّ الدين عنصراً محورياً في منطقة شرق أفريقيا، حيث يلعب دوراً كبيراً في تشكيل الهويات الاجتماعية والسياسية للمجتمعات، وتتسم التركيبة الدينية في هذه المنطقة بالتنوع، مما يعكس تفاعل العوامل العرقية والإثنية. وتعدّ المسيحية الدين السائد في معظم دول شرق إفريقيا، بما في ذلك كينيا وأوغندا. حيث تتوزع الطوائف بين الكاثوليك والبروتستانت، ولها تأثير كبير على الحياة اليومية. فتُقدّر نسبتهم في كينيا 78% أما في أوغندا85%، ويشكّل الإسلام 10% في كينيا، و12% في أوغندا، حيث يمثل أيضًا دينًا رئيسيًا، خاصة في المناطق الساحلية مثل كينيا. أما الممارسات الدينية الأخرى من هندوسية وسيخية فتشكل 1% في كينيا و3% في أوغندا.[1]

أما بالنسبة للإسلام فإن أكثر من نصف الأقلية المسلمة في كينيا من أصل صومالي. ويتكون الباقي إلى حد كبير من الشعوب الناطقة باللهجة (الغلا) والمجتمع الناطق بالسواحيلية على الساحل؛ والذي حافظ على اتصال مستمر مع المسلمين من شبه الجزيرة العربية منذ القرن الرابع عشر. كما أن معظم مجموعة (الباجون) هم من المسلمين، وكذلك بعض أعضاء مجموعتي (ميجيكيندا) و(بوكومو).[2]

إضافة إلى هذه الديانات فإن الكينيين والأوغنديين كغيرهم من الأفارقة يتبعون الديانات الأفريقية التقليدية. وغالبا ما تلعب المعتقدات المتعلقة بالديانات التقليدية أدواراً مهمة، وكثيراً ما تستمر حتى بعد اعتناق المسيحية أو الإسلام وتلاشي الكثير من عناصر الديانات التقليدية. لا تزال بعض المجتمعات تمارس ديانات تقليدية، مما يضيف بعدًا ثقافيًا وروحيًا إلى التركيبة الدينية.[3]

وقد استخدمت عدة قبائل عدة أشكال لمقاومة الاستعمار وهي متعلقة بالديانات التقليدية مثل قبيلة (الماساي)، وقبيلة (ناندي)، إضافة إلى قبيلة (قيس جيس).[4]

---

[1] M. Otiso, Culture,7.

[2] M. Otiso, Culture,4.

[3] " Kenya –Religion", *East Africa Living Encyclopedia*, https://www.africa.upenn.edu/NEH/kreligion.htm.

[4] Bjorn Moller," Religion and conflict in Africa with a special Focus on East Africa", DIIS Report, Danish Institute for International Studies, n ° .6(2006),75. https://www.files.ethz.ch/isn/20975/RP_06_6.pdf.retrieved 12/12/2023.

*وقد بدأ النشاط التبشيري المسيحي في المناطق النائية في كينيا عندما تم فتح داخلها السفر بالسكك الحديدية بين مومباسا وأوغندا في القرن التاسع عشر،وقد تأسست الكنائس في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين،وخاصة في المناطق التي تهيمن عليها قبائل الكيكويو والله واللوبيا،والتي سعى بعضها إلى الدمج بين المعتقدات المسيحية والمعتقدات الأصلية. المصدر: Hotiso, Culture,4.

أصبحت المسيحية* الدين السائد في كينيا بحلول وقت الاستقلال عام 1963، على الرغم من أن الدين التقليدي ظل يمثّل أكبر عدد من الأتباع، وتم دمج عناصر من معتقداته وممارساته في "المسيحية الكينية". وبالتالي أصبحت المسيحية دين النخبة الحاكمة (كانوا) "كينياتا" إلى "دانيال آراب موي"– حتى أن الأخير أدرج المعتقدات المسيحية في ايديولوجيته الغربية "نيايو"–، ومع ذلك اجتذبت العديد من الطوائف المستقلة والكنائس التي ليس لها علاقة مباشرة بالدولة أتباعاً متزايدين. وقد تم ضمان الحريات الدينية في الدستور واستمرّت على هذا النحو، من خلال المراجعات المختلفة، بما في ذلك أيضا أحكام ضد التشهير لأسباب دينية. ومع ذلك وعلى الرغم من الضمانات الدستورية للديمقراطية وحقوق الإنسان، فقد كان حكام كينيا استبدادية بشكل متزايد –خاصة في عهد "موي"– مما أجبر الكنائس على اتخاذ موقف مناهض لسياسة الدولة.[1]

وقد استمدت المسيحية والبعثات التبشيرية نفوذها من خلال إنشاء المستشفيات والمستوصفات والمدارس، وبالنسبة الإسلام يتركز في مناطق الساحل والمناطق العمرانية التي يسكنها الآسيويين والعرب، كما يتركز المسلمون في بعض المناطق الشمالية الشرقية، أما المعتقدات والأديان القبلية فهي منتشرة في أجزاء كبيرة من كينيا.[2]

وينتشر الكاثوليك البروتستانت في أوغندا بشكل أكبر في المناطق الريفية، في حين يميل المسلمين إلى العيش في المناطق الحضرية، بالنسبة للمعتقدات والديانات التقليدية فهي منتشرة في الشمال والغرب. أما الدين الإسلامي فهو منتشر بين المجموعات العرقية (كاكاو) و (بانويل) و(نوبي)، يعتبر (النوبيون) أقوى أتباع الإسلام بين جميع المجموعات بنسبة 94%.

كان للبعثات التبشيرية المسيحية تأثير واضح في عدة مجالات في البلدين؛ مما جعل المؤسسات الدينية خاصة المسيحية منها فاعلاً أساسياً في المجتمع قبل وبعد الاستقلال. مع تفاوت في التأثير والحضور بين البلدين بسبب اختلاف في العلاقة بين المؤسسات الدينية والدولة. [3]

[1] Moller, “Religion and conflict in Africa”,76.

[2] خله، كينيا ،106.

[3] “Uganda Country Handbook “,50-51 https://info.publicintelligence.net/MCIA-UgandaHandbook.pdf. retrieved 10/10/2021.

المطلب الثاني: تطوّر البناء الاقتصادي لكينيا وأوغندا

يلعب البناء الاقتصادي دوراً مهماً في دراسة مختلف الظواهر والأبنية، فهو يؤثر بشكل مباشر على العديد من الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية. كما أنه يساعد على فهم أعمق للظواهر المعقدة والعوامل التي تؤثر فيها.

أ. المقومات الاقتصادية في كينيا وأوغندا

تعدّ شرق أفريقيا أسرع منطقة نمواً في القارة، وقد ارتفع ب 5.7بالمئة، عام[1] 2018، وذلك لعدة أسباب: السياسات الاقتصادية المستقرة والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي خاصة في تكنولوجيا الزراعة والطاقة المتجددة. كما ساهم التكامل الإقليمي بين دول المنطقة في تسهيل التجارة وتحسين البنية التحتية. وقد ساهم الاستقرار السياسي خاصة في كينيا إلى حد ما –بالرغم من التحديات الأمنية التي تواجهه المنطقة–، في النمو الاقتصادي. كما يتميز اقتصاد شرق أفريقيا بقطاعاته المتنوعة، تلعب فيه الزراعة دوراً محورياً، حيث تُوظف غالبية السكان وتساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل المحاصيل الزراعية القهوة والشاي والمنتجات البستانية.[2]

كما سجّلت منطقة شرق أفريقيا أداءً اقتصادياً قوياً، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها نحو 5.1% في عام 2023. وقد حافظت المنطقة على صدارتها كأسرع الأقاليم نمواً في القارة الأفريقية متجاوزة بقية المناطق، وذلك بفضل قطاعي الخدمات والسياحة، وتحسن مستويات الاستهلاك الأسري.[3]

يُعدّ اقتصاد كينيا وأوغندا من الاقتصاديات النامية في شرق أفريقيا، حيث تتعدّد الأنشطة الاقتصادية وتتنوع التحديات التي تواجهها.

[1] "Strengthening Industries in East Africa Creating Sustainable Perspectives",*Business Scouts for development*, May,2023. https://www.giz.de/en/downloads/giz2023-en-BDI-flyer.pdf retrieved 20/10/2024.
[2] "Kenya Economic Outlook ", https://www.afdb.org/en/countries-east-africa-kenya/kenya-economic-outlook.retrieved 12/10/2023.
[3] "East Africa Regional Economic Outlook 2023: Mid-term growth for East Africa region projected highest on the continent for 2023-4",July 2023, https://www.afdb.org/en/news-and-events/press-releases/east-africa-regional-economic-outlook-2023-mid-term-growth-east-africa-region-projected-highest-continent-2023-4-63483 15/05/2024.

يعتمد الاقتصاد الكيني بشكل أكبر على القطاع الخدمي والصناعي، بينما يعتمد الاقتصاد الأوغندي بشكل رئيسي على الزراعة. حيث تتمتع كينيا مقارنة بأوغندا بقاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً، يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الزراعة، والخدمات، والصناعة، كما تعتبر من أكبر منتجي الشاي والقهوة في العالم.[1]

1- قطاع الزراعة:

وتعدّ كينيا وأوغندا دولتين زراعيتين حيث يمثّل القطاع الزراعي العمود الفقري لاقتصاد البلدين؛ فهو يمثّل مصدرًا رئيسيًا للناتج المحلي الإجمالي ويعدّ كذلك مصدرًا مهمًا للتوظيف، ففي كينيا تساهم الزراعة بثلث الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل 75% من السكان بدوام جزئي على الأقل في القطاع الزراعي، إضافة إلى الأنشطة الرعوية.[2]

وبالنسبة للإنتاج الحيواني، تمتلك كينيا ثروة حيوانية كبيرة، حيث بلغ الإنتاج من الماشية حوالي 13,4 مليون رأس عام 1989، ومن الأنعام 6,3 مليون رأس، من الماعز 7,5 مليون رأس، والخنازير 100 ألف رأس، والدواجن 24 مليون رأس.[3]

كما تعتبر كينيا من أكبر منتجي الألبان، حيث يوجد فيها أكبر قطاع منتجات الألبان وأكثره تطوراً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. حيث يشكل هذا القطاع حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي ويبلغ معدل نموه السنوي 4%. ويعتمد أكثر من مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة على إنتاج الألبان.[4]

وبالنسبة لإنتاج كينيا من الأسماك وتعتبر بحيرة فيكتوريا المصدر الرئيسي للأسماك فيها حيث تسهم وحدها بنسبة 95% من إجمالي ناتج كينيا من الأسماك. وقد ازداد انتاج الأسماك بشكل ملحوظ خلال التسعينيات عما كان عليه خلال الثمانينيات حيث بلغ 181,6 ألف طن عام 1996، ثم انخفض إلى 172,7 ألف طن عام 1998. كما ساهم قطاع صيد الأسماك بنسبة 5% من إجمالي الناتج المحلي عام 2004، و4% عامي 2005،2006.[5]

---

[1] Simon Baynham, "The Kenyan Economy: An Overview", *Africa Insight* 19, n°.4 (1989), https://journals.co.za/doi/pdf/10.10520/AJA02562804_392 .retrieved 23/11/2023.

[2] Central Intelligence Agency, *Kenya*, last updated June 21,2022, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/kenya/.

[3] المرجع نفسه،139.

[4] Ronald Ajengo, Mariatu Kamara, Kenya", https://bit.ly/3NrEOQ retrieved 09/04/2022.

[5] عدوي، *النظام السياسي*،141.

على غرار كينيا يعتبر القطاع الزراعي قطاعا مهماً في أوغندا، وهو الجزء التقليدي من اقتصادها[1]، حيث يساهم القطاع الزراعي في أوغندا ب 23% من الناتج المحلي الإجمالي،[2] ويمثّل هذا القطاع المصدر الرئيسي لمعيشة أكثر من 60% من السكان، حيث تشكّل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 80% من مساحة أوغندا، ومع ذلك فقط 30%من هذه الأرض تندرج ضمن فئة الإنتاج العالي، وتمتلك أوغندا بعضاً من أكبر الأراضي الزراعية المنتجة في أفريقيا. [3]

وتنتج أوغندا مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية التي هي أساس اقتصادها، وتشمل المحاصيل النقدية الرئيسية: البن، الشاي، القطن، التبغ وقصب السكر، كما أنها تنتج مجموعة متنوعة من الفاكهة كالموز، الأناناس، الأفوكادو، المانجو، والخضار مثل: البامية، الفطر، إضافة إلى الحبوب والبقول.[4] إضافة إلى المحاصيل الزراعية تمثل الثروة الحيوانية 17% من الإنتاج الزراعي و9% من إجمالي الناتج المحلي في أوغندا.[5]

يتألف القطاع الزراعي من قطاعين فرعيين: قطاع نقدي وقطاع غير نقدي. وقد انخفض نصيب الزراعة في إجمالي الناتج المحلي من 64,1 % 1985 إلى 41,0 % عام2001 وكان القطاع غير النقدي هو الأكثر تأثرا حيث انخفض من 39,9 % من إجمالي الناتج المحلي إلى 22,7 % في سنة 2000 ومع ذلك، بقي القطاع الزراعي يمثل العمود الفقري لاقتصاد أوغندا لأنه يمثل المصدر الرئيسي لمعيشة وعمل أكثر من 60 % من السكان. حيث تسهم الزراعة بأكثر من 70 % من حصيلة الصادرات الأوغندية وتوفّر الجانب الأكبر من المواد الخام لمعظم الصناعات التي هي صناعات زراعية عموماً.[6]

وتقع مرافق معالجة الأسماك الرئيسية بالقرب من بحيرة فيكتوريا في مدن (إنتيبي) و(جينجا) و(كمبالا). وتتجاوز عائدات التصدير من مصايد الأسماك في أوغندا 100 مليون دولار أمريكي سنويًا. وقد بلغت حصة بحيرة فيكتوريا 58 % أو 279.215 طنًا من إجمالي صيد الأسماك في عام 2004. التلوث

[1]Zerubbabel Ojimam Ebangit, *The Problems of Economic Development of Uganda*, Thesis Presented to the Graduate Council in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts (North Texas State University, 1973),23. https://bit.ly/3Qcc9QLretrieved 09/04/2022.

[2] Lakshmi Moola, Pontian Muhwezi," Uganda", https://bit.ly/3iEXpKF retrieved 09/04/2022.

[3] بول واجوبي،"أوغندا" https://www.fao.org/3/y4632a/y4632a16.pdf تاريخ الاطلاع: 2020/08/12.

[4] M. Otiso, Culture,11.

[5] واجوبي، "أوغندا".

[6] واجوبي، "أوغندا".

المائي وممارسات الصيد الرديئة، تشكل مشاكل محتملة لتربية الأحياء المائية في أوغندا إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح.[1]

ويشكّل اعتماد أوغندا على الصادرات الزراعية، والتي تتأثر بالأسعار المتغيّرة بسرعة والكوارث الطبيعية، عامل تهديد لاقتصاد البلاد. حيث تعتمد فرص النمو الاقتصادي إلى حد كبير على عوامل السوق الدولية. لذلك يمكن لتطوير الموارد الطبيعية لأوغندا، وخاصة مواردها المعدنية والنفطية، من شأنه أن يوفّر مصدرًا ضروريًا للنمو الاقتصادي مع الاعتماد بشكل أقل على المساعدات الأجنبية.[2]

2- قطاع السياحة:

فيما يتعلق بقطاع السياحة فإنه يحتل المركز الثاني كأهم قطاع يعتمد عليه اقتصاد البلدين، فبالإضافة إلى الزراعة تعتبر السياحة مصدر الدخل الرئيسي في كينيا، وهي تمثل أحد أهم العناصر في الاقتصاد القومي الكيني حيث تساهم بنسبة 10% من الناتج الإجمالي القومي سنوياً.[3] ويلعب قطاع السياحة في كينيا دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية في البلاد من حيث أرباح النقد الأجنبي وخلق فرص العمل وتخفيف وطأة الفقر، خاصة في المناطق الريفية. فرغم معاناة القطاع كثيرا من الهجمات الإرهابية إلا أنه لا يزال يمثل مصدرا كبيرا للبلاد لكسب النقد الأجنبي.[4]

وتعتبر كينيا واحدة من الوجهات السياحية الرائدة في أفريقيا جنوب الصحراء وقد اعتمدت البلاد السياحة كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تتمتع كينيا بمناطق جذب سياحي فريدة تتكون من شواطئ استوائية، تضاريس خلابة، حياة برية متنوعة، إضافة إلى المواقع الأثرية والتراث الثقافي الأصلي الغني. وقد اجتمعت كل هذه العناصر لتشكّل منتجاً سياحياً فريداً، ومع ذلك تظل السياحة الشاطئية ورحلات في الحياة البرية موضع تركيز صناعة السياحة في كينيا.[5]

---

[1] "Uganda Country",95-96.

[2] "Uganda Country ",96.

[3] خله، كينيا،174.

[4] Obadiah N. Kibara, Nicholas M. Odhiambo and Josephine M. Njuguna, "Tourism and Economic Growth in Kenya: An Empirical Investigation ", *International Business and Economics Research Journal*,11, n°.5 (2012),518.
https://www.researchgate.net/publication/297722191_Tourism_And_Economic_Growth_In_Kenya_An_Empirical_Investigation retrieved 22/03/2021.

[5] N. Kibara, M. Odhiambo and M. Njuguna, "Tourism and Economic Growth in Kenya",518-519.

ونظراً لآثارها المضاعفة، تعمل السياحة في كينيا باعتبارها محفّزا لنمو القطاعات الأخرى، بما في ذلك الزراعة والنقل والترفيه والحرف والهدايا التذكارية، وكذلك التجارة والصناعة.[1]

على غرار كينيا فإن السياحة في أوغندا تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وتوفّر كذلك فرصاً استثمارية وفرص عمل كبيرة، كما أنها مصدر رئيسي للعملة الأجنبية. كما تحظى السياحة في أوغندا بالأولوية بين 8 قطاعات أساسية من 18 قطاع منتج وداعم، والتي ستحوّل البلاد من مجتمع فلاحي إلى مجتمع حديث ومزدهر،[1]وتمثّل السياحة جانباً من الجوانب الرئيسية لاقتصاد البلد.[2]

حيث لا يمكن التقليل من أهمية السياحة بالنسبة للاقتصاد الأوغندي. فقد ساهمت السياحة عام 2011بمبلغ 1734 مليون دولار في الناتج المحلي مما يجعلها ثاني أكبر قطاع بعد الزراعة، وقد قدّمت السياحة وحدها العمالة المباشرة وغير المباشرة نحو 210,000 و240,000شخص. [3]

ويقوم قطاع السياحة في أوغندا على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال دمج جميع المنظمات السياحية والشركات الخاصة والوكالات الحكومية وكذلك الشركات والمؤسسات والعمالة التي تتفاعل معاً كلياً أو جزئيا لتقديم خدمات متنوعة للسائح.[4] ويلعب قطاع السياحة في أوغندا –كما الحال في كينيا– دوراً مهماً في محاربة الفقر؛ حيث أن هناك أكثر من 150 شركة سياحية تُوظّف الأشخاص مباشرة. وتبيع هذه الشركات المنتجات للسائحين على سبيل المثال: الحرف اليدوية، والملابس التقليدية. يمكن أيضا تشغيل السياحة عبر الإنترنت من خلال الشركات القائمة على الإنترنت.[5]

3- قطاع الصناعة:

إضافة إلى قطاع الزراعة والسياحة فإن هناك قطاعات أخرى تساهم في بناء اقتصاد كينيا وأوغندا، ولكن بدرجة أقل. فعلى الرغم من كون كينيا هي الدولة الأكثر تقدماً صناعياً في شرق أفريقيا إلا أن التصنيع لا يزال يمثل أقل من 20% من الناتج الإجمالي المحلي حيث قدّرت نسبة الصناعة من الناتج المحلي سنة

[1] Francis Mwaura and Solomon Sekitoleko, "Reviewing Uganda's Tourism Sector for Economic and Social Upgrading Research ", June 2012, https://www.semanticscholar.org/ retrieved 15/03/2022.
[2] M. Otiso, Culture,12.
[3] Eddy Tukamushaba, " Uganda Tourism", June 2016, https://www.researchgate.net/publication/304571159_Uganda_Tourism/link/57739ce308aead7ba06e1f9c/download retrieved 27/03/2022.
[4] Bendict Kanyama, "Uganda Tourism Industry", https://www.academia.edu/36027177/Tourism_industry_Uganda retrieved 27/03/2022.
[5] Kanyama, "Uganda".

2019 ب 16,15%،[1] وتتضمن الصناعات التي تعتمدها كينيا الصناعات الغذائية كصناعة تجهيز الأسماك، والصناعات الكيمياوية التي تدخل ضمن الصناعات التحويلية مثل: صناعة الصابون، زيت الطلاء، الأخشاب، الورق،[2] صناعة المنسوجات والملابس، الصناعات الجلدية.[3]

وعلى الرغم من أن القطاع الصناعي، سواء العام أو الخاص، لم يشكل سوى 13.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1988، تعدّ كينيا هي الدولة الأكثر تصنيعًا في شرق إفريقيا، ومنذ الاستقلال، كان التوسع والتنويع في الصناعة سريعًا جدًا. فقد توسعت القيمة المضافة في التصنيع بنسبة 5.7% في عام 1987، وهو ما يقترب جدًا من الزيادة التي بلغت 5.9% في عام 1986 – وهو أعلى معدل للقطاع في الثمانينيات. وفي عام 1988، يُقدر أن معدل النمو في إنتاج التصنيع قد ارتفع بنسبة تقل قليلاً عن 6%.[4]

ويتركز النشاط الصناعي في كينيا حول أكبر ثلاثة مراكز حضرية هي: نيروبي، ومومباسا، كيسومو، حيث تهيمن عليها الصناعات الغذائية مثل: طحن الحبوب وإنتاج البيرة وقصب السكر، إضافة إلى تكسير وتصنيع السلع الاستهلاكية مثل: المركبات. ويشارك قطاع غير رسمي ومتوسّع في تصنيع السلع المنزلية وقطع غيار السيارات والأدوات الزراعية.[5]

تمثّل الصناعة في أوغندا الجانب الحديث من اقتصاد البلاد، وهي القطاع الثاني، قدّرت نسبة الصناعة من الناتج المحلي ب 21,1% سنة 2017 و27,07% سنة 2019،[6] وكما هو الحال في كينيا يتكون جزء كبير من صناعة أوغندا من المعالجة الزراعية، المنسوجات، الملابس، الأحذية، الجلود، المنتجات الورقية، المواد الكيماوية والأدوية، مواد البناء، الصناعات المهمة الأخرى تصنيع الآلات والسيراميك ومنتجات المطاط وإنتاج المعادن غير المعدنية.[7]

---

[1] " Country Profile: Kenya ", *Library of Congress*, June 2007, https://web.archive.org/web/20150505051609/http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/profiles/Kenya.pdf retrieved 27/03/2022.

[2] رؤوف راشد خله، مرجع سابق،20.

[3] "Kenya's Industrial Transformation Programme" ,July 2015, https://www.industrialization.go.ke/images/downloads/kenya-s-industrial-transformation-programme.pdf retrieved 27/03/2022.

[4] Baynham, "The Kenyan Economy",225.

[5] Baynham, "The Kenyan Economy",225.

[6] Aaron O'Neill, " Uganda: Distribution of gross domestic product (GDP) across economic sectors from 2010 to 2020", *Statista*, February 2022, https://bit.ly/3xkEFHb retrieved 27/03/2022.

[7] O'Neill, " Uganda: Distribution of gross domestic product (GDP)".

4- قطاع الاستثمار:

تُعَد كينيا واحدة من أكثر الاقتصادات انفتاحاً في القارة، حيث يمثل القطاع الخاص النشط أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي ويساهم بنحو 60% من الاستثمار الإجمالي، وثلثه من مصادر أجنبية.[1] وفيما يتعلق بقطاع الاستثمار تعتبر كينيا أكبر اقتصاد شرق أفريقيا؛ وذلك بسبب عدّة تعديلات وتحسينات قامت بها حكوماتها للمستثمرين إضافة إلى تشجيعها للإنتاج الزراعي والاستثمار الصناعي الخاص.[2]

كما أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص تجعلها مكان جذب للمستثمرين الأجانب، حيث تتمتع كينيا بموقع استراتيجي ولديها بنية تحتية أعمال متطورة؛ مما يجعلها خياراً طبيعياً للمستثمرين وبالتالي فهي مركز إقليمي، إضافة إلى العمل على تطوير البنية التحتية الاجتماعية والمادية التي تضم المرافق الاجتماعية عالية الجودة مثل: المطاعم، المستشفيات، مواقع الترفيه والحياة البرية والموارد الطبيعية. إضافة إلى وجود تسهيلات للتدفق الحر للتجارة والاستثمار الخاص.[3]

أما بالنسبة لأوغندا فهي تمثّل ثاني أكبر سوق استثماري في شرق أفريقيا بعد كينيا، حيث تمتلك أوغندا ثاني أكبر عدد من الصفقات، وقد لاحظ المستثمرون أن التحدّي الأساسي للاستثمار في أوغندا يكمن في كون بيئة أعمال أقل ملاءمة مما يرونه في كينيا. [1]

---

[1] Baynham, "The Kenyan Economy",227.

[2] حكيم نجم الدين، "كينيا كقوة إفريقية عام 2016"، *قراءات افريقية*، https://bit.ly/3MHXCcC تاريخ الاطلاع: 2021/04/21.

[3] Dennis Awori," Investment Opportunities in Kenya", https://bit.ly/3xpL588 Retrieved 27/03/2022.

الجدول رقم (1): نقاط القوة والضعف في اقتصاد كينيا وأوغندا

الدولة	نقاط القوة	نقاط الضعف
كينيا	-تنوع المحاصيل الزراعية والمعيشية: الشاي، البن، القطن، التبغ قصب السكر، الموز، الفول السوداني، بطاطا اليام، الحبوب، الزهور. -أداء قطاع الخدمات الطبقة المتوسطة الناشئة 20% من سكان الحضر. -قطب صناعي في منطقة شرق إفريقيا. -الاستهلاك الخاص مرتفع. -تحسين مناخ الأعمال. -تنوع إنتاج المحاصيل الزراعية: القهوة، الموز، الشاي، القطن، الأزهار، الفواكه، [1]قصب السكر، الزيوت الأساسية، وغيرها من المحاصيل الزراعية. -تنوع الموارد الطبيعية: الأراضي	-المخاطر الزراعية: الجفاف، تغير المناخ. -بنية تحتية ضعيفة لا يمكنها استيعاب نمو وتشبع الموانئ والنقل. -سوء الإدارة -تضخم اقتصادي -استمرار الفساد رغم تحسين الإدارة.
أوغندا		-ضعف البنية التحتية -غياب الأمن وخطر الإرهاب -تقدّم ضعيف في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد. -ضعف الاقتصاد وأزمة التضخم. -المخاطر الزراعية: الجفاف، تغير المناخ.

[1] O'Neill, " Uganda: Distribution of gross domestic product (GDP)".

	الخصبة، واحتياطات النفط، وامكانيات الطاقة المائية. التنويع في قطاع الأغذية الزراعية Agri-Food	

المصدر: إعداد الباحثة (بتصرف) بالاعتماد على **Economies of the Eastern African Communities Report 2017 2017**

رغم ما تتمتّع به الدولتان من إمكانيات إلا أنها تعاني من عدّة مشاكل ومعوقات تشكّل أزمات حقيقية لاقتصادها، وتحول دون بناء اقتصادي قوي، مثل: التغيرات المناخية،والجفاف، التي تعوق الأمن الغذائي، والتفاوتات الكبيرة في الدخل. وتزيد الأزمات الدولية وانعدام الأمن الناتج عنها في سلاسل التوريد والقيمة، فضلاً عن تأثير جائحة كورونا.[1]

ورغم تنوع المحاصيل الزراعية في كلا البلدين إلا أنهما يعانيان من أزمة انعدام الأمن الغذائي؛ إذ عانى أكثر من 5.4 مليون شخص في كينيا من انعدام الأمن الغذائي الحاد عام 2023.[2] وفي أوغندا يبلغ عدد السكان الذين يعانون من نقص الأمن الغذائي في جميع المناطق في البلاد 9.3 مليون (26%).[3]

ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأزمات، بما في ذلك الجفاف المستمر، والصراع المحلي القائم على الموارد، علاوة على ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة للحرب المستمرة في أوكرانيا، [4] ويعزى أيضا تدهور حالة الأمن الغذائي في أوغندا إلى آثار ظاهرة مناخية تُعرف ب "النينا" أو "التذبذب الجنوبي" ENSO عام 2016 والتي أدت إلى انخفاض إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. كما أثّر ظهور الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل والثروة الحيوانية في انخفاض الإنتاج.[5]

---

[1] "Strengthening Industries in East Africa Creating Sustainable Perspectives",*Business Scouts for development*,May,2023. https://www.giz.de/en/downloads/giz2023-en-BDI-flyer.pdf retrieved 20/10/2024.

[2] " لماذا تستمر الاحتجاجات في كينيا رغم التراجع عن زيادة الضرائب؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،08 يوليو 2024 . https://futureuae.com/تاريخ الاطلاع 2024/12/22.

[3] "Strengthening Industries in East Africa".

[4] "لماذا تستمر الاحتجاجات في كينيا ؟".

[5] جيلبرت خادم اجالا، " شرق أفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة"، *دراسات عالمية*، ع.86(2009): 21، https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2015/06/east_africa_arabic_translation.pdf تاريخ الإطلاع: 2019/12/15.

بالنسبة للبنية التحتية، تستثمر كينيا بكثافة في مشاريع ضخمة لتعزيز الربط الإقليمي، مثل "الممر الشمالي" الذي يربطها بالدول المجاورة عبر شبكة من الطرق والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب. وتعدّ هذه المشاريع ركيزة أساسية في دبلوماسيتها الاقتصادية لجذب الاستثمارات.

وتُركّز أوغندا أيضا استثماراتها في البنية التحتية على دعم قطاع النفط الناشئ، بالإضافة إلى مشاريع الطرق والمطارات والسكك الحديدية التي تعتبرها الحكومة حيوية للنمو. ومع ذلك، لا يزال ضعف البنية التحتية يشكّل نقطة ضعف في اقتصاد البلدين.[1]

إجمالاً يعاني النمو الاقتصادي في البلدين من القيود التي تفرضها مجموعة من الأزمات، البنية الأساسية الضعيفة، والإنتاجية الزراعية المنخفضة، وسوء الإدارة، والافتقار إلى القدرة التنافسية في السوق.[2]

ب: **طبيعة البناء الاقتصادي في كينيا وأوغندا**

تعتمد كل من كينيا وأوغندا النظام الاقتصادي المختلط، الذي هو بين النظام الاشتراكي والرأسمالي، ففي كلا البلدين يتضمن النظام الاقتصادي مجموعة متنوعة من الحرية الخاصة جنبا إلى جنب مع التخطيط الاقتصادي المركزي والتنظيم الحكومي.[3]

كان النمو الاقتصادي في كينيا منذ عام 1963 سريعا، ولكنه عرف أيضا تقلبات وتغيرات كبيرة، كما نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 4.5بالمئة في الفترة بين عامي 1963 و1971، ولكنه بدأ بالانخفاض بعد 1971 بقليل، وانخفض بنسبة 18.8 بالمئة بين 1977 و1970، ورغم ذلك زاد الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع منذ 1986، بنسبة أكثر من 5 بالمئة سنويا، نتيجة للاعتماد الكبير على الدعم الخارجي.[4]

بالنسبة أوغندا، فقد واجهت تحديات اقتصادية منذ الاستقلال، لكن منذ بداية الألفية الجديدة، بدأت في تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ، مدفوعاً بالزراعة، خصوصاً زراعة البن، والموارد الطبيعية. على الرغم

[1] United States Agency, *Economic Growth.*
[2] United States Agency International Development, *Economic Growth and Trade*,last updated November 14,2024. https://www.usaid.gov/east-africa-regional/economic-growth-and-trade .
[3] " Kenya:Introduction", *globaledge* , https://globaledge.msu.edu/ retrieved 11/06/2021.
[4]Simon Baynham, " The Kenyan economy: An overview", *Africa Insight* 19,n°.4 (1989), https://journals.co.za/doi/pdf/10.10520/AJA02562804_392 retrieved 12/12/2023.

من ذلك، لا تزال البلاد تعاني من مشكلات مثل الفقر وضعف البنية التحتية. كما يعبّر اقتصاد أوغندا عن صورة قريبة العهد لعدم الاستقرار وسوء الإدارة السياسية في البلد.[1]

تواجه كل من كينيا وأوغندا أزمات اقتصادية متعددة، أزمة الديون حيث تعاني كينيا من ديون ضخمة تصل إلى نحو 82 مليون دولار، مما يمثّل حوالي 70 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تزايدت أعباء الديون بسبب ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، مما أدى إلى تخصيص أكثر من نصف الإيرادات الحكومية لسداد الديون.[2] كما تعاني أوغندا أيضا من أزمة الديون، حيث ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، مما يضع ضغوطاً على الميزانية العامة. وقد ارتفع رصيد دين القطاع العام من 20.99مليار دولار أمريكي في السنة المالية 22/2021 إلى 23.66 مليار دولار أمريكي في السنة 23/2022.[3] بينما تشهد كينيا احتجاجات واسعة بسبب الأوضاع فإن أوغندا تواجه تحديات داخلية مرتبطة بالفساد وسوء الإدارة دون نفس مستوى الاحتجاجات الشعبية.[4]

إضافة إلى أزمة الديون تعاني كينيا وأوغندا من أزمة التضخم؛ التي تشكّل نقطة ضعف كبيرة في اقتصاد البلدين،[5] حيث شهدت أوغندا أيضا ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم، حيث بلغت 5.35% سنة 2023،[6] وتعتمد البلاد – مثل كينيا– على المساعدات الأجنبية لتغطية نحو 28% من عجز الموازنة الحكومية.[7]

وترجع حالة التضخم في كينيا إلى عدة أسباب من بينها: ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية ضمن قطاع النقل بـ (8.1%)، والأغذية والمشروبات غير الكحولية بـ (6.2%)، والإسكان والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بـ (4.4%) عام 2024.[8] وفي أوغندا يُعدّ ارتفاع أسعار الغذاء من العوامل الرئيسية في التضخم، إضافة إلى استجابات السياسة النقدية واضطرابات سلسلة التوريد العالمية.[9]

---

[1] "Uganda Country ",94.

[2] لماذا تستمر الاحتجاجات في كينيا؟".

[3] Ministry of Finance, Debt Sustainability Analysis Report Fy 2022/2023, last updated July, 14,2024, https://mepd.finance.go.ug/.

[4] لماذا تستمر الاحتجاجات في كينيا؟".

[5] لماذا تستمر الاحتجاجات في كينيا ؟".

[6] " Uganda Inflation Rate 1994-2025", *macrotrends*, https://www.macrotrends.net/ retrieved 10/10/2024.

[7] خادم اجالا، " شرق أفريقيا"،24.

[8] "لماذا تستمر الاحتجاجات في كينيا؟".

[9] O'Neill, "Uganda: Distribution of gross domestic product (GDP)".

المبحث الثالث: تطوّر البناء السياسي لكينيا وأوغندا

يعدّ البناء السياسي في كينيا وأوغندا تجسيداً لتاريخ معقّد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تداخلت فيها عوامل محلية ودولية أثّرت بشكل عميق على مسار البلدين. فأشكال الحكم الحالية في البلدين تعكس ماضيها المختلف، سواء من الفترة الاستعمارية أو فترة ما قبل الاستعمار.

يتناول هذا المبحث تطور البناء السياسي في كينيا وأوغندا من خلال تحليل طبيعة هذا البناء في البلدين بعرض أهم الخصائص، أما المطلب الثاني ويتناول مرحلة الحزب الواحد في البلدين، أما المطلب الثالث فيتضمن مرحلة التعددية الحزبية وظروفها وخصائصها.

المطلب الأول: طبيعة البناء السياسي في كينيا وأوغندا

تشكّل البناء السياسي لكل من كينيا وأوغندا، من خلال التراث الاستعماري الموروث منذ الاستقلال. فقد ترك ذلك أثراً لا يُمحى، حيث طُبعت الدولتين بمجموعة من الخصائص أثّرت لفترة ما بعد الاستقلال، باعتبارها من الدول هجينةHybrid State.

وتُعرَّف الدولة الهجينة عند "هيجري" "و"فجيلد" Fgield and Hegreبأنها: "أنظمة تقع بين النظام الاستبدادي التقليدي المغلق والديموقراطية والتعددية المتطورة بالكامل".[1]

فوفقاً ل "هيجري " و"فجليد" يصف العديد من العلماء الذين درسوا الأنظمة الأفريقية، النظام الهجين بأنه نظام للحكم تتداخل فيه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وتعتمد قدرة القادة على الاحتفاظ بالسلطة والحفاظ على تماسك النخبة، واسترضاء الجماعات المعارضة بشكل أساسي على توزيع رعاية النظام من خلال ترتيبات الزبائنية. في ظل تجاوز قواعد الديموقراطية وترهيب السياسيين في المعارضة، والناخبين الذين يريدون التغيير أو تهميشهم.[2]

وقد قدّم "جاكسون" Jackson مفهوماً لتوصيف الدول التي تتمتع بقدرة محدودة على تأكيد سيادتها، ويصف هذا النوع من الأنظمة بأنه "ضد التنمية" في أسوأ أشكاله، أو على أنه "لعنة مؤسسية".

---

[1] Yanik G. Harnois, Stéphane Gagnon," Killing a Country and Getting Away with It: Neopatrimonialism and Incurable Corruption by Political Elites Linked to International Development Aid", *Journal of Developing Societies* 3939, n°.2023), 303 https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0169796X231178568?icid=int.sj-abstract.citing-articles.1 retrieved 28/02/2024.

[2] G. Harnois, " Gagnon,Killing a Country",308.

حيث إن هناك فجوة واسعة بين النموذج الغربي للدولة الحديثة وواقع العديد من الدول الأفريقية التي تتجسد طبيعتها الهجينة من خلال مصطلحات الأبوية الجديدة، العشائرية، وتنامي الفساد وشبكة العلاقات الزبونية.[1]

كما أن الأنظمة الهجينة تكون مدفوعة بالمصالح الشخصية، وغالباً ما يعمل المسؤولون العموميون على تعزيز مكاسبهم الخاصة دون الاهتمام بالصالح العام، والنتيجة في كثير من الأحيان هي استمرار الهياكل الزبائنية، وارتفاع مستويات الفساد خاصة في ظل ضعف آليات محاسبة النخب بعد الانتخابات. وتُمثّل الأنظمة الهجينة جهداً تبذله النخب للتكيّف، والتلاعب بالترتيبات القانونية العقلانية التي وُرثت من القوى الاستعمارية. وقد أنشأ القادة السياسيون شبكات الراعي–العميل Patron-Client والتي عزّزت سلطتهم من خلال توزيع الموارد العامة على الأتباع، وتحديد القائد كرمز للأمة.[2]

وفيما يلي أهم خصائص الأنظمة الهجينة في كينيا وأوغندا:

1. تركيز السلطة وغياب المساءلة الحكومية:

تميل هذه الأنظمة إلى اعتماد السياسة الشعبوية، والزعامة "التفويضية" ومفهوم الرجل القوي، كما أنها لا تخضع للمساءلة وتتسم عمليات صنع القرار فيها بالغموض.

هناك تقليد طويل في كينيا وأوغندا لهذا النوع من الزعامة حالهما حال باقي الدول الأفريقية، وكما لاحظ "نيكولاس فان دي والي"Nicolas Van De Walle في العديد من الأنظمة الأفريقية أين نشأت أنظمة الحزب، حيث قال: "بغض النظر عن الترتيبات فإن السلطة الدستورية شخصية بشكل مكثّف حول شخصية الرئيس فهو فوق القانون ويسيطر في كثير من الحالات على نسبة كبيرة من التمويل الحكومي دون مساءلة، ويفوّض القليل جدّا من سلطته في الأمور المهمة، في الأهمية للسلطة التنفيذية".[3]

بالنسبة لكينيا ورثت الحكومة المستقلة الهياكل الاستعمارية وتلاعبت بها لصالحها، ولإضفاء الشرعية على هذه الممارسات الخاطئة، تمّ التلاعب في الدستور من خلال إجراء تعديلات سياسية عزّزت المزيد من

---

[1] G. Harnois, " Gagnon,Killing a Country",303.

[2] United States Agency for International Development, *Clientelism, Patrimonialism and Democratic Governance: An Overview and Framework for Assessment and Programming*, last updated December 2002, https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnacr426.pdf . retrieved 25/02/2024.

*تمّ تقديم مفهوم الأبوية الجديدة في أواخر السبعينيات من قبل "ميدارد" لتحليل افتقار النظام الكاميروني إلى المؤسسية وحالة "التخلف" مما يجعله دولة عاجزة. المصدر .G. Harnois, Gagnon," Killing a Country" ,303

[3] Alina Rocha Menocal, Verena Fritz and Lise Rakner, "Hybrid regimes and the challenges of deepening and sustaining democracy in developing countries", *South African Journal of International Affairs 15*, n°. 1(2008),33. http://cdn-odi-production.s3-website-eu-west-1.amazonaws.com/.

الصلاحيات في يد الرئاسة على حساب مؤسسات الحكم الأخرى التي أصبحت محدودة السلطة؛ مقارنة بالشبكات غير الرسمية التي نشأت وبدت وكأنها أصبحت نموذجاً للحكم. ويتمتع الرئيس بسلطات واسعة، حيث يشغل منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة، مما يتيح له السيطرة على مختلف القرارات.[1]

بالنسبة لأوغندا يحكم الرئيس "يوري موسيفيني" أوغندا منذ عام 1986، مما أدى إلى تركّز السلطة في يد شخص واحد لفترة طويلة، مع تغييرات دستورية سمحت له بالترشح لعدة ولايات.
وعلاوة على ذلك أبرز "براتون" Brattonأيضا أنه في البلدان الأفريقية لا تزال التصورات الشعبية حول الديمقراطية تستند إلى ما إذا كان الأفراد يتمتعون بروابط خاصة بالرئيس الحالي.[2]

إن الأنظمة في كل من كينيا وأوغندا تميل إلى تركيز السلطة في ظل غياب المساءلة الحكومية؛ إلا أن هناك بعض الاختلافات بين البلدين شكّلت كلا منهما، ففي كينيا نجد نظاما شبه ديمقراطي مع انتخابات تنافسية وتداول على السلطة إلى حد ما، رغم فترات العنف خاصة فترة الانتخابات (انتخابات 2007 على سبيل المثال)، بينما يسود النظام السلطوي المغلق مع تزوير في الانتخابات وقمع المعارضة في أوغندا.[3]

وترجع هذه الاختلافات إلى طبيعة السياق السياسي والتاريخي في كينيا، إضافة إلى تاريخ من النضال الديموقراطي مثل انتفاضة عام 1990 ضد حكم "موي" الاستبدادي الذي أدى إلى إصلاحات دستورية، على عكس حكم "موسيفيني" الطويل الذي قيّد التعددية السياسية بعد حرب أهلية طويلة عرفتها البلاد.
كما أن الدستور الكيني لعام 2010 في كينيا، نصّ على فصل جزئي للسلطات وعزّز اللامركزية من خلال حكم الحكومات المحلية، بينما عزّز دستور أوغندا المعدّل سلطة الرئيس، مع إلغاء العهدات الرئاسية عام 2005.[4]

2. ضعف المشاركة السياسية:

تُعدّ المشاركة السياسية من أهم معالم الديمقراطية المعاصرة التي تتمحور حول النشاط السياسي للمواطنين. ورغم تعدّد تعريف المشاركة السياسية إلا أن هناك اتفاق بين الكثير من الباحثين والمتخصّصين حول التعبير العام للمصطلح والذي يعبّر عن مختلف النشاطات التي تهدف إلى اختيار الحكام والتأثير في القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة.

[1] Ezekiel Mbitha Mwenzwa, "Transparency and Accountability in Kenya: A Review of the Institutional Framework for Public Service Delivery", https://karuspace.karu.ac.ke/ retrieved 23/11/2023.
[2] Menocal, Fritz B and Rakner, "Hybrid regimes and the challenges of deepening",33.
[3] Menocal, Fritz B and Rakner, "Hybrid regimes and the challenges of deepening",34.
[4] Menocal, Fritz B and Rakner, "Hybrid regimes and the challenges of deepening",35.

ويعرّفها "روسيل دالتون"Russell Dalton بأنها:" تلك النشاطات الجماعية للمحكومين والتي لها القدرة على التأثير على النظام السياسي".[1]
ويمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها جميع الأنشطة الفردية أو الجماعية التي يؤثّر بها المواطنون على عمل النظام السياسي.

تؤدي المشاركة السياسية الضعيفة خارج الانتخابات وضعف المساءلة الحكومية إلى شعور جماعي بالإحباط إزاء ما يمكن أن تقدّمه الديموقراطية وما يمكن تحقيقه من خلال المؤسسات السياسية الرسمية، كما أن الشعور الواسع النطاق بأن المؤسسات الرئيسية مثل الأحزاب السياسية والقضاء، لا يمكن الوثوق بها أو لا تمثلها بشكل كاف، فإن المشاركة السياسية غالبا ما تتم عبر القنوات المؤسّسية الرسمية. وهذا يؤدي إلى غياب المؤسسية عن الهياكل الديمقراطية الهشة، فضلًا عن ذلك كثيرًا ما يتم التضييق وفرض عقوبات على منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام التي تنتقد الحكومة القائمة.[2]

ففي كينيا رغم تبني نظام سياسي متعدد الأحزاب، حيث يُسمح بتأسيس الأحزاب والمشاركة في الانتخابات، إلا أنها مازالت قاصرة وتتأثّر بالانقسامات الإثنية، كما شهدت البلاد عدة انتخابات مثيرة للجدل مقترنة بالعنف مثل انتخابات 2007، وانتخابات 2017 التي أدّت إلى إعادة الانتخابات بسبب مزاعم التزوير. [3]

أما في أوغندا فقد اعتُمد نظام الحركة الذي يمنع من وجود الأحزاب السياسية التقليدية، حيث يُسمح للأفراد بالترشّح كمستقلين فقط. وقد عزّز هذا النظام من هيمنة حركة المقاومة الشعبية (NRM)على المشهد السياسي. وعلى الرغم من إجراء انتخابات دورية، إلا أن هناك انتقادات واسعة حول عدم نزاهتها ووجود قمع للمعارضة، حيث يتم اعتقال العديد من قادة المعارضة والنشطاء.

تختص كينيا مع ذلك بنظام تعدّدي يسمح بوجود أحزاب سياسية، بينما تعتمد أوغندا نظام "الحركة" الذي يحُدّ من المنافسة الحزبية. فرغم وجود تحديات للمشاركة السياسية، هناك مساحة أكبر للمعارضة

[1] ضبع عامر، *المشاركة السياسية كأداة لترشيد الحكم من منظور أداء النظام السياسي- دراسة حالة:الجزائر-تركيا* - أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016) ،20-21.

[2] Menocal, Fritz B and Rakner, "Hybrid regimes and the challenges of deepening",34.

[3] Menocal, Fritz B and Rakner, " Hybrid regimes and the challenges of deepening",35.

والمشاركة في العملية السياسية مقارنةً بأوغندا، حيث يتم قمع المعارضة بشكل أكثر شدة. ويرجع ذلك لطبيعة السياق السياسي المختلف للبلدين.

3. الأبوية الجديدة:

تعدّ الأبوية الجديدة Neo-Patrimoniales* ظاهرة حديثة متميزة، في مجتمعات ما بعد الاستعمار التي شهدت صعود منظمات الدولة الحديثة المدمجة في النظام الدولي الحديث.

ويعرّفها "كلافام" Clapham بأنها:" شكل من أشكال التنظيم الذي تسود فيه العلاقات ذات النوع الأبوي Patrimonial Typeعلى نطاق واسع نظاماً سياساً وإدارياً مبنياً رسمياً على خطوط قانونية عقلانية. ويشغل المسؤولون مناصب في المنظمات البيروقراطية ذات الصلاحيات المحددة رسمياً، لكنهم يمارسون تلك الصلاحيات كشكل من أشكال الملكية الخاصة وليس بهدف الخدمة العامة".[1]

وتمثّل هذه الظاهرة خاصية مهمة في البناء السياسي في كل من كينيا وأوغندا، ففي كينيا تطور النظام الأبوي الجديد في فترة ما بعد الاستقلال، وهو استمرار للنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي ساد في ظل النظام الاستعماري الذي اتبعته الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال.[2]

وتتميز الأنظمة الأبوية الجديدة بخصخصة الشؤون العامة مع تفشي الفساد وعلاقات الراعي–العميل الزبونية، وهو ما تعرف به الأنظمة في كل من كينيا وأوغندا، كما تقوم الأنظمة الأبوية الجديدة على فكرة شخصية القادة والهياكل السياسية والاقتصادية للمجتمع والموروثات التاريخية، مثل الحكم الاستعماري في تحديد السياسة الأفريقية منذ الاستقلال.[3]

---

[1] Menocal, Fritz B and Rakner, " Hybrid regimes and the challenges of deepening",33.

[2] Susan Mwangi Owino, and Washington Ndiiri," The Dynamics of Political Corruption and Neopatrimonialism in Kenya", *Research on Humanities and Social Sciences*, https://core.ac.uk/download/pdf/234676396.pdf .retrieved 25/02/2024.

*يرجع مفهوم الأبوية الجديدة إلى التفسيرات النظرية التي وضعها "ماكس فيبر"Max weber،حيث يعتبرها أسلوباً للهيمنة يقوم على الاستيلاء على السلطة العامة (السياسية والاقتصادية) لأغراض خاصة؛ أو حكم الدولة باعتبارها ملكية خاصة patrimonium،ومن المهم التأكيد على أن فئة الأبوية الجديدة neopatrimonialism لا يمكن اختزالها في طبيعة النظام السياسي فقط،لأنه وفقا ل"روبنسون"Robinson و"جيلمان" Gelman وباحثون آخرون فإنها تشمل آليات الحكم –الحكم السياسي والاقتصادي للدولة–. الأنظمة التي تتسم الأبوية الجديدة تكون نسبة المكونات الرسمية وغير الرسمية للمؤسسات، والتسلسلات الهرمية والشبكات، وكذلك الشبكات المغلقة والمفتوحة، ذات أهمية بالغة. المصدر: Viacheslav Maracha, Sergey Bespalov," Neopatrimonial Model of Public Administration and its Transformation in the Context of Global Uncertainty" , *EPJ Web of Conferences* 248,n°. 03003(2021) :4, https://www.epj-conferences.org/

[3] G. Harnois, " Gagnon,Killing a Country", 301.

في مثل هذه الأنظمة تعدّ المؤسسات الوطنية ضعيفة، كما أن الديموقراطية فيها "قاصرة"، والحكومة غير مسؤولة أمام المواطنين، ففي العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، يتميز الحكم بالاستيلاء على السلطة كأصل شخصي ومن خلال إعادة توزيع الثروة والمناصب الرسمية.

ففي ظل النظام الأبوي الجديد تستخدم النخب الحاكمة الدولة لتحقيق الثراء الشخصي، بدعم من إدارة عامة غير فعّالة وغير مستقرة بشكل واضح كما أنها غير شفافة وتفشل في توزيع الموارد العامة على شرائح كبيرة من السكان [1].

بالنسبة لكينيا لم تقتصر الممارسات الأبوية في البلاد في فترة حكم "جومو كينياتا" على تخصيص الموارد للداعمين السياسيين فحسب، بل تعدّى ذلك إلى حظر المعارضين السياسيين مما أدى إلى انخفاض مستوى المساءلة وتعزيز المحسوبية العرقية.

كما تتجسد الأبوية الجديدة في الأنظمة السياسية التي وضعها "جومو كينياتا" في فترة حكمه (1964-1978)، فكرة الزبونية العقلانية التي طوّرها "برمودا" Bermuda لوصف كينيا في عهد "كينياتا"، تُقدّم وصفاً للطريقة التي يحاول بها هذا النظام الجمع بطريقة وظيفية بين المطالب المتناقضة لدولة بيروقراطية حيث تسير شخصنة القواعد جنباً إلى جنب.[2]

كما كانت الأنظمة السابقة ونظام "موسيفيني" في أوغندا أيضا قائمة على شبكات الزبونية، فبدلا من استخدام الموارد الوطنية لبرامج التنمية ذات الأولوية، كان يتم إهدارها على مكافأة الولاء، وشراء المعارضة.وتُعرف النزعة الأبوية الجديدة في أوغندا بالتشابك بين الهياكل السياسية الرسمية والعلاقات غير الرسمية بين الراعي والتابع، حيث يستغل الزعماء السياسيون موارد الدولة والعلاقات الشخصية للحفاظ على السلطة والولاء. حيث تتأثر الهياكل السياسية الرسمية بشكل عميق بشبكات غير رسمية من المحسوبية والزبونية في ظل التداخل بين السياسة والولاء الشخصي، وتخصيص الموارد في تشكيل المشهد الحاكم، مما يؤثر على المساءلة والتنمية. [3]

رغم أن النظام الأبوي الجديد سائد في كل من كينيا وأوغندا، إلا أن هناك اختلافاً وتفاوتاً في درجة قوة المؤسسات في البلدين، ففي كينيا نجد واجهة مؤسّسية قوية إلى حد ما حيث إن البرلمان والقضاء (يتميز

[1] G. Harnois, Gagnon,Killing a Country, 301.

[2] Daniel C. Bach et Mamoudou Gazibo, "L'État néo patrimonial : Genèse et Trajectoires contemporaines", *Les Presses de l'Université d'Ottawa*,2011, https://www. academia.edu/1149028 retrieved 08/03/2024.

[3] Yusuf Kiranda, Mathias Kamp, "The State of Multiparty Democracy".

النظام القضائي الكيني بالتماسك والاستقلالية)[1] لديهما هامش حركة وقدرة على مواجهة "الأب الرئيس"، عكس أوغندا التي تعاني من تآكل المؤسسات التي تعمل كأدوات لتشريع الرئيس، مع ضعف واضح في استقلاليتها.[2]

4. الزبونية السياسية:

ويشير مصطلح الزبونية Clientelism أو نموذج الراعي– العميل Patron-Client model إلى سلسلة معقّدة من الروابط الشخصية بين الرعاة السياسيين أو الرؤساء وعملائهم الأفراد. وتقوم هذه الروابط على منفعة مادية متبادلة، حيث يوفر الراعي مجموعة من الموارد (مال، وظائف...) المتحالفين معه مقابل دعمهم وتعاونهم.[3]وترتبط الزبونية السياسية على نطاق واسع بالفساد.[4]

كما أن الأنظمة الهجينة تكون مدفوعة بمصالح شخصية، وكثيرا ما يتصرف المسؤولون العموميون تعزيز مكاسبهم الخاصة دون الكثير من الاهتمام بالصالح العام، والنتيجة غالباً ما تكون استمرار الهياكل الزبونية ومستويات عالية من الفساد، خاصة في غياب الوسائل اللازمة للمحاسبة.[5]

تعرف كل من كينيا وأوغندا كغيرها من دول أفريقيا جنوب الصحراء العلاقات الزبونية القائمة على سلسلة من شبكات الراعي -Patron العميل Client؛ وكما أشار "أريولا": Arriola "فقد تغلغلت العلاقات الزبونية والمحسوبية في المجتمعات الأفريقية من أعلى إلى أسفل، تتضمن في الغالب قيام السلطة التنفيذية (الرئاسة) بتبادل المنافع مقابل الدعم بين مساعديه المباشرين داخل الدولة، بالإضافة إلى سلسلة من شبكات الراعي والعميل التي تنتشر عبر أنحاء البلاد".[6]

وهناك من يرى أن الزبونية السياسية كنظام حكم لديها القدرة على توفير قدر من الاستقرار في الدول التي تهيمن الصراعات العرقية على سياساتها. ويحدث هذا عندما تتم السيطرة بشكل فعّال على الصراعات بين الفصائل المختلفة من زعيم مهيمن، كما حدث في كينيا في عهد "كينياتا" ولكن إذا لم تتم السيطرة على

[1] عبد الستار أبو الحسن عدوي، مرجع سابق،58.2

[2] G. Harnois, "Gagnon,Killing a Country",309.

[3] United States Agency for International Development,3.

[4] Geofrey Towett, James Chelang'a, and Paul Opondo, "The Influence of Patron-Client Relations on Public Participation in Uasin Gishu County, Kenya", *Journal of African Interdisciplinary Studies* 07,n°11(2023),256. https://www.researchgate.net/publication/375597963 retrieved08/11/2023.

[5] Menocal, Fritz B and Rakner, Hybrid regimes and the challenges of deepening,34.

[6] Towett, Chelang'a, Opondo, "The Influence of Patron-Client Relations".

الصراعات بين الفصائل، فإن عسكرة السياسة وعدم الاستقرار هي النتائج الحتمية، كما هو الحال في أوغندا.[1]

حيث تمثّل كل من أوغندا وكينيا حالتين متناقضتين من علاقات الراعي–العميل وقد ارتبط ذلك بالوضع السياسي لكل دولة وطبيعة القيادات فيها؛ فرغم كون النظامين السياسيين في كينيا وأوغندا بعد الاستقلال يعتمدان الزبونية السياسية، لكن مصائرها كانت مختلفة من الاستقرار إلى انعدامه، ففي كينيا تم تحقيق الاستقرار إلى حد كبير من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الزبونية كأداة للحكم الرشيد.[2]

5. الفساد:

يحمل مفهوم الفساد معاني مختلفة وهو يختلف من مجتمع لآخر. وغالباً ما يستخدم مفهوم الفساد في سياق قانوني حيث يتم تعريفه في القوانين واللوائح ذات الصلة.

وقد عرّف "ماكس فيبر" Max Weberالفساد بأنه:" السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب شخصية، مالية أو لمكانة خاصة، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع التصرفات من أجل المصلحة الخاصة ".[3]

ويعرّف الفساد السياسي بأنه:" تورط السياسيين في صفقات مالية وسياسية احتيالية أو غير مقبولة أخلاقيا تهدف إلى إفادة السياسيين مالياً وسياسياً، ويشمل اختلاس الأموال العامة من خلال شراء العقود والمناقصات، وممارسات غسل الأموال، والاستيلاء على الأراضي العامة، وعدم تحصيل أو عدم تحويل الإيرادات الحكومية أو دفع السلع أو الخدمات غير الموجودة.

وتنطوي الأنشطة الفاسدة على الاستفادة من السلطة الكامنة في منصب حكومي لتعزيز المصالح الشخصية، وتشمل الانتهاكات الرشوة والابتزاز، المحسوبية، الاختلاس، الفساد الانتخابي.[4]

---

[1] James M. Appe, *Factional politics and political development in Uganda and Kenya since independence: a study of clientelism, spoils politics and stability, 1960-1990*, Doctor of Philosophy (The University of Edinburgh,1994). https://era.ed.ac.uk/handle/1842/19749 retrieved 28/02/2024.

[2] M. Appe, *Factional politics and political development in Uganda and Kenya*.

[3] مصطفى خواص، *الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته* (لبنان،بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019)،31–32.

[4] Mwangi Owino, and Ndiri, "The Dynamics of Political Corruption" ,161.

يُعدّ الفساد أحد أهم المشاكل التي تعاني منها كل من كينيا وأوغندا كغيرها من دول أفريقيا، وأحد العواقب الرئيسية التي تقوّض تطورهما وتحقيقها أي تنمية. كما كشفت تقارير البنك الدولي والدول الأعضاء عن خسارة مبالغ طائلة بسبب الفساد؛ وقد أدىّ ذلك إلى إعاقة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الوطنية الأخرى للدول.

وقد أصبح مؤسسة لها قواعدها ومعاييرها وعاداتها التي يجب اتباعها؛ للتأكد من عدم تغيير أي شيء، وأن النظام المعمول به يكافئ الأشخاص الذين يتعاونون للحفاظ على امتيازاتهم؛ في نظام يخلق تفاوتات عميقة، ويقلّل بشكل كبير من فرص التنمية الحقيقية لبقية المواطنين. [1]

لكينيا إرث طويل من الفساد وذلك بسبب سياسة الرؤساء السابقين، فمنذ استقلال البلاد وتولّي "كينياتا" الرئاسة عرفت فترة حكمه تصاعداً في التعصب والفساد والاغتيالات السياسية، وفي فترة حكم "موي" تمّ إضعاف مؤسسات الدولة ما أدى إلى ارتفاع أي فرص جديدة للفساد، وعرفت فترة حكمه نظاماً قوياً من المحسوبية، حيث تمّ استخدام القمع والعنف لكل من يعارض "موي".[2]

ويصف "مايكل جونستون" Michael Johnstonفي كتابه " متلازمات الفساد، الثروة والسلطة والديمقراطية" وضع الفساد في كينيا، بأنه "أصبح عملية نهب في عهد "موي" مما أدى إلى توقف تقدّم التنمية... إن الفساد في كينيا يعكس مشاكل أعمق وأوسع نطاقاً.. كما أن انتهاكات حقوق الإنسان وعنف الشرطة ونظام المحاكم الضعيف لسنوات، جعلت سيادة القانون اقتراحاً مشكوكاً فيه".[3]

وقد شهدت التسعينيات في كينيا ظهور واحدة من أكبر مخططات الفساد الكبرى، حيث تمّ الكشف عن فضيحة "جولدنبرج" وهي قضية اختلاس ما يقدّر بنحو 650 مليون دولار. ورغم الإصلاحات التي تم إجراؤها في فترة حكم "كيباكي" إلا أن النتائج لم تكن فعّالة، فوفقاً لمؤسسة "فريدوم هاوس" Freedom House فإن هيئة مكافحة الفساد التي تمّ إنشاؤها تتمتع بسلطة التحقيق وليست لديها سلطة الملاحقة

[1] G. Harnois, " Gagnon,Killing a Country ", 301.
[2] G. Harnois, "Gagnon,Killing a Country ", 301.
[3] Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*,1st ed. (New York: Cambridge University Press,2005),176.

القضائية.[1] كما تفاقمت مشكلة الفساد عام 2007 مع أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات. وقد احتلت كينيا المرتبة 146 من أصل 180 وفق مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية عام 2009.[2]

تعاني أوغندا أيضا من مشكلة الفساد (الفساد الإداري والفساد السياسي، الرشوة، المحسوبية...)، حيث تحتل المرتبة الثانية بعد كينيا من حيث الفساد في المنطقة، كما صنّف مؤشر الرشوة في شرق أفريقيا (EABI)لعام 2012 أوغندا على أنها الأسوأ بين دول شرق أفريقيا الخمسة من حيث الرشوة، ويعود ذلك إلى ضعف الديمقراطية وانعدام الإرادة السياسية للتعامل مع المشكلة، حيث أن هناك سجلاّت للفساد في المكاتب الحكومية على الرغم من الجهود المبذولة لمحاربة، حيث لا تزال البلاد تواجه تحدي الفساد وظهور عدد كبير من قضايا الفساد الكبير في السنوات الأخيرة مما أدى إلى خسائر كبيرة في الأموال العامة من خلال عمليات الاختلاس المباشر. [3]

فعلى الرغم من الاستثمارات والجهود الكبيرة لمكافحة الفساد في البلاد، تظل جهود مكافحة الفساد متواضعة في أحسن الأحوال، وقد أظهرت عدة دراسات مثل مسح النزاهة الوطنية ومؤشر الرشوة في شرق أفريقيا The National Integrity Survey The East Africa Bribery Index أن المواطنين الأوغنديين عاجزون عن تلقي الخدمات العامة الأساسية لاسيما الرعاية الصحية والتعليم بدون دفع رشوة لموظف الخدمة المدنية.[4]

نتيجة لذلك أدى انتشار الفساد إلى تدهور الوضع مع الفقر وعدم المساواة كما يؤدي إلى فقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم وضعف البنية التحتية والتأخير في تنفيذ المشاريع وانخفاض الاستثمارات. وفقا ل"دايك"Dike، يحدث الفساد في أوغندا بأشكال عديدة ومختلفة، في الفساد السياسي الذي يحدث في أعلى مستويات السلطة السياسية ويؤثر على اتخاذ القرارات، الفساد الانتخابي مثل: شراء الأصوات أو الامتيازات الخاصة أو الوعود بالأصوات وكذلك الفساد البيروقراطي.[5]

---

[1] Caroline Nilsson, "Corruption in Kenya Individual Attitudes and Actions Towards Corruption in Nakuru, Kenya",2009, https://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=1526071&fileOId=1530656. retrieved 09/09/2023.

[2] "Effectiveness of Anti-Corruption Agencies in East Africa: Kenya", *Africa Regional Office (AFRO) Policy Brief* ,2016, https://www.opensocietyfoundations.org / . Retrieved 10/09/2023,7.

[3] Ssentamu Mudathiru, *The Effectiveness of The Inspectorate of Government (IGG) in Fighting Corruption in Uganda*, A Report Submitted to the Faculty of Business and Management Studies for the Award of bachelor's degree (The International University of East Africa,2016),20.

[4] Mudathiru, *The Effectiveness of The Inspectorate of Government*,20.

[5] Mudathiru, *The Effectiveness of The Inspectorate of Government*,20.

تُظهر العلاقة بين الأبوية الجديدة والزبونية والفساد في كينيا وأوغندا كيف أن الأنظمة السياسية تعتمد على العلاقات الشخصية والمصالح الخاصة بدلاً من القوانين والمؤسسات الرسمية. وتؤدي هذه الديناميكيات إلى تآكل الثقة في الحكومة وتفشي الفساد، مما يعوق التنمية المستدامة ويعزز عدم الاستقرار السياسي.
ورغم تشابه الحالة العامة توجد اختلافات في أنماط هذه السياسات بين البلدين، وتفاوتات في درجة قوة مؤسسات الدولة. وقد يكون ذلك راجعاً لاختلاف طبيعة القيادة السياسية في البلدين وكذا التطور التاريخي وطبيعة السياق السياسي خاصة بعد الاستقلال.[1]

المطلب الثاني: مرحلة الحزب الواحد في كينيا وأوغندا

بعد الاستقلال تبنّت العديد من الدول الأفريقية نظام الحزب الواحد؛ حيث تولى القادة ذوي الكاريزما الذين لعبوا دوراً رئيسيا في الكفاح ضد الاستعمار قيادة الحزب؛ وهذا راجع –حسب العديد من العلماء– إلى عوامل مختلفة بما في ذلك بعد أفريقيا عن تقاليد الديمقراطية الغربية. فمعظم القادة الأفارقة الذي تولوا زمام السلطة بعد الاستقلال، اعتمدوا نظام الحزب الواحد، مؤكدين أن هذا النظام هو النظام الأنسب للحكم، وإدارة الأمور السياسية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتجنب الانقسامات العرقية. فقد أكّد رئيس غانا " كوامي نكروما" Kwame Nkrumahأن الديموقراطية أو الأنظمة متعددة الأحزاب كانت مثيرة للانقسام وبالتالي فإنها غير مناسبة لأفريقيا المستقلة التي تحتاج إلى توحيد الطاقة والحماس للمضي قدماً.[2]

وتُعدّ كينيا وأوغندا من بين الدول الأفريقية التي تَبنت نظام الحزب الواحد، ففي كينيا سنة 1964 اندمج حزب " جومو كينياتا"، الاتحاد الوطني الأفريقي (كانوا) The Kenya African National Union (KANU)مع حزب المعارضة الرئيسي في ذلك الوقت، الاتحاد الديموقراطي الأفريقي الكيني (كادو) The Kenyan African Democratic Union (KADU)وشكّل حزباً واحدا يحكم البلاد.[3]

وقد عرفت كينيا قبل هذا الاندماج التعددية الحزبية في 1960 إلى غاية 1964، وذلك من خلال تنافس الحزبين (كانو) وكاد وانتهى هذا التنافس بحلّ (كادو) والاندماج في حزب (كانو)، نتج عن ذلك تَبنَّي كينيا لنظام الحزب الواحد بشكل فعلي. إلا أن هذا التحالف لم يدم كثيرا وانقسم عام 1966، حيث قامت

[1] Menocal, Fritz B and Rakner, "Hybrid regimes and the challenges of deepening ",35.
[2]Margaret Monyani, " One Party State: Is It Good or Bad for Governance?", May 2018, https://www.e-ir.info/2018/05/25/one-party-state-is-it-good-or-bad-for-governance/.retrieved 24/04/2022/
[3] Monyani, " One Party state ".

عناصر المعارضة داخل الحزب الحاكم بتشكيل حزب اتحاد شعب كينيا The Kenya People's Union (KPU)؛ الذي كان اعتماده الكلي على دعم وتأييد قادة وأفراد المجموعة الإثنية (ليو).[1]

كما عرفت مرحلة ما بعد استقلال كينيا بداية فترة حكم "كينياتا" الذي استند في حكمه على ما أطلق عليه "ماكس فيبر"Max Weber اسم "السلطة الكاريزمية"، وهي مستمدة من تنصيب نفسه كزعيم وطني وقبلي إضافة إلى ماضيه الثوري كقائد للحركة الوطنية من أجل الاستقلال.[2]

اتّصف" كينياتا" بأسلوبه الفريد في الحكم واستبداده بالسلطة وسيطرته على البرلمان، إضافة إلى منعه للقوى السياسية المعارضة بالعمل السياسي، ورغم أن الدستور قد أقرّ التعددية الحزبية والسياسية في كينيا إلا أنها لم تعرف إلا حزباً واحدا وهو حزب (كانو). [3]

رغم حكم "كينياتا" الاستبدادي، كان هناك قدر كبير من حرية النقاش والنقد حتى داخل الحزب نفسه، خلال فترة هيمنة الحزب الحاكم، تم الإبقاء والحفاظ على نظام الانتخابات التمهيدية الذي سمح لمرشحه بالمشاركة، سمح هذا بمستوى معيّن من المنافسة داخل الحزب مما سهّل أيضا على (كانوا) للفوز بالانتخابات العامة. كما لم يكن الواقع الكيني في عهد" كينياتا "يعاني من الأزمات؛ حيث تمتعت كينيا في عهده بازدهار اقتصادي وكانت مستقرة نسبياً، ولكن كانت البلاد تعاني من انتشار الفساد السياسي وغياب العدالة الاجتماعية.[4]

بعد وفاة "كينياتا" تولى نائبه "دانيال آراب موي" Daniel Arab Moi الرئاسة، الذي واصل تسيير شؤون الدولة بنفس الطريقة رافعاً شعار *Nyayo المستمد من أسس فلسفية، وقد تأثر في ذلك بالرئيس السابق "كينياتا".[5] عرفت فترة حكمه تدهورًا في الحرية التي كانت موجودة في فترة حكم كينياتا؛ رغم أنها لم تختلف كثيراً عن سابقتها، حيث تميزت فترة حكمه بميله للمركزية الفردية ،واتجاهه إلى تعزيز سلطاته وإحكام

---

[1] عبد الستار أبو الحسن عدوي، مرجع سابق،190.

[2] إلهام سوراخ، لقمان مغاوري،"التسلطية الانتخابية في المجتمعات الانتقالية: كينيا (1992–2007) نموذجا"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 11، ع.03 (ديسمبر 2020):52، .(23/05/2022) https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/110/11/3/145467

[3] يونس، " النظام السياسي الكيني"،131.

[4] Monyani, "One Party State ".

*نيايو Nyayo هي كلمة سواحيلية تعني خطأ أو آثار أقدام، وهي فلسفة سادت في فترة حكم الرئيس" دانيال آراب موي" ، تقوم على ثلاث ركائز : السلام، الحب،الوحدة. وقد أثّرت فلسفة الرئيس السابق "جومو كينياتا" في صياغة هذه الفلسفة. كما أُطلق هذا الإسم Nyayo Houseعلى المبنى الحكومي الذي تم إنشاؤه في فترة حكم "موي" يضم غرف تعذيب تعرّض فيها أنصار المعارضة للمعاملة الوحشية. المصدر: Nicolas Cheeseman, Bertrand, and Husaini,*Oxford Dictionary* ,195.

سوراخ، مغاوري، " التسلطية الانتخابية في المجتمعات الانتقالية"،52.

سيطرته على السلطة، من خلال إدخاله تعديلاً دستورياً على أن يكون النظام الحزبي هو نظام الحزب الواحد، وهكذا أصبح حزب (KANO) الحزب الواحد عملياً ودستورياً، بعد أن كان عملياً فقط.[1] إذن استمر نظام الحزب الواحد خلال مرحلتي حكم "كينياتا" و"آراب موي".

أما بالنسبة لأوغندا فقد أصبح "أبولو ميلتون أوبوتي" Apolo Milton Obote(زعيم المؤتمر الشعبي الأوغندي UPC) رئيس وزراء تنفيذي، بدعم مؤقت من كاباكا بوغندا (ملك بوغندا) القوي وحزبه (كباكا يكا)، وقد احترم "أوبوتي" الترتيب الدستوري –الذي كان ينص حينئذ أن بوغندا ومناطق المملكة الأخرى مثل: (أنكول،و تورو، بورو، ومناطق وسوجا)، تظل ولايات اتحادية داخل أوغندا–، طالما كان يخدم الفصيل الذي كان يمثّله، إضافة إلى أنه وحزب (UPC)لم يكونوا أقوياء كفاية لبدء التغييرات.[2]

بعد تولّي" أوبوتي" الرئاسة عام 1966 سعى إلى تنظيم دستور جديد الذي أنهى رسمياً تحالف KY-UPC وألغى الفيدرالية في أوغندا ونظام الكاباكا. وقد تمّ حظر الأحزاب السياسية بموجب صك قانوني عام 1969،[3] بحجة أنها تشكّل خطر على وحدة المجتمع واستقرار الدولة، واستمر "أوبوتي" في حكم أوغندا تحت حزب الأغلبية (UPC). وقد مثّل هذا بداية المشاكل السياسية والصراعات اللاحقة في أوغندا. حيث سعى " أوبوتي" بالاعتماد على الجيش إلى إقامة حكومة مركزية قوية على حساب المصالح المحلية الراسخة ومصالح بوغندا.

وقد عرفت فترة حكم "أوبوتي" دوراً بارزاً للجيش في الحياة السياسية في أوغندا بداية من الإطاحة ب "موتيسا الثاني" Muteesa II (انقلاب القصر)، وأطيح بعد ذلك بوبوتي من طرف الجنرال "عيدي أمين" Idi Amin *في 1971، والذي حكم بيد من حديد.243

بعد الإطاحة ب"أوبوتي" أسّس "عيدي أمين " نظامه الوحشي،[4] كما أصدر في فترة حكمه مرسوماً يقضي بحلّ جميع مجالس المديريات والمجالس العمرانية المنتخبة. وقام بحظر جميع الأحزاب والأنشطة

---

[1] يونس، " النظام السياسي الكيني"،133.

[2] Josh Maiyo, "Political Parties and Intra-Party Democracy in Uganda: Challenges and Opportunities for Democratic Consolidation", November 2007, https://www.researchgate.net/publication/342092456 retrieved 10/05/2021.

[3] Maiyo, "Political Parties and Intra-Party Democracy ".

[4] Tanga, "Politics, Ethnicity and Conflict ",146.

*لم يكن "عيدي أمين" يهدف أثناء وجوده في السلطة إلى تنفيذ برنامج أو فرض أيديولوجية أو تحسين الحالة المعيشية للشعب، ولكن لمجرد امتلاك القوة والسلطة وتحقيق مصالحه ، وهذا ما أشار إليه "كسوزي"Kasoori قائلاً : " كان أكبر انشغاله هو البقاء، لقد فعل ذلك من خلال القضاء على أعدائه في الجيش أو الشرطة أو المدنيين جسدياً ".المصدر : Tanga, "Politics,Ethnicity and Conflict",146.

السياسية من أي نوع، حتى الإطاحة به عام 1979، وإجراء انتخابات برلمانية عام 1980 شارك فيها نحو أربعة أحزاب هي: حزب مؤتمر الشعب الأوغندي (UPC)، الحزب الديموقراطي (DP)، الحركة الوطنية الأوغندية (NRM)، حزب المحافظين (CP). وقد فاز بها حزب مؤتمر الشعب الأوغندي.[1]

تولّى " أوبوتي" رئاسة البلاد –بعد عودته وانقلابه على " عيدي أمين" في 11 أبريل 1979 –من خلال انتخابات وُصفت بأنها فاشلة ومزوّرة نظّمها أتباعه إضافة إلى الجيش.[2]وقد عرفت الفترة الثانية 1980–1985) لحكم "أوبوتي" بمزاعم تزوير وترهيب، إضافة إلى عسكرة الحياة السياسية والحرب الأهلية وغياب النشاط الديمقراطي متعدد الأحزاب.[3]

وخلال الفترة (1986–2005) باستيلاء حركة المقاومة الوطنية بقيادة "يوري موسيفيني" Yoweri Museveni على السلطة في عام 1986، تمّ حظر وإلغاء جميع الأنشطة الحزبية السياسية وإقامة " نظام الحركة" غير الحزبي*، وهو نظام سياسي يقوم على رفض الحزبية، ويشمل جميع الأنشطة السياسية في البلاد، ويقبل بوجود مجالس نيابية منتخبة على أساس لا حزبي.[4]

وبناءًا على ذلك تمّ الحظر على الأحزاب السياسية ممارسة أي نشاط سياسي ومنعهم من فتح فروع لها في مناطق مختلفة من البلاد،[5]بحجة أنها وسيلة للحزبية والطائفية وتقسيم البلاد، وقد استخدمت كل هذه الدوافع ذريعة لمنع الأفراد من النشاط السياسي.[6]

---

[1] أحمد الزروق الرشيد،" التعددية الحزبية والانتخابات في الدول المتخلفة: دراسة مقارنة بين غانا وأوغندا وزيمبابوي"، *القراءة والمعرفة*، ع.143(سبتمبر 2013):68، https://www.researchgate.net/publication/328979958 تاريخ الإطلاع:2021/04/27.

[2] "Past Presidents of Uganda ", https://www.statehouse.go.ug/past-presidents/president-apollo-milton-obote retrieved 24/04/202.

[3] Maiyo," Political Parties and Intra-Party Democra"cy".

[4]*تسمى أيضا الديمقراطية الحزبية no-party democracy وهي شكا 74 كال الحكم حيث يتم حظر الأحزاب السياسية، ولكن الناخبين قادرين على اختيار الممثلين على أساس "الجدارة الفردية". وقد نشأ المثال الكلاسيكي ،ديمقراطية الحزبية في عهد الرئيس "يوري موسيفيني" في أوغندا بعد استيلائه على السلطة في البلاد عام 1986. سمح النظام الذي تطور في أوغندا للأفراد بخوض الانتخابات التنافسية، ولكن ليس على أساس برنامج حزبي. كان نتيجة لرغبة "موسيفيني" في إنشاء شكل من أشكال الحكم من شأنه أن يستغل المشاركة السياسية، والقلق من أن تؤدي المنافسة متعددة الأحزاب إلى الانقسام وعدم الاستقرار السياسي. وقد سهّل غياب المنافسة الحزبية المناقشة المفتوحة نسبياً داخل الحكومة. أثارت اسم "الديمقراطية الحزبية" جدلًا في نقطتين، أولاً على الرغم من إنشاء هذا النظام على أساس أنه يعمل بدون أحزاب سياسية، فإن حركة المقاومة الوطنية التي أسسها "موسيفيني" كانت حزبًا في كل شيء باستثناء الاسم، أما بالنسبة للنقطة الثانية تمثلت في حرمان الناخبين من اختيار الحكومة والرئيس، وقد كانوا من قبل قادرين على اختيار عضو البرلمان. المصدر: Cheesman,Bertrand، and Husaini,*Oxford Dictionary*,194.

[1] الرشيد،" التعددية الحزبية والانتخابات في الدول المتخلفة"،69.

[5] الرشيد،" التعددية الحزبية والانتخابات في الدول المتخلفة"،69.

[6] Maiyo," Political Parties and Intra-Party Democracy".

وقد تم تأكيد استمرار حظر نشاط الأحزاب السياسية في دستور 1995، ومنع المرشحين في الانتخابات من الحصول على دعم ورعاية الأحزاب السياسية. واستمر هذا الوضع وتأكد في نصوص قانون التنظيمات والأحزاب السياسية عام 2002، ثم استمر إلى غاية 2005. [1]

مما ذُكر سابقاً، يمكن القول إن كل من كينيا وأوغندا قد عرفتا نظام الحزب الواحد لفترة طويلة مع اختلاف الأوضاع والظروف الداخلية لكل منهما؛ فبينما عرفت كينيا استقراراً نسبياً وانتقالا سلمياً وسلساً إلى حد ما للسلطة في ظل نظام الحزب الواحد، شهدت أوغندا صراعات وانقلابات عسكرية متكرّرة، فقد قامت الحكومات في أوغندا على أساس أن النزعة العسكرية تمثل الصيغة الأساسية في تسيير شؤون البلاد.

المطلب الثالث: مرحلة التعددية الحزبية في كينيا وأوغندا

استمرت مرحلة الأحادية الحزبية حتى سقوط وانهيار الاتحاد السوفياتي الذي أعقبته أحداث داخلية وخارجية، والتي شملت سخطا شعبيا وغضباً عارما بسبب الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والمطالبة بالإصلاح، أما الأحداث الخارجية فقد شملت الضغط الخارجي على الدول الأفريقية، من خلال إجبارها على تبني مبادئ الديموقراطية.

وقد عانت الأنظمة الأفريقية بما فيها كينيا وأوغندا في هذه الفترة من العجز عن معالجة الأزمات الست التي ذكرها "لوسيان باي"Lucian Pey وهي: أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وأزمة التكامل، وأزمة التغلغل، وأزمة التوزيع. إضافة إلى ضعف التنمية السياسية التي يرى "صمويل هنتنغتون" Samuel Huntingtonأنها تتحقق بتوافر ثلاث عوامل: ترشيد السلطة بمعنى التداول على أساس القانون والدستور، والتمايز والتخصص بمعنى تنوع الوظائف وإيجاد بنية متخصصة، والمشاركة السياسية من جانب المواطنين.[2]

كان التحول الديمقراطي في كينيا نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل، حالها حال معظم الدول الأفريقية التي تأثّرت بهذه الأحداث، فقد واجهت ضغطاً من المانحين لتحرير اقتصادها، كما واجه النظام على الصعيد الداخلي استياءاً عميقاً بين النخبة السياسية والطبقات المهنية والعديد من عامة السكان.[3]

---

[1] الرشيد،" التعددية الحزبية والانتخابات في الدول المتخلفة"،69.

[2] هاني رمضان طالب، " التنمية السياسية.. مقاربة نظرية"، *المركز العربي للبحوث والدراسات*،12 يوليو 2020، https://www.acrseg.org/41673 تاريخ الاطلاع: 2025/03/16.

[3] Hornsby, Kenya: A History,467.

وكانت نتيجة ذلك أزمة مزدوجة في نوفمبر 1991 أجبرت "موي" على السماح بسياسات تنافسية متعددة الأحزاب مرة أخرى، وقد شكّل إدخال الديمقراطية تغيير مفصلي في سياسة البلاد منذ عام 1969. و بحلول ديسمبر 1991 كانت كينيا متعددة الأحزاب ذات معارضة شعبية، والتي تبدو مستعدة للاستيلاء على السلطة، مع ذلك بعد عام من الاضطراب السياسي انتصر حزب (كانو) و"موي" في الانتخابات العامة عام 1992.[1]

كانت المعارضة مجزّأة في هذه الفترة، ولم يتمكن المراقبون الأجانب من منع سوء التسيير في العملية الانتخابية، والتي ضمنت الانتصار التام للحزب الحاكم. كما أدى الخلط بين السياسة والإثنية، واستغلال التوترات المتعلقة بمشكلة توزيع الأراضي من قبل السلطة إلى انتشار العنف، وإلحاق الضرر بنموذج الأرض " المشتري– الراغب والبائع – الراغب" والعلاقات بين أفراد الجماعات.[2]

أدى إلغاء نظام الحزب الواحد وبداية نظام التعددية الحزبية عام 1991 إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية والتي بلغت أكثر من 16 حزب دخل نصفها على الأقل الانتخابات عام 1992.[3]

مع ذلك كان هذا الانفتاح شكلياً ومجرد رضوخ للضغوط الداخلية والخارجية، فقد حاول "موي" أن يجعل هذا التغيّر محكوماً ومحدوداً، حيث عملت الحكومة على عرقلة عمل المعارضة، بل ومنعت العديد من التشكيلات السياسية من التسجيل، مثل: منتدى إحياء الديموقراطية (FORD)، ولكن الضغوط الشديدة أدّت في النهاية للسماح لها بالظهور وإطلاق سراح العديد من شخصيات المعارضة التي قامت بتشكيل أحزاب سياسية مثل: "كينيث ماتيبا" Kenneth Matibaو"تشارلز روبيا"[4].Charles Rubia

وتعدّ الانتخابات الرئاسية والنيابية لسنة 1992 أول انتخابات تجرى بعد إعلان التعددية، وقد فاز بها "موي" نتيجة لتشتت المعارضة ولم تثبت تجاوزات كبيرة أثناء عمليات الانتخابات، عرفت كينيا خلال سنوات حكم "موي" تحسناً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وبعد انتهاء الفترة الانتخابية الأولى، تمّ إجراء انتخابات ثانية سنة 1997 انتهت بفوز "موي" بنسبة 40,1% للمرة الثانية على منافسيه "موای كيباكي" Mwai

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] وائل فاروق عبد الشافي،" النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال"،2018، https://www.academia.edu/38104591تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.
[4] يونس، " النظام السياسي الكيني"،134.

Kibaki الذي حصل على 33,1%، و"أودينجا أودينجا" Oginga Odingaالذي حصل على 10,9%، نتيجة للسبب نفسه وهو تشتت وانقسام المعارضة. [1]

وقد أعلن دانييل أراب "موي" بعد بقائه في منصب الرئاسة لمدة خمس سنوات ثانية أنه لن يرشّح نفسه لولاية رئاسية جديدة، الأمر الذي يعني فتح الباب أمام زعامات المعارضة الترشح والمنافسة.

ومع اقتراب موعد الانتخابات بدأ تحالف المعارضة يتسع خاصة في ظل انسحاب عدة قيادات من تحالف السلطة وانضمامهم لتحالف المعارضة بزعامة كيباكي كرد فعل عن رفضهم تقديم "أوهورو كينياتا" كمرشّح للحزب الحاكم. وقد أُطلق على تحالف المعارضة الائتلاف الوطني (تحالف قوس قزح) وقد تشكّل من 12 حزباً معارضاً قدّمت موايكيباكي مرشّحاً.[2]

وقد عرفت الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 2002 فوز موايكيباكي بنسبة 62% على "أوهورو كينياتا" الذي حصل على 31%، وحصول تحالف المعارضة على 125 مقعداً في حين حصل تحالف الحزب الحاكم كانوا على 64 مقعداً، أما الأحزاب الأخرى فقد حصلت على 21 مقعداً.[3] وبذلك تنتهي فترة حكم حزب (كانو) (الذي استمر في السلطة منذ قبل الاستقلال وحتى هزيمته في انتخابات 2002. فطوال هذه الفترة فاز بأغلبية مقاعد البرلمان بعد الاستقلال ثم بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية في جميع الانتخابات التي تم إجراؤها في كينيا.[4]

بعد فوز تحالف قوس قزح (NARC)، شكّل "موايكيباكي" حكومة جديدة في يناير 2003، التي وعدت بإصلاح المؤسسات الأساسية في البلاد، تمّ سن التشريعات لتعزيز الحريات وحقوق الإنسان الأساسية ومكافحة الفساد بين عامي 2003–2004. كما قامت الحكومة بإلغاء حظر المنظمات الشعبية السابقة،وقد أدخلت سياسات جديدة لإنعاش الاقتصاد الذي شهد ارتفاع دخل الفرد بأكثر من 3% سنوياً وانخفاض الفقر من 57% عام 1996 إلى 46% عام 2007.[5]

---

[1] يونس، " النظام السياسي الكيني"،134.

[2] يونس، " النظام السياسي الكيني"،135.

[3] يونس، " النظام السياسي الكيني ،135_136.

[4] عبد الستار أبو الحسن عدوي، *النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال* (مصر،القاهرة : المكتب العربي للمعارف،2015) ،192.

[5] Karuti Kanyinga,"Kenya : Democracy and Political Participation" ,March 2014, 40, https://www.opensocietyfoundations.org/publications/kenya-democracy-and-political-participation retrieved 02/12/2021.

ومع ذلك لم تكن هناك عدالة توزيعية في الوظائف والمناصب فقد قُسّمت بين أعضاء التحالف إلى فريقين أساسيين، أحدهما بقيادة النخب من مجموعات (كيكويو) التابعة ل"كيباكي" والمجموعات المتحالفة معه، والتي تمّ تجميعها سابقاً من مجموعات (كيكويو)، (إمبو)، (ميرو) (GEMA)، أما الفريق الثاني فيضم المجموعات العرقية الرئيسية الأخرى، وتم استبعاد (لوو)، (كالجنين)، (كامبا).[1]

وقد امتدّ الانقسام السياسي إلى استمرار عملية مراجعة الدستور التي وعدت الحكومة الجديدة بإكمالها خلال 100 يوم من تولي المنصب، ثم انهيارها بسبب عدم الاتفاق على اختيار السلطة ونظام الحكم، فقد تمّ رفض مسودة الدستور في استفتاء نوفمبر 2005.وقد أدى الاستقطاب والانقسامات العرقية العميقة حول تقاسم السلطة والتصويت في الاستفتاء إلى خلق المناخ السياسي المشحون الذي أدى إلى الانتخابات العامة في ديسمبر 2007.[2]

وقد أدّت الانقسامات الناتجة عن الاستفتاء إلى ظهور حزبين سياسيين رئيسيين: الحركة الديمقراطية (ODM)، والتي نالت الدعم من أعضاء المجتمعات العرقية التي قادتها ونالت الدعم من أعضاء المجتمعات العرقية التي قادتها وتمّ استبعادهم من محور السلطة، وحزب الوحدة الوطنية ((PNU الذي تتبعه جماعة" الكيكويو" والجماعات المتحالفة معها.[3]

مثّلت تلك الأحداث نذيراً للعنف السياسي الذي انتشر منذ الانتخابات العامة في 27 ديسمبر 2007؛ فقد نشأ نزاع حاد بين الحركة الديمقراطية البرتقالية وحزب الوحدة الوطنية، حول تجاوزات في فرز الأصوات والنتيجة النهائية للانتخابات الرئاسية. وقد زادت حدّة النزاع خاصة بعد إعلان المفوضية الانتخابية الكينية (ECK) فوز الرئيس "كيباكي" من حزب (PNU) على "رايلا أودينجا" Raila Odingaمرشّح حزب ((ODM، على الرغم من اتهامات التزوير التي شابت عمليات التصويت الأمر الذي ساهم في إثارة صراع عنيف كانت كاد أن يُدخل البلاد في حرب أهلية.[4]

بعد أحداث 2007 العنيفة، كان لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية وتعديلات على الدستور والمؤسسات تفاديا لما حدث من عنف في انتخابات 2007 مجدّداً، وقد تمثّلت أهم هذه الإجراءات في إصدار دستور جديد عام 2010، الذي أوضح ضمانات وكفالات للعملية الانتخابية لضمان إجراء

[1]Kanyinga,"Kenya",40-41.
[2] Kanyinga,"Kenya",41.
[3] Kanyinga,"Kenya",41.
[4] Kanyinga,"Kenya",41.

الانتخابات القادمة في أجواء مستقرّة. كما تضمن استحداث عدد من اللجان والمؤسسات بعد حوار شامل ضمّ مختلف منظمات المجتمع المدني والمعارضين، وعلى هذا الأساس تمّ إجراء انتخابات في عام 2013، والتي تعتبر أول انتخابات بعد الإصلاحات والتعديلات الدستورية. [1]

رغم استقرار الأوضاع واحتواء العنف في فترة انتخابات 2013 وما بعدها، إلا أنها لم تختلف عن سابقاتها، حيث كانت هناك مشاكل في النظام الإلكتروني المطبّق لحماية التصويت، إضافة إلى إجمالي الأصوات المتضخمة، الأمر الذي دفع بالمراقبين إلى التشكيك في فوز "أوهورو كينياتا" Uhuru Kenyatta على منافسه "رايلا أودينجا" الذي طعن في النتيجة في المحكمة العليا، لكن المحكمة أيّدت فوز "أوهورو".[2]

وقد انعكست هذه الأحداث على انتخابات عام 2017؛ حيث تمّ رفض النتيجة من طرف المعارضة بسبب انعدام الثقة بقدرة المؤسسات على ضمان نزاهة العملية الانتخابية. وبناءاً على ذلك ألغت المحكمة العليا الانتخابات التي أعلنت فيها اللجنة المستقلة للانتخابات(IBC) فوز الرئيس "أوهورو كينياتا" مرة أخرى على منافسه " رايلا أودينجا". وحدّدت اللجنة موعد انتخابات جديدة في 26 أكتوبر، وقد أدى انسحاب "رايلا أودينجا" إلى حالة من عدم اليقين بشأن إمكانية إجراء الانتخابات في التاريخ المحددّ. وقد شهدت فترة الانتخابات انتهاكات كبيرة لحقوق الانسان من طرف قوات الأمن الكينية عند تفريق الحشود المحتجّة، إضافة إلى اعتقال أفراد من المعارضة. [3]

مما ذُكر سابقاً يمكن القول إنه على الرغم من المسار الانتخابي الذي بدأته كينيا منذ 1992 واعتماد التعددية الحزبية إلا أنها كانت تشهد باستمرار ممارسات تسيئ بشكل مباشر لمعايير النزاهة والشفافية، فمعظم الانتخابات لم تكن حرّة ونزيهة، كما أن الأحداث كانت تتطور للعنف مثلما حدث في انتخابات 2007 و2017. بيد أن انتخابات عام 2022 قدّمت مشهداً مغايراً يعكس نضجاً نسبياً في التجربة الكينية؛ إذ نجحت الدولة في تجاوز 'الاستقطاب الإثني التقليدي' لصالح خطاب اقتصادي ركز على قضايا المعيشة (خطاب المكافحين مقابل العائلات الحاكمة). ورغم ضيق الفارق في النتائج والطعون التي تلتها، إلا أن الدور الحاسم والشفاف للمحكمة العليا في تأييد النتائج، والانتقال السلمي للسلطة دون الانجرار إلى العنف،

[1] Kanyinga,"Kenya",41.
[2] Kanyinga,"Kenya",43.
[3] Elena Gadjanova, "Kenya's 2017 election and its aftermath", *Max-Planck-Gesellschaft*, August 2017, https://www.mpg.de/11436923/elections-kenya retrieved 18/05/2022.

ميز هذه الانتخابات كخطوة متقدمة نحو 'مأسسة الديمقراطية' والتحرر من إرث الاضطرابات الانتخابية السابقة.[1]

بالنسبة لأوغندا فإنها لا تختلف كثيرا عن كينيا في كون التحول الديمقراطي جاء نتيجة لضغوط خارجية مارستها المؤسسات الدولية والدول المانحة؛ وذلك من خلال إجبارها على التحول من نظام حركة المقاومة الوطنية الذي كان يرفض أنصاره كافة مظاهر ونشاط الأحزاب السياسية، إلى نظام التعددية الحزبية، وضغوط داخلية ناتجة عن سوء الأوضاع وتنامي المعارضة السياسية السلمية والمسلّحة. فالتحول الديمقراطي الذي عرفته أوغندا ما هو إلا نتاج تراكم ضغوط البيئتين الداخلية والخارجية ولا يعكس رغبة صناع القرار في التغيير فهو شكلي بدليل غياب كل معايير الدمقرطة (تعدّدية حزبية، استقلال القضاء وسيادة دولة القانون، احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية، فاعلية منظمات المجتمع المدني، حرية الصحافة والإعلام).[2]

وقد تأخرت التعددية الحزبية في الظهور في أوغندا على عكس كينيا، حيث عرفت البلاد منذ 1986 سيطرة نظام حركة المقاومة الوطنية القائم على فكرة المجالس واللجان المحلية؛ الذي يمثّل–حسب زعماء الحركة– الطريق الوحيد لجميع الأوغنديين للمشاركة في الحكم، وعلى هذا الأساس تم منع جميع الأحزاب السياسية من مزاولة أي نشاط سياسي أو فتح فروع لها في مناطق البلاد؛ وقد أكّد على ذلك دستور 1995 في المادة 269 التي تنص على تعليق نشاط الأحزاب السياسية، وقد استمر هذا الحظر عام 2002 من خلال قانون التنظيمات والأحزاب السياسية الذي ينص على أن الحزب السياسي مؤسسة للنخبة ولا تمثل مصالح الشعب، لذلك فقد تمّ اعتبار نظام الحركة ومجالسها المحلية أدوات المشاركة السياسية المباشرة، من خلال تحويل سلطة الجماهير من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني عن طريق البرلمان.[3]

وعليه فقد أصبحت مسألة فتح المجال للأحزاب السياسية لمزاولة نشاطها من المسائل المثيرة للجدل في أوغندا. ففي 1995 تمّ اعتماد المادة 74 من الدستور التي تنص على الإجراءات الواجب اتباعها لتبنّي نظام التعددية الحزبية وذلك عن طريق استفتاء شعبي أو انتخابات عامة. وبعد إجراء استفتاء في 29 يونيو

[1] Steven Guard,The Anatomy of Kenya's 2022 Election,August 2022, https://www.project-syndicate.org/commentary/kenya-2022-presidential-election-odinga-vs-ruto-by-steven-gruzd-2022-08 retrieved 15/06/2023.

[2] أحمد الزروق الرشيد، "السياسة الحزبية عملية الدمقرطة في أوغندا منذ 1986"، *دراسات في الاقتصاد والتجارة*45:(2009)28 ، https://journals.uob.edu.ly/DEB/article/view/2991 تاريخ الاطلاع : 2020/02/11.

[3] الرشيد، "السياسة الحزبية"،45.

2000 حول النظام السياسي الذي يجب أن تتبناه البلاد، هل هو نظام حركة المقاومة الوطنية أم نظام التعددية الحزبية، وقد كانت النتيجة الاستفتاء لصالح نظام حركة المقاومة الوطنية، حيث قُدّرت النسبة 90,7%.[1]

كما تمّ إجراء استفتاء ثان عام 2005 مفاده إعادة البلاد إلى نظام متعدد الأحزاب، كانت نتيجته تصويت 90% لصالح نظام متعدد الأحزاب،[2] ثم صدّق البرلمان على التعديل الدستوري من خلال تشريع الأحزاب السياسية وسن قانون المنظمات رقم 18 في نوفمبر 2005. وقد تم في 2006 إجراء أول انتخابات متعدّدة الأحزاب منذ أكثر من 20 عاماً، شهدت تنافس 6 مرشحين على الرئاسة،[3] وكانت نتيجتها فوز "موسيفيني" بأغلبية 59%.[4]

ويرى المراقبون السياسيون في أوغندا أنه على الرغم من وجود الأحكام الدستورية والقانونية إلا أنه لا تزال هناك هوة بين القانون وممارسة الديموقراطية التعددية، حيث يُنظر إلى نظام الرئيس "موسيفيني" على أنه أدخل الديموقراطية التعددية، وليس تقديره لدور الأحزاب السياسية في تعزيز الحكم الديمقراطي، ولكن إلى حد كبير نتيجة الضغط الخارجي والداخلي من شركاء التنمية والمجتمع المدني المحلي.[5]
فبالرغم من أن البلاد حقّقت تحسناً واضحاً في الجانب الرسمي للعملية الديمقراطية، وتمّ فتح المجال للمنافسة، إلا أن الحزب الحاكم مازال مهيمناً على نطاق واسع، إضافة إلى قمع المعارضة،استمر لغاية الوقت الحاضر(انتخابات 2021) كما يزال أداء الأحزاب ضعيفاً، كما أن نظام التعددية الحزبية في أوغندا حديث السن للغاية وبالتالي لا يزال يتطور.[6]

على العموم فقد فرضت مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية على كينيا وأوغندا، مع اختلافات في ظروف فرض هذه الضغوط، فبينما ضغطت الجهات المانحة على كينيا والتي تعدّ من أكثر الحالات التي تعرّضت لتهديدات وشروط الجهات المانحة لفتح المجال السياسي والتحرير الاقتصادي وقامت بتجميد أو تعليق المساعدات، تمّ التغاضي المقصود عن الحالة الأوغندية، وتم تأييدها بقوة رغم عدم وجود نظام

[1] المرجع نفسه.

[2] Yusuf Kiranda and Mathias Kamp," The State of Multiparty Democracy in Uganda", *Reality Check*,2010,21, https://www.kas.de/c/document_libraryretrieved11/02/2020.

[3] Josh Maiyo," Political Parties and Intra-Party Democracy" ,9.

[4] Yusuf Kiranda and Mathias Kamp, "The State of Multiparty",22.

[5] Josh Maiyo," Political Parties and Intra-Party Democracy" ,9.

[6] Yusuf Kiranda and Mathias Kamp, "The State of Multiparty",24.

متعدد الأحزاب، حيث لم تتعرض هذه الأخيرة للتهديد بشروط صادمة من المانحين الذين اختاروا الحوار بدلاً من الأساليب القسرية. [1]

ويرى المتخصصون أن ذلك قد يكون راجعاً إلى حالة التدمير التي كانت تتعافى منها البلاد، وكذلك حاجة المانحين إلى تقديم أوغندا قصة نجاح من أجل التحرير الاقتصادي، إضافة إلى سعيهم الحفاظ على علاقات جيدة مع أوغندا من أجل متابعة أهداف سياساتهم الخارجية في المنطقة. وهذا ما يفسّر سبب مقاومة أوغندا وتأخر الانفتاح السياسي فيها مقارنة بكينيا، فقد ظل المناخ السياسي في أوغندا معادياً بشكل أساسي لتطور نظام متعدد الأحزاب حيث خشيت الحكومة الأوغندية من العودة إلى الستينيات المضطربة، وبدت أحزاب المعارضة كما في الستينيات وكأنها محلية، وصغيرة، ومجزّأة، وعرضة للعنف.[2]

مما ذُكر سبق يمكن القول إن التحول الديموقراطي في كل من كينيا وأوغندا لم يكن سوى إجراءات شكلية تخلو من التطبيق الفعلي لأسس الديمقراطية؛ فقد قامت بإصلاحات سياسية تتمثل في فتح المجال السياسي للأحزاب للتنافس، لكنها عاجزة عن بناء مؤسسات قوية وراسخة.

ورغم ذلك إلا أن هناك اختلافات وتفاوتت واضحة وكبيرة بين البلدين، في التحول الديمقراطي في كينيا تجاوز "الشكليات" إلى حد ما؛ خاصة في ظل التنافس والنزاع والتداول السلمي للسلطة، واستقلالية القضاء (مثل إلغاء انتخابات 2017 وتأكيد صحة نتيجة انتخابات 2022). أما التحول في أوغندا ظل لسنوات تحت نظام "الحركة" (المسار الواحد)، وعندما فُتح المجال للأحزاب، ظلّت تحت سطوة الأمن. خاصة في ظل استخدام القانون والمؤسسات (البرلمان) لتمديد فترات الحكم وتطويق المعارضة.[3]

وعموماً فقد اتسمت التعددية الحزبية في كل من كينيا وأوغندا باعتماد الجانب الإثني والقبلي، فقد اختصت الأحزاب الطابع الإثني، حيث سُيّست الإثنية الأمر الذي أنتج فجوة بين مختلف الجماعات الإثنية في كلتا الدولتين، وقد زادت أوغندا على ذلك عسكرة السياسة الأمر الذي أنتج دولة عسكرية، استبدادية منظمة عرقياً.[4]

---

[1] Josh Maiyo," Political Parties and Intra-Party Democracy" ,6.

[2] William Muhumuza, " From Fundamental Change to No Change: The NRM and democratization in Uganda",*The East African Review*, n°.41(2009), https://journals-openedition-org.translate.goog/eastafrica retrieved10/05/2021.

[3] Yusuf Kiranda and Mathias Kamp, "The State of Multiparty",21.

[4] Okuku," Ethnicity, State Power",39.

وبالنسبة لتداول السلطة في كينيا فهو مختلف عنه في أوغندا، فقد عرفت كينيا اعتزال الرئيس "دانيال آراب موي" منصب الرئاسة بعد فوزه في انتخابات 1997 معلناً عدم الترشح لانتخابات الرئاسة في 2002. أما أوغندا فقد عرفت تمسّك "موسيفيني" بالسلطة ويظهر ذلك من خلال سعيه في كل فرصة إلى تعديل الدستور وتمديد الفترات الرئاسية ليتمكن من البقاء في المنصب.[1]

[1] Yusuf Kiranda and Mathias Kamp, "The State of Multiparty",21.

الفصل الثاني

دور المجتمع المدني في المجال الاجتماعي والاقتصادي في كينيا وأوغندا

تمهيد

للمجتمع المدني تاريخ طويل يعود إلى الفلسفة الأوروبية والفكر السياسي الغربي، حيث يعدّ المفهوم وليد بيئته التاريخية والاجتماعية والفكر السياسي الغربي، وقد مرّ مفهوم المجتمع المدني عبر مراحل تاريخية عديدة عملت كل مرحلة على بلورة وصياغة معالمه، ابتداءًا من التحولات التي عرفتها أوروبا في القرن 17 و18 إذ فرضت التحولات الاجتماعية هذا المفهوم حينما ظهرت الحاجة إلى علاقة جديدة بين الشعب والسلطة بعد انهيار المجتمع الإقطاعي القديم وظهور المجتمع البرجوازي الجديد، لذلك فلم ينفصل تطور هذا المفهوم عن تطور مفهوم الدولة في أوروبا وتبلوره عبر التاريخ.

برز مفهوم "المجتمع المدني" كأحد الركائز الأساسية في أدبيات السياسة الأفريقية الحديثة. ورغم حداثة تداول المصطلح في هذا السياق، إلا أن فهم طبيعته يتطلب رحلة استقصائية في تاريخه الخاص؛ إذ إن الظروف الأفريقية التي تبنت هذا المفهوم لم تعزله عن إرثه النظري، بل جعلت من ذلك التاريخ مرجعيةً تلقي بظلالها على كافة التفاعلات المعاصرة بين الدولة والمجتمع في القارة.[1]

وعليه يتطرق الفصل الثاني لتطور المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا حيث يتناول المبحث الأول نشأة المجتمع المدني في البلدين عبر عدة مراحل انطلاقا من فترة ما قبل الاستعمار ثم فترة الاستعمار مروراً إلى مرحلة الاستقلال والانفتاح السياسي. أما المبحث الثاني فتطرق إلى دور المجتمع البلدين في المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي، مستعرضاً تكوينات المجتمع المدني المختلفة في البلدين والدورين الاجتماعي والاقتصادي الذي تقدّمه.

[1] -Crawford Young, "In Search of Civil Society", in *Civil Society and The State in Africa*, ed.Jhon W.Harbeson,Donald Rothchild,Naomi Chazan (USA:Lynne Rienner,1994),33.

المبحث الأول: تطور المجتمع المدني في كينيا وأوغندا

شهد مفهوم المجتمع المدني تطورات بارزة، انعكست في عدة جوانب في كينيا وأوغندا؛ حيث يُعدّ المجتمع المدني في البلدين من الظواهر الاجتماعية والسياسية؛ التي شهدت تحولات كبيرة عبر التاريخ، متأثرة بالظروف المحلية والإقليمية والدولية. وفي هذا السياق يتناول المبحث الأول هذه الجزئية من خلال أربعة مطالب، يركّز المطلب الأول على النقاش الدائر حول فكرة المجتمع المدني في أفريقيا، حيث يتم استعراض وجهات النظر المختلفة حول مفهوم المجتمع المدني ومدى ملاءمته للسياق المحلي.

بالنسبة للمطلب الثاني يتناول نشأة المجتمع المدني في البلدين، ويسلّط الضوء على المراحل التاريخية والتحولات التي شكلّت هذا الفضاء المدني.

أما المطلب الثالث فهو يسلّط الضوء على خصائص المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، من حيث البنية التنظيمية والعوامل المؤثرة في فاعليته.

ويركّز المطلب الرابع على مكونات المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات والمنظمات والجمعيات التي تشكل نسيجه الاجتماعي والسياسي في البلدين.

المطلب الأول: النقاش الدائر حول فكرة المجتمع المدني في أفريقيا

زادت شعبية فكرة المجتمع المدني في أفريقيا، منذ ظهورها في الأوساط الأكاديمية، والبيروقراطية، والسياسية أواخر الثمانينيات، ولطالما كانت طبيعة المجتمع المدني في أفريقيا موضوعًا لجدل واسع النطاق؛ مع وجود أنصار وكذلك منتقدين لفكرة وجود المجتمع المدني في أفريقيا.

ويعدّ "محمود ممداني" *Mahmood Mamdani و"إيكي" Ikea** أهم وأشهر المنظرين فيما يتعلق بمفهوم المجتمع المدني في أفريقيا، إضافة إلى "أكي" ***Ake و"بانجورا" Bangura****وغيرهم من الباحثين. ويرى هؤلاء الباحثون أن مفهوم المجتمع المدني لابد وأن يستجيب لإلهام التشكيل الاجتماعي الافريقي بمعناه الغربي؛ فهو غير ملائم بشكل كافٍ للحقائق على أرض الواقع. وقد أصرّ هؤلاء الباحثين على توضيح المفهوم –لتجنّب التعريف الزائف للفئات التحليلية الغربية– بالتجارب الأفريقية الفريدة. [1]

---

[1] Godwin R .Murunga,, *"Civil Society and the Democratic Experience in Kenya: A Review of Constitution-Making from the Middle: Civil Society and Transition Politics in Kenya,1992-1997*", African Sociological Review 4,n°.1(2000):99.

* أكاديمي;عالم أنثروبولوجيا أوغندي ومؤلف ومعلق سياسي، وهو أستاذ علم الإنسان والعلوم السياسية والدراسات الأفريقية في جامعة كولومبيا، كما يعمل مستشارًا في جامعة كامبالا الدولية في أوغندا.المصدر: "Mahmood Mamdani *",Codesria,* https://codesria.org/pr-mahmood-mamdani-1998-2002/ .24/06/2026.

ويرى "حمدي عبد الرحمن حسن أنه:" مع أن البعض يرفض الاعتراف بوجود مجتمع مدني حقيقي في السياق الأفريقي؛ ويعتبره مجرد وهم زائف وانعكاس النمط من التفكير الطوباوي والانحياز الأيديولوجي المسبق، فإن كثيراً من الأدبيات تؤكّد على أهمية تطوير مؤسسات المجتمع المدني في أفريقيا؛ باعتبار أن ذلك هو المدخل الصحيح لتحقيق الإصلاح السياسي المنشود".[1]

1. الموقف المؤيد لفكرة المجتمع المدني في أفريقيا:

يرى الفريق المناصر لفكرة المجتمع المدني في أفريقيا، أن فكرة النظرة الإيجابية والعالمية للمجتمع المدني كجزء من المشروع السياسي لبناء وتعزيز الديمقراطية؛ في جميع أنحاء العالم وحجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية؛ ومن بين العلماء الذين يدعمون مفهوم المجتمع المدني في أفريقيا " ممداني" Mamdani، و "تنديكا مكانداوير"Thandika Mkandawire*، "أديبايو أولوكشي" Adebayor Alkoshi**، حُجّتهم في ذلك أن المجتمع المدني يمكن أن يعزّز الديموقراطية والتماسك الاجتماعي والتنمية من خلال توفير المساحة للمواطنين للمشاركة في إدارة الحوار العام ومساءلة الحكومة.[2]

يرى المؤيّدون لفكرة المجتمع المدني في أفريقيا أن المجتمعات الأفريقية كانت تمتلك أشكالاً من التنظيم المدني قبل الاستعمار، وأن هذه التقاليد لا تزال حيّة وتلعب دورًا مهمًا في حياة الأفارقة.

ويرى "هاربيسون"***Harbeson أن المجتمع المدني يُشكّل أهمية بالغة للتنمية السياسية في أفريقيا في المستقبل. وفي هذا السياق يقول:" إن المجتمع المدني يشكّل مفتاحاً مفقوداً حتى الآن للإصلاح السياسي المستدام، كما أنه يسدّ فجوة نظرية في المناهج العلمية الاجتماعية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

**"بيتر إيكيه"Peter P. Ekeh: عالم اجتماع وسياسي نيجيري بارز (1937–2020)، شغل منصب أستاذ الدراسات الأفريقية في جامعة ولاية نيويورك في بوفالو. المصدر: Eghosa E. Osaghae, " Colonialism and Civil Society in Africa: The Perspective of Ekeh's Two Publics",International Journal Voluntary and Nonprofit Organizations17,(2006), https://link.springer.com/article/10.1007/s11266-006-9014-4 24/06/202026.

***"كلود أكي" Claude Ake: عالم سياسة ومفكر نيجيري شهير (1939–1996)، وأحد أبرز دعاة المدرسة الفكرية المناهضة للإمبريالية في العلوم الاجتماعية. أسس مركز العلوم الاجتماعية التطبيقية (CASS) في نيجيريا.المصدر:

****"يوسف بانجورا"Yusuf Bangura: عالم اقتصاد سياسي من سيراليون، عمل لسنوات طويلة كمنسق أبحاث في معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) في جنيف، ودرّس في جامعات أفريقية عديدة. المصدر:

* عالم اقتصاد وعالم اجتماع بارز (1940–2020) يحمل الجنسيتين المالاوية والسويدية. يُعد أحد أهم عمالقة الفكر الاقتصادي والتنموي في أفريقيا في العصر الحديث. المصدر:

** بروفيسور وعالم سياسة نيجيري معاصر، له خبرة واسعة في مجالات الحوكمة، العلاقات الدولية، وحقوق الإنسان في أفريقيا.المصدر:

***"جون دبليو هاربيسون"Jhon W.Harbeson: عالم سياسة أمريكي وأستاذ العلوم السياسية الفخري في جامعة مدينة نيويورك(CUNY) ، وهو أحد أشهر الأكاديميين الغربيين الذين تخصصوا في دراسة الأنظمة السياسية والمجتمع المدني في شرق ووسط أفريقيا.المصدر:

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، *الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الأفريقية نموذجًا* (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،2008)،44.

[2] David Lewis, "Civil Society in African Contexts: Reflections on the Usefulness of a Concept", *Development and Change* 33,n°.4(2002):575, https://www.researchgate.net/publication/227618116 retrieved 19/09/2022.

في أفريقيا؛ حيث فشل كل من المانحين والحكومات الأفريقية إلى حدّ كبير حتى الآن في وضع سياسات سليمة".[1]

2. الموقف المعارض لفكرة المجتمع المدني في أفريقيا:

أما الفريق المعارض لفكرة المجتمع المدني في أفريقيا؛ يستند إلى الحجة القائلة بأن المفهوم الذي ظهر في مرحلة من مراحل التاريخ الأوروبي ليس له علاقة بالبيئة الأفريقية بيئة ثقافية وسياسية مختلفة؛ وهو مفهوم غربي لا يتناسب مع السياقات الأفريقية، فالمجتمع المدني مصطلح مستورد من الغرب نشأ نتيجة التطورات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، إضافة إلى ارتباطه بمفاهيم في الواقع الغربي.[2]

ويقدّم "ماينا"Maïna لهذا الرأي قائلا أن: "المجتمع المدني هو مفهوم وُضع لينظّم الواقع السياسي للمجتمع الغربي، وله تفسيرات محدودة القوة لتعقيدات الحياة الجمعوية الأفريقية؛ لأنها تفشل في فهم هيمنة الدول المفترسة على المجتمعات الأفريقية، والطابع غير الرسمي للعديد من أشكال التنظيم، والأدوار الأساسية التي تلعبها الطبقة والعرق".[3]

يفتح هذا الرأي الباب أمام إعادة النظر في كيفية تعريف المجتمع المدني في أفريقيا؛ بحيث لا يكون مجرد استيراد معجم غربي، بل استيعاب الخصوصيات الأفريقية، بما في ذلك الدور المركزي للدولة المتسلّطة، والتفاعلات الاجتماعية غير الرسمية التي تُهيمن على النسيج الاجتماعي. كما يُبرز أهمية دراسة الطبقات وعنصر الإثنية كعوامل حيوية في فهم التنظيم المدني الأفريقي.

كما يرى عدد من الباحثين أنه لا يمكن تطبيق الأفكار الغربية للمجتمع المدني بسهولة على المجتمعات الأفريقية؛ حيث يقترح "كاسفير"Kasfir أن تعريف المجتمع المدني حسب "وجهة النظر التقليدية" يجب أن يتم توسيعه عند دراسة أفريقيا عن طريق إسقاط العناصر المعيارية في التعريف من أجل تضمين الأنواع العرقية وغيرها من أنواع النشاط السياسي التي عادة ما يتم تجاهلها أو انتقادها.[4]

ويرى "أورفيس" Orvis أن المجتمع المدني الأفريقي يسترشد بمعايير "العرقية الأخلاقية" وليس بمعايير الديمقراطية الليبرالية؛ فهذه المعايير تُوفّر مجالًا للنشاط العام منفصلًا عن الدولة، مع إمكانية الحدّ من تَسلّط هذه الأخيرة وتعزيز المشاركة السياسية. وفي هذا السياق يرى "كلاغي" Callaghy وآخرون أن

[1] Lewis, "Civil Society in African Contexts".
[2] Lewis, "Civil Society in African Contexts", 576.
[3] Lewis, "Civil Society in African Contexts", 576.
[4] Lewis, "Civil Society in African Contexts", 576.

الافتقار إلى المعايير المناسبة والانقسامات العميقة في المجتمع الأفريقي تؤدي إلى مجتمع مدني يكوّن "مجموعة غير منظمة من المشاريع الحصرية المتبادلة التي ليست بالضرورة ديموقراطية". [1]

مما سبق يمكن القول إن فهم المجتمع المدني في أفريقيا يتطلب تجاوز الأطر الغربية التقليدية؛ والاعتراف بالخصوصيات الثقافية والاجتماعية التي تشكل خلفية النشاط المدني المحلي. إضافة إلى بناء مفاهيم جديدة وتأثيرات نظرية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد العرقية، والطبقية، وطبيعة السلطة في القارة، لتتسّق مع الواقع الفعلي ولتعزّز من فرص تنمية سياسية واجتماعية متكاملة ومستدامة.

ويرى "شابال"Chabal و"دالوز" Daloz أن "المجتمع المدني التقليدي" في أفريقيا مفهوم مراوغ؛ كنتيجة مباشرة لتَشَكُّل المجتمع الأفريقي من حياة جمعوية ثقافية، ودينية، وطائفية مختلفة. وعلى هذا الأساس، فإن "مفهوم المجتمع المدني–حسبهم– لن يتحقّق في الواقع إلا إذا أمكن إثبات وجود فصل مؤسسي ذي مغزى بين المجتمع المدني المُنظَّم جيداً والدولة البيروقراطية المستقلة نسبياً". ولكن، بسبب غياب التمييز الواضح بين الدولة والحياة الجمعوية في أفريقيا، ونتيجة لعجز المجتمع المدني عن تجاوز "الروابط العائلية"، أو القرابة أو حتى الروابط المجتمعية الأصلية"؛ فإن افتراض هذا التمييز يُعدّ خاطئاً، ولا يعكس حقيقة الواقع الأفريقي.[2]

يُؤكّد تحليل "شابال" و "دالوز" مدى رسوخ منظمات المجتمع المدني في السياسة الأفريقية الجديدة الأبوية، ومع ذلك يخالفه بعض الباحثين في هذا الطرح، مفترضين أن حقيقة هذه المنظمات المليئة بالهويات الثقافية والولاءات السياسية لا تمنعها –بالضرورة –من لعب الأدوار المتوازنة، أو الوسيطة، أو حتى التحويلية المتوقعة من المجتمع المدني في ظل الأنظمة التقليدية.[3]

ج. الموقف الثالث:

أما الرأي الثالث فهو رأي تركيبي بين الرأيين ووجهة نظر تجمع بين الرأيين السابقيْن؛وهي تشير إلى أنه في حين قد يكون المفهوم ذا صلة بالسياقات الغربية، إلا أنه يأخذ معاني محلّية مختلفة، وبالتالي لا ينبغي تطبيقه بشكل صارم للغاية سواء على مستوى التحليل أو المستوى السياسي.[4]

---

[1] Gugerty, Travis Reynolds, "Civil Society and Ethnicity" , in *International Encyclopedia of Civil Society*, ed. Helmut K. Anheier, Stefan Toepler,and Regina List (USA: Springer,2010),202.

[2] Darren Kew, Modupe Oshikoya, "Escape from Tyranny: Civil Society and Democratic Struggles in Africa", in *Handbook of Civil Society in Africa*,ed. Ebenezer Obadare (USA: Springer,2014),9.

[3] Ibid.

[4] Lewis, "Civil Society in African Contexts",574.

ترفض وجهة النظر التكيّفية المنظور الأول لمفهوم المجتمع المدني المفروض من الخارج، والمنظور الثاني الذي ينفي وجود المفهوم خارج بيئته الغربية.[1]

وعلى الرغم من اعتراضاته السابقة على مفهوم المجتمع المدني في السياق الإفريقي، فقد أقرّ "مبينا "بأن: "مفهوم المجتمع المدني في أفريقيا يمكن أن تكون له قيمة إذا تمّ تكييفه بطرق مختلفة. وعلى وجه الخصوص يقترح تعديل الأنشطة وليس المنظمات فقط، مع الابتعاد عن الانشغال "الغربي" بالحقوق والأنشطة السياسية، ليشمل مجموعات المساعدة الذاتية التي يتم تنظيمها لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.[2]

وفي هذا الصّدد يرى "أورفيس" أن: "التقيُّد بالتعريف المشترك للمجتمع المدني يُغفِل رؤية المجتمع المدني الأفريقي، حيث إن للمفهوم جذوراً اجتماعيةً أعمق مما هو معترف به عادة، وله علاقات أكثر تعقيداً، وإن لم تكن تخدم تماماً التحرير السياسي والديموقراطية".[3]

وقد طوّر "إدواردز"* Edwardsهذا الخط من التفكير في ورقة أعدّها للبنك الدولي، حدّد فيها مجموعة من التناقضات بين الأفكار الغربية وغير الغربية حول المجتمع المدني، وبدلاً من المفهوم القائم على النموذج الغربي، يرى "إدواردز" أنه:" من الأفضل تبنّي وجهة نظر أكثر انفتاحاً فيما يتعلّق بدعم المجتمع المدني؛ من حيث العملية والتفاوض، ووصفه مجالاً متنازعاً عليه. ذلك أن النّظر للمجتمع المدني باعتباره مجموعة من القيم الإيجابية، قد تتعارض مع خليط المؤسسات التقليدية والحديثة التي تُعتبر مدنية وغير مدنية في مجتمعات أخرى".[4]

يدعو "إدواردز" إلى تبني منظور أكثر انفتاحًا ومرونة، يأخذ بعين الاعتبار واقع العملية السياسية التفاوضية والبيئة التي تحيط بمجال المجتمع المدني، بدلاً من الاعتماد على النموذج الغربي الجامد. كما يشير إلى أن اعتبار المجتمع المدني مجموعة من القيم الإيجابية فحسب، قد يغفل التعقيدات الموجودة في المجتمعات التي تضم خليطًا من المؤسسات التقليدية والحديثة، والتي قد تكون مدنية أو غير مدنية. وهذا يُبرز الحاجة لفهم أعمق وأكثر شمولية؛ يمكنه التعامل مع هذه التناقضات والتنوع المؤسساتي في أفريقيا.

[1] Lewis, “Civil Society in African Contexts”,578.
[2] Lewis, “Civil Society in African Contexts”.
[3] Stephen Orvis, “Civil Society in Africa or African Civil Society?”,*Journal of Asian and African Studies*,(2001),23. https://brill.com/view/journals/jaas/36/1/article-p17_2.xml
[4] Lewis, “Civil Society in African Contexts”.

وعليه، يمكن القول إن "إدواردز" يقدّم إطارًا عمليًا يدعو لاعتماد رؤية تراعي الاختلافات الثقافية والسياسية؛ مما يُسهم في دعم وتعزيز المجتمع المدني بطريقة تُناسب خصوصيات البيئات المختلفة، بدلًا من فرض نموذج موحّد.[1]

وبالنسبة لمفهوم المجتمع المدني في شرق أفريقيا، أصبح المفهوم موضوعاً مثيرا لجدل واسع؛ خاصة وأن التعريفات مستمدة من التقاليد والتجارب الغربية، ويشير مؤلفون مثل "جيبون" Gibbon إلى تحديات استخدام هذا التقليد في تحديد خصائص المجتمع المدني في أفريقيا، ورغم تأثر هذا الطرح بالمفهوم 'الهيغلي' الذي يضع المجتمع المدني كحلقة وصلٍ بين الدولة والأسرة —عبر جمعياتٍ مستقلة وتطوعية تهدف لتعزيز الرفاه الاجتماعي— إلا أنَّ استخدامه في شرق أفريقيا يُعدُّ حديثاً نسبياً. وفي هذا الصدد يرى "ممداني" Mamdani أن هذا المفهوم برز بقوة مع سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية وانتفاضات أواخر الثمانينيات.[2]

المطلب الثاني: نشأة المجتمع المدني في كينيا وأوغندا

ارتبط وجود المجتمع المدني في إفريقيا عامة وشرق أفريقيا بمجتمعات ما قبل الاستعمار، ثم تطوّر عبر فترات ومراحل ليكتسب تدريجيا أبعادًا جديدة وأكثر تعقيدًا. وفيما يلي ستتطرق الدراسة إلى نشأة المجتمع المدني وتطوره في كل من كينيا وأوغندا وذلك عبر أربع مراحل رئيسية: مرحلة ما قبل الاستعمار،و مرحلة الاستعمار، ومرحلة الاستقلال،و مرحلة الانفتاح السياسي.

1- مرحلة ما قبل الاستعمار:

ترى مجموعة من الباحثين أن التصورات الحالية لنمو المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا يمكن تفسيرها من خلال تحليل المشاهد السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، فقد لعبت النظم السياسية أدوارًا رئيسية في تطوير منظمات المجتمع المدني في البلدين. حيث وُجدت في الفترة التي تسبق الاستعمار جمعيات مبنية على صلات القرابة بهدف تلبية احتياجات الأفراد من الأمن والرفاهية، كما ظهرت كردّ فعل على تسلّط الممالك والمشيخات في تلك الفترة، فقد عملت هذه الجمعيات على مواجهة اتجاهات القيادة غير التشاركية. [3]

[1] Lewis, "Civil Society in African Contexts".
[2] -Karuti Kanyinga, "Civil Society and Social Capital in East Africa" , in *International Encyclopedia of Civil Society*, ed. Helmut K. Anheier, Stefan Toepler,and Regina List (USA:Springer,2010),248.
[3] Priscilla Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa: From the Colonial to the Modern Era" in *The Handbook of Civil Society in Africa*, Ed. Ebenezer (USA: Springer,2014) ,109.

وترجع أصول المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي* في البلدين إلى التقاليد الأفريقية –المتمثّلة في التطوع والتعاون بين أفراد المجتمع الواحد– التي يرجع وجودها إلى فترة ما قبل الاستعمار؛ حيث شكّل الناس جمعيات متعدّدة مبنية على الفئات العمريةAge Group Associations ، والقرابة، والروابط العائلية والقبلية Lineage and Kinship Associations، وجمعيات المساعدة الذاتية Self help Organizationsوجمعيات أخرى لحماية مصالح الجماعات وتلبية احتياجاتهم.[1]

وقد لاحظت "أوبوكو منسيه" Opoku Mensah*أن المجتمع المدني كما هو موجود في أفريقيا ما قبل الاستعمار، يتألف من مختلف المجموعات التي كانت تشكل المجتمع آنذاك، بما في ذلك مجموعات المساعدة الذاتية Self Help Organizations، ومجموعات التضامن التي كان هدفها الأساسي زيادة التضامن بين الأعضاء، وتعزيز تنمية مجموعات الأفراد المستقرة، أو الناشئة من مواقع مماثلة.[2]

كما يشير الفحص الدقيق لتطوّر منظمات المجتمع المدني في شرق أفريقيا؛ أن مزيجًا من جماعات القرابة، والنسب، والفئات العمرية، وجماعات المساعدة الذاتية، والجمعيات التجارية، ومجموعات العمل المجتمعية كان جزءًا من المجتمع المدني في فترات ما قبل الاستعمار.[3]

اعتُمد في فترات ما قبل الاستعمار في كينيا تنظيم الشؤون العامة على الشّبكات الأُفقية حقوق القرابة والالتزامات التي دفعها هيكل الأسرة الممتدة، وقد سمحت هذه النظم الاجتماعية بالوصول لمضمون لوسائل الإنتاج. وغالبًا ما كانت مجموعات من الأشخاص الذين تربطهم صلات القرابة تتجمع لتوحيد الموارد بهدف إنجاز مهام تعود بالنفع على المجتمع ككل.[4]

---

*رأس المال الاجتماعي**Social Capital**:قدّم "بوتنام" Puntamتعريفًا لمفهوم رأس المال الاجتماعي، وهو مفهوم محوري في دراسات تطوّر الديمقراطية استنادًا إلى نموذج إيطاليا. غالبًا ما يُنظر إلى هذا التحليل على أنه إنجازٌ بارز في أبحاث الديمقراطية، إذ نجح بوتنام في الجمع بين البحث التاريخي والثقافي والمؤسّسي لخلق نهج جديد ومستقل لتفسير الاستقرار الديمقراطي والازدهار الاقتصادي من خلال المشاركة المدنية.و يشير "رأس المال الاجتماعي «عند بنتام إلى سمات التنظيم الاجتماعي مثل الشبكات والمعايير والثقة الاجتماعية التي تُسهّل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة".المصدر :.Kaibrauer,international encyclopedia,1389

[1] Kaibrauer,international encyclopedia,1389.

*يندرج الباحث والأكاديمي الغاني ضمن طليعة الجيل الجديد من المنظّرين الأفارقة الذين تولّوا مراجعة وتفكيك مفهوم المجتمع المدني في أفريقيا خلال أواخر التسعينيات وبداية الألفية الثالثة. وترتكز أبحاثه بدقة حول التساؤل المرجعي" :إلى أين يتجه المجتمع المدني في أفريقيا؟ .«المصدر : Opoku-Mensah, P. Y, (2009) “Whither Africa's Civil Society? *“, Institut for Historie, Internationale*, https://vbn.aau.dk/ws/files/17778380/DIIPER_wp_18.pdf 24/06/2026.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

وقد عرفت كل من أوغندا وكينيا في هذه الفترة كغيرها من الدول الأفريقية، جمعيات تقدّم مختلف الخدمات وتعمل على تحقيق حياة أفضل لمجتمعاتها المحلية على كافة المستويات والأصعدة، وقد كانت الحياة المجتمعية في أفريقيا –قبل الاستعمار تتمحور حول العلاقات العرقية، واللغوية، وهياكلها الحاكمة التقليدية.[1]

2- مرحلة الاستعمار:

يرى "حمدي عبد الرحمن حسن" أنه خلال عهد الاستعمار؛ قامت السلطات الاستعمارية تقسيم السكان إلى فئتين، طبّقت عليهم أسلوبين مختلفين في الإدارة والحكم، هما: الحكم المباشر، والحكم غير المباشر. حيث شملت الفئة الأولى، سكان المناطق الحضرية من الرعايا في المستعمرات الاستيطانية، أو العبيد المحرّرين، والنخبة المتعلمة في المستعمرات غير الاستيطانية. وقد طُبّقت عليهم القوانين المدنية أو الأوروبية. مثّلت هذه الفئة –حسب مجموعة من الباحثين– "المجتمع المدني الكولونيالي"، وقد تمتّع أفراده بحقوق المواطنة في الدولة الكولونيالية، ومن بين تلك الحقوق: حق التمثيل وحق التجمع في كيانات تنظيمية.[2]

أما الفئة الثانية من سكان المستعمرات؛ فقد ضمّت سكان المناطق الريفية، حيث تم اعتبارهم رعايا وليسوا مواطنين للدولة الاستعمارية، وخضعوا في الغالب للسلطات المحلّية بزعامة قادة تقليديين يحكمون وفقاً للأعراف والتقاليد. وقد تم استبعاد هذه الفئة من المجتمع الاستعماري ولم يطبّق عليها أي قانون مدني.[3]

وقد تمّ اتباع هذه السياسة في كل من كينيا وأوغندا، فبعد إعلان البلدين محميتين بريطانيتين، نظرت الحكومة الاستعمارية إلى المجموعات المدنية القليلة المكونة من السكان الأصليين بقدر كبير من الشك. وعملت على استبعادهم، خشية من أن يشكّلوا مصدر تهديد ومركز تدور حوله معارضة الاستعمار، من خلال استخدام هاته المجموعات شعبيتها لتعبئة المواطنين ضد الحكومة، لذلك لم يشجّع النظام الاستعماري تشكيل مجموعات مدنية يمكن أن تشارك في العملية السياسية.[4]

---

[1] Alan Fowler,Shauna Mottiar, "Connecting African Civil Society to its roots" in *A Research Agenda for Civil Society*,ed.Kees Biekart ,Alan Fowler,(USA:Edward Elgar,2022),231.

[2] عبد الرحمن حسن، *الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية*،45.

[3] المرجع نفسه.

[4] Frank Khachina Matanga, "Civil Society and Politics in Africa:The Case of Kenya",*Paper Presented at: The Third Sector: For What And For Whom?*,Fourth International Conference of Istr ,Trinity College,Dublin,Ireland,July 2000,5.

وقد اقتصرت السياسة الاستعمارية على تشجيع تشكيل مجموعات مدنية تتألف من المستوطنين المستعمرين أنفسهم، بما يتماشى مع أهداف سياستها، وتسهّل لها سيطرة أكبر على الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد أدّت هذه السياسة الاستعمارية إلى تسيس بعض هذه الجمعيات، وتطرّف بعضها، وإنشاء أخرى جديدة، وهو إرث بقي حتى أوائل التسعينيات. [1]

لم تكن الدولة الاستعمارية مسؤولة أمام الناس الذين حكمتهم، وعليه أنشأ الأفراد جمعيات تطوعية مساعدة متبادلة وإقراض الأموال للأعضاء، وترتيب الجنائز، والعناية بترتيبات الزواج للمهاجرين. كانت أنشطة هذه الجمعيات ثقافية، اقتصادية وسياسية. بالنسبة لكينيا فقد تم تأسيس جمعيات محلية على أسس إثنية وطبقية، خلال فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، هدفها الدفاع عن مصالح الجماعات الإثنية من الفصل العنصري. كما شهدت فترة تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية تزايد موجة القومية الأفريقية؛ التي أنتجت النقابات العمالية، من بينها اتحاد نقابات شرق أفريقيا. [2]

ظهرت جمعيات إقليمية جمعت النقابات العمّالية في المنطقة، ونظّمت جهوداً متضافرة لتقديم التماس إلى الحكومات الإقليمية لتحسين أنشطة جمعيات العمال، مثل: الإتحاد الأفريقي الكيني ((KANU الذي كان يقتصر على المتعلمين الأفارقة. كما أُسّست جمعيات هدفها تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، مثل: "نادي أوسانغي للرياضة والرعاية "، و"اتحاد فيكتوريا للاتحاد التعاوني" وغيرها من الجمعيات.
وفي فترة الخمسينيات تحوّلت العديد من الجمعيات إلى أحزاب سياسية؛ بهدف تحقيق الاستقلال مثل: الاتحاد الأفريقي الكيني، والذي تولّى في نهاية المطاف السيطرة السياسية في الدولة المستقلة حديثًا.[3]

ويقودنا الحديث عن المجتمع المدني في هذه الفترة إلى الحديث عن تشكيل النقابات في المنطقة، وقد تشكّلت في كينيا قبل عام 1937 عدة جمعيات عمالية أبرزها "جمعية موظفي الخدمة المدنية لكينيا" و"رابطة موظفي السكك الحديدية"، وفي نفس العام المذكور تم تسجيل تغيُّر في السياسة البريطانية تجاه هذا الجانب؛ حيث سمحت الحكومة البريطانية في هذه السنة بتأسيس ثلاث نقابات بالمنطقة تتمثل في "الاتحاد العمالي لشرق افريقيا" و"النقابة الموحدة لموظفي شرق افريقيا" و"نقابة العمال في شرق افريقيا".[4]

---

[1] Matanga, Civil Society and Politics in Africa,5.
[2] Samuel A. Nyanchoga, Civil Society, in Democratic Transitions in East Africa, ed.Paul J.Kaiser,F.Wafula Okumu (England:Ashgate,2004),104.
[3] Ibid.

[4] يوسف سليماني، "دور النقابات العمالية في الحركات الوطنية في أفريقيا"، *مجلة الدراسات الأفريقية*، ع.6، (2018):5.

وفي عام 1940 تم تعديل قانون 1937، حيث وصل عدد النقابات العمالية إلى ست نقابات، ازدادت معها حصيلة النشاطات السياسية في المنطقة عقب الحرب العالمية الثانية. وقد ركّزت هذه المجموعات الناشئة بشكل جماعي، على فرض الضرائب الاستعمارية غير المتكافئة، وعدم المساواة في ممارسات العمل.[1]

كما الحال في كينيا، ففي أوغندا تم تأسيس رابطة موظفي الخدمة المدنية الأوغندية عام 1922؛ للطعن في الاستبعاد الأفريقي من تمديد المكافآت الحكومية الأوروبيين والآسيويين.و ترتكز المنظمات التعاونية أساسا على المجتمعات الريفية، إضافة إلى الجمعيات الرائدة الأخرى بما فيها "اتحاد بوغندا الأفريقي لسائقي السيارات"، و "رابطة العمال الأمريكيين الأوغنديين ((UAWA. المؤتمر الوطني الأوغندي وهو أول حزب سياسي في البلاد تأسس عام 1952.[2]

وقد شكّل السكان المحليون في كلا البلدين جمعيات أو مجموعات بهدف تقديم خدمات متعدّدة، وشملت هذه الجمعيات "جمعيات الدفن" والمنتديات المجتمعية. لكن مع مرور الوقت، أصبحت هذه الجمعيات قنوات يعبّر الأفراد من خلالها عن آرائهم السياسية ضد السياسة الاستعمارية.
كما ظهرت أيضا الجماعات الدينية اعتمدت أساليب لمواجهة المدّ المسيحي؛ من خلال الاعتماد على المعتقدات الأفريقية والدين التقليدي، ونتيجة لتقلّص المساحة الترابطية، بدأت المنظمات الاجتماعية في تنظيم أكثر تكتّم، مما أدى إلى إنشاء مجموعات اجتماعية غير رسمية التي وضعت في نهاية المطاف الأساس لظهور مجموعات المقاومة مثل: ما وماو. [3]

عرف السّياق الاستعماري في أوغندا أيضا الفئات المهنية والنقابات العمالية والتعاونيات. ويمكن تمييز فئات من مجموعات المجتمع المدني موجودة في هذه الفترة، وهي كالتالي: مجموعات عضوية تمّ تشكيلها لتعزيز المصالح الاقتصادية، والاجتماعية للفلاحين، والعمال مثل: التعاونيات، والنقابات العمالية، إضافة إلى منظمات تشمل النخبة، شكّلها الأفارقة من الطبقة الوسطى الذين تضرّروا من السياسات الاستعمارية شملت جمعيات مثل: "جمعية شباب بوغندا"، إضافة إلى المنظمات الخيرية.

[1] المرجع نفسه.

[2] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa,110-111.

[3] Ibid.

فقبل استقلال أوغندا كانت هناك مجموعات مدنية تهدف إلى مقاومة الحكم الاستعماري، لكنها انهارت في وقت لاحق إلى حد كبير بسبب الخلافات الداخلية.[1]

وقد عملت السلطات الاستعمارية على حظر عدة منظمات وجمعيات في أوغندا؛ بسبب احتمالية تشكيلها تهديدًا للوجود الاستعماري ماعدا بعض المنظمات. كما مارست الإدارة الاستعمارية سياسات تعسفية في كينيا من خلال تشديد الرقابة على تسجيل الجمعيات الأفريقية، وسن تشريعات بهذا الخصوص. ويمكن وصف علاقة المجتمع المدني بالدولة الاستعمارية خلال هذه الفترة بالعدائية، وأنها اتخذت منحى عنصري.[2]

ج _ مرحلة الاستقلال:

كان الاستقلال يعني تفكيك الدولة الاستعمارية وإقامة الدولة الوطنية، وبدأت الأنظار تتّجه إلى المجتمع المدني من أجل أفرقته والتخلّص من الفئات المتمايزة فيه، وذلك من خلال تبنّي سياسات جديدة. وقد أصبح المجتمع المدني في هذه المرحلة، ينقسم وفقاً لأسس اقتصادية وليس على أسس عنصرية كما كان عليه في المرحلة الأولى. وبذلك بدأت الفئات الأفريقية من المهاجرين الأجانب تدافع عن مزاياها الاقتصادية تحت دعاوى الحقوق المدنية، والحقوق الفردية، والحصانة المؤسسية.[3]

ويمكن القول إن المجتمع المدني في هذه المرحلة ظلّ مرتكزاً على المناطق الحضرية، ولاسيما في عواصم الدول الأفريقية، وبعض المدن الصغيرة في الريف. وقد ظهرت خلال هذه الفترة بعض التجمعات الثقافية والإثنية بين صفوف العمال والطبقة الوسطى، كما ظهرت أيضا بعض التنظيمات المهنية والحرفية. على أن السّمة الغالبة في هذه المرحلة هي غياب أي وجود حقيقي للمنظمات الأجنبية غير الحكومية؛ ولم تسع أي من الجهات المانحة إلى تمويل تنظيمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الأفريقية.[4]

وتُمثّل هذه المرحلة انهيار المجتمع المدني الوطني، واستيعاب التنظيمات العمالية والمهنية من منظومة المجتمع السياسي؛ حيث سيْطر مفهوم "الدولة التي يعلو صوتها فوق الجميع"، وهو ما أيّدته الشريحة المثقفة الجديدة، وعليه فقد ضعف المجتمع المدني وتهاوى تحت هيمنة الدولة، كما أن جميع الحركات الاجتماعية أحزاباً سياسية، وتنظيمات مهنية ونقابية، ومنظمات غير حكومية، وتجمعات شبابية وكذا نسوية وحتى النوادي الرياضية الكبرى، قد تمّت السيطرة بطريقة أو بأخرى من الدولة الوطنية، واستخدمت الدولة في ذلك

---

[1] Ibid.

[2] عبد الرحمن حسن، *الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية*، 46.

[3] المرجع نفسه، 46.

[4] المرجع نفسه.

كافة الوسائل الممكنة، تحت دعاوى أمنية ووطنية لتبرير هذه السيطرة، وشهدت أفريقيا خلال هذه المرحلة صعود نظم الحزب الواحد والحكومات العسكرية.[1]

وقد عرفت فترة استقلال كينيا وأوغندا، اندماجاً تدريجياً للنقابات العمالية، والمجموعات العرقية في حزب سياسي واحد؛ تَعزّز ذلك من خلال خطاب الرئيس الجديد الذي أكّد على الوحدة الوطنية.

وقد شجّعت حكومات البلدين في هذه الفترة –كغيرها من عدة حكومات أفريقية– الأنشطة القائمة على المساعدة الذاتية من قبل سكان الريف كجزء من استراتيجية التنمية، إضافة إلى برامج الاستثمار التي تهتم الفلاحين وسكان المدن.[2]

وفي هذا السياق يرى "هولمكويست" *Holmquist أن مستويات المساعدة الذاتية بدأت في الارتفاع في وقت قريب من الاستقلال في كثير من البلدان الأفريقية، ففي كينيا أصبحت المساعدة الذاتية حركة شعبية ملحوظة، وشهدت البلاد زيادة سريعة في أنشطة المساعدة الذاتية في فترة ما بعد الاستقلال.

ويشير "راسموسون" **Rasmusson و "مبيثي" Mbithi ***إلى أن السّمات الأساسية لهرامبي Harambee تشمل المبادرة المحلية، واستخدام الموارد والقيادة، كما يشيران إلى كون التماسك الاجتماعي كواحد من الخصائص.[3]

ففي كينيا لم يختلف نظام " كينياتا" عن الدولة الاستعمارية فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني في تقديم الخدمات، حيث اقتصرت الأنشطة التي يشارك فيها المجتمع المدني على المجالات الاجتماعية، والاقتصادية. وعليه، فقد تمّ تشجيع الوكالات التطوعية بما في ذلك مجموعات المساعدة الذاتية على تقديم خدمات على مستوى القاعدة الشعبية؛ كونها عامل مكمّل لمساعي التنمية الحكومية. حيث أكّد " كينياتا"

---

[1] المرجع نفسه،47.

[2] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa,111-112.

*"فرانك هولمكويست"Frank Holmquist: باحث وأكاديمي متخصصان في الشأن السياسي الإفريقي، ويُشغل "هولمكويست" أستاذاً بارزاً في العلوم السياسية (بكلية هامبشاير الأمريكية).المصدر : "Frank Holmquist :Professor Emeritus of Politics ",Hampshire College, https://www.hampshire.edu/academics/faculty/frank-holmquist 23/06/2026.

** "راسموس راسموسون"Rasmus Rasmusson: باحث واقتصادي سويدي متخصص في اقتصاديات التنمية والدراسات الأفريقية، وعمل بالتعاون مع المعهد الاسكندنافي للدراسات الأفريقية Nordic Africa Institute في أوبسالا. المصدر :Njuguna, G. Ngugi, "Self-Reliance in Kenya: The Case of Harambee, M.P. Moithi and r. Rasmusson ",*Ufahamu: A Journal of African Studies* 9,n°2(1997) , https://scispace.com/pdf/self-reliance-in-kenya-the-case-of-harambee-m-p-moithi-and-r-57y0ehcnfk.pdf 24/06/2026.

*** "فيليب مبيثي"Philip M.Mbithi: عالم اجتماع كيني وأكاديمي بارز ، عاش طوال حياته في الريف الكيني ودرس ديناميكياته.المصدر : Ngugi, "Self-Reliance in Kenya".

[3] Kanyinga, "Civil Society and Social Capital",248.

بعد تولّيه زمام السلطة في مرحلة استقلال البلاد على الجهد التطوعي كدعوة ليس فقط للمساعدة الذاتية، ولكن أيضا من أجل الوحدة الوطنية.[1]

واستجابة لهذه الدعوة أُنشئت مشاريع تتعلق بالتنمية الريفية، بالإضافة إلى بناء الطرق، وبناء السدود، وأنابيب المياه، وعمليات التشجير، كما تم توجيه جهود المساعدة الذاتية لبناء المراكز الصحية والمدارس. ورغم هذا الزخم الوطني، فقد تمّ "تسييس" مبادرة "هرامبي" تدريجياً؛ حيث سعت الهياكل الإدارية الإقليمية ووكلاء الحزب الحاكم "الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني" (KANU) إلى السيطرة على المجتمع المدني، واختراقه، ومراقبة أنشطتها.[2]

وقد استمرت هذه السياسات في عهد الرئيس "موي"، حيث تمّ تسريح منظمات المجتمع المدني، وإخضاع الجمعيات التعاونية، كما تمّ دمج مجموعات المساعدة الذاتية في الهياكل الإدارية والسياسية، مما يضمن إمكانية مراقبة أنشطتها، كما عارضت الدولة أنشطة المنظمات الدينية مثل: المجلس الوطني للكنائس. وقد أدّت هذه السياسات إلى إضعاف المجتمع المدني وتقييد فاعليّته.[3]

على العموم لم تشجّع الحكومات الكينية المتعاقبة منذ الاستقلال وحتى القرن العشرين، المناخ والبيئة التي تنشأ فيها منظمات المجتمع المدني، ولم يتغيّر هذا الوضع إلا بالدعم والتأييد من الجهات دولية.[4]

وقد شهدت أوغندا أوائل الستينيات مسارًا مشابهًا لما حدث في كينيا من حيث سيطرة الدولة على منظمات المجتمع المدني. حيث تمّ استغلال المجتمع المدني كأداة لحشد الدعم السياسي للنظام الحاكم، وقد لعبت اللوائح الإدارية دوراً في تعزيز هذا الاتجاه من خلال تقييد حرية عمل المنظمات، ما أدّى إلى إضعاف دورها الحقيقي في المجتمع، إلا أن هذا المسار المشابه تغيّر بالانقلاب العسكري الذي وقع في عام 1971، والذي أدخل البلاد في فترة من الاضطرابات السياسية، وعدم الاستقرار السياسي. 330

[1] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State",111.
[2] Ibid.,112.
[3] Ibid.
[4] عبد الستار أبو الحسن عدوي، *النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال* (مصر، القاهرة:المكتب العربي للمعارف،2015)،507.

كما شهدت البلاد سلسلة من الأنظمة المدنية والعسكرية، التي أدّت فعليًا إلى تقسيم البلاد وتقليص أنشطة منظمات المجتمع المدني بشدة.[1]وفي هذا السياق يرى "أولوكا أنيانجو" Oluka Onyango*و "باريا" Barya**أن:"قمع المجتمع المدني فرض أبعاداً للإبادة الجماعية في أوغندا".[2]

تبنّت الدولتان مناهج تعتمد على الأفكار والمبادئ الشعبية بما في ذلك التركيز على العمل الجماعي في بناء الأمة، ومع ذلك لم تكن هذه المبادئ الشاملة مصحوبة دائما بمشاركة المواطنين، كما أن القيادة السياسية اتّسمت بالتسلط واعتماد آليات لتقييد التشكيلات المدنية المستقلة.[3]

د_ مرحلة التحول الديموقراطي:

تُمثّل هذه المرحلة مرحلة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بالقارة الأفريقية منذ أواخر السبعينيات وخلال عقد الثمانينيات؛ فقد أدّت تلك الأزمة إلى زيادة الضغوط الداخلية، والخارجية التي تطالب بالإصلاح الاقتصادي والسياسي. وعليه وجدت تنظيمات المجتمع المدني في هذه المرحلة بيئة داخلية وخارجية ملائمة للحصول على المدد والدعم اللاَزميْن، وأضْحت التنظيمات والمؤسسات المدنية والاجتماعية في المناطق الحضرية أكثر فاعلية وقوة بسبب دعم الجهات الدولية المانحة، وحركة حقوق الإنسان العالمية، وكذلك وسائل الإعلام الغربية. وبفعل هذه الضغوط تخلّت معظم الدول الأفريقية عن فكرة التنظيم السياسي الواحد، وسمحت بالتعددية الحزبية بإجراء الانتخابات التنافسية، وبقدر من حرية الإعلام واستقلال القضاء. وقد ساعد كل ذلك إلى حدٍّ ما على تخفيض الضغوط التي كانت تفرضها الدولة على تطوّر المجتمع المدني.[4]

---

[1] Ibid.,113.

* بروفيسور أكاديمي، و باحث، وكاتب أوغندي بارز، و متخصص في مجال القانون الدستوري وحقوق الإنسان الدولية. المصدر: "Joe Oluka Onyango", *Academic Staff*, August 2017,https://web.archive.org/web/20170808112955/http://www.law.mak.ac.ug/users/joe-oloka-onyango 24/06/2026.

**"جون جين باريا"John Jean Barya، أحد أبرز علماء القانون في أوغندا، وهو أستاذ القانون في جامعة ماكيريري ، ومرجع رائد في قوانين العمل، والحكم الدستوري، وديناميكيات المجتمع المدني في أوغندا. المصدر: "Reclaiming Public Services For Inclusive And Sustainable Socio-Economic Recovery After Covid 19",*School of Law,*July 2022, https://law.mak.ac.ug/reclaiming-public-services-for-inclusive-and-sustainable-socio-economic-recovery-after-covid-19/ 26/06/2026.

[2] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State",113.

[3] Ibid.,114.

[4] عبد الرحمن حسن، *الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية*،47.

وقد عرف المجتمع المدني نموًا متزايداً في هذه الفترة، حيث وصف "سالمون" Salmon وباحثون آخرون ذلك بأنه "ثورة عالمية للجمعيات" Global Association Revolution، وقد حدث نمو المجتمع المدني بالتوازي مع خيبة الأمل العالمية تجاه مؤسسات الدولة كعوامل تغيير في البلدان النامية بغرض توجيه المساعدات الخارجية.

ويلاحظ "هيرن" Hearn أنه في سياق الخمسة والعشرين سنة الماضية، شهدت أفريقيا نموًا مذهلًا في عدد وتأثير المنظمات غير الحكومية، كما يشير إلى نمو هذا القطاع إلى 2511 منظمة غير حكومية مسجلة عام 2003.[1]

وفي هذا السياق شهدت التسعينيات فترة حاسمة لمنظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا شأنها شأن الكثير من الدول الأفريقية، ويرجع ذلك إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الضغوط على اختلاف درجاتها التي مارستها كل من المؤسسات الدولية والدول المانحة على الدولتين من أجل إدخال إصلاحات في المجال السياسي والاقتصادي. كما ساهم تفضيل المانحين للجهات الفاعلة غير الحكومية في دفع هذه التحولات. وبالتالي طرأ تغيّر على توازن القوى في المجتمع المدني كمؤسسات ذات عضوية جماهيرية، مثل النقابات العمالية التي فقدت نفوذاً كبيراً، في حين تزايد عدد المنظمات غير الحكومية والجمعيات.[2]

بالنسبة للمجتمع المدني في كينيا يرى المتخصصون أن نموه كان نتيجة لعاملين أساسيين؛ تَمثّل العامل الأول في خضوع البلاد لبرامج التكيّف الهيكلي التي بدأتها الجهات المانحة الذين فقدوا ثقتهم في سجل الحكومة التنموي الضعيف؛ لذلك سعت الجهات المانحة للبحث عن منظمات بديلة، يمكن من خلالها توجيه المساعدات الموجّهة للبلاد. أما العامل الثاني فتمثّل في عجز الحكومة عن القيام بكل أعمال التنمية نتيجة لعملية التقليص التي حدثت داخل قطاع الخدمة المدنية، مما فتح المجال للمجتمع المدني خاصة المنظمات غير الحكومية للانخراط في مزيد من أعمال التنمية.[3]

وقد سمحت حكومة "موي" الكينية عام 1992 –تحت ضغط من الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني المحلية–، بإعادة العمل بالسياسة التعددية الحزبية؛ رغم ذلك استمرت القيود التشريعية على منظمات

[1] Kanyinga, "Civil Society" ,247.
[2] Okuku, " Civil Society and the Democratisation Processes",82.
[3] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State",115.

المجتمع المدني. ومع تصاعد الدعوات إلى التعددية السياسية، تمّ حجب المساعدات الخارجية وتحويلها لمنظمات المجتمع المدني الحضرية التي تُركّز على حقوق الإنسان والحوكمة.[1]

وبالمثل شهدت بداية فترة حكم موسيفيني في أوغندا نمواً وانتشاراً واسعاً لمنظمات المجتمع المدني – وخاصة المنظمات غير الحكومية– الناشطة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية لدعم جهود التنمية في البلاد، ويُعزى هذا الازدهار إلى نجاح الحكومة الجديدة في استعادة سيادة القانون وإرساء دعائم احترام حقوق الإنسان، بالتزامن مع إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي بدعمٍ من صندوق النقد والبنك الدوليين والجهات المانحة الدولية.[2]

ومع ذلك فقد اختلف الوضع عما هو عليه في كينيا، حيث تأخرت حكومة "موسيفيني" في الاستجابة لدعوات لاعتماد سياسة التعددية الحزبية. ولم تنتقل البلاد إلى نظام التعددية السياسية إلا بعد إجراء استفتاء عام 2005، وكان هذا التحول جزئيًا فقط. فبالرغم من السماح للمعارضة بتشكيل أحزاب سياسية، إلا أن أنشطتها لا تزال خاضعة لقيود شديدة، وتشهد ممارسات من الترهيب والاعتقالات التي تحد من فعاليتها.[3]

مما ذُكر سابقا، يمكن القول إنه بالرغم من تشابه الإطار العام لظروف الانفتاح السياسي في البلدين، إلا أن هناك فروق واضحة بين التجربتين. ويرجع الاختلاف في التجربتين إلى عوامل سياسية داخلية مختلفة، ومستوى الانفتاح الديمقراطي، بالإضافة إلى تأثير الضغوط الدولية وكيفية توزيع المساعدات ودعم المنظمات المدنية.

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني في كينيا وأوغندا

تُعتبر المؤسسية من أهم المعايير التي يمكن من خلالها قياس ومعرفة درجة فاعلية المؤسسات والتنظيمات، وتستخدم معايير يتم بها معرفة مدى التطور المؤسسي الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما،[4] وتتّفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدّمها "صامويل هنتنغتون" Samuel Huntingtonوهي أربع خصائص وهي:

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] أمين بلعابد تواتي ، *دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بالجزائر بين النظرية والتطبيق 1989 1999*-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2018)،33.

1. القدرة على التكيّف في مقابل الجمود:

وتعني القدرة على التكيّف مع التطوّرات البيئة التي تعمل فيها، وفعالية المؤسسة ترتبط بقدرتها على التكيّف، كلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيّف كلما كانت أكثر فعالية. بالجمود يؤدي إلى ضعفها وتضاؤل أهميتها. وتقاس هذه القدرة باعتماد المؤشرات التالية:

- **التكيّف الزمني:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، فكلما كان عمر المؤسسة طويلاً كانت أكثر قدرة على التكيّف والعكس صحيح، كما أن المؤسسة الراسخة في القدم هي المؤسسة الأكثر تأثيرًا في تعزيز كل من أداء الدولة واستقرارها.[1]

- **التكيّف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها. كما أن المؤسسة التي يتم فيها الانتقال وفقًا لقواعد مقررة وبشكل هادئ وسلمي هي أقدر على التكيّف من المؤسسة التي تتم فيها عملية الانتقال للقيادة بصورة عنيفة ودموية، أو يحدث التغير القيادي في إطار الجيل نفسه.[2]

- **التكيّف الوظيفي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيّف مع الظروف المستجدّة.[3]

يتّخذ المجتمع المدني في أفريقيا طابعًا مختلفًا عن ذلك الموجود في معظم الديمقراطيات الليبرالية الغربية، حيث تعكس مجموع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والظروف التاريخية، والسياسية الخاصة لكل دولة على حدة. فقد أدّت الهياكل العرقية والقرابة السائدة، وإرث الاستعمار ونمط التنمية الاقتصادية، والأشكال الاستبدادية للحكم السياسي إلى نشوء مجتمعات مدنية تختلف بشكل ملحوظ عن الموجودة في الو.م. أ وأوروبا الغربية.[4]

وتتحدّد طبيعة وخصائص المجتمع المدني بطبيعة الدولة، وبالتالي فكون الدولة في أفريقيا ناشئة يعكس أيضا الطبيعة الناشئة للمجتمع المدني، فهو على العموم يتّسم بالضعف، ويفتقر إلى التنظيم، وبالتالي

---

[1] محمد شلبي*منهجية التحليل السياسي*، 122.

[2] المرجع نفسه، 123.

[3] بلعابد، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، 33.

[4] M. M. Fadakinte, "Historicising Civil Society in Africa: An Analysis of the State, Democracy and the Third Sector", Canadian Social Science 11, n°. 3(2015):138, https://scispace.com/ africa-an-analysis-of-the-2gnup4m0x0.pdf retrieved 10/05/2022.

لا يملك سلطة التأثير على الحكومة، كما يمتلك قدرة ضعيفة على التعبئة ولا يمكنه تحمل فترة طويلة من الاحتجاج، في حين يشكّك غالبية المواطنين في القدرة التمثيلية للمجتمع المدني. [1]

وبإسقاط المعيار المذكور على المجتمع المدني في كينيا وأوغندا نجد أنه بالرغم من وجود تشابه عام بينهما فيما يخص الضعف وقلة التنظيم، إلا أن للمجتمع المدني في كينيا تاريخًا أطول وأكثر رسوخًا مقارنةً بأوغندا، نجد منظمات المجتمع المدني في كينيا (النقابات مثلا) لها تاريخ نضال وتنظيم أطول مقارنة بمثيلاتها في أوغندا؛ مما زاد من قدرتها على الاستمرارية والتأثير في تعزيز أداء الدولة واستقرارها. أما في أوغندا، فقد تأثّر المجتمع المدني بفترات الاضطراب السياسي والحكم الاستبدادي، وأدى بناء مؤسسات الدولة الاستبدادية إلى تهميش المجتمع المدني، إضعافه، وتفتيته وإلغاء دوره كلاعب وشريك في عملية التنمية، إضافة إلى تجنيده في جهاز الدولة مما قلّل من استمرارية بعض المنظمات وقدرتها على التأثير. [2]

بالنسبة لمعيار التكيّف يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين يرتبط تأسيسها بقيادة واحدة، حيث يميل المؤسّس غالباً إلى شخصنة المؤسسة وتركيز كل الصلاحيات والروابط مع المانحين. [3] بالنسبة للسّمة الثانية فإن أغلب منظمات المجتمع المدني في البلدين تعاني من محاولات تكييف أساليبها مع الظروف المستجدة، لكنها تتفاوت بين كينيا وأوغندا من حيث الدرجة والسبب. فقد شكّلت بعض منظمات المجتمع المدني في كينيا (مثل المنظمات الحقوقية جمعية المحامين الكينية) نواة صلبة تحافظ على كينونتها كخصم قانوني للدولة. [4]

2. الاستقلالية في مقابل الخضوع والتبعية:

تعني الاستقلالية عند " أحمد شكر الصبيحي" *عدم خضوع مؤسسات المجتمع المدني أو تبعيتها لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد؛ بحيث يسهّل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف الجهة المسيطِرة. [5]

---

[1] Fadakinte, "Historicising Civil Society in Africa",138-139.

[2] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",122.

[3] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",121.

[4] Mati, "Civil Society in 'Politics' and 'Development',5.

*باحث وأكاديمي وأستاذ جامعي متخصص في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ويركز في أبحاثه على دراسة النظم السياسية، والمجتمع المدني، وإشكاليات بناء الدولة في الوطن العربي وخاصة في العراق. مصدر: "أحمد شكري الصبيحي"*معرفة*، https://search.emarefa.net/ar/detail/AFD-529728-al-subayhi-ahmad-shukr-hammud, 2026/06/28

[5] أحمد شكر الصبيحي، *مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي* (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000)33-34.

وتعدّ الاستقلالية من بين أهم خصائص المجتمع المدني، وأهم المعايير التي تُقاس بها فاعليته ودرجة مؤسسته، كما تُعتبر سمة جوهرية مطلوب توفرها في منظمات المجتمع المدني. ويحدّد الدكتور "أحمد شكر" درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال مؤشرات: نشأة مؤسسات المجتمع المدني، واستقلالها عن الدولة، الاستقلالية المالية، الاستقلالية الإدارية والتنظيمية.[1]

تنقسم استقلالية المجتمع المدني إلى نوعين: استقلالية إدارية تنظيمية، واستقلالية مالية، بالاستقلالية الإدارية، أو التنظيمية تتعلّق باستقلالية مؤسسات المجتمع المدني؛ من حيث الإدارة بعيدًا عن تدخل الدولة أو أي جهة أخرى.

أما بالنسبة للاستقلالية المالية فهي تتعلّق بمصادر التمويل، حيث يمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد جزئيًا على الدعم الحكومي، أو على بعض الجهات الأخرى، أو تعتمد على التمويل الذاتي خاصة من طرف أعضائها، أو زيادة رسوم العضوية؛ ذلك أن صاحب التمويل عادةً ما يفرض سلطته على ممولّيه. ويمكن هناك علاقة بين الاستقلال التنظيمي والاستقلال المالي، حيث إن معظم مجموعات المجتمع المدني التي تفتقر إلى هياكل العضوية لديها صعوبة في جمع التبرعات.[2]

تُشكّل الاستقلالية بنوعيها عائقاً كبيرا أمام المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، فعلى الرغم من تفاوت درجة استقلالية منظمات المجتمع المدني بين البلدين، إلا أن كلاهما يعاني من تدخل الدولة وسعيها لفرض سيطرتها على تنظيمات المجتمع المدني من خلال آليات متعدّدة.[3]

ويمثّل التمويل من بين أهم العوامل التي تؤثّر على استقلالية منظمات المجتمع المدني؛ حيث يعتمد كل من المجتمع المدني الكيني والأوغندي بشكل كبير على المنح الخارجية –مع التفاوت في ذلك بين البلدين–نتيجة عجزه عن تأمين التمويل المحلي المناسب، فهو يعتمد إما على الخدمات والتبرعات المقدّمة من المواطنين، أو على الدولة أحيانا وعلى المانحين كذلك، مما يؤثّر على استقلالية هذه المنظمات ودورها، وتقوّض سلطة المجتمع المدني في نظَر السكان والحكومة؛ حيث يمكن تفسيرها بأنها تعمل لصالح المانحين.[4]

---

[1] المرجع نفسه،35–36.

[2] المرجع نفسه،35–36.

[3] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State",121-122.

[4] Ibid,121-122.

وقد وجد "هولمكويست"Holmquist * و "أويندو"Oendo** أن العديد من منظمات المجتمع المدني في كينيا تعاني من الاعتماد على التمويل الخارجي، مما يجعلها ضعيفة يعوق دورها الحر ناقدة. [1]وهذا ما يراه "ليستر "Lister***ونياموغاسيرا"Nyamugasira**** إلى أن المجتمع المدني الأوغندي يعاني من نقص الاستقلالية، إضافة إلى اعتماده الكبير على التمويل الخارجي. ويرى "كاتوسيميه"Katusiimeh *****أن المجتمع المدني في أوغندا لم يتمكن من إبعاد نفسه عن الحكومة والدولة. [2]

وترى" جولي هيرن"Julie Hearn ******* أن بعض منظمات المجتمع المدني في أفريقيا تتماشى مع أهداف السياسة الحكومية، من أجل الحصول على دعم الأنظمة والتفويض بتنفيذ السياسات، وبالتالي فإن الشراكات بين مجموعات المجتمع المدني والأنظمة تقوّض استقلالية المجتمع المدني؛ لأنها تحاول الحصول على مزايا موروثة من الدولة، مما يخلق بيئة غير قادرة على تحدّي القوة المهيمنة ومساءلة الحكومات عن الإخفاقات السياسية والاقتصادية.[3]

وهو الأمر الموجود في بيئة عمل منظمات المجتمع المدني في كينيا وأكثر منها في أوغندا؛ فأغلب التنظيمات تعتمد على الدولة في مصادر تمويلها، حتى وإن كانت التمويلات تأتي من الخارج أو من تبرعات الأعضاء؛ فإن الحكومات تمارس عليها رقابة شديدة وتضيّق على مصادرها، وتتدخل في الإدارة الداخلية لهاته المنظمات.

كما يرى "روبنسون"Robinson و"فريدمان" Friedman أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مقيّدة بقوانين التسجيل والتشغيل القاسية، وفي حالة انتهاك هذه القوانين، فإن المنظمات

---

[1] Kine Fjell Johansen, *The State and Civil Society in Uganda, Kenya and South Africa : The Case of Women's Movements*, Thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Arts (the University of Stellenbosch: Faculty of Arts and Social Sciences,2011),41.

**"سارة ليستر"Sarah Lister : باحثة بريطانية متخصصة في السياسات الاجتماعية والتنمية الدولية. المصدر : Sarah Lister,Warren Nyamugasira," Design Contradictions in the "New Architecture of Aid?"reflections from Uganda on the roles of civil society organisations,Development policy Review21,n°1(2003), https://library.fes.de/libalt/journals/swetsfulltext/15597357.pdf 24/06/2026.

*** "وارن نياموغاسيراWarren Nyamugasira : خبير اقتصادي وأحد أبرز قادة المجتمع المدني في أوغندا وإفريقيا. مصدر : Lister, Nyamugasira," Design Contradictions in the "New Architecture of Aid?"".

**** أكاديمي وباحث أوغندي، يعمل بروفيسوراً في دراسات الحوكمة والسياسات العامة بالجامعات الأوغندية (مثل جامعة كابالي وجامعة أوغندا المسيحية). المصدر :https://citeseerx.ist.psu.edu/ retrieved 29/08/2022.

[2] Johansen, *The State and Civil Society*,35-36.

***** باحثة وأكاديمية بريطانية متخصصة في دراسات التنمية، عملت لسنوات في مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS) بجامعة لندن. المصدر : Dr Julie Hearn SFHEA",https://www.lancaster.ac.uk/humanities-arts-and-social-sciences/people/Julie -hearn 24/06/2026.

[3] Hearn," Foreign Aid, Democratisation",12

تتعرض لخطر إلغاء تسجيلها. وهذا ما يراه روبنسون وفريدمان، كتكتيك تستخدمه الحكومة الأوغندية للتخلص من الأصوات الناقدة للحكومة في المجتمع المدني. [1]

رغم أن المجتمع المدني في كينيا وأوغندا يعاني من ضعف الاستقلالية، إلا أن هناك تفاوتاً واختلافاً في درجة الاستقلالية بنوعيها بين البلدين، بنوعيها سواء الاستقلالية المالية أو الاستقلالية التنظيمية، إلا أن لبعض منظمات المجتمع المدني في كينيا استقلالية أكبر مقارنة بمعظم منظمات المجتمع المدني في أوغندا.

فقد ظلّت بعض المنظمات الدينية وجمعيات أخرى من بين المؤسسات القليلة التي تمكّنت من الحفاظ على قدر من الاستقلال المؤسسي عن الدولة. وذلك بسبب قُدرتها على جمع وإدارة الموارد المحدودة. وقد استُخدم هذا المورد التنظيمي استخدامًا حاسمًا في النضال ضد القمع في ثمانينيات وتسعينيات الفترة الاستعمارية، في جميع المجالات الاجتماعية، والاقتصادية تقريبًا، تميزًا تنظيميًا مقارنة بنظيرتها في أوغندا، مما أكسبها نوعًا خاصًا من السلطة والاستقلالية.[1]

كما سمحت البيئة السياسية المنفتحة نسبياً في كينيا بمجتمع أكثر حيوية يشارك بنشاط في العمليات السياسية، في حين أدّى السياق القمعي في أوغندا إلى مجتمع مدني ضعيف واعتمادي. وقد ساهمت هذه العوامل بشكل كبير في الدرجات المتفاوتة من الاستقلال والخضوع في المجتمع المدني في كل بلد.

بالنسبة لديناميكيات التمويل، في حين يعتمد المجتمع المدني الكيني أيضًا على تمويل الجهات المانحة، هناك تركيز أكبر على بناء القدرات المحلية. إضافة إلى وجود مجموعة متنوعة من مصادر التمويل المتاحة، بما في ذلك التبرعات المحلية والدولية، والمنح الحكومية، والشراكات مع القطاع الخاص. وقد سمح هذا ببعض الاستقلال عن التأثيرات الخارجية. أما أوغندا فغالباً ما تكافح منظمات المجتمع المدني مع الاعتماد على المساعدات الأجنبية بسبب بيئات التمويل المحلية المقيّدة. كما أنها تفتقر للشراكات مع القطاع الخاص مثل كينيا. ما يؤثر على قدرة المجتمع المدني على الدعوة إلى التغيير أو تحدّي الحكومة بشكل فاعل.[2]

[1] Johansen, *The State and Civil Society*,36.
[2] Okuku, "Civil Society and the Democratisation Processes",85-86.

3. التعقيد مقابل الضعف التنظيمي:

ويعني المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، أي تعدّد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستوى تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى. ويُقاس التعقيد بمؤشرين: درجة تعدّد وحدات المؤسسة، ودرجة تنوع، وتعدّد، وظائفها.[1]

وبالنظر إلى هذا المعيار في المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا نجد أن منظمات المجتمع المدني بسيطة البنية، خاصة المنظمات التقليدية، كما أنه رغم انتشارها في المناطق الريفية إلا أنه ضيّق مقارنة بانتشارها في المناطق الحضرية.[2]

في المقابل، يواجه المجتمع المدني في أوغندا ضعفًا تنظيميًا أكبر، حيث تعاني العديد من المنظمات من ضعف البنية التحتية الإدارية والترتيب التنظيمي، التنوع في الوحدات والوظائف أقل بشكل عام بسبب القيود الحكومية الصارمة، وضعف التمويل، والعوامل السياسية التي تحدّ من نشاط هذه المنظمات. كما أن شبكات الاتصال والتنسيق بين المنظمات أضعف مقارنةً بكينيا، مما يحدّ من تأثيرها وتنظيمها.[3]

4. التجانس مقابل الانقسام:

يُقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تُؤثّر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها، الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة تؤثر على نشاطاتها. وتُقاس درجة التماسك داخل المؤسسة بالمؤشرات التالية: مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة، مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة، مدى وجود الخلافات داخل المؤسسة وتعلقها بالأهداف والمبادئ أو القضايا الهامشية.[4]

يعاني المجتمع المدني في كينيا وأوغندا من التجزئة والصراعات الداخلية، مع وجود تفاوت بين البلدين؛ حيث يمكن القول إن المجتمع المدني (النقابات العمالية، وبعض المنظمات الأخرى) في كينيا يتمتع بتجانس أكبر وتماسك داخلي مقارنةً بأوغندا. يعود ذلك إلى الهياكل التنظيمية الأكثر وضوحًا والقدرة على

[1] Arthur Larok," Climbing the Credibility Ladder: Civil Society, Donor Support and the Accountability Challenge in Uganda", in *Uganda,s Civil Society:History,Challenges,Prospects*,ed.John De Coninck,Arthur (Kampala: Fountain Publishers,2021),207.

[2] شلبي، منهجية،123.

[2] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State",121.

[3] Ibid.

تعزيز التعاون بين الأعضاء؛ في المقابل، يواجه المجتمع المدني في أوغندا تحديات أكبر تتعلق بالانقسامات والصراعات الداخلية، نتيجة للضغوط السياسية والاقتصادية.[1]

المطلب الرابع: مكونات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا

تشمل مؤسسات المجتمع المدني أي كيان مجتمعي منظَّم يقوم على العضوية المنتظمة؛ تبعاً للغرض العام، أو المهنة، أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة، وروابط الدم، والولاءات الأولية مثل: الأسرة، والعشيرة، والطائف، والقبيلة. وبناءً عليه، فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي:[2]

1. النقابات المهنية
2. النقابات العمالية
3. الحركات الاجتماعية
4. الجمعيات التعاونية
5. الجمعيات الأهلية
6. نوادي هيئة التدريس بالجامعات
7. النوادي الرياضية والاجتماعية
8. مراكز الشباب والاتحادات الطلابية
9. الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال
10. المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة
11. الصحافة ووسائل الإعلام ومراكز الدراسات والجمعيات الثقافية

وهناك من يُضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية؛ كالطُرق الصوفية، والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات الأفريقية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديثة.[3]

---

[1] Nyangabyaki Bazzara, "Contemporary Civil Society and the Democratisation Process in Uganda: A Preliminary Exploration" in *Uganda's Civil Society: History, Challenges, Prospects*,ed. Jhon De Coninck,Arthur Larok (Kampala:Fountain Publishers,2021),48-49.

[2] مصطفى عبد العالي سالم العبيدي، محمد خليفة بالقاسم العقوري، *المجتمع المدني: مدخل معاصر* (مصر، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2020)،31.

[3] المرجع نفسه.

*يرى الباحثون أنه في الأنظمة الاستبدادية من المرجح أن تكون أشكال المجتمع المدني هذه أكثر فعالية من "المجتمع المدني المهني الغربي" حيث إن لديهم مساحة أكبر للمناورة ولديهم قواعد دعم كبيرة. المصدر: Rachel Cooper, "What is Civil Society, its role and value in 2018?"، *University of Birmingham* , October 2015, https://assets.publishing.service.gov.uk/, 26/06/2026.

ويعتمد المجتمع المدني في أفريقيا*غالباً على روابط دينية، أو عرقية؛ حيث يتضمن الأشكال التقليدية والروحية للمنظمات الاجتماعية، وشبكات مؤسسات السكان الأصليين. ولا تتخذ هذه المجموعات طابعاً رسمياً، ونادراً ما يتم تسجيل هذه المجموعات من قبل السلطات.[1]

ويرى "كليبل" و"مونك" Kleibl &* Munck** أن المفهوم السائد للمجتمع المدني هو أوروبي المركز وتمّ فرضه على الحقائق المحلية في الدول الأفريقية، وبالتالي فإن المجتمع المدني "الرسمي" في أفريقيا تشغله المنظمات غير الحكومية الغربية، ويتم تجاهل بعض المنظمات الدينية والمهنية والأشكال الأكثر تقليدية للمجتمع المدني الأفريقي أو اعتبارها غير ذات صلة.[2]

وفي هذا السياق يضمّ المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا مجموعة مختلفة ،ومتنوعة من الجمعيات ،والمنظمات التطوعية المستقلة، وهي تنشط في قطاعات فرعية تضمّ مجموعات المساعدة الذاتية Self Help Groupsذات التواجد الأكبر في البلدين، كما تضم جماعات المصالح المهنية والنوعية التي تشمل: النقابات، وتنظيمات العمال، والفلاحين والجماعات الدينية ،والحركات الطلابية، والنسائية والناشطة في البيئة، المجموعات النسائية، والمجموعات الشبابية، والمنظمات الثقافية والدينية، والجمعيات المهنية والنقابات، والنوادي والتعاونيات. إضافة إلى الجمعيات الأهلية المحلية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والدولية التي تعمل في مجالات متنوعة مثل: التنمية، وحقوق الإنسان، والبيئة، والصحة. وتلعب دوراً هاماً في مواجهة تحدّيات مثل الفساد والهشاشة، ومنظمات اقتصادية، واجتماعية، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.[3]

كما يضمّ المجتمع المدني في البلدين المنظمات المجتمعية Community Based Organizations، ومجموعات الدعوةAdvocacy Groups ، ومنظمات دعم التنمية وتقديم الخدمات

---

[1] Cooper, "What is Civil Society",9.

* "تانيا كليبل"Tania Kleibl: أكاديمية وباحثة ألمانية متخصصة في العمل الاجتماعي الدولي والتنمية،تعمل بروفيسورة متخصصة في "العمل الاجتماعي، الهجرة والتنوع" في جامعة فورتسبورغ–شفاينفورت للعلوم التطبيقية (THWS) في ألمانيا. المصدر : Tanja Kleibl, Ronaldo Munck , "NGOs and the Political Economy of Development: An Irish Perspective", *Development Studies Association of Ireland Working Paper,August 2018,* *https://www.dsaireland.org/assets/files/pdf/ngos_and_the_political_economy_of_development_an_irish_perspective.pdf?ref=opendemocracy.net 24/06/2026.*

**"رونالدو مونك"Ronaldo Munck : عالم اجتماع وأكاديمي أرجنتيني المولد، ويُعد من أبرز المفكرين في "نظرية التنمية النقدية" وعلم الاجتماع السياسي. المصدر : "Ronaldo Munk",*Unidad Académica en Estudios del Desarrollo*, https://estudiosdeldesarrollo.mx/ronaldo-munck/ 28/06/2026.

[2] Cooper, "What is Civil Society",9.

[3] Kanyanga, "Civil Society and Social Capital",249.

Development Support and Service Delivery Organizations، فضلًا عن المنظمات الشاملة Umbrella Organization أو المنظمات الشبكية Network Organizations، دون نسيان وسائل الإعلام، وهناك من يضيف الأحزاب السياسية.[1]

بالنسبة لحجم ونطاق المجتمع المدني بين كينيا وأوغندا، كشف المسح الذي أُجري في كينيا وأوغندا بالتعاون مع مركز دراسات المجتمع المدني Centre for Civil Society Studiesبجامعة "جونز هوبكنز" Johns-Hopkinsأوائل عام 2000، عن اختلافات من حيث حجم ونطاق المجتمع المدني بين البلدين؛ حيث نجد في كينيا أكبر عدد من منظمات المجتمع المدني مقارنة بأوغندا. فقد بيّن "كانييجا" Kanyinga، وباحثون آخرون أن البلاد كان لديها حوالي 140.000 منظمة عام 1999، في حين سجّلت الدراسة التي أجراها "كيبكيو" Kibikyo حوالي 30.000 منظمة نفس العام في أوغندا.[2]

يمكن ملاحظة أن الفرق في حجم ونطاق المجتمع المدني يعكس بشكل مباشر أثر البيئة السياسية في البلدين وكذا السياق التاريخي الذي تطور فيه المجتمع المدني، حيث ساهم الاستقرار السياسي النسبي في كينيا في نمو حجم منظمات المجتمع المدني، في حين أثّرت القيود واستبداد الحكومات العسكرية والاضطرابات في أوغندا على نمو المجتمع المدني حتى مع الانفتاح الجزئي الذي حدث.

وفيما يلي بعض المنظمات التي تُشكّل المجتمع المدني في كينيا وأوغندا:

1. نقابات العمال:

تعدّدت تعاريف النقابة العمالية، ويعرّفها الدكتور "عبد العزيز فهمي" بأنها:" اتحاد يضمّ العمال المشتغلين في مهنة أو حرفة معينة، بغرض تحسين أحوال عملهم من حيث الأجور، وساعات العمل، والظروف التي يعملون بها". [3]

ويمكن تعريفها بأنها تنظيم من العمال تجمعهم مهنة أو أكثر، وظيفتها الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية.

تسعى النقابة العمالية إلى الارتقاء بأوضاع العمال عبر تأطيرها في اتحادٍ مهنيٍ يحمي مصالحهم؛ وذلك من خلال إدارة، وتنظيم الاحتجاجات، والاضطرابات العمالية لتحصيل الحقوق، إضافة إلى الأدوار

[1] Kanyanga, "Civil Society and Social Capital",249.
[2] Ibid,249-250.
[3] بن غربي محمد الصغير، " العمل النقابي ومهامه الاقتصادية والاجتماعية"، *مجلة دراسات اقتصادية*، ع.38(أوت 2019):247، https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/13/2/98237 12/12/2024.

الاجتماعية المتمثلة في تقديم الدعم، والرعاية للمرضى من العمال، أو إعانة ذويهم في حالات الوفاة، وصولاً إلى تمكين الكوادر العمالية من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، والوصول إلى عضوية المجالس النيابية؛ لضمان تمثيل صوت العمال في مراكز صنع القرار.[1]

عُرفت النقابات العمالية في معظم البلدان بكونها جهات فاعلة ومؤثرة.[2] حيث تعدّ من منظمات المجتمع المدني، وأكبرها حجماً، وأهمها شأناً، وأكثرها نفوذاً.[3]

ويعدّ التنظيم النقابي في كينيا وأوغندا سمة مهمّة من سمات النضال الاجتماعي والسياسي للفئة العاملة.[4]وقد تأسّس اتحاد نقابات عمال شرق أفريقيا (EAC) عام 1988، يضم المنظمة المركزية لنقابات العمال (COTU-K) في كينيا، والمنظمة الوطنية لنقابات العمال (NOTU) في أوغندا، وشمل مراكز وطنية أخرى من دول شرق أفريقيا مثل: مؤتمر نقابات عمال زنجبار (SATUC)، ومؤتمر نقابات عمال تنزانيا (TOTA). ثم انضمت إلى المجموعة دول أخرى عام 2007.[5]

يتمثل الهدف الرئيسي لاتحاد نقابات عمال شرق أفريقيا، في توحيد مصالح وجهود العمال في منطقة شرق أفريقيا، بهدف تطوير نهج مشترك لتعزيز العدالة الاجتماعية، والاقتصادية من خلال مشاركة منظمات العمال على جميع مستويات التكامل الإقليمي. وتلعب منظمة نقابات عمال شرق أفريقيا (EAC) بصفتها هيئة عمالية إقليمية، دورًا محوريًا في ضمان مشاركة العمال في جميع القضايا المتعلقة بالتكامل الإقليمي، وترسيخ مبدأ التشارك الثلاثي كآلية مهمة للتشاور والحوار، وتعزيز تصديق الدول الشريكة على معايير العمل الدولية، وتشجيع دمج الشباب والنساء في جميع مجالات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والضغط، والمُناصرة ((Advocacyمن أجل مواءمة سياسات، وتشريعات العمل في جميع أنحاء منطقة شرق أفريقيا، وتعزيز مفهوم حرية تَنقل عوامل الإنتاج داخل المنطقة.[6]

---

[1] حمد سالم الأصيمع، "مفهوم النقابة والاتجاهات النظرية في تفسير نشأتها"، *الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة*، https://mrk.journals.ekb.eg/article 10/05/2023

[2] Kansiime Noel, *A Study of State-Civil Society Relationship -The case of Uganda*, MA Thesis (Linnaeus University: School of Social Sciences,2010),65. https://www.academia.edu/40090366/ 04/02/2023.

[3] الأصيمع، "مفهوم النقابة"،299.

[4] سليماني يوسف، "دور النقابات العمالية في الحركات الوطنية في أفريقيا"، *مجلة الدراسات الأفريقية*، ع.6، (2018):5. https://www.asjp.cerist.dz/

[5] Francis Atwoli, "The East African Trade Union Federation", *Workers Handbook on The East African Community Integration Process.* https://eatuc.org/wp-content/uploads/2020/08/Workers-handbook.pdf. 04/02/2023.

[6] Atwoli, "The East African Trade".

نشأت الحركة النقابية في كينيا، من رحم نضال اجتماعي وسياسي واقتصادي. ويعود تاريخ الحركة النقابية في كينيا إلى ثلاثينيات القرن العشرين، حيث تشكّلت في كينيا قبل عام 1937عدة جمعيات عمالية أبرزها جمعية موظفي السكك الحديدية، غير أن الوجود الفعلي والمنظّم للنقابات لم يتبلور بشكل كامل إلا عام 1947.[1]

وقد نشأت هذه النقابات وتطورت في ظل ظروف مضطربة فرضتها الحكومة الاستعمارية بهدف إضعاف النقابات؛ إلا أن التحّول في السياسة العمالية البريطانية تجاه مستعمراتها أدى إلى سن "قانون النقابات العمالية" عام 1937م. وضع هذا القانون الإطار التنظيمي الذي سمح للأفارقة بتأسيس نقابات، نتج عنه تسجيل ثلاث نقابات رائدة هي: (نقابة عمال شرق أفريقيا، ونقابة عمال السكك الحديدية، ونقابة المطابع). ومع تعديل القانون عام 1940م، حقّقت الحركة تقدّماً إضافياً سمح بتسجيل ثلاث منظمات نقابية أخرى.[2]

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تصاعد الزخم السياسي في كينيا نتيجة حالة السخط الشعبي من تدني الأجور وسوء ظروف العمل في المدن؛ مما أدى إلى الصعود المتسارع للنقابات العمالية كقوةٍ فاعلة في التنمية المجتمعية والنضال الوطني. وفي هذا السياق، ظهرت تنظيمات جديدة تعكس عمق الحراك الشعبي، مثل "نقابة جباة الضرائب في نيروبي"، و"نقابة ماسكيني العامة" أو"نقابة الفقراء".[3]

وقد تمّ تقييد أنشطة النقابات بشكل متزايد، من خلال قانون منازعات النقابات العمالية The Trade Union Dispute Act لعام 1965 الذي حظر العمل النقابي. كما ازدادت القيود المفروضة على النقابات العمالية بتوحيدها تحت مظلة المنظمة المركزية للنقابات العمالية (COTU)، حيث لعبت الحكومة دورًا محوريًا في الموافقة على قيادة النقابة. ومن خلال قانون الجمعيات عام 1968، سيطرت الدولة على تسجيل وأنشطة المنظمات النقابية.[4]

ورغم محاولات الحكومة بعد الاستقلال السيطرة على ظروف تأسيس تنظيمات عمالية تُدين بالولاء والطاعة للحكومة؛ فقد عُرفت نقابات وتنظيمات العمال في كينيا بقدرات تنظيمية عالية وتأثير ونفوذ كبيرين،

[1] سليماني، "دور النقابات العمالية"،6.

[2] Atwoli, "The East African Trade".

[3] Josephine Misaro, "The Role of Trade Unions in Community Development in Kenya", *Int. J. of Res. in Education and Social Sciences: INTJR-E-I* 1n°.3(2012), https://www.researchgate.net/publication/378392678_The_Role_of_Trade_Unions_in_Community_Development_in_Kenya retrieved 12/12/2024.

[4] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State",112.

سواء على الحكومة أو على الشعب الكيني خاصة في فترة ما قبل الاستقلال. وكادت حركة التحرير الوطنية التي نشأت قبل الاستقلال أن تكون ناتجًا لحركة نقابات العمال وجهود اتحاد اتهم وقياداتهم المختلفة.[1]

تأسست المنظمة المركزية للنقابات العمالية ((COTU-K عام 1965 لتكون الهيئة الجامعة والمظلة الوطنية الوحيدة للحركة النقابية في كينيا، وهو الدور المحوري الذي لا تزال تضطلع به حتى اليوم. وتُقدّم المنظمة نموذجاً رياديا على مستوى القارة الأفريقية في تعزيز مشاركة الشباب في العمل النقابي؛ إذ تضم 45 نقابةً عماليةً منتسبة، وهو ما يمثل حوالي 97% من إجمالي العمال المنخرطين في العمل النقابي بكينيا، والبالغ عددهم نحو 2.5 مليون عامل.[2]

ورغم تفاوت مستويات المشاركة وهشاشة الهياكل التنظيمية من نقابةٍ إلى أخرى، فقد تبنّت (COTU-K) مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة تحدّي عزوف الشباب عن الانخراط النقابي، تضمنت محاور عدة؛ أبرزها: تطوير آليات تنظيم العضوية والتجنيد، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتفعيل أدوات الدعاية والمناصرة، وصولاً إلى مأسسة سياسات الرصد والتقييم؛ لضمان فاعلية الأداء النقابي في ظل المتغيرات المعاصرة لسوق العمل.[3]

بالنسبة لأوغندا فيمكن تتبّع مسار تطور النقابات العمالية بداية من فترة الحرب العالمية الثانية في سياق مشابه لنشأتها في كينيا، حيث تأسّست أول نقابة تحت اسم رابطة سائقي العربات الأوغنديين Ugandan Motors Drivers Association لعام 1939، إضافة إلى نقابة عمال السكك الحديدية ونقابة المزارعين.[4] وقبل تلك الفترة كانت الطبقة العاملة تتألّف من العمال المَوسميين الذين يغادرون البلاد لفترة قصيرة. ومع تطوّر الأوضاع بدأت النقابات العمالية في التبلور الفعلي منذ عام 1938.[5]

وكما هو الحال في كينيا، جاء رد فعل الدولة الاستعمارية على تزايد نشاط العمال بعد الحرب العالمية الثانية عبر فرض ترسانة من القواعد واللوائح؛ بهدف "تدجين" الحركة النقابية وحصر نشاطها في المجالات الاقتصادية، ومنع تحوّلها إلى فاعلٍ سياسي. وقد تجلّى ذلك بوضوح في "قانون النقابات العمالية" لعام

---

[1] عدوي، *النظام السياسي*،512.

[2] Mohammed Mwamadzingo et al., "African Trade Unions and the Future of Work Responses, Challenges and Opportunities",*International Labour Organization,*2023,145. https://www.ilo.org/publications/african-trade-unions-and-future-work-responses-challenges-and-opportunities 12/10/2024.

[3] Mwamadzingo, "African Trade Unions and the Future of Work Responses".

[4] سليماني، "دور النقابات العمالية"،6.

[5] Bazzara, "Contemporary Civil Society and the Democratisation Process in Uganda", 48.

1952م، حيث منعت السلطة الاستعمارية تسجيل النقابات العامة كآلية لتفتيت الطبقة العاملة، الأمر الذي أثّر على دور النقابات في المجال السياسي، وأدى إلى اختزالها في منظمات اقتصادية محدودة التأثير والفاعلية.[1]

وقد شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال في أوغندا مأسسة العمل النقابي وتأطيره قانونياً تحت مظلة المنظمة الوطنية لنقابات العمال (NOTU)؛ حيث أصبحت هذه المنظمة الهيئة الجامعة لـ (17) نقابةً عمالية، من أبرزها: نقابة عمال البريد، ونقابة عمال أوغندا. وتجدر الإشارة إلى أنَّ نشاط التسجيل النقابي ظلَّ محصوراً في إطار القطاع الخاص لفترة طويلة، ولم يتغير هذا المسار القانوني إلا بصدور قانون التعديلات المتنوعة على قوانين النقابات العمالية لعام 1993م، والذي فتح آفاقاً جديدة للتنظيم النقابي في البلاد. ومازالت المنظمة تؤدي مجموعة من الأدوار والأنشطة الرئيسية، مثل: الدفاع عن العمال، والدعوة لوضع حد أدنى للأجور في جميع القطاعات لمواجهة تدني الرواتب. إضافة إلى نشاطات أخرى.[2]

اختلفت مكانة ودور النقابات في كينيا عنه في أوغندا، حيث إن التأثير السياسي للنقابات في كينيا أكبر، فقد كان للنقابات العمالية في كينيا تاريخ طويل من النضال السياسي منذ الحقبة الاستعمارية، كما لعبت دورًا بارزًا في تحقيق الاستقلال ومطالب العمال والمشاركة في الحركات الوطنية.[3] بينما لم تلعب النقابات في أوغندا دورًا بنفس القوة، فقد كان دورها ضئيلاً في التأثير على المجال السياسي بما في ذلك مسار الأحداث السياسية التي قادت البلاد إلى الاستقلال؛ في تاريخ النقابات هناك كان أقل ارتباطًا بالحركات السياسية الكبيرة، خصوصًا في ظل أنظمة الحكم العسكري الطويلة التي أعاقت نشاطها.[4]

ويرجع هذا التفاوت في الأداء والتأثير لعدة عوامل، أولها السّياق التاريخي الذي نشأت وتطورت فيه النقابات في أوغندا، بداية من طبيعة القانون الذي سنته الإدارة الاستعمارية قبل الاستقلال، إلى سيطرة الدولة المتزايدة بعد الاستقلال على الحركة النقابية، خاصة مع تزايد القمع الحكومي والتدخل العسكري خشية من أن تكون النقابات واجهة للمعارضة في أوغندا.[5]

فقد ضعفت الحركة النقابية أكثر فأكثر أواخر الستينيات، في مواجهة الضغوط من جانب الدولة، والانقسام الإيديولوجي بين معسكرين شرقي وغربي، حيث لم يغيّر تشكيل مؤتمر العمال الأوغندي – وهو اتحاد نقابي

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.,47.

[3] عدوي، *النظام السياسي*،512.

[4] Bazzara, "Contemporary Civil Society and the Democratisation Process in Uganda", 48.

[5] Ibid.,52.

كان من المفترض أن يوحّد بين مختلف أجزاء الحركة النقابية–الأوضاع، ولكنه كان يعمل في الأساس كامتداد للدولة.[1]

ورغم استعادة النقابات العمالية في أوغندا استقلاليتها، خلال السنوات الأولى من حكم "عيدي أمين"*، إلا أن قدرتها على التأثير على السياسة لصالحها تقلّصت؛ بسبب الحرب الاقتصادية** التي اندلعت عام 1972.[2] وقد ساهم ذلك في إضعاف النقابات العمالية خاصة من خلال فقدان العضوية والسياسات الصناعية القمعية.[3]وقد ظل الوضع السياسي مُعادياً للعمال في ثمانينيات القرن العشرين، حيث تعرّضت حريّة العمّال في تكوين الجمعيات للانتهاكات.[4]

كما تعرّضت المنظمة الوطنية لنقابات العمال NOTU للضعف في التسعينيات؛ بسبب خصخصة معظم المؤسسات الحكومية في إطار سياسات برامج التكيف الهيكلي التي تبنتها الحكومة الأوغندية، مما أسفر عن فقدان عدد كبير من أعضاء النقابات لوظائفهم. كما ساهمت المشاحنات والصراعات الداخلية على الزعامة في إضعاف المنظمة بشكل أكبر، حيث أثّرت هذه الانقسامات سلباً على تماسكها وفعاليتها في مواجهة التحديات الخارجية.[5]

كما اشتدّت الأزمة في النقابات العمالية بسبب اعتمادها بشكل أساسي على الأموال الخارجية، مقارنة بالنقابات في كينيا؛ ما أثّر على استقلاليتها وفاعلية أنشطتها*.[6]

---

[1] Ibid.,49.

*يعتقد "جيه جيه باريا" J.J. Barya أن النقابات العمالية استعادت استقلالها بالفعل خلال السنوات الأولى من حكم أمين، ويرى أن ذلك راجع هذا لثلاثة عوامل: الأول، تعيين وزير فضل استقلال النقابات العمالية، والثاني المحاولة اليائسة من قبل نظام أمين لكسب بعض الشرعية. أما الثالث، الإضرابات في الفترة 1971–1973. وقد أدى هذا الوضع إلى تعديل عدد من القوانين التي تحكم النقابات العمالية. عاد المرسوم رقم 29 لعام 1973 استقلال النقابات العمالية قانوناً. ومن ناحية أخرى، يزعم ممداني أن مرسوم عام 1973 يبدو أنه أعاد استقلال النقابات العمالية، إلا أن هذا لم يغيّر الاتجاه العام للعلاقة بين الدولة والنقابات العمالية، أي التنظيم والرقابة الإدارية. ومع ذلك، فإن الفارق الوحيد هو أنه خلال فترة أمين، تم تشكيل منظمة مظلة للنقابات العمالية، وهي المنظمة الوطنية للنقابات العمالية NOTU.المصدر :.Ibid

[2] Bazzara, "Contemporary Civil Society and the Democratisation Process in Uganda", 48.

**وفي هذا السياق أشار "أوكوي" Asowa-Okweإلى أن هذه الحرب التي شملت طرد الأقلية الآسيوية وفرض حظر دبلوماسي واقتصادي من الغرب على البلاد، أدّت إلى انهيار شبه كامل للقاعدة الصناعية في أوغندا، مما أثّر سلبًا على القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تدعم النقابات العمالية وتمكينها من ممارسة نفوذها السياسي.المصدر . Ibid :

[3] Ibid.

[4] Ibid.,52.

[5] Kansiime, *A Study of State-Civil Society Relationship*,65.

[6]Kansiime, *A Study of State-Civil Society Relationship*,65.

مما ذُكر سابقاً يمكن القول إن التمايز في السياقات التاريخية والاقتصادية والسياسية بين البلدين كان المحرّك الأساسي للاختلاف في دور وتأثير النقابات؛ حيث شكّلت هذه العوامل في أوغندا عوائق حالت دون تحول النقابات إلى فاعلٍ سياسي واقتصادي مؤثّر.

2. المنظمات الدينية:

هناك جماعات دينية عديدة في كينيا وأوغندا، وتتناول الدراسة تلك الجماعات ذات المطالب والأهداف المعلنة المرتبطة بأنشطة سياسية واضحة تقوم بها هذه الجماعات.

وتعدّ المنظمات الدينية (الكنائس والمجالس الإسلامية) من أهم مكونات المجتمع المدني في البلدين، فهي تمتلك "شرعية أخلاقية" وقاعدة شعبية تفوق في كثير من الأحيان نفوذ الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية التقليدية.[1]

حيث يرى الباحثون أن المنظمات الدينية هي الأقل معاناة من المعوقات التنظيمية والمالية. عدد أعضائها الكبير، ومنظماتها الوطنية القوية، والمعقّدة، والفاعلة، وقادتها ذوو الخبرة السياسية، وأمنها المالي الكبير واستقلالها، وعلاقاتها الدولية، كلها عوامل تُمكّنها من الحفاظ على استقلالها عن الحكومة. هذه المزايا، إلى جانب حسّها المدني، تجعل الهيئات الدينية جزءًا مهمًا من المجتمع المدني في المنطقة، قادرة على كسر "ثقافة الصمت" التي فرضتها سنوات من الحكم الاستبدادي.[2]

نذكر أهم هذه الجماعات الموجودة في كينيا: المجلس الوطني لكنائس كينيا National Council of Churches of Kenya، مجلس الدعاة الإسلاميين في كينيا IPK، وقادة الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، وجماعة المصلى الصامت، والقادة المسلمون.[3]

والجدير بالذكر أن تاريخ الجماعات الدينية التي عملت بالسياسة في كينيا يرجع إلى فترة ما قبل الاستقلال، ومن هذه الجماعات: جماعة ليجيو ماريا المسيحية، التي نشأت في الخمسينيات في منطقة "نيانزا" المركزية، وتكوّنت من قادة الكنائس الأفريقية لأبناء مجموعة (ليو) الاثنية؛ وقد أيّدت هذه الجماعة حركة التحرر الوطني في كينيا وطالبت بالإفراج عن "كينياتا" ورفاقه.[4]

---

[1] Mesharch W. Katusiimeh, "Civil Society Organisations and Democratic Consolidation in Uganda", *African Journal of International Affairs*7, n°. 1-2(2004):108 , https://www.researchgate.net/publication/272339173_Civil_Society_Organisations_and_Democratic_Consolidation_in_Uganda1

[2] Katusiimeh, "Civil Society Organisations and Democratic Consolidation,108.

[3] عدوي، *النظام السياسي*،543.

[4] المرجع نفسه.

وبعد ذلك لم يبرز النشاط السياسي لقادة الكنائس الكينية، إلا ابتداءاً من فترة الولاية الثانية للرئيس "موي" في منتصف التسعينيات، بعدما اشتدّت المعارضة السياسية من شتى فئات وطبقات الشعب الكيني ضد نظام الرئيس "موي"، وازداد عدد مؤيّديها من المثقفين الكينيين في الداخل والخارج.[1]

وقادة الكنيسة في كينيا اتحادين هما: المجلس الوطني لكنائس كينيا، وقادة الكنيسة الرومانية الكاثوليكية. ولم يكتف قادة الكنيسة بالمعارضة العلنية للنظام الكيني في الداخل، بل قاموا أيضا بنشر مقالات وتقارير في الصحف الأوروبية والأمريكية واصفين نظام الرئيس "موي" بالديكتاتورية، والفساد، واستغلال النفوذ.

وقدّموا أيضا المساعدات والمعونات المادية لأطراف النزاع الإثني خلال الأزمات والصراعات الدموية بين أفراد المجموعات الإثنية، في المناطق التي ينشب فيها نزاع إثني. وقد طالبت كل الجماعات الدينية الكينية –بصفتها جماعة مصالح– الناشطة في المجال السياسي بتطبيق الديموقراطية والمساواة، والعدالة الاجتماعية، كما سعت إلى الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق "دانييل أراب موي".[2]

شكّلت المنظمات الدينية في أوغندا أيضا فئة أخرى من منظمات المجتمع المدني، وقد أشار "أولوكا أونيانجو"* Loka Onyangoإلى أن بعض الجمعيات الدينية تنشط أحياناً في الجوانب الروحية، والاجتماعية، والاقتصادية، وحتى السياسية، وتشمل الكنيسة الكاثوليكية وكنيسة أوغندا، والكنيسة الأرثودوكسية، والمساجد.[3]

تتّفق المنظمات الدينية في البلدين في كونها "صمّام أمان" اجتماعي، حيث تُدير المؤسسات الدينية نسبة كبيرة من المدارس والمستشفيات، وتعتبر المزوّد الأول للخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية التي يغيب عنها الدعم الحكومي. لكنها اختلفت فيما يخص الدور في المجال السياسي وخاصة الدور في التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.[4]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه،544–545.

* هو البروفيسور "جوزيف أندرو أوينغو"Joe Oloka-Onyangoويُعرف أكاديمياً باسم J. Oloka-Onyango. هو أكاديمي، ومحامٍ، وناشط حقوقي أوغندي بارز، ويُعد من أهم المفكرين النقديين في إفريقيا والجنوب العالمي في مجالات القانون الدستوري، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني. المصدر: "J. Oloka-Onyango",https://www.langaa-rpcig.net/author/jolokaonyango/ 24/06/2026.

[3] Kansiime, *A Study of State-Civil Society Relationship*,48.

[4] Katusiimeh, "Civil Society Organisations and Democratic Consolidation",108.

وقد لعبت المنظمات الدينية في كينيا دوراً مهماً في تعزيز التحول الديمقراطي، حيث شجّعت مشاركتها النشطة في النقاشات السياسية، والمفاوضات المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية على دفع الإصلاحات الدستورية وعمليات التحول السياسي.[1] وكجماعة مصالح طالبت كل الجماعات الدينية الكينية، القائمة بنشاط سياسي بتطبيق الديمقراطية ،والمساواة ،والعدالة الاجتماعية ،وعدم تحيّز الحكومة لصالح أبناء مجموعة إثنية دون أخرى، كما أيّدت محاربة الفساد السياسي والمالي .كما سعت هذه الجماعات إلى الإطاحة بنظام الرئيس السابق "موي" ،كما شاركت في مناقشات حول مشكلة الخلافة السياسية وعملية تعديل الدستور الكيني وإصلاح نصوصه المناقضة ،والمقيّدة للديموقراطية.[2]

وقد اجتمع زعماء وقادة المسلمين في لقاء جماهيري كبير في مومبسا طالبوا فيه بوحدة رجال الدين المسيحي والإسلامي لمناهضة سياسة الرئيس "موي" وإصلاح الدستور وتحقيق الديمقراطية في كينيا، كما طالبوا بإشراك الشعب الكيني في عملية تعديل الدستور، وضرورة معالجة بعض المشاكل الاجتماعية، مثل: مشكلات نقص المياه الصالحة للشرب في مناطق عديدة من كينيا. ثم بعد ذلك عَقد المجلس الوطني للكنائس الكينية لقاءاً عامّاً سنة 1999، قادة أكثر من 100 قس من قادة كل الكنائس لمناقشة الوضع الاقتصادي الكيني، ومشكلة الخلافة السياسية في كينيا بعد رحيل الرئيس "موي". [3]

رغم وجود هذه الأدوار المُهمّة إلا أن الكثير من المواقف السياسية التي تم اتخاذها أثناء عملية التحرير السياسي كان إلى حد كبير نتيجة للانتماء العرقي والمحسوبية السياسية. وكانت القواعد الاجتماعية لمعظم المؤسسات "الناشطة" تتألف من مجموعات عرقية ذات تقاليد سياسية قوية، ولكنها كانت مستبعدة من السلطة، وخاصة (اللوه)، و (الكيكويو) الذين تم تطهيرها بشكل منهجي من مراكز السلطة بعد وفاة "كينياتا".[4]

أما بالنسبة لأوغندا يرى الباحثون أنه بالرغم من أن المنظمات الدينية منظمة من منظمات المجتمع المدني أدّت بعض الأدوار المهمة، مثل الوعظ واصدار بيانات رسمية تدعم الديمقراطية، والحكومة النزيهة، والخاضعة للمساءلة. كما شاركت في مجموعة من المشاريع التنموية، إضافة إلى تشجيع أعضاء الكنيسة على المشاركة في عملية وضع الدستور، والانتخابات، والعمل في نظام المجالس المحلية الذي اعتمدته

[1] Kansiime, *A Study of State-Civil Society Relationship*,48.

[2] عدوي، *النظام السياسي*،545.

[3] المرجع نفسه،547.

[4] Okuku, "Civil Society and the Democratisation Process",56.

حركة المقاومة. إلا أن تلك الأنشطة لم تكن فاعلة ومؤثرة في المجال السياسي؛ بسبب موالاة هذه المنظمات لنظام حركة المقاومة الوطنية.[1]

وقد كان دور الكنائس، والمنظمات الدينية الأخرى في أوغندا ضئيلاً في التغيير الديمقراطي مقارنة به في كينيا؛ حيث نادراً ما قادت المنظمات الدينية في أوغندا النضال من أجل الديموقراطية، ويرجع هذا التفاوت في الدور بين البلدين إلى عدة أسباب، أوّلها تأثير القيود السياسية والاجتماعية التي أضعفت من قدرة المنظمات الدينية الأوغندية على المشاركة الفاعلة، في ظل نظام سياسي أكثر سلطوية يحدّ من حرية التعبير والتجمع، مما قلّل من تأثير المنظمات الدينية على السياسة الوطنية.[2]

وقد شكّلت الاستقلالية سبباً آخر في تفاوت الدور السياسي بين منظمات المجتمع المدني في البلدين؛ حيث أدى نقص الموارد المالية من المانحين إلى ارتهان قادة المنظمات الدينية لرعاية الدولة ومن ثم سيطرة هذه الأخيرة وتبعيتهم لها، ومنه ما حصل من موقف الكنيسة المؤيّد لنظام "موسيفيني".

في المقابل، كانت الكنيسة في كينيا واحدة من المؤسسات التي تمكنّت من الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال المؤسسي عن الدولة؛ وهو المورد المهم الذي اعتمدت عليه في نضالها فترة الثمانينيات والتسعينيات، حيث نشأت في الفترة الاستعمارية شبكة كثيفة من الهياكل، والمنظمات التابعة للكنيسة في كل مجال اقتصادي، واجتماعي تقريبًا ممّا أعطاها تَميُّزًا تنظيميًا. فقد أظهرت هذه المنظمات في نضالها من أجل التغيير قدرتها على الوصول إلى الطبقات المحرومة والمهمّشة.[3]

أما السبب الثالث فيتمثل في ضعف الهياكل التنظيمية الداخلية؛ نتيجة للانقسام بين الكنائس– الكنيسة الأنجليكانية التابعة للدولة والكنيسة الكاثوليكية المناهضة للدولة–في أوغندا، عكس التجربة الكينية التي اتّسمت بالتنسيق المشترك. وقد أدّى ذلك إلى إضعاف دور المنظمات الدينية الأوغندية في التحول الديموقراطي عكس المنظمات الدينية في كينيا، حيث حال دون تقديم أي شكل من أشكال الجبهة المتحدة بشأن قضايا الحريات وحقوق الإنسان.[4]

[1] Ronald Kassimir, "The Social Power of Religious and Civil Society:The Church in Uganda" in *Uganda's Civil Society: History, Challenges, Prospects*,ed. Jhon De Coninck,Arthur Larok (Kampala:Fountain Publishers,2021),112.
[2] Okuku, "Civil Society and the Democratisation Process",55.
[3] Okuku, "Civil Society and the Democratisation Process",55.
[4] Bazaara, "Contemporary Civil Society and the Democratisation Process",87.

مما ذُكر سابقاً يمكن القول إن المنظمات الدينية في كينيا وأوغندا كان لها حضور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع تفاوت واختلاف في درجة التأثير بين البلدين، حيث شكّلت مجموعة من العوامل السياسية والتاريخية دور المنظمات الدينية في كل من كينيا وأوغندا.

3. التعاونيات الفلاحية:

التعاونيات الفلاحية هي تجمّعات طوعية من المزارعين الذين يجمعون مواردهم لتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة. وتهدف هذه التعاونيات إلى تحسين الظروف الاقتصادية لأعضائها، والحصول على أسعار أفضل للمدخلات الزراعية والتسويق.[1]

وتعدّ كل من كينيا وأوغندا بلدين زراعيين بالأساس، وعليه تلعب التعاونيات الفلاحية في البلدين دورًا مهمًا في دعم صغار المزارعين وتعزيز التنمية الريفية. مع تفاوت الأدوار بينها.

وقد تأسّست التعاونيات الفلاحية في كينيا وأوغندا خلال منتصف القرن العشرين، ففي كينيا تأسّست بشكل رسمي بعد الاستقلال في عام 1963؛ ولكن جذورها تعود إلى فترة الاستعمار، فقد تمّ إنشاء أول اتحاد للتعاونيات الزراعية، وهو "اتحاد المزارعين الوطنيين"، في عام 1946. كان الهدف من تأسيس هذه التعاونيات هو تعزيز قدرة المزارعين على المنافسة في الأسواق وتحسين ظروفهم الاقتصادية.[2]

وقد كان لاتحاد كينيا للفلاحين، والاتحاد التعاوني لمزارعي البن، والتنظيمات التعاونية الأخرى دور مهم في التعبير عن اتجاهات ومطالب أبناء الريف الكيني، خاصة الشباب من العمال الزراعيين وأصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. حيث عارضت هذه التنظيمات سياسات النظام الكيني في عهد "موي" خلال فترة التسعينيات، بدورها لا يقل أهمية عن دور المحامين المعارضين في جمعية القانون، ومجلس الكنائس الكينية، ورجال الصحافة. وتعتمد هذه التنظيمات بشكل أساسي في نشاطها على شباب عمال الريف وأصحاب المزارع.[3]

و رغم نشاط وتأثير التعاونيات الفلاحية الكينية ، إلا أن القراءة التحليلية للحركة العمالية بوصفها "جماعة مصالح "تُظهر تبايناً في نشاطها وتأثيرها عبر المراحل التاريخية؛ فقد بلغت الحركة ذروة قوتها وتنظيمها خلال العقد الأخير من الحقبة الاستعمارية، وهي الفترة التي شهدت اندلاع ثورة "ماو ماو" عام

---

[1] Ibid.,42.

[2] عدوي، *النظام السياسي*،527.

[3] المرجع نفسه.

1952م وصولاً إلى تحقيق الاستقلال عام 1963م. حيث احتفظت هذه الحركة بقوة نشاطها خلال العشر سنوات التالية للاستقلال، ولكنها بدأت في الضعف التدريجي وموالاة الحكومة منذ اغتيال الزعيم النقابي والوطني "توم مبويا" Tom Mboya عام 1969، وحتى الوقت الحاضر.[1]

وقد شكّلت ظاهرة التعاونيات منذ الخمسينيات في أوغندا أيضا أهمية سياسية كبيرة؛ باعتبارها وسيلة احتجاج تعمل على السياسات الوطنية للبلاد. وفي هذا السياق، برز "تحالف التعاونيات الأوغندية" (UCA) كمنظمةٍ عليا لتعاونيات الفلاحين اعتباراً من عام 1952م؛ حيث بلغت آنذاك (278) تعاونيةً مسجّلةً تضم (14,832) عضواً. وبحلول عام 1978م، تطوّر الهيكل التنظيمي ليصل إلى جمعيةٍ مركزية و(41) نقابةً فرعية.[2]

ورغم وجود تعاونيات فلاحية نشطة إلى حدّ ما في أوغندا، إلا أنها أقل تأثيرا مقارنة بكينيا، فعلى عكس التعاونيات الفلاحية في كينيا، افتقرت التعاونيات الأوغندية إلى القدرة على المشاركة الحقيقية والتأثير في صنع السياسات العامة، مع غياب مبدأ مساءلة القيادات أمام القواعد العمالية. ويرجع هذا الضعف إلى تبني "نهجٍ عسكري" في إدارة هذه التعاونيات –لا سيما في عهد عيدي أمين– نتيجة انخراط قياداتها في الحزب الحاكم، مما يفقدها استقلاليتها.[3]

كما أنها تفتقر إلى التماسك الداخلي اللازم للتأثير في السياسة. ومع التحوّل نحو التعددية الحزبية، تفاقمت الأزمة بانقسام التعاونيات إلى فصائل متصارعة على أسسٍ حزبية. كما عرفت العُضوية تراجعاً حاداً نتيجة عجز التعاونيات عن سداد مستحقات الأعضاء بانتظام، وهو ما نتج عن تهالك البنية التحتية ونقص التمويل اللازم للمحاصيل.[4]

وقد اجتمعت هذه العوامل التنظيمية والمالية مع الصراعات الداخلية لتؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف الحركة التعاونية الأوغندية وتقويض دورها كفاعلٍ في المجتمع المدني.

ويمكن القول إن البيئات المختلفة التي نشطت فيها التعاونيات الفلاحية في كل من كينيا وأوغندا أنتجت اختلافاً بينها في الخصائص والأدوار، لذلك تعدّ التعاونيات الفلاحية في كينيا أكثر تنظيماً وتأثيرًا مقارنة بنظيرتها في أوغندا.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Bazaara, "Contemporary Civil Society and the Democratisation Process",42.

[3] Ibid,46.

[4] Ibid,46.

4. الأحزاب السياسية:

يعرّف "جيوفاني سارتوري" Giovanni Sartoriالحزب السياسي على أنه:" جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على أن تقدّم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة".
في حين يرى "بول مارا بوتو" Paul Maraboutأن: "الأحزاب هي جمعيات هدفها العمل السياسي". أما الأستاذ "قوقال": Gogvel "فيعرّف الحزب بأنه:" تجّمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية، بقصد الاستيلاء كلياً أو جزئياً على السلطة حتى يتمكن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه".[1]

ويعدّ موضوع إدراج الأحزاب السياسية ضمن تشكيلة المجتمع المدني محلّ خلاف بين العلماء والباحثين المتخصصين؛ حيث يرى فريق من الباحثين أن الأحزاب السياسية يجب أن تكون جزءاً من المجتمع المدني. وفي هذا السياق يرى كل من "كاروثرز" Carothers* و"سيوانيانا" Sewanyana ** أن الأحزاب السياسية جزء من الحياة المدنية، تتضمن هذه الحُجّة الزعم بأن الديمقراطية يمكن أن تتطور من خلال وجود جمعيات مستقلة تتفاعل مع الدولة.[2]

كما تشير الكتابات حول المجتمع المدني إلى وجود علاقة بينها وبين الأحزاب السياسية، حيث تستمد الأحزاب السياسية قوّتها من تنظيمات المجتمع المدني، والعكس صحيح مجرد وجود هذه الأخيرة دون أحزاب سياسية قد يجعل منظمات المدني عاجزة.[3]

في المقابل يعارض عدة باحثين مثل "كييزا" Kiiza*[4] الفكرة؛ بحجة أن الأحزاب السياسية تطمح إلى الاستيلاء على السلطة، في حين أن منظمات المجتمع المدني عكس ذلك حيث تسعى للتأثير على السياسة فقط بطرق غير مباشرة.[5]

---

[1] بومدين طاشمة، *مدخل إلى علم السياسة: مقدمة في دراسة أصول الحكم* (الجزائر ،المحمدية:جسور للنشر والتوزيع،2014)،136.

*"توماس كاروثرز" Thomas Carothersهو مفكر، وباحث، وقانوني أمريكي ، ويُعد أحد أهم المراجع العالمية في دراسة التحول الديمقراطي والمجتمع المدني.المصدر : "Thomas Carother", *Experts*, https://carnegieendowment.org/people/thomas-carothers 25/06/2026.

** أكاديمي، ومحامٍ أمام المحكمة العليا، وأحد أبرز قادة المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين في أوغندا.المصدر : "Mr. Livingstone Sewanyana, former Independent Expert (2018 - 2024) *",Independent Expert on international* orderhttps://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-international-order/mr-livingstone-sewanyana-former-independent-expert-2018-2024 ,25/06/2026.

[2] Bazaara, "Contemporary Civil Society and the Democratisation Process",37.

[3] Ibid.,39.

[4] Kansiime, "The State, Civil Society",6.

* هو عالم اقتصاد سياسي وأكاديمي من أوغندا، وتتقاطع أبحاثه بشكل كبير مع أطروحات "رونالدو مونك" في مجالات العولمة، والتنمية البديلة، ومقاومة النيوليبرالية في دول الجنوب.المصدر : "Julius Kiiza",https://scholar.google.com/citations?user=WA8noM8AAAAJ&hl=en28/06/2026.

[5] Bazaara, "Contemporary Civil Society and the Democratisation Process",39.

ويستبعد "لاري دايموند" Larry Diamondأيضا الأحزاب السياسية من مكونات المجتمع المدني؛ حيث يرى أن المجتمع المدني مستقل عن الدولة، وعن المجتمع السياسي الذي يعني في جوهره النظام الحزبي.

وفي ذلك يقول: "إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تُشكّل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا ما هيْمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتَفقد بالتالي معظم قُدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسّط وتعزيز وبناء الديمقراطية".[1]

وتعدّ الأحزاب السياسية من أهم قواعد الديمقراطية؛ فوجودها ضرورة لتأكيد المعارضة وإمكانية تنظيم التداول السلمي على السلطة، كما تعدّ إحدى المؤسسات الرئيسية لتكريس الحرّيات السياسية من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية. ويتّفق دارسو الأحزاب السياسية بشكل عام على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في النظم السياسية الحديثة، مثل التمثيل والاتّصال، وتجميع المصالح وربطها، وتجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة، والتنسيق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها.[2]

ويرى عدة باحثين أن الأحزاب السياسية هي جانب من جوانب المجتمع المدني التنظيمي القائم على التبادل الحر بين الأفراد ومختلف المجتمعات، والذي لا ينبغي أن يكون موضع تدخّل حكومي.
ولكن الوضع يختلف في أفريقيا، فغالبًا ما تمتد سلطة الدولة لتشمل أجزاءً كبيرة من المجتمع المدني؛ حيث تتلاشى الحدود بين الدولة والمجتمع أو تختفي تمامًا، وفي بعض الحالات يسود النظام الشمولي.
ورغم أن دول شرق أفريقيا تُصنّف نفسها بأنها ديمقراطية، إلا أن معاملتها للأحزاب السياسية تميل إلى الاستبداد وفرض قيود على أنشطتها وفي غالب الأحيان حظر هذه الأنشطة بموجب تشريعات النظام العام القديمة، لا سيما خلال فترات الحملات الانتخابية.[3]

مما ذُكر سابقاً يصبح من المهم الحديث عن الأحزاب السياسية وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا.

---

[1] بلعابد، *دور المجتمع المدني في التنمية السياسية*،81.

[2] بلعابد، *دور المجتمع المدني في التنمية السياسية*،81.

[3] Bazaara, “Contemporary Civil Society and the Democratisation Process”,39.

وتعدّ كينيا من أوائل الدول الأفريقية التي شهدت قيام أحزاب سياسية بها المفهوم الحديث للأحزاب السياسية وإن سبقتها العديد من الدول الأفريقية في هذا الشأن مثل جنوب أفريقيا.

وقد تمّ إعادة التعددية السياسية–في ظل الضغوط الداخلية والخارجية– من خلال قانون تعديل دستور كينيا لعام 1991. ولم يُقر البرلمان قانون الأحزاب السياسية رقم 10 إلا في عام 2007.

ونتيجة لهذا القرار نشأ عدد كبير من الأحزاب السياسية، حيث بلغ عددها أكثر من ستة عشر حزبًا دخل نصفها على الأقل الانتخابات العامة سنة 1992.ثم ازدادت بعد ذلك إلى 144 حزب سياسي دخل معظمها انتخابات 2007، ولم يفز منها بمقاعد سوى 23 حزبا فقط.[1]

ومن أهم الأحزاب الكينية التي مارست أنشطة سياسية فاعلة نسبياً في النظام السياسي الكيني، اتحاد كينيا الوطني الأفريقي (حزب كانو)، اتحاد كينيا الأفريقي الديموقراطي(كادو)، اتحاد شعب كينيا، حزب كينيا الديمقراطي، التجمع من أجل استرداد الديمقراطية (فورد–كينيا)، تحالف قوس قزح للتحالف الوطني، مؤتمر كينيا الوطني، مؤتمر كينيا الاجتماعي، حزب التنمية الوطنية، الحزب الاجتماعي الديموقراطي، حزب المرشحين المستقلين، حزب سافينا، إضافة إلى أحزاب أخرى.[2]

بالنسبة لأوغندا فهي عكس كينيا توصف بأنها دولة "بدون أحزاب"، حيث تمثّل أوغندا واقع حزب استبدادي مهيمن لا يقبل بمنافسة انتخابية مفتوحة ونزيهة من الأحزاب الأخرى. وقد قاومت الحكومة الأوغندية إدخال نظام التعددية الحزبية بشدة أكبر من الحكومة في كينيا، حيث ظلّ المناخ السياسي في أوغندا معاديًا بشكل أساسي لتطور نظام تعددي. وقد تمّ تكييف الهيكل الانتخابي والدستوري استجابة لهذا الواقع بدلًا من السعي إلى إنتاج أحزاب وطنية في نظام تعدّدي عرقي بدا عاجزًا عن إنتاج مثل هذه الأحزاب حتى بعد 44 عامًا من الاستقلال.[3]

وقد تمّ إعادة نظام التعددية الحزبية بعد استفتاء عام 2005، وتمّ تكريس هذا الحق في دستورها الحالي (دستور عام 1995، والمعدل). من خلال المادتين 72 و73 الاعتراف بالحق في تشكيل الأحزاب السياسية بالوجود والمشاركة في الانتخابات، لكن مع بعض القيود التي فُرضت في البداية مثل نظام "سياسة الحركة"

[1] عدوي، *النظام السياسي*،520-521.

[2] المرجع نفسه،522.

[3] Michael Chege, "Political Parties in East Africa: Diversity in Political Party Systems",*Report prepared for the International Institute for Democracy and Electoral Assistance*,2007,33. https://www.idea.int/ retrieved 22/05/2023.

الذي سمح بعمل الأحزاب لكنه منع حملاتها الانتخابية لفترة، قبل أن يتم تعديل الوضع تدريجياً نحو تعددية حزبية فعلية.

وتشمل هذه الأحزاب إضافة إلى حزب حركة المقاومة الوطنية منتدى التغيير الديموقراطي FDC، حزب مؤتمر شعب أوغندا القديم UPC، حزب المحافظين DP وهي أحزاب صغيرة. [1]

ويختلف نظام الحزب المهيمن في أوغندا اختلافا كبيرا مع بيئة التعددية الحزبية في كينيا. ولذلك، تتبنى أحزاب المعارضة والأحزاب الحاكمة استراتيجيات مختلفة في التنظيم الداخلي وتعبئة الأعضاء وتشكيل الائتلافات من أجل البقاء مؤثرة وتنافسية، إما للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها. وبغض النظر عن هذه العوامل، فإن معظم الأحزاب في البلدين تتّسم بمستويات منخفضة من المؤسسية، ومركزية عالية، وشمولية أقل بدرجات متفاوتة.[2]

وعلى العموم، يُعزى ضعف ترسيخ الأحزاب السياسية في المنطقة إلى التناقض القائم بين الهياكل والقواعد والإجراءات الواردة في وثائق الأحزاب وبين واقع وممارسة الديمقراطية داخل الحزب.[3]

بالنسبة لعلاقة منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في كينيا وأوغندا، تحمل أوجه تشابه واختلاف تعكس السياقات السياسية في كل بلد. فهي تتسم بالتعقيد والتنافس على قيادة الإصلاحات، مع تشابه في التحالفات المؤقتة وضعف الثقة المتبادلة بين الطرفين. لكنها تتفاوت بين كينيا وأوغندا، ففي كينيا تعرف العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية شراكة أكثر توازناً وتحالفاً نسبياً؛ فقد شكّل المجتمع المدني والأحزاب السياسية جبهة موحّدة لإقرار دستور 2010.مقارنة بأوغندا التي تعرف فيها العلاقة بين الطرفين توتراً ملحوظاً. 4

وفي هذا السياق يشير منتدى المنظمات غير الحكومية (2007) إلى أنه منذ فتح المجال السياسي أمام الأحزاب السياسية للعمل، برزت هذه الأحزاب كلاعب رئيسي في السياسة العامة، وهو موقع كان يشغله المجتمع المدني عندما كانت الأحزاب محظورة. وقد أثار هذا الأمر تساؤلات حول دور منظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن الحقوق في البلاد، وعلاقة هذه الأخيرة بالأحزاب السياسية والتوتر

[1] Chege, “Political Parties in East Africa”,35
[2] Chege, “Political Parties in East Africa”,43.
[3] Chege, “Political Parties in East Africa”,53.

وضعف التنسيق فيما بينها.[1]ويمثّل غياب الأحزاب السياسية الفاعلة و/أو معارضة فاعلة حلقة مفقودة في مسار المجتمع المدني للتأثير على سياسة الحكومة في أوغندا.[2]

يرجع هذا الاختلاف في العلاقة بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في البلدين، إلى طبيعة السياق السياسي والتعددية الحزبية في كينيا، مقابل النظام التسلطي في أوغندا الذي حظر الأحزاب السياسية.

5. الإعلام:

يتم اعتبار وسائل الإعلام جزءًا من المجتمع المدني؛ لكونها تمثّل إحدى التنظيمات المستقلة عن السلطة التي تسعى لحماية مصالحها من انتهاكات الدولة، وتعزيز مصالح الجمعيات الأهلية الأخرى عبر استغلال الحيّز السياسي المتاح وتوظيف خصائصها الفريدة. ولا يقتصر دورها على حماية المواطنين من التجاوزات الحكومية فحسب، بل يمتد ليشمل دعم الفضاء العام وتمكين مؤسسات المجتمع المدني الأخرى؛ وقد تجلّى هذا الدور بوضوح من خلال إسهاماتها الجوهرية في النضال من أجل الاستقلال. [3]

تفترض وسائل الإعلام التي تدافع عن قضايا الديمقراطية وجود بيئة يمكن للمجتمع المدني أن ينظّم فيها بحرّية ويعبّر أيضًا عن آرائه. وفي حالة كينيا وأوغندا، سيطرت الدولة على وسائل الإعلام – مع تفاوت بين الحالتين– في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة التي تعزّز وسائل الإعلام أو تقوّضها.[4]

قامت وسائل الإعلام الكينية في السنوات الماضية بنقل التقارير حول ندوات التثقيف المدني، التي نظمتها المعارضة وغيرها من جمعيات المجتمع المدني. وتشمل هذه الجمعيات، واللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة، والمجلس الوطني لكنائس كينيا NCCK، وجمعية القانون الكينية LSK، وقد كشفت وسائل الإعلام عدم ارتياح الحكومة تجاه مثل هذه الندوات، وبالتالي توعية الجمهور بتصميم الحكومة على بقائهم جاهلين وسلبيين سياسياً.[5]

وقد فُرضت قيود على الصحافة في فترة الحزب الواحد، حيث تمّ اعتبارها وسيلة محتملة للمعارضة ضد السلطات، فقد استخدمت الدولة سلطتها للتضييق على الصحافة وخاصة وسائل الإعلام المطبوعة الأكثر استقلالية، وذلك من خلال مصادرة المعدّات، واعتقال الصحفيين الذين كانوا ينتقدون الحكومة وكذلك

[1] Kansiime, "The State, Civil Society",05.
[2] Nanna Thue ,Apollo N.Makubuya and Maureen Nakirunda, "A Study on the Civil Society in Uganda",*Report for the Royal Narwegian Embassy in Uganda*, July,2002,39. https://www.norad.no/contentassets/f3466817c63b463a951edbde0d23a5a2/uga-civsoceity-report.doc retrieved 25/12/2023.
[3] Wanyande, "The Media as Civil Society", 6-9.
[4] Bazaara, "Contemporary Civil Society and the Democratisation Process",54.
[5] Wanyande, "The Media as Civil Society,16.

قمعهم حتى بعد إدخال سياسة التعددية الحزبية. كما زاد الافتقار إلى هيئة مهنية لحماية الصحفيين من تفاقم معاناتهم وضعف موقفهم في علاقتهم بالدولة. وعليه فقد اعتمد الصحفيون في كينيا لفترة طويلة على اتحاد الصحفيين الكيني (KUJ) للتعبير عن مصالحهم. ومع ذلك لم يكن اتحاد الصحفيين الكيني ذا دور فعّال، ويرجع ذلك جزئياً إلى الضوابط والقيود التي فرضتها الحكومة، إضافة إلى القيادة غير الكفؤة.[1]

بالنسبة لأوغندا يرى المتخصصون أن وسائل الإعلام في أوغندا مرّت بمرحلتين، عصر ما بعد الاستقلال قبل أن تتولى حركة المقاومة الوطنية السلطة، في هذه المرحلة شهدت تنافس الدولة مع وسائل الإعلام باستثناء عدد قليل من الصحف المستقلة، مثل صحيفة لأوغندا اليومية، وحتى أوائل التسعينيات كانت الدولة تمتلك الإذاعة والتلفزيون والصحافة طوال فترة ما بعد الاستقلال، وتمّ تقييد وسائل الإعلام في البلاد عن القضايا التي يمكنها معالجتها من أجل توسيع نطاق الديمقراطية.[2]

حيث استخدمت حركة المقاومة الوطنية أساليب الترهيب التي دفعت الصحف إلى الارتباط بحركة المقاومة الوطنية. كما أدّت الانقسامات داخل منظمات الصحفيين الى انهيار هذه الأخيرة، ولم يتمكن الصحفيون من المضي قدماً بما فيه الكفاية لأنهم منقسمون سياسياً، وفي الوقت نفسه نادراً ما تتم معالجة القضايا الخطيرة مثل الطابع غير الديموقراطي لبرامج التكيف الهيكلي.[3]

يمكن القول إنه رغم سعي وسائل الإعلام في كلا البلدين إلى زيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية والسياسية وتعزيز المشاركة المدنية، إلا أنها تواجه تحدّيات كبيرة تتعلق بالقيود القانونية والسياسية والاقتصادية، كما تعاني معظم وسائل الإعلام الخاصة من التبعية للإعلانات الحكومية أو الشركات الكبرى المرتبطة بالسلطة، مما يشكل قيداً على استقلاليتها التحريرية. دون نسيان الضعف الهيكلي والانقسامات الداخلية. [4]

رغم التشابه الذي بين الحالتين، يكمن الاختلاف في درجة الحرية التي تتمتع بها وسائل الإعلام، والتي تنبع بشكل أساسي من طبيعة النظام الحاكم في كل دولة. حيث تتمتع وسائل الإعلام الكينية التقليدية والالكترونية بهامش أوسع من حرية النقد نسبياً،[5] في المقابل تخضع وسائل الإعلام لبيئة مقيّدة ولرقابة

[1] Wanyande, "The Media as Civil Society ",18-19.
[2] Bazaara, "Contemporary Civil Society and the Democratisation Process",54.
[3] Ibid.,56.
[4] Wanyande, "The Media as Civil Society ",20.
[5] Wanyande, "The Media as Civil Society ",19.

مشدّدة تهدّد بإغلاقات متكررة لمكاتب وسائل الإعلام، إضافة إلى استخدام التهديد الأمني والقانوني ضد الصحفيين بشكل منهجي.[1]

ويرجع ذلك للبيئة السياسية وطبيعة الحكم، فرغم توتر النظام السياسي في كينيا إلا أنه أكثر انفتاحاً ويحتوي على نظام قضائي أقوى يدافع عن حرية التعبير، حيث مرّت البلاد بعمليات إصلاح ديموقراطي أوجدت هامشاً أكبر للصحافة والإعلام.[2] في المقابل عانت أوغندا من فترات طويلة من الحكم العسكري وسلطة الدولة المركزية القمعية، في ظل سعي نظام "موسيفيني" لفرض سيطرة شاملة على السرد الإعلامي، مما رسّخ ثقافة السيطرة على الإعلام، بينما مرّت كينيا بعمليات إصلاح ديمقراطي أوجدت هامشاً أكبر للصحافة.[3]

6. الحركات النسوية:

تتألّف الحركات النسوية من مجموعة من المنظمات التي تهتم بتحسين الوضع الاجتماعي والسياسي للمرأة، ومعالجة التحديات التي تواجهها انطلاقاً من وضعها.

وتشارك منظمات نسائية متنوعة في نطاق واسع من المجالات، حيث تُساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية، بالإضافة إلى البرامج التدريبية لتعزيز مهارات القيادة، وبرامج الدعم المالي، وتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً. [4]

تشمل الحركات النسوية منظمات رسمية وغير رسمية محلّية، ومع ذلك لا تشكّل كل أنشطة النساء جزءًا من الحركة النسائية، حيث يستبعد تعريف الحركات النسائية الأنشطة التي تقوم بها النساء داخل أشكال أخرى من المنظمات الاجتماعية والسياسية، على سبيل المثال داخل الحركات القومية، أو النقابات العمالية.[5] تسعى الحركات النسائية إلى الضغط على الدولة؛ من أجل التأثير على صنع السياسات على المستويين الدستوري والتشريعي، وإحداث تغييرات في الوضع القانوني للمرأة فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من القضايا، وتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك تعمل هذه الحركات على زيادة إدماج المرأة، وتمثيلها في المناقشات السياسية، والمواقع الحكومة.[6]

---

[1] Bazaara, "Contemporary Civil Society and the Democratisation Process",56.
[2] Wanyande, "The Media as Civil Society ",20.
[3] Bazaara, "Contemporary Civil Society and the Democratisation Process",55.
[4] Kine Fjell Johansen, *The State and Civil Society in Uganda, Kenya and South Africa: The Case of Women's Movements*, Thesis of Master (University of Stellenbosch: Department of Political Science,2011),16-17. https://citeseerx.ist.psu.edu/ retrieved/22/04/2023.
[5] Johansen, *The State and Civil Society*, 17.
[6] Johansen, *The State and Civil Society*, 17.

ويرى بعض الباحثين أنه يصعب العثور "الحركات النسائية المتماسكة" داخل المجتمع المدني؛ ومع ذلك غالبًا ما يتم تحديد قوة الحركة النسائية من خلال تنوع الاهتمامات والقضايا التي تتبناها، فضلاً عن عدد المنظمات النسائية ودوائرها الانتخابية.

كما يُعدّ نشاط هذه الحركة في الدعوة إلى حقوق المرأة ضمن المناقشات العامة مؤشراً إضافياً على قوتّها. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة المنظمات النسائية على التعاون والتحالف حول أهداف مشتركة تشير إلى قوة الحركة النسائية وفاعليتها.[1]

وتعتبر الحركات النسوية في كينيا وأوغندا، جزءاً من المجتمع المدني، حيث تلعب دورًا مُهماً إلى حدٍّ ما في تعزيز حقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين، وتوفير مختلف الخدمات الاجتماعية. ولكنها تختلف في درجة نشاطها ومدى تأثيرها في المجال السياسي.

ويرجع تاريخ الحركة النسائية الكينية إلى شهر مارس عام 1917، عندما أُنشئت أول رابطة لسيدات شرق أفريقيا في نيروبي كتنظيم يُطالب بمنح حق الاقتراع لكل النساء، والرجال من كل الجماعات في كينيا.[2] ورغم تعرّض العديد من السيدات للاعتقال، فقد شاركت المرأة الكينية من خلال الرابطة في حركة الكفاح الوطني. ومع استقلال كينيا في 1963، أقرّت الحكومة الاشتراكية الأفريقية دور المرأة في بناء الوطن، لكن النظام في عهد "كينياتا" لم يحقّق تغييرات حقيقية بشأن دمج المرأة في الحياة السياسية، والاقتصادية، بل فقدت مقاعدها البرلمانية المخصّصة، وواجهت ضعفًا في التمثيل.3

غير أن تصاعد نضال وتنظيم النساء قد دفع النظام لاحقًا للاهتمام المتزايد برقابة المرأة ودورها السياسي، وبرزت حركة "الحقوق المتساوية للمرأة" التي دفعت للمطالب النسائية بشكل أكثر إصرارًا وتنظيمًا.ورغم أن المرأة تشكّل أكثر من نصف سكان كينيا والناخبين، إلا أن التأييد الشعبي لتنظيمات حقوق المرأة محدود بسبب قلة التعليم لدى الأغلبية النسائية، مما يضع قادة هذه الحركات في موقع أقل تأثيرًا على النخبة السياسية[3].

مع ذلك تتساوى الحركة النسائية في كينيا قوة، وتنظيمًا، ونشاطًا، وتاريخًا مع الحركة النقابية للعمال منذ فترة قبل الاستقلال وما بعدها. فقد قامت المرأة الكينية قبل الاستقلال بدور سياسي هام؛ من خلال عضويتها للأحزاب السياسية والنقابات العمالية القائمة.

---

[1] Johansen, *The State and Civil Society*, 18.

[2] عدوي، *النظام السياسي*،532.

[3] المرجع نفسه،533–534.

كما حقّقت الحركة مكاسب مهمة للمرأة الكينية، حيث تم التوسّع في تعليم المرأة، وزيادة مشاركتها في الوظائف الحكومية والسياسية، وهو توجّه بدأ النظام الكيني يستوعبه منذ التسعينيات.[1]

بالنسبة لأوغندا، فقد كانت المنظمات النسائية خلال الحقبة الاستعمارية تعتمد بشكل كبير على التمويل والدعم من المنظمات التبشيرية، مع تركيز على تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للمرأة، لكن دون سياسي واضح في مقاومة الاستعمار. وقد شهدت البلاد منذ الاستقلال وحتى عام 1986 تدهورًا سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا وانفصالًا عامًا بين السّكان والسياسة، ما أثر سلبًا على المجتمع المدني والمنظمات النسائية التي تعرضت لقمع شديد واضطرت للعمل في الخفاء.[2]

وقد شكّل "عيدي أمين" عام 1978، المجلس الوطني للمرأة كهيئة مركزية تخضع لسيطرة الحكومة، مما حدّ من استقلالية وتأثير المنظمات النسائية وحصر دورها في تقديم خدمات اجتماعية. كما استغل حكّام أوغندا هذا المجلس كأداة سياسية للحزب، مما عرقل النشاط السياسي الحر للمنظمات.

ورغم التحديات، تزايد نشاط المنظمات النسائية منذ الثمانينيات في فترة "حكم موسيفيني" في مجالات الضغط على الحكومة، وتطوير مهارات القيادة، والمشاركة السياسية، إلا أن القمع والقيود الحكومية ظلّت عائقاً رئيسيًا، حيث مَنعت الأنظمة الاستبدادية الانخراط السياسي الفعّال للنساء، كما أدّى الانقسام العرقي والثقافي والسياسي إلى انشقاقات داخل الحركة النسائية.[3]

وعلى العموم تُعرف العلاقة بين الحركة النسائية والحكومة الأوغندية تعقيدها وتعدّد أوجهها، حيث توجد منظمات نسائية مستقلة جزئيًا، وأخرى تسيطر عليها الدولة أو الأحزاب السياسية، مما يؤثّر على حرية وفاعلية تلك الحركات في المناصرة والدفاع عن حقوق المرأة.

إجمالاً، يمكن القول إن الحركة النسائية في كينيا تعدّ أكثر تنظيمًا وتأثيرًا مقارنة بنظيرتها في أوغندا، إذ حقّقت هناك إنجازات ملحوظة على الصعيد القانوني والسياسي كتضمين حقوق المرأة في مركز المبادرات السياسية الكبرى. أما في أوغندا، فقد قيّدت تداعيات الحكم الاستبدادي والانقلابات العسكرية استقلالية ومجالات عمل المنظمات النسائية، وهو ما عطّل وجود حركة سياسية نسائية حقيقية، رغم النجاح النسبي في المجال الاجتماعي والسياسي.

[1] المرجع نفسه، 542.

[2] Johansen, *The State and Civil Society*,53.

[3] Johansen, *The State and Civil Society*,53.

ويرجع ذلك إلى تبعية المنظمات النسوية في أوغندا فترة ما الاستقلال؛ ومعاناتها في فترة ما بعد الاستقلال؛ بسبب الدرجات الشديدة من القمع والاستبداد ما قيّدهم عن النشاط في المجال السياسي، كما أن المستويات العالية من عدم الاستقرار السياسي والعنف، والحرب الأهلية أدّت إلى قمع المنظمات النسائية، خاصة مع سعي نظام "عيدي أمين" إلى التحكّم في جميع المنظمات النسائية من خلال دمجها في المجلس الوطني للمرأة NCW، والذي خضع للدولة، وبالتالي تمّ تقييد استقلالية المنظمات والقيام بأدوارها بشكل فاعل.[1]

7. المنظمات غير الحكومية:

تعدّدت تعاريف المنظمات غير الحكومية، ويمكن تعريفها بأنها: "منظمات تطوعية أو غير ربحية في المقام الأول، تعمل خارج نطاق الدولة والقطاعات التجارية الخاصة".[2] كما يعرّفها البنك الدولي بأنها "مجموعات ومؤسسات مستقلة كليًا أو جزئيًا عن الحكومة، وتتميز أساسًا بأهداف إنسانية أو تعاونية، وليست تجارية".[3]

تعمل المنظمات غير الحكومية في مجموعة من المجالات، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والتنمية المجتمعية، والزراعة، والبيئة، والمياه، والصرف الصحي، وبناء السلام وحل النزاعات.[4] وقد ارتبطت أيضا بأعمال الإغاثة خلال حالات الطوارئ، مثل نزوح السكان بسبب النزاعات السياسية والكوارث الطبيعية.[5]

ارتبط ظهور المنظمات غير الحكومية في كلا البلدين، كما هو الحال في بقية أفريقيا في الثمانينيات بسياسات التكيّف الهيكلي النيو ليبرالية التي انتهجتها المؤسسات المالية الدولية، وتحت ضغط من مجتمع المانحين، حيث أصبحت المنظمات الحكومية في وضع أفضل لتقديم الخدمات، مما أعفى الحكومة من هذه المسؤولية.[6]

ونتيجة لذلك تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية في كينيا 15 مرة بين عامي 1981 و2008، من حوالي 400 إلى أكثر من 6000 منظمة غير حكومية، منها منظمات غير حكومية دولية. كما ازداد

[1] Johansen, *The State and Civil Society*,117.
[2] Sabiti Makara, "NGOs in Uganda: Their Typologies, Roles and Functions in Governance", *Centre for Basic Research,*2 https://www.academia.edu/23364740/ retrieved 10/05/2023.
[3] Makara, "NGOs in Uganda",3.
[4] Mel Grey, *The Handbook of Social Work and Social Development in Africa*,1st ed. (New York: Routledge,2017),373.
[5] Makara, "NGOs in Uganda",9.
[6]Grey, *The Handbook of Social Work and Social*.,371.

عدد المنظمات غير الحكومية في أوغندا من أقل من 200 منظمة عام 1986 إلى أكثر من 7000 منظمة بحلول عام 2010.[1]

وقد عملت المنظمات غير الحكومية في كينيا في عدّة وظائف رئيسية، شملت: التعليم(37.8)،تليها التنمية المجتمعية (28.1)، والصحة (15.6)، وعدد قليل في مجال النوع الاجتماعي (5.9).أما في أوغندا،عمل (34.1) من المنظمات غير الحكومية في التنمية المجتمعية، (28.8) في الصحة، وو(15.9) في التعليم،و(7.1) في الأمن الغذائي.[2]

إضافة إلى المجالات المذكورة سابقا تنشط فئة أخرى من منظمات غير الحكومية في قضايا أخرى متعلّقة بالدعوة للحقوق والحريات مثل حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهي أهداف من أجلها أُنشأت هذه المنظمات.[3]

تؤدي المنظمات غير الحكومية في كل كينيا وأوغندا عدة نشاطات وأدوار، ولكنها تتفاوت خاصة فيما يخصّ الأدوار السياسية والعملية الديمقراطية، فقد لعبت منظمات غير الحكومية– دورا مهما في عملية التحول الديمقراطي في كينيا وشمل ذلك عدة مهام مثل: التثقيف المدني، وتشكيل لجان لمراقبة الانتخابات، مما ساهم في كشف التزوير، وضمان نزاهة نسبية في انتخابات، التسعينيات ،إضافة إلى التحالف مع بعض القوى المهنية مثل "جمعية القانون الكينية" لتوفير غطاء قانوني وحقوقي للمطالب الديمقراطية ،وهو ما أجبر نظام "موي " على تقديم تنازلات دستورية.[4]

أما في أوغندا، فرغم الاهتمام المتزايد بقضايا حقوق الإنسان كجزء من مسألة الديمقراطية وسعي المنظمات غير الحكومية مثل: منظمة نشطاء حقوق الإنسان في أوغندا ((UHRA، ومؤسسة مبادرات حقوق الإنسان (FHRI)، ومنظمة العمل من أجل التنمية (ACFODE)، ترجمة الحقوق المدنية/السياسية إلى ثقافة سياسية، لكن بنجاح محدود للغاية. كما أنها ركّزت بشكل أكبر على سدّ الفراغ الذي تركته الدولة في مجالات الصّحة والتعليم، مما جعلها "شريكاً تنموياً" للدولة بدلاً من كونها "مُراقباً سياسياً.[5]

وفي هذا السّياق أشارت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقرير لها عام 2012 إلى أن الحكومة الأوغندية تسمح بهامش من تقديم الخدمات، بينما تواجه المنظمات الناشطة في مجال السياسي وحقوق

[1] Ibid.
[2] Ibid.,373.
[3] Makara, "NGOs in Uganda",9.
[4] Okuku, "Civil Society and the Democratisation Process",91.
[5] Okuku, "Civil Society and the Democratisation Process",93-94.

الإنسان صعوبات متزايدة وانتهاكات في أداء عملها والدعوة إلى التغيير في المحافل العامة. في المقابل تعدّ بيئة عمل المنظمات غير الحكومية في كينيا أكثر تساهلاً حيث يوفّر "منتدى المنظمات غير الحكومية" منصّة للنشاط السياسي والحوار مع الحكومة.[1]

و رغم أن المنظمات غير الحكومية في كينيا وأوغندا ساهمت في تقديم الخدمات وفي مجالات أخرى، إلا أنها تعاني العديد من الأزمات، وتواجه عدّة تحديات، أوّلها أن اعتماد المنظمات غير الحكومية في كينيا وأوغندا على التمويل الغربي جعل الدولة تتّهمها بالعمالة للخارج؛ حيث يلعب الاعتماد على المانحين دورا كبيرا في برامج المنظمات غير الحكومية التي تلتزم بالسياسة الدولية.[2]

كما تميل هذه المنظمات إلى ترويج أجندتها الخاصة التي لا تتوافق بالضرورة مع قيم وأولويات المجتمعات المحلية؛ وقد وجدت دراسة "بوسيينغ" Busying للمنظمات غير الحكومية في المنطقة أن: "معظم المشاريع غير مستدامة. كما أن غالبية المنظمات غير الحكومية وفقا باربر وبوي تلحق ضررا أكبر من النفع".[3]

[1] Grey, *The Handbook of Social Work and Social,376.*

[2] Okuku, "Civil Society and the Democratisation Process",95.

[3] Grey, *The Handbook of Social Work and Social,377.*

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في البلدين في المجال الاجتماعي والاقتصادي

شهد العقدان الأخيران ظهور منظمات المجتمع المدني كمقدّمي خدمات رئيسيين في الدول النامية، وقد لعبت منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال تقديم الخدمات وكذا بعض الجمعيات المحلية في كل من كينيا وأوغندا دوراً مهماً في ترقية الحياة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للأفراد.[1]

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر في كينيا وأوغندا

تعدّ منظمات المجتمع المدني التي تشمل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والنقابات العمالية، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الدينية، وجماعات المستهلكين نشطة بشكل كبير في أنشطة الحدّ من الفقر، لاسيما على المستوى الشعبي.[2]

تحشد منظمات المجتمع المدني الموارد من خلال تمكين المنظمات الشعبية من التعبير عن القضايا وتعزيز قدرتها التنظيمية. وتنخرط المنظمات المجتمعية في أنشطة مدرّة للدخل، والتي تُساهم في تمكينها اقتصادياً وسياسياً وبالتالي مكافحة الفقر ومحاولة الحدّ منه؛ كما تنشط في رصد وتقييم هذه الجهود.[3]

لعبت منظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية دورًا مُهمًا في تقديم الخدمات في كينيا وأوغندا، وقد اعتُبرت منظمات المجتمع المدني لاعبًا رئيسيًا في تخفيف مشاكل التنمية.[4]

كان لمنظمات المجتمع المدني في كينيا ومنها المنظمات المجتمعية (CBO) Community Based Organizations دور مهم في إعداد السياسات المتعلّقة بتخفيف الفقر حيث تُعدّ منظمات المجتمع المدني

[1] Andrew Clayton, Peter Oakley, and Jon Taylor, "Civil Society Organizations and Service Provision", *Civil Society and Social Movements*, October 2000,

https://www.files.ethz.ch/isn/102665/2.pdf retrieved 22/05/2022.

[2] Josphine Misaro," Collateral Strategies Poverty Reduction in Kenya: Prospects and Challenges", *Journal of Economics and Sustainable Development* 5, n°.12(2014),
https://core.ac.uk/download/pdf/234646433.pdf retrieved 07/02/2024.

[3] Gladys Miriti, The Role of Community Based Organizations (CBOs) in transforming people's lives: A Case Study of Omega Child Shelter in Mwingi Central District ,Thesis of Master (University of Nairobi: Sociology),14. http://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/11295/5112 retrieved 5/02/2024.

[4] Misaro,Collateral Strategies,6-7.

شريكاً رئيسياً في التنمية؛ فقد عملت على سدّ الفجوة التي خلّفتها الحكومة فيما يتعلق بآليات تقديم الخدمات، فقد استلزمت الحاجة لتقريب الخدمات من الناس تشكيل منظمات المجتمع المدني.[1]

بالنسبة لأوغندا فهي على غرار كينيا فقد لعبت منظمات المجتمع المدني فيها دوراً واضحاً في عملية التنمية وفي معالجة مشكلة الفقر، فهي نشطة في مجال تقديم الخدمات.[2] ويشير تقرير البنك الدولي عام 1994 إلى أنه في أوغندا ، كما هو الحال في البلدان النامية الأخرى، تحمّل المجتمع المدني عبء تخفيف الفقر وحده، ويشير تقرير آخر صادر عن شبكة الديون الأوغندية UDN إلى أن المجتمع المدني قد ساهم في مكافحة الفقر في البلاد، فعلى سبيل المثال عام 1999، كانت شبكة الديون الأوغندية وراء الجهود التي أدّت إلى إنشاء صندوق رصد الفقر PAF لجان في المجتمعات المحلية بحيث تكون أموال صندوق العمل المالي مخصّصة للتخفيف من حدّة الفقر تمّ استخدامها بشكل جيد.[3]

وكما الحال في كينيا فقد جاءت الجهود الرامية إلى الحدّ من الفقر كل من المجتمع المدني والحكومة، مع أن النجاح القليل الذي تمّ تحقيقه بشأن التخفيف من حدّة الفقر في أوغندا هو نتيجة لجهود منظمات المجتمع المدني.[4]

ووفقا لأحد الباحثين تُعدّ الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة الأقوى في أوغندا مقارنة بكينيا. فعلى سبيل المثال، لعبت منظمات المجتمع المدني الأوغندية دورًا حيويًا في إنشاء صندوق مكافحة الفقر، وتراقب عن كثب كيفية تخصيص هذه الموارد واستخدامها في مختلف المقاطعات بهدف ضمان مزيد من الشفافية والمساءلة. ولا توجد آليات من هذا القبيل في كينيا.[5]

الأموال، وغياب مجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا العديد من العقبات، وعانى الكثير من الأزمات، ففي كينيا كانت هناك مجموعة من القيود أعاقت تأثير المجتمع المدني في التخفيف من حدّة الفقر، مثل احتياجات المجتمع الكثيرة التي لم تلب في مقابل ارتفاع مستويات الفقر، حيث تعاني منظمات المجتمع المدني الريفية من خلل وظيفي، ولم تستطع معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة الناجمة عن الفقر، إضافة إلى العداء وعدم التعاون من بعض الوكالات الحكومية، والاختلاس وعدم كفاية

---

[1] Misaro,Collateral Strategies,6-7.

[2] زينب مصطفى رويحة،" المجتمع المدني في إفريقيا..التحديات وحدود الدور"، *قراءات إفريقية*،فيفري 2020.

[3] Noel Kansiime Kiiza, A Study of State -Civil Society Relationship - The Case of Uganda, MA Thesis (Linnaeus University: School of Social Sciences,2010),57-58. https://www.academia.edu/40090366/ retrieved 21/02/2022.

[4] Kiiza, A Study of State -Civil Society Relationship.

[5] Miriti,The Role of Community Based Organizations (CBOs),18-19.

بالنسبة لأوغندا فهي مثل كينيا حيث إن المجتمع المدني فيها يواجه العديد من العقبات، فبالرغم من أن منظمات المجتمع المدني لديها تأثير في التخفيف من حدّة الفقر في البلاد، إلا أن مساهمتها لم تكن كافية لحل مشاكل الفقر، وذلك لعدّة أسباب منها افتقار منظمات المجتمع المدني إلى التنسيق، ويتم فرض التواصل المناسب بين الأنشطة قرارات من "أعلى" والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى على أولويات التخطيط على مستوى القاعدة الشعبية. كما أن اعتماد منظمات المجتمع المدني في أوغندا على دعم المانحين وافتقارها إلى الدعم الفنّي الكافي والموظفين المؤهلين تأهيلاً جيداً زاد من تفاقم الوضع.[1]

وفيما يخص التحديات والقيود فقد وجد "جوزيف"*Joseph في دراسته المعنونة "التنمية المستدامة في المدن الكبرى" Sustainable development in Mega Cities أن: "هناك عائقًا مُهمًا يؤثر على دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية يعوق نشاط جميع أصحاب المصلحة العاملين في المجال بما في ذلك منظمات المجتمع المحلي، ويظهر هذا العائق في مشكلة معالجة قضايا مثل: الفقر، حماية البيئة، حقوق العمل وما إلى ذلك بشكل منفصل، ما يجعل من الصعب إشراك مجموعة من البرامج التنموية".[2]

ومما يثير القلق وفقا لجوزيف أن التجزئة والتشتت يؤثران على الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم، فكل مجموعة لها مجال اهتمامها الخاص وهذا له أثر في إضعاف التنظيم المجتمعي بشكل كبير، من خلال التركيز على قضية واحدة وعدم المحاولة لبناء اهتمامات وأهداف مشتركة، وبذلك تقلّ احتمالية تفاعل المنظمات المجتمعية مع المنظمات التي لها اهتمامات مختلفة، وهذا غالبًا يؤدي إلى صراعات وانعدام الثقة بين هذه المنظمات ومنه فقدان مفهوم التنمية الشامل وإضعاف رؤية استراتيجية التنمية.[3]

ويُضاف إلى ذلك فقدان المنظمات الشعبية الكثير من القدرة على التواصل مع الآخرين والتنسيق مع مختلف القطاعات، ويرجع ذلك أساساً إلى انهيار الأنظمة السياسية التي تعتمد عليها العديد من منظمات المجتمع المحلي، وهذا ما جعلهم يفقدون قدرتهم على التأثير على الرأي العام والقرارات السياسية، إضافة

---

[1] Miriti,The Role of Community Based Organizations (CBOs),18-19.

*"خايمي جوزيف"Jaime Joseph باحث أكاديمي وعالم اجتماع بيروفي،وناشط بارز في مجال التنمية المستدامة وحقوق الفقراء في المناطق t.بل يجب أن تتبع من الإدارة اللامركزية وتمكين منظمات المجتمع المحلي. المصدر : "equipo",*alternativa*, https://alter.pe/nosotros/ 26/06/2026.

[2] Miriti,The Role of Community Based Organizations (CBOs),18-19.

[3] Miriti,The Role of Community Based Organizations (CBOs), 19.

إلى مشاكل التكيف الهيكلي التي جعلت قوانين العمل أكثر مرونة من أجل خفض تكاليف الإنتاج وتقليل الإنفاق الحكومي. [1]

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في مجال الصحة في كينيا وأوغندا

لعبت منظمات المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا دورًا هامًا في تقديم الخدمات الصحية، ففي كينيا تلعب منظمات المجتمع المدني أدوارًا حيوية متعددة في تعزيز الصحة على مستوى المجتمع وربط المبادرات الخاصة بالأمراض بالنظم الصحية القُطرية، كما عملت مجموعات المجتمع المدني كمراقبين لأنشطة مبادرة الصحة العالمية. حيث سمح القرب من المجتمعات المستهدفة لمنظمات المجتمع المدني بتحديد الاحتياجات الأكثر حدّة للسكان الضعفاء في كينيا.[2] وقد شجّعت منظمات المجتمع المدني بنجاح PEPFAR على شراء أدوية عامة عالية الجودة وبأسعار معقولة بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على طب الأطفال.[3]

وقد جاءت منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الصحة منذ عام 2005 بمهام مشتركة، لتحفيز الروابط والشراكات الاستراتيجية بين المنظمات الصحية غير الحكومية والحكومة والقطاع الخاص، من أجل تعزيز استجابتها للاحتياجات الصحية لليمنيين، ظَهر ذلك في "شبكة عمل المنظمات غير الحكومية الصحية HENNET باعتبارها واحدة من أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع الصحي؛ وقد كانت HENNET في طليعة المنظمات المطالبة بوضع سياسة شراكة بين القطاعين العام والخاص في كينيا؛ حيث تعدّ منظمات المجتمع المدني وشبكاته جهات فاعلة مهمة في عملية صياغة السياسات.[4]

كما قدّم المجتمع المدني الكيني مجموعة من التدخلات العملية والاستراتيجية على حدّ سواء، إضافة إلى دوره في بناء بيئة داعمة، ورفع مستويات الوعي والتعليم حتى يكون الناس على دراية بحقوقهم بالفكرة. [5] كما عملت منظمات المجتمع المدني في كينيا على الضغط من أجل حقوق المجتمعات ذات الاحتياجات

[1] Miriti,The Role of Community Based Organizations (CBOs),18-19.
[2] Jennifer Cohn ,Asia Russell et al.,"Using global health initiatives to strengthen health systems: A civil society perspective", *Global Public Health: An International Journal of Research, Policy and Practice* 6, n ° .7(2011).696. https://www.tandfonline.com/doi/citedby/10.1080retrieved 05/02/2024.
[3] Cohn,Russell et all.,"Using global health initiatives",695.
[4] Patrick Abuya Omungo, "A review of the role of civil society in advocacy and lobbying for enforcement of health policy in Kenya",*African Population Studies*25, n°.1(2011):82. https://aps.journals.ac.za/pub/article/view/257 retrieved 23/05/2023.
[5] Omungo, "A review of the role of civil society ",82.

الصحية المحدّدة، بما في ذلك جماعات الضغط الخاصة بالمستهلكين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). [1]

وقد هيّئت المجموعات المجتمعية CBO ووسائل الإعلام بيئة تمكينية من خلال تعزيز السياسات وبناء القدرات لدعم المراجعة التنظيمية السريعة والبنية التحتية الكافية للصحة المجتمعية والمشاركة المجتمعية الهادفة، لتحقيق ذلك تُجري منظمات المجتمع المدني بحثاً وتحليلاً مستقلين للسياسات وتأثيرها بما في ذلك تأثير الاستثمار الصحي. [2]

كما عملت منظمات المجتمع المدني في كينيا على تطوير روابط بين المراكز الطبية ووزارات الصحة والجامعات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية بلقاح الإيدز. وقد تمّ تحقيق مساهمات غنية ومتنوعة لمنظمات المجتمع المدني في السياسات العامة في كينيا في الماضي من خلال سياسة التخطيط التشاركي وصياغة الميزانية، والتدريب المجتمعي وتقديم الخدمة للمجموعات التي لا تصل إليها الخدمة، إضافة إلى توفير الوعي القانوني والمساعدة القانونية والتقاضي والدعاوى الجماعية.[3]

وتلعب منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الدينية، دورًا مهمًا في تقديم الخدمات الصحية في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وتقود منظمات المجتمع المدني أيضا حملات إعلامية لتعزيز السلوكيات الصحية وإدخال بروتوكولات ومنتجات وعلاجات طبية جديدة.[4]

بالنسبة لأوغندا الوضع نفسه كما في كينيا تشارك مختلف منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الصحية، فمن بين أهم هذه المنظمات منظمة دعم "الإيدز" في أوغندا TASO منظمة غير حكومية أوغندية بارزة كانت مدفوعة منذ البداية بمبدأ التعاون مع الدولة هو أفضل وسيلة لتحقيق نتائج التنمية، تعمل في مجال تقديم خدمات تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية AIDS، وقد عقدت TASO "شراكة" مع حكومات محلية مختارة في المناطق الريفية في أوغندا لتنفيذ مشروع أطلق عليه اسم "الشراكة"Partnered[5] كما دعا

[1] Omungo," A review of the role of civil society",80.
[2] Omungo," A review of the role of civil society",84.
[3] Omungo,"A review of the role of civil society",85.
[4] United States Agency International Development,*Engaging Civil Society in Health Finance and Governance:A Guide for Practitioners*,7,last updated October 23,2023, https://www.comminit.com/polio/content/engaging-civil-society-health-finance-and-governance-guide-practitioners .
[5] Eduard Grebe, "The Ambiguities of the Partnership between Civil Society and the State in Uganda's AIDS Response During the 1990s and 2000s as Demonstrated in the Development of TASO" in *Uganda's Civil Society:History,Challenges,Prospects,* ed. Jhon De Coninck,Arthur Larok (Kampala: Fountain Publishers,2021),226.

المجتمع المدني إلى زيادة المساءلة بعد الكشف عن الفساد في تنفيذ منحة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. [1]

ولكن على الرغم من الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين على المستوى المحلي، فإن بعض المناطق ذات الموارد المحدودة والتي يصعب الوصول إليها لا تزال بدون خدمات. وتكمّل المنظمة جهود الحكومة لتطوير وتوضيح السياسات والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

وبالرغم من أن منظمة TASO وغيرها من منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال حققت عدة إنجازات وكانت ناجحة للغاية فيما يتعلق بتقديم الخدمات الصحية إلا أنه نظراً انخراطها في شراكتها مع الحكومة، جاءت هذه الشراكة على حساب قدرة المجتمع المدني على انتقاد الحكومة ومحاسبتها ومساءلته على التزاماتها. كما أن التنافس بين منظمات المجتمع المدني على نفس مجموعة تمويل الجهات المانحة شكّل عائقاً من العوائق.[2]

رغم أن كلا من المجتمع المدني في كلا البلدين قدّم مساهمات معتبرة في المجال الصحي كما أنها تواجه مجموعة من التحديات وتعاني عدة أزمات ومعوقات وقيود، لكن يتباين الدور والتأثير، حيث إن للمجتمع المدني في كينيا نفوذ أكبر للمشاركة في صياغة التشريعات الصحية وميزانيات القطاع الصحي، واللجوء للمحاكم لمحاسبة الحكومة على سوء إدارة المرافق الصحية أو الفساد. بينما للمجتمع المدني في أوغندا تأثير محدود وحذر يقتصر الدور غالباً على تقديم الخدمات؛ فمحاولة الضغط المباشر على الوزارات يمكن أن تُعرّض المنظمة للتدقيق والقيود الحكومية.[3]

إضافة الى ما سبق، ساهمت منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في مجالات أخرى مثل: حماية البيئة، والتعليم تلعب مختلف منظمات المجتمع المدني دورا محورياً في التعليم وذلك من خلال عدّة أنشطة تقوم بها المنظمات في هذا المجال، نذكر من هذه الأنشطة بناء المدارس ودعمها، التوعية بأهمية

[1] Cohn,Russell et all.,"Using global health initiatives",695.
[2] Grebe, "The Ambiguities of the Partnership between Civil Society and the State",226-227.
[3] Ibid.

التعليم وتوفير المنح الدراسية للطلاب الفقراء، تدريب المعلمين وتطوير المناهج الدراسية، وتقديم برامج تعليمية جديدة. كما تعمل على تحسين وصول التعليم إلى النساء، والفتيات مثل: منظمة أوكسفام، وغيرها من المجالات.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في المجال الاقتصادي

يمكن للعمل الجمعوي أن يلعب أدوارًا اقتصادية مهمة، حيث أكّدت دراسة ميدانية مكثفة أجراها "بوتنام"Puntam "على مدى حوالي عشرين عامًا بعنوان "جعل الديمقراطية تعمل: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة"، أن معدلات التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بـ "رأس المال الاجتماعي"، أي قوة المجتمع المدني وتماسكه. فقد تبيّن أن منظمات المجتمع المدني تمنح أعضائها مجموعات واسعة من المهارات، وشبكات اتصال متينة تساعدهم على بدء مشاريع اقتصادية مختلفة الحجم، والنجاح في إدارتها، والتغلب على المشكلات التي تواجهها.[1]

وتلعب منظمات المجتمع المدني دورًا مهماً في أجندة التنمية الاقتصادية، حيث يكمن دوره في المجال الاقتصادي في دفع الشركات بشكليها الخاصة والعامة على تحمّل المسؤولية الاجتماعية عند سعيها لتحقيق أرباحها، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية هي أن أعمال المؤسسات يجب أن تلتزم بأداء نشاطاتها بحيث تتوافق مع أهداف وقيم المجتمع.[2]

وللمسؤولية الاجتماعية علاقة وطيدة بالتنمية المستدامة فهي تدخل ضمن أبعادها الثلاثة البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن للمجتمع المدني دور مهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهي دفع السياسات الاقتصادية باتجاه تحقيق التوازن في العائد بين المشروع الاقتصادي وحماية البيئة من إهدار مواردها ومن التلوث، كما أن له سلطة الرقابة والمراجعة والمحاسبة، ويلعب دوراً مُهماً كرقيب مشارك في تفعيل مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي.

كما يعمل المجتمع المدني كشريك تنموي مُهم لسد الفجوات في الخدمات التي يعجز القطاعان العام والخاص عن توفيرها، خاصة للفئات المهمّشة.[3]

---

[1] صالح زياني، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع.16(جوان 2007):260. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/97/8/16/37798 . تاريخ الاطلاع : 2022/05/15.

*"روبرت بونتام"Robert Puntam:

[2] زياني، "موقع مؤسسات المجتمع المدني"،260.

[3] زياني، "موقع مؤسسات المجتمع المدني"،260-261.

تشكّل مساهمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في المجال الاقتصادي محوراً مهماً في دور المجتمع المدني في البلدين. وتتأثّر طبيعة هذا الدور بشكل كبير بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل بلد.

ووفقاً لما سبق يمكن تقسيم هذا الدور إلى قسمين: القسم الأول يتعلق بوظيفة تقديم الخدمات، والتنمية، ودعم المشاريع الصغيرة وغيرها من الخدمات في هذا المجال. أما القسم الثاني فيتعلق بجزء الرقابة والمساءلة.

1- وظيفة تقديم الخدمات:

بالنسبة للقسم الأول تشارك منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في تمكين القاعدة الشعبية اقتصادياً من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التدريب، والتمويل للمزارعين، ورواد الأعمال. كما تساهم هذه المنظمات في إنشاء مجموعات الادخار، والتعاون بين المجتمعات الريفية، ودعم مشاريع المياه النظيفة، والبنية التحتية المحلية، والطاقة المتجددة مما يعزّز التنمية الاقتصادية المحلية، ونشاطات أخرى.[1]

وتقوم جمعيات أهلية ومنظمات أخرى من المجتمع المدني في كينيا بعدّة نشاطات تتعلق بالتنمية المحلية والبيئة، فعلى سبيل المثال تساهم حركة الحزام الأخضر في عدة نشاطات تتعلق بالمجال الاقتصادي أهمها، تعزيز التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة من خلال مبادرات التشجير وحماية الغابات، مما يساهم في تعزيز الأمن البيئي الذي له تأثير مباشر وغير مباشر على الاقتصاد المحلي.[2]

إضافة إلى التوعية بأهمية وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يعزّز من قدرات الزراعة ويُدر دخلاً على المجتمعات الريفية التي تعتمد على الغابات والزراعة كمصدر رئيسي للرزق. كما تسعى هذه المنظمات إلى تمكين المجتمعات المحلية، ودعم ريادة الأعمال الريفية، من خلال دعم المشاريع الصغيرة المرتبطة بالزراعة والإنتاج البيئي بهدف تحسين الدخل وتخفيف الفقر.[3]

---

[1] Paul Omach, "Civil Society Organisations and Local-Level Peacebuilding in Northern Uganda" in Uganda's Civil Society:History,Challenges,Prospects, ed.John De Coninck, Arthur (Kampala: Fountain Publishers,2021),266.

[2] "Green Belt Movement (Society : Kenya) ",*Library of congress*,October10,2013, https://web.archive.org/web/20191022014212/http://id.loc.gov/authorities/names/n87932671.html retrieved 14/03/2022.

[3] "Green Belt Movement". https://web.archive.org/web/20191022014212/http://id.loc.gov/authorities/names/n87932671.html retrieved 14/03/2022.

كما تشارك منظمات المجتمع المدني في أوغندا في تعزيز التمكين الاقتصادي وتوليد الدخل ومحاولة تحقيق الأمن الغذائي المحلي. فعلى سبيل المثال قامت منصة ACORD، بالشراكة مع منظمة غير حكومية محلية، بإنشاء مشاريع صغيرة لدعم الأفراد الذين فرّوا من الحرب.[1]

وتسعى المنظمات إلى تعزيز ريادة الأعمال من خلال دعم المشاريع الاجتماعية والزراعية؛ وتركّز على تحويل المجتمعات المحيطة بالمناطق المحمية إلى شركاء اقتصاديين من خلال حماية الغابات (مثل غابة مابيرا)، والاستثمار فيها. [2]

كما عملت الجمعيات التقليدية على إطلاق مشاريع تنموية على المستوى المحلي؛ لدعم سياسة اللامركزية في بوغندا. حيث يتم تعبئة الأفراد وتدريبهم وتوجيههم وتسهيل استغلال إمكاناتهم التنموية؛ من خلال هذه الجمعيات وتطبيق الممارسات الثقافية التقليدية المعروفة. إذ يُعدّ مشروع (2000 NAV) برنامج متكامل يتناول مجموعة من القضايا المتعلقة بالصحة، والنظافة العامة، وتنظيم السكان، وأساليب المشاريع الصغيرة ومحاربة الأمية، والزراعة.[3]

2- وظيفة المُناصَرة والرقابة والمساءلة:

بالنسبة للقسم الثاني من الدور فهو يتفاوت بين كينيا وأوغندا، ففي كينيا كانت بعض هذه المنظمات من المدافعين عن التغيّرات التنموية. حيث يركّز دور المجتمع المدني في كينيا في المجال الاقتصادي على مسارين رئيسيين هما: التمكين المباشر للقاعدة الشعبية، والرقابة، ومكافحة الفساد على مستوى السياسات الكلية، مستفيدًا من هامش الحرية الأكبر المتاح له.

وقد سعى المجتمع المدني في كينيا إلى التركيز على دور الرقابة، والمحاسبة، والضغط السياسي Advocacy and Oversight. وهذا هو الجانب الأكثر قوة وتميّزًا لدور المجتمع المدني الكيني في المجال الاقتصادي مقارنة بنظيره في أوغندا؛ حيث تشارك هذه المنظمات بشكل مباشر في قضايا الحوكمة الاقتصادية، ومراقبة الميزانية، والإنفاق العام، خاصة بعد تطبيق نظام اللامركزية(Devolution) ، لضمان أن الأموال المخصّصة للمحافظات يتم إنفاقها بشفافية وكفاءة لتحقيق التنمية المحلية.[4]

---

[1] Omach, "Civil Society Organisations and Local-Level Peacebuilding,266.

[2] Ibid,266-267.

[3] Rebecca Mukyala-Makiirka, "Traditional Leaders and Decentralisation" in *Uganda's Civil Society: History, Challenges, Prospects*, ed. Jhon De Coninck, Arthur Larok (Kampala:Fountain Publishers,2021),143.

[4] Muok, Kingiri, "The role of civil society organizations" ,36.

* منصة المجتمع المدني الكيني للنفط والغاز (KCSPOG) هي منصة لمجموعة مختارة من منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع الطاقة والتي تتمثل أجندتها الرئيسية في الدعوة والتأثير. تم تشكيل المنصة في عام 2012 بعد اكتشاف النفط في البلاد للعمل نيابة عن منظمات المجتمع

كما ركّزت منظمات المجتمع المدني في كينيا، مثل منصة المجتمع المدني الكيني للنفط والغاز *KCSPOG على أهمية وضرورة شفافية المعلومات المتعلقة بالعقود في قطاع النفط، والغاز وفقاً لمبادئ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)* والمعايير الدنيا للأمم المتّحدة بشأن المشاريع المشتركة.

وقد شاركت هذه المنظمة وشركاؤها في صياغة، وتعديل العديد من القوانين داخل قطاع الطاقة للمساعدة في إدارة أفضل للموارد المتاحة. فمنذ اكتشاف النفط في كينيا، تمّ تقديم العديد من مشاريع القوانين (مثل مشروع قانون الطاقة لعام 2014) إلى البرلمان تتعلق بإدارة النفط وإنتاجه.[1]

إضافة إلى المساهمات المذكورة، انخرط المجتمع المدني الكيني بمختلف منظماته في كافة مراحل إعداد الميزانية العامة، وذلك بالتعاون مع وزارة الخزانة. حيث تقوم منظمات المجتمع المدني بدور المساءلة والإعلام لتسليط الضوء على النقاش وتوعية وتثقيف الجمهور حول تفاصيل الموضوع وتداعياته الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدستورية. وقد ساعدت هذه الأدوار الجمهور على فهم الثغرات الموجودة في المشتريات العامة، وأفضت في نهاية المطاف إلى استجابة الحكومة بمبادرات إصلاحية. [2]

وعلى صعيدٍ متّصل، مارست وسائل الإعلام دورها كجزء من المجتمع المدني؛ حيث استثمرت فرصة البث المباشر لجلسات عرض الموازنة العامة من داخل البرلمان لإخضاع بنودها لفحصٍ دقيقٍ وتحليلٍ مستفيض. ولم يقتصر هذا الدور على التغطية الإعلامية، بل امتدَّ لتمثيل الرأي العام والرقابة من خلال نشر مقالاتٍ تحليليةٍ تناولت المناقشات البرلمانية خاصة بالميزانية، وتقديم استشاراتٍ تخصّصيةٍ ساهمت في تبسيط القضايا المالية المعقّدة، وتوجيه النقاش المجتمعي نحو آليات المساءلة والشفافية.[3]

المدني وقادة المجتمع المدني. تضم المنصة 16 منظمة وطنية وإقليمية تعمل بشكل رئيسي في توركانا ولامو وكوالي وكاجيادو. المصدر: Mock, And Lingerie, The role of civil society Organisations ,34.

Benard O. Muok, Ann Kingiri, "The role of civil society organizations in low-carbon innovation in Kenya", *Innovation and Development* 5, n°.2(2015):32, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/2157930X.2015.1064558 retrieved 24/05/2023.

*تم وضع هذه المبادئ في عام 2003 في لندن من قبل مجموعة متنوعة من البلدان والشركات ومنظمات المجتمع المدني في مؤتمر لانكستر هاوس لزيادة الشفافية بشأن المدفوعات والإيرادات في قطاع الصناعات الاستخراجية. المصدر: Mock, And Lingerie, "The role of civil society Organisations" ,34.

[1] Muok, Kingiri, "The role of civil society organizations" ,36.

[2] Ben Sihanya," The Contribution of Academia and Civil Society in Development Policy Making and Budgetary Process"in Alioune*, Discours on civil society in Kenya*,ed. Sall et al (Nairobi: African Research and Resource Forum,2009),49-50.

[3] Ibid.,49.

بالنسبة للمجتمع المدني في أوغندا فقد شارك في بعض النشاطات المتعلقة بالمجال الاقتصادي رغم محدوديتها مقارنة بكينيا؛ حيث لعب المجتمع المدني دورًا مهماً في حشد المعارضة الشعبية لإلغاء خطة الحكومة التي تتضمن تصنيف غابة (امابيرا) كمحمية لزراعة قصب السكر.

وقد شملت الأدوار الرئيسية لإيقاف هذا المشروع حملات التوعية العامة، التي تهدف لرفع مستوى الوعي العام بأهمية الغابة البيئية، والاقتصادية، وتحويل الغابة إلى رمز وطني لحماية البيئة وتمكين المواطنين، والتعاون مع وسائل الإعلام.[1]

إضافة إلى مكافحة الفساد في عملية صنع القرار، وسوء الإدارة من خلال محاولات التصدّي للمخططات الرّبحية التي يشارك فيها مسؤولون حكوميون وشركات، والتأثير على السياسات، حيث عملت منظمات المجتمع المدني على التأثير في السياسات، مؤكّدةً على القيمة البيئية والاجتماعية للغابة، وسعت إلى المطالبة بالمساءلة، وإجبار الحكومة على التراجع عن قرارها. [2]

مما ذُكر سابقا، يمكن القول إن الدور في المجال الاقتصادي يختلف ويتفاوت بين كينيا وأوغندا في جزئية المساءلة والرقابة؛ حيث استفادت منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام في الماضي من المساحة التي يوفّرها البرلمان للضغط على أعضاء البرلمان خلال مرحلة المناقشة والموافقة.[3]

في مقابل البيئة السياسية المقيّدة في أوغندا، فبعد سنوات من عدم الاستقرار والصراع، سيطرت حكومة قوية على المشهد السياسي في أوغندا؛ ما جعل المنظمات التي تركّز على المساءلة السياسية غالباً ما تواجه قيوداً إدارية وقانونية أكثر صرامة.

كما تؤثّر الشراكة مع القطاع الخاص على الأدوار التي يؤديها المجتمع المدني في المجال الاقتصادي في كينيا وأوغندا، ففي كينيا توجد منصات حوار دورية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمناقشة السياسات الاقتصادية. أما في أوغندا فنادرًا ما تلتقي مسارات المجتمع المدني في مع القطاع الخاص. ذلك أن هذا الأخير لم يتبنَّ بعدُ قضايا منظمات المجتمع المدني أو يرتبط بها، وبالتالي لم يُبدِ

[1] Patrick Hönig, "Civil Society and Land Use Policy in Uganda: The Mabira Forest Case" in *Uganda's Civil Society: History, Challenges, Prospects*, ed. Jhon De Coninck, Arthur Larok (Kampala:Fountain Publishers,2021),278.
[2] Ibid.,278-279.
[3] Sihanya," The Contribution of Academia and Civil Society in Development Policy Making",48-49.

دعمًا واضحًا لها. وقد فضّلت بعض الشركات، مثل بنك ستاندرد تشارترد وشركة MTN، التعامل مباشرةً مع المجتمعات المحلية بدلًا من التعامل عبر منظمات المجتمع المدني.[1]

رغم مشاركة المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في بعض الأنشطة الاقتصادية إلا أن هذه المشاركة لا ترقى لأن تكون مشاركة فعّالة إلا في بعض الحالات بسبب عدة قيود تحدّ من ذلك أهمها الرقابة التي تمارسها الحكومة من ناحية فرض قوانين تحدّ وتقيّد من أنشطة المجتمع المدني.

كما تواجه منظمات المجتمع المدني تحدّيات تتعلق بمحدودية الموارد المالية؛ بسبب اعتمادها على التمويل المقدّم من الجهات المانحة في ظل نقص التمويل المحلي، مما يضع هذه المنظمات تحت رحمة أجندة المانحين الخارجيين بدلاً من الاحتياجات المحلية. إضافة إلى التحديات المذكورة هناك أيضا تحديات أخرى كضعف القدرة المؤسسية، حيث تفتقر بعض منظمات المجتمع المدني إلى الهياكل المناسبة، والموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الفعّالة ما يؤثّر على مصداقيتها وكفاءتها. إضافة إلى الفساد، وضعف الوعي العام، والمشاركة المجتمعية. [2]

[1] Nanna Thue ,Apollo N.Makubuya and Maureen Nakirunda, "A Study on the Civil Society in Uganda",*Report for the Royal Narwegian Embassy in Uganda*, July,2002,39. https://www.norad.no/contentassets/f3466817c63b463a951edbde0d23a5a2/uga-civsoceity-report.doc retrieved 25/12/2023.

[2] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa,110-111.

الفصل الثالث

دور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام والمجال السياسي في كينيا وأوغندا

الفصل الثالث: دور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام والمجال السياسي في كينيا وأوغندا

تمهيد

تُعدّ قضايا بناء السلام والتحول السياسي من أبرز التحديات التي واجهت –ولا تزال تواجه– دول شرق أفريقيا، ومنها البَلدان قيد الدراسة: كينيا وأوغندا. فقد عرفت المنطقة مع تباين تاريخ الدول موجات متتالية من النزاعات المسلحة، والصراعات الإثنية والسياسية، والاضطرابات الاجتماعية، التي خلّفت آثارًا عميقة على بنية الدولة والمجتمع، وأثّرت بشكل مباشر على مسارات التنمية والاستقرار. وفي خِضم هذه التحوّلات، برز المجتمع المدني–رغم ضعفه وما يعانيه من قيود– كفاعل مهم في الساحة العامة، حيث مثّل جسرًا بين الدولة والمجتمع، ولعب أدوارًا نشطة في جهود بناء السلام، وتعزيز التحوّل الديمقراطي، ومكافحة الفساد، والدفاع عن الحقوق والحريات.

ويندرج هذا الفصل ضمن محاولة لفهم الأدوار المتعددة التي يضطلع بها المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في مجال بناء السلام والتحول الديمقراطي ومكافحة الفساد، مع التركيز على خصوصية السياقين المدروسين ومحاولة تفسير أسباب الاختلاف رغم نقاط التشارك. وعليه يتناول المبحث الأول في جزئياته علاقة الدولة والمجتمع المدني في البلدين.

أما المبحث الثاني فيتضمن دور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في كينيا وأوغندا، حيث يتناول في مطلبيه مفهوم بناء السلام ودور المجتمع المدني فيه، أما المبحث الثالث فهو عن المجتمع المدني ودوره في التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد.

المبحث الأول: الدولة والمجتمع المدني في كينيا وأوغندا

شكّل فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني محورًا أساسيًا في تحليل التحولّات السياسية والاجتماعية في أي مجتمع معاصر. حيث تتسم هذه العلاقة بالتعقيد والتغيّر المستمر في أفريقيا. ويتضمن هذا المبحث الحديث عن علاقة الدولة والمجتمع المدني في أفريقيا وإسقاطها على حالة كينيا وأوغندا.

المطلب الأول: علاقة الدولة بالمجتمع المدني

يمكن القول إن هناك علاقة جدلية مبنية أساساً على الحوار والاعتراف بالآخر بين السلطة السياسية وبين التنظيمات والأحزاب، ويشكّل المجتمع المدني مع الدولة ما يُعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع، وبهذا المعنى يرى "غرامشي"Gramsci أن:" الدولة هي المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وبينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي للمجتمع وأحزابه ونقاباتهم وتياراته السياسية، تحتكر الدولة السلطة السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة".[1]

ظهرت مسألة المجتمع المدني وعلاقته بالدولة أواخر القرن الثامن عشر، وظلّت هذه المسألة تمثّل دورًا مهمًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم عادت لتختفي من التداول حوالي قرن كامل، وتعود في الثلث الأخير من القرن العشرين، لتحتل الصدارة في المناقشات السياسيّة والثقافية والاجتماعية إلى يومنا هذا. وقد لاحظ "غرامشي" تطوّر مهم في مفهوم الدولة من القرن 19 إلى القرن 20 وبيّن كيف أن الدولة أصبحت تتدخل في مجالات المجتمع المدني، كما أن وظائف الدولة السياسية والمدنية أضحت متداخلة.[2]

وتعدّ العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني غير ثابتة أو على وتيرة واحدة حتى وإن بدت كذلك؛ حيث يتخلّل تلك العلاقة العديد من المتغيرات التي تشمل طبيعة النظام السياسي إضافة إلى المحدّدات الاقتصادية والثقافة السياسيّة لمواطني الدولة، وكلها تسهم في تشكيل تلك العلاقة لتأخذ صوراً متعددة ومتداخلة عبر مراحل زمنية مختلفة.[3]

---

[1] كلثوم زعطوط، الأزهر ضيف، "مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية"، *مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والانسانية* 10، ع.1(2018):30، https://asjp.cerist.dz/en/article/130027 تاريخ الاطلاع: 2019/12/10.

[2] زعطوط، الأزهر ، "مفهوم المجتمع المدني"،30.

[3] ماجدة شاكر مهدي "الدولة والمجتمع المدني،"*مجلة الآداب ع.* 96 (2011): 557 https://search.mandumah.com/Record/667016/Details تاريخ الاطلاع :2023/08/10.

ويرتبط تحقيق سلطة الدولة السياسية ارتباطاً جوهريا بتحقيق قيام المجتمع المدني، فهما متزامنان في الواقع، إذ لا تحضّر ولا مدنية من دون دولة قسرية تأخذ على عاتقها سلطة الضبط ووظائف أخرى.

كما لا يمكن للمجتمع المدني القيام بوظائفه من دون وجود دولة تحتكر القوة وليس المقصود هنا أن يكون بديلاً، ولكن لابد أن تكون الدولة قانونية وشرعية وممثّلة للشعب، وخاضعة للمحاسبة، والتداول، والمساءلة. فالأصل في ظل القاعدة التي تنص على أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أساسها الاستقلالية، هو تحقيق المشاركة التي تتيح لمنظمات المجتمع المدني مراقبة كل البُنى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة.[1]

وتتعدّد أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بين التعاون والتنسيق إلى الصدام والهيمنة.

1. علاقة التنسيق والتعاون بين الدولة والمجتمع:

يعدّ هذا النمط الصورة المناسبة لما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. وهو يؤكد ضرورة عدم استئثار مفهوم الدولة وحده على مركز الاهتمام في التحليل، كفاعل وحيد أو رئيسي في العملية السياسية أو نمط العلاقة بالمجتمع، لأن القوى والجماعات الموجودة في المجتمع تلعب أحيانا دورا مؤثراً وحاسماً يُعتدّ به في هذه العملية، وما تنطوي عليها من تفاعلات. كما أن حجم هذا الدور وحدوده تتغير حسب توزيع الموارد ونفوذ الفاعلين عبر الزمان والمكان، مما يجعل إغفال دوره أمراً غير ممكن.[2]

وتعدّ المؤسسات والمنظمات الاجتماعية التي تلعب دوراً حيوياً في العملية السياسية، قنوات اتصال وجسوراً حيوية لتبادل التأثير بين الدولة ومجتمعها، خاصة إذا كانت تتبنّى التغيير بوصفه غاية وتطرحه بوصفه مطلباً، مما يدفعها للانخراط في العملية السياسية. فكل جماعة لديها برنامج يحتوي على مجموعة أهداف ترمي لبلوغها وتسعى إلى إيصالها للسلطة الحاكمة، كما ترتبط قدرة الجماعة على البقاء في الساحة بطبيعة العلاقة التي تربطها بالدولة وبمدى توفّر وسائل مؤسسية فعّالة لديها للمشاركة.[3]

---

[1] مهدي "الدولة"،560.

[2] إيمان حسن، *المجتمع المدني والدولة والتحول الديموقراطي: إطار نظري ومفاهيمي* (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية،2017)،35-36.

[3] المرجع نفسه،36.

يتّضح من ذلك بأن الدولة فاعل ومحدّد لعملية التحول، كما أن المجتمع المدني هو أيضا بدوره فاعل ومحدّد لعملية التحول، ولذلك يجب أن يكون هناك تعاون وتكامل بينهما، ويتجلى هذا التعاون في عدّة أمور، منها ما يمكن أن تقدّمه مؤسسات المجتمع المدني من بدائل موضوعية.[1]

ينخرط فيها الأفراد على أساس المواطنة بدلاً من التمسك بمؤسسات تقوم على أساس قبلي وعشائري، وهو ما يعني سدّ منافذ محتملة للتوتر أو الصراع الاجتماعي دون أن يعني وجود مجتمع مدني يهدم التكوينات التقليدية، وإنما وقف محاولة استغلالها وتكريسها لحساب مصالح ضيّقة. كما إن الاستقلال النسبي لمؤسسات المجتمع المدني لا يعني غياب المساءلة والرقابة عليها.[2]

تسعى منظمات المجتمع المدني إلى التأثير في الواقعين الاجتماعي والسياسي. ويتوقف حجم هذا التأثير على قوة كل منظمة، ووزنها، ومستوى التنسيق المشترك بينها، بجانب الوسائل والقنوات المعتمدة للتغيير؛ والتي تنقسم إلى وسائل مباشرة من خلال التواصل مع المسؤولين الحكوميين والمرشحين للانتخابات، عبر المجالس النيابية أو جماعات الضغط والتظاهر واعتماد الوسائل القانونية، والوسائل غير المباشرة مثل توظيف وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام. ومن ناحية أخرى، يرتبط نجاح السياسات العامة القطاعية (كالتعليم، والصحة، والبيئة، والثقافة) بارتباط وثيق بمدى التعاون بين الجهات الحكومية وهيئات المجتمع المدني ذات الاهتمام المشترك. ويظهر هذا التكامل في أمثلة عديدة منها: التنسيق بين منظمات حقوق الإنسان والجهاز القضائي بشأن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان، أو التنسيق بين جمعيات حماية البيئة ووزارة البيئة...، الخ، وذلك من أجل تبادل المعلومات والمشورة والتعاون.[3]

وعلى العموم تقوم العلاقة بين الدولة والمجتمع على توازن قانوني دقيق؛ يحمي استقلالية المجتمع المدني وينظم نطاق حركته في آن واحد. ويتجسد هذا التوازن المرن في قدرة السلطتين، التشريعية والسياسية، على التفاعل الإيجابي مع مطالب المجتمع المدني وضغوطه، والإنصات لمقترحاته، لتعديل القوانين أو إلغائها بما يخدم المصلحة العامة.

---

[1] مهدي "الدولة"،561.

[2] مهدي "الدولة"،561-562.

[3] ناهد عز الدين، "المجتمع المدني"، *سلسلة موسوعة الشباب السياسية*، ع.5 (2000):40، http://www.feps.edu.eg/arr/staffpages/nahedfatah/curiclum/Dr%20Nahed%20Ezz%20Eldin%202024.docx .2026/06/29

2. هيمنة الدولة على المجتمع المدني والصدام:

لا يعني سماح الدولة بوجود مؤسسات للمجتمع المدني غياب احتمالات المنافسة والصراع بين الطرفين، بل قد يعني بداية سلسلة من المنافسات والصراعات بينهما، خاصة بالنسبة لتلك المؤسسات التي قد تأخذ طابعًا كفاحيًا كما الحال في أفريقيا، وتتركّز مهمتها في الوقوف ضد سوء استخدام السلطة أو التعسّف فيها أو انتهاك الدولة ومؤسساتها لحقوق الإنسان.[1]

وقد يمثّل وجود مثل هذه المؤسسات تهديداً لشرعية النظام السياسي الذي يعتمد في سياساته التعسّفية على السلطة لمواجهة مواطنيه، وقد تزداد حدّة الصراع مع هذه المؤسسات إذا ما حاولت الاتصال بمؤسسات أخرى مماثلة خارج حدود الدولة، أو استخدام وسائل الاتصال الحديثة لنقل مساوئ النظام، وهو ما قد يدفع الدولة إلى الدخول في صراع حاد ومباشر معها قد يصل إلى حدّ حظر تلك المؤسسات أو التنظيمات أو منع التمويل عنها، كما أن الصراع يشمل كل مؤسسات المجتمع القائمة في علاقتها بالدولة.[2]

و تسعى الدولة إلى السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني من خلال سياسات المنح و المنع، إضافة إلى آليات أخرى مثل :التدجين ،و الاختراق، و إنشاء تنظيمات موازية ،خاصة عندما يكون أعضاء تلك المؤسسات من العاملين بالجهاز الإداري التابع للدولة، إضافة إلى لجوء الدولة إلى تعيين رؤساء أو زعماء لتلك المؤسسات من الأشخاص الموالين، لها أو القادرين على توجيه سياسات المؤسسة أو المنظمة نحو تأييد الدولة، يضاف إلى هذا قدرة الدولة على استغلال سيطرتها على وسائل الإعلام لحجب نشاط بعض المؤسسات وإظهار نشاط البعض الآخر، وهو ما يعين استقطاب بعض تلك المؤسسات والقدرة على تفريقها، ومنع تجمّعها لتصبح قوة في مواجهة استبداد أو تعسف النظام.[3]

ومن ثم فإن الدولة تعمل على اختراق مؤسسات المجتمع المدني من خلال ما يُعرف ب"السياسة الإدماجية"، عن طريق إنشاء اتحاد قد يأخذ شكل البناء الهرمي ذي التنظيم المركزي، والذي يضم في إطاره عدداً من المؤسسات أو التنظيمات التي تعبّر عن قوى اجتماعية ومهنية معيّنة، وتكون فيه الجماعات من

---

[1] حسن، مرجع *سابق*،32.

[2] مهدي "الدولة"،563.

[3] مهدي "الدولة"،563.

صنيعة الدولة لأغراض سياسية، وتعتمد على الدولة وتابعة لها ومُدرَجة في نَسقها وتقوم بالأدوار التي تحدّدها لها، ممّا يُلغي استقلاليتها. [1]

وفي حالة عجز الدولة عن احتواء أو اختراق التنظيمات، تقوم بعملية المراقبة والتقييد وذلك بخلق القيود والمعوقات القانونية، والإدارية، والمالية، حيث تملك سلطة إمكانية حلّها أو تحديد مجال نشاطها، وفرض قيود إدارية صارمة على أنشطة التنظيم أو الجماعة.[2]وبذلك تصبح عديمة الفاعلية، ومن ثم تطرح نفسها بديلاً لمؤسسات المجتمع المدني. وهكذا فإن غياب هذه المؤسسات أو انعدام فعاليتها في ظل نظام تسلّطي قد يُلجئ الأفراد إلى الاحتجاج وأعمال العنف، الذي قد يقابَل بعنف مضاد من الدولة.[3]

المطلب الثاني: علاقة الدولة والمجتمع المدني في كينيا وأوغندا

بالنسبة لأفريقيا يمكن العثور على بعض أقدم الخطابات الأكاديمية حول المجتمع المدني في الأدبيات التي تناولت علاقات الدولة والمجتمع ونجدها في أعمال "هيرشمان"Hirschman، و"شازان"Chazan، و"أزاريا"Azarya، و"براتون"Bratton، وغيرهم من الباحثين. وقد سعى هذا الجيل من الأدبيات إلى توصيف وشرح العلاقات بين الدولة والمجتمع في أفريقيا. كما حاولت هذه الأدبيات تفسير ميل المجتمع إلى الانفصال عن الدولة، أو الانخراط معها، والظروف المُؤدّية إلى أيٍّ من هذين الفعلين، وعواقبهما على كلٍّ من الدولة والمجتمع. وتُقدم أفريقيا فسيفساء معقّدة من العلاقات بين المجتمع المدني والدولة، تتراوح بين الشراكات التعاونية في السياقات شبه الديمقراطية والديناميات القمعية في ظل الأنظمة الاستبدادية. وتعتمد طبيعة التفاعل إلى حدّ كبير على النظام السياسي، وقوة المؤسسات، وجودة الحوكمة في كل دولة.[4]

بالنسبة للشراكات التعاونية يتعاون المجتمع المدني أحيانا مع الجهات الحكومية لخدمة أهداف ذات مصلحة مشتركة؛ مثل التعاون في تقديم الخدمات، وملف اللاجئين والهجرة، إضافة إلى مراقبة الفساد. كما أن المجتمع المدني قد يكافح لأجل فتح مساحات حرية كافية للأفراد في مجتمعات تعاني من ضيق المجال العام، وأيضًا في قضايا الديمقراطية والحريات، وهنا يدخل في سجالات طويلة مع السلطات؛ حيث يبذل

---

[1] مهدي "الدولة"،565.

[2] خديجة بوعامر، "التعاضدية مدخل تحليلي لدراسة استمرار النمط النيوباتريمونيالي للحكم في أفريقيا"، *حوليات جامعة الجزائر 1* 34،ع.03(2020):572. https://asjp.cerist.dz/en/article/129279 تاريخ الاطلاع :2023/12/15.

[3] مهدي "الدولة"،565-566.

[4] Peter Wanyande, “The Media as Civil Society”,8.

مجهودًا طائلاً بهدف تحقيق مجتمع منبسط ديموقراطياً، يؤمن قادته بحرية التعبير، يدلّل على ذلك مشاركته كطرف على طاولة المفاوضات في الفترات الانتقالية.[1]

وفي هذا السياق تجمع علاقة الدولة بالمجتمع المدني في كينيا وأوغندا بين تعاون وصدام –مع محاولات الدولة للسيطرة والإدماج والاختراق والقمع– وإن بدرجات متفاوتة، حيث تعمل الحكومة بشكل نشط مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تقديم الخدمات، ولكنها تقمع منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال السياسي وقضايا الديموقراطية.[2]

وبناءاً عليه يمكن تقسيم منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا إلى منظمات موالية للحكومة ومنظمات المعارضة لها.

بالنسبة للمنظمات المؤيّدة فهي تتعاقد مع الدولة لتقديم خدمات بالنيابة عنها، وتتعامل بشكل رئيسي مع بناء المدارس، وبناء المستشفيات وتقديم الدعم الفني، وتدريب الكوادر الطبية، بالإضافة إلى مشاركتها في برامج مكافحة الفقر. أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التي تنتقد الحكومة، فهي تعمل في المجال السياسي، وتشمل البرامج الأخرى مثل: المشاركة في إعداد الميزانية، والضغط، والبحث، والرصد، والحوكمة، والدفاع عن الحقوق، والحريات بالإضافة إلى بناء قدرات المجتمع.[3]

وفي ضوء هذا التقسيم، يستعرض الجزء التالي أهم الملامح التي صاغت علاقة الدولة بالمجتمع المدني في البلدين، مُتتبّعاً تطوّر هذه العلاقة وتأثّرها بالتحولات السياسية عبر مرحلتين زمنيتين فارقتين.

1- علاقة الدولة بالمجتمع المدني في كينيا وأوغندا في فترة ما بعد الاستقلال:

عُرفت علاقة الدولة والمجتمع المدني في كلا البلدين بعد الاستقلال بتبني استراتيجيات حكومية تهدف إلى السيطرة والاحتواء، والقمع مع تباين في أساليب التعامل مع القوى السياسية والخدمية بين البلدين. عرفت العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في كينيا في هذه الفترة استقطاب ودمج منظمات المجتمع المدني ذات

[1] رويحة،" المجتمع المدني في أفريقيا".

[2] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",112.

[3] Kansiime, "The State, Civil Society",02.

قاعدة جماهيرية (اتحاد النقابات الكينية COTU، منظمة نساء كينيا)، والجمعيات الإثنية السياسية الناشئة مثل: جمعية كوماتسو Komatsu وGEMA.[1]

وقد شكّل استمرار التعاون مع بعض المنظمات، التي تقدّم خدمات الرعاية الاجتماعية أمراً حيوياً لتعبئة الموارد غير المسيّسة politicised من أجل التنمية، وترسيخ هيمنة النخبة في النظام الأبوي الجديد ما بعد الاستعمار post-colonial neo patrimonial system، كما عملت الحكومة في هذه الفترة على قمع المنظمات التي تحاول وتسعى للمطالبة بالإصلاح الديمقراطي. [2]

وعلى العموم، كانت هناك قطاعات من المجتمع المدني تتعاون مع الدولة، حيث يظل بعضها تابعًا للأنظمة القائمة بينما قطاعات أخرى تعارض سياسة الدولة.

وقد تحوّلت المنظمات الداعمة والمتعاونة مع الدولة (مثل الأشكال الإثنية السياسية للمجتمع المدني) إلى تُروس في النظام الأبوي، وخدمت مشروع الهيمنة الذي تقوده النُخب الحاكمة. وفي ظل هذه السياسة، تشكّلت جمعيات عرقية جديدة وأكبر حجمًا، مثل جمعية (الكيكويو)، و(الإمبو)، و(الميرو)، وجمعيات أخرى. حيث عزّزت في المقام الأول –إضافة إلى توجّهها الاجتماعي والثقافي والتنموي– المصالح السياسية لرُعاتها من النخب العرقية في الصراعات والصفقات داخل النخب في ذلك الوقت.[3]

في المقابل اتّسمت علاقة الدولة بالمجتمع المدني في أوغندا خلال العقود الأولى التي أعقبت الاستقلال بنمطٍ من القمع والاستبداد أكثر حدّة من سياسات الاحتواء والإدماج المتّبعة في كينيا؛ فبينما سعى النظام الكيني لتدجين المجتمع المدني ودمجه في بنية الدولة في إطار سياسات التعاون والشراكة في مجال تقديم الخدمات، تعرّض وجود منظمات المجتمع المدني وعملياتها في أوغندا لتضييق كبير بسبب الأنظمة الديكتاتورية في هذه الفترة بدءاً بنظام "عيدي أمين" ثم نظام "ميلتون أوبوتي" وأتباعه في ظل انهيار تام للقانون والنظام، فضلاً عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[4]

[1] Jacob Mwathi Mati, "Civil Society in 'Politics' and 'Development' in African Hybrid Regimes", *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*31,n°.4(2020):5, https://www.researchgate.net/publication/339962628_Civil_Society_in_'Politics'_and_'Development'_in_African_Hybrid_Regimes_The_Kenyan_Case retrieved 22/03/2023.

[2] Mati, "Civil Society in 'Politics' and 'Development',5-6.

[3] Mati, "Civil Society in 'Politics' and 'Development',4.

[4] ,Apollo.Makubuya and Nakirunda, "A Study on the Civil Society",3.

وقد أدّى هذا المناخ الاستبدادي إلى تحويل فواعل المجتمع المدني لكيانات هامشية ذات تأثير ضئيل ولا يكاد يُذكر على العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[1] مقابل النموذج الكيني الذي حافظ فيه المجتمع المدني على الحد الأدنى من الحضور.

وفي هذا السياق يشير "أولوكا–أونيانغو" إلى أن:"القضايا الدستورية، وخاصة في مجال حقوق الإنسان، لم تكن من أولويات منظمات المجتمع المدني القليلة التي بقيت في تلك الفترة".[2]

وقد عملت الدولة في أوغندا مع منظمات المجتمع المدني البعيدة عن الفضاء السياسي والمختصّة في الخدمات والمجال الاقتصادي والصحي والتعليمي بشكل أكبر بداية من فترة حكم "موسيفيني"، حيث اقتصر دور المجتمع المدني –كما الحال في كينيا–على العمل في تقديم الخدمات الرعائية الصحية، والأعمال الخيرية، وقد استمر ذلك من خلال التدخلات المبكرة للمنظمات غير الحكومية الدولية ذات التوجه الخيري.[3]

حيث تعاقدت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني في مشاريع التخفيف من حدّة الفقر، ما جعل هذه الأخيرة تابعة للحكومة. وفي هذا السياق ووفقا لدراسة حديثة حول العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية، سعى ممثّلو منظمات المجتمع المدني إلى التعاون بشكل أوثق مع الحكومة، في شكل تعاون في مشاريع محدَّدة، بدلا من تطوير موقف مستقل بشأن آليات التخطيط المحلية، أو الأبعاد السياسية بدلا من الأبعاد التقنية /لتنفيذ المشاريع.[4]

رغم أن المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا عرف في هذه الفترة تحكّماً من الدولة ومحاولات لإدماج منظمات المجتمع المدني وتعاوناً مع المنظمات الناشطة في تقديم الخدمات مقابل مواجهة مع الجمعيات الناشطة أو المعارضة على قلّتها إلا أن أساليب القمع وعسكرة الحياة المدنية كانت مهيمنة أكثر في أوغندا، وهذا راجع لاختلاف البيئة السياسية بعد الاستقلال وكذا السياق التاريخي لكل دولة.

[1] John De Coninck, "The State, Civil Society and Development Policy in Uganda: Where are we Coming From?",in *Uganda's Civil Society: History, Challenges,Prospects*,ed.John De Coninck, Arthur (Kampala: Fountain Publishers,2021),151.
[2] Apollo.Makubuya and Nakirunda, "A Study on the Civil Society",3.
[3] De Coninck, "The State, Civil Society and Development Policy in Uganda ",157.
[4] Ibid.

2- علاقة الدولة والمجتمع المدني في كينيا وأوغندا في فترة التعددية الحزبية:

شهدت علاقة الدولة الكينية بالمجتمع المدني تقلّبات جمعت بين التعاون، والصدام بين النظام وبعض منظمات المجتمع المدني لفرض السيطرة خلال فترة النظام متعدد الأحزاب، إذ احتفظ نظام "موي" بزمام السلطة عن طريق القمع والسياسات العدائية، لا سيما مع المنظمات التي تدعو للإصلاح السياسي. بينما استمرّت علاقة التعاون مع المنظمات الموالية للنظام في كينيا، من خلال محاباة واستمالة قطاعات من المجتمع المدني للبقاء في السلطة.[1]

ومع سقوط نظام "كانو" تغيّر الوضع مع بعض منظمات الأخرى –خاصة المنظمات الناشطة في المجال السياسي– بعد حجب الجهات المانحة المساعدات عن النظام لصالح المنظمات غير الحكومية. ونتيجة لذلك، اعتبرت حكومة "موي" هذه التطوّرات تهديدًا مباشرًا، واعتمدت طُرقًا لإضعاف المنظمات غير الحكومية حتى قبل أن تُرسّخ جذورها بالكامل. وفي ظل تفاقم عجز الدولة –والذي يعود جزئياً إلى إعادة توجيه المنظمات غير الحكومية المعنية بتنمية المساعدات–اضطر نظام "موي" إلى التعاون مع هذه المنظمات والهيئات الدينية–على مضض–لتلبية احتياجات المواطنين الاجتماعية.[2]

وقد استمر مسار العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في عصر التعددية الحزبية في عكس هذا الواقع المتناقض. وفي هذا الصدد يُحلّل "انديجوا" Ndegwa بشكل مُوسّع كيف تمكّن المجتمع المدني، بدعم من المانحين الغربيين، من مقاومة جهود الدولة لتقليص أنشطته، حيث كان هذا الضغط المُشترك هو ما أجبر "موي" على الموافقة على التحرر السياسي والاقتصادي. [3]

وقد اتّسمت فترة أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات في أوغندا بموقف عدم التدخل في أنشطة منظمات المجتمع المدني، طالما لم تكن لديها أجندة "سياسية". كما شجّع السلام النسبي الذي ساد في أجزاء كثيرة من البلاد 1986 على انتشار الجمعيات المختصة بتقديم الخدمات Community-Based Organizations وسرّع من وتيرة نمو منظمات المجتمع المدني، حيث انخرط معظمها في تقديم الخدمات،

[1] Mati, "Civil Society in 'Politics' and 'Development',9.
[2] Mati, "Civil Society in 'Politics' and 'Development',8.
[3] Mati, "Civil Society in 'Politics' and 'Development',9.

وقد أدّى ظهور دولة تعاضدية Corporatist Stateذات موارد جيدة نسبياً إلى إعادة تعريف الحيّز السياسي الذي سيُسمح للمجتمع المدني بشغله.[1]

حيث سمحت الدولة بأنشطة منظمات المجتمع المدني المتخصّصة في تقديم الخدمات الاجتماعية؛ من خلال التعاون والشراكة مع هذه المنظمات التابعة للدولة في التمويل، ما أثّر على استقلاليتها فيما يتعلق بنشاط المجتمع المدني. في المقابل كان هناك قمع كبير وفرض عدة قيود وحواجز على منظمات المجتمع المدني المتخصصة في المجال السياسي، حيث عملت الدولة على السيطرة وحظر نشاطات هذه المنظمات خاصة وأن تمويلها خارجي ما يجعلها محلّ شك دائم.[2]

وفي الظروف السياسية الجديدة التي أعقبت استيلاء حركة المقاومة الوطنية و"موسيفيني" على السلطة عام 1986، تحوّل مسار العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من القمع إلى التواصل والحوار نسبياً.[3] فقد أصبحت بعض عناصر المجتمع المدني– على الرغم من قلة خبرتها نسبياً وضعف تنظيمها– أكثر جرأة في التشكيك ومساءلة سياسة الحكومة .فقد ندّدت الكنائس باستمرار العنف في الشمال، كما اتخذت شبكة ديون أوغندا UDN موقفاً نشطاً ضد الفساد في الحياة العامة، وندّد المجلس المسيحي المشترك في أوغندا بالمخالفات الانتخابية، كما اتخذت صحيفة "مونيتور" Monitor موقفا سياسيا مستقلا بشأن العديد من القضايا.[4]

مما ذُكر سابقاً، يمكن القول إن اختلاف الظروف التي نشأ وتطوّر فيها المجتمع المدني في البلدين؛ أدّت إلى تباين في نمط علاقة الدولة والمجتمع المدني في هذه الفترة. ففي كينيا كان المجتمع المدني "تصادمياً "أكثر مع الدولة، ونجح في انتزاع مساحات للتحرّر السياسي بسبب تحالفه مع المانحين، في المقابل كان المجتمع المدني في أوغندا يحاول أن يكون **"تكيُّفياً"** من خلال المناورة داخل المساحات الضيّقة التي سمحت بها الدولة التعاضدية.

ويختلف نمط العلاقات بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في أوغندا عن كينيا بسبب اعتماد الحركة الوطنية في أوغندا NRM الهيكل القاعدي القائم على التنظيم السياسي، والمشاركة التي أثّرت على

[1] De Coninck, "The State, Civil Society and Development Policy in Uganda ",153.
[2] Kansiime, The State, Civil Society,03.
[3] Johansen, *The State and Civil Society in Uganda, Kenya and South Africa,72.*
[4] De Coninck, "The State, Civil Society and Development Policy in Uganda ",155-156.

نمو ونشاط منظمات المجتمع المدني. في مقابل نظام التعددية الحزبية الذي يوفّر هامش المساحة السياسية المتحرّرة للمواطنين والطبقة الوسطى في كينيا.[1]

[1] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",116.

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في بناء السلام في كينيا وأوغندا

تزايد تعقيد جهود بناء السلام التي تواجه المجتمع الدولي، في ظل انتشار الصراعات المسلحة في تسعينيات القرن العشرين، حيث تحوّل اهتمام الجهات المانحة وممارسي عمليات بناء السلام بشكل متزايد إلى الدور المحتمل الذي يمكن للمجتمع المدني أن يلعبه.[1] وفي هذا السياق يسلّط هذا المبحث الضوء على واقع دور المجتمع المدني في بناء السلام في كينيا وأوغندا، يتضمن المطلب الأول مفهوم بناء السلام ودور المجتمع المدني فيه، أما المطلب الثاني فيتضمن دور المجتمع المدني في بناء السلام في كينيا وأوغندا.

المطلب الأول: المجتمع المدني وبناء السلام

1- مفهوم بناء السلام

قدّم عدّة باحثين تعريفات مختلفة لمصطلح بناء السلام، حيث يشمل تلك الجهود التي يبذلها أفراد كُثُر في الحكومات أو في المجتمع المدني، وعلى المستويات المحلّية والوطنية والإقليمية وحتى الدولية.

ومنه فإن مصطلح بناء السلام يمكن أن يحمل معنيين، فالمعنى الأول يمكن أن يشير إلى العمل المباشر الذي يُركّز بالدرجة الأولى على العوامل المحرّكة للصراع والمخفّفة له، أما المعنى الثاني فيمكن أن يشير إلى جهود التنسيق أو إنشاء قنوات للتواصل، بغرض تطوير إستراتيجية شاملة متعدّدة المستويات والقطاعات، وبالتالي، فإن بناء السلام هو نهج لدعم السلام بكافة الجهود التي تعمل من أجل عدم تحوّل الصراع إلى صراع عنيف. [2]

ويُفهَم بناء السلام على أنه مصطلح شامل لوصف عملية طويلة الأجل تشمل جميع الأنشطة؛ بهدف منع اندلاع الصراعات العنيفة، أو تحويل الصراعات المسلحة بشكل مستدام إلى طرق سلمية بنّاءة لإدارة الصراع.[3]

---

[1] Thania Paffenholz, "Civil Society and Peacebuilding", *Summary of Results for a Comparative Research Project*,2009, https://repository.graduateinstitute.ch/record/4060/files/WP-2011-007.pdf 10/09/2024.

[2] فريدة روطان، لامية زكري،" دور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، ع .01 (2021):309-310. 10/05/2023. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/209/8/1/156568 *08*

[3] Thania Paffenholz,Christoph Spurk, "Civil Society, Civic Engagement, and Peacebuilding" , *Conflict Prevention and Reconstruction*, n°. 36(2006) :15, https://www.researchgate.net/publication/228658197_Civil_Society_Civic_Engagement_and_Peacebuilding 10/02/2025.

كما أن بناء السلام هو عبارة عن مفهوم يحدّد البنى ويدعمها، وهي بنى من شأنها تمتين السلام وترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى الصراع، حيث تبدأ عملية بناء السلام أثناء سياق الصراع لتفادي تكراره، ويُعدّ العمل المتعاون والدائم لحل المشكلات الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية عاملاً مُهماً لتحقيق السلام على أسس ثابتة. وبذلك يمنح مفهوم بناء السلام فرصة إنشاء مؤسسات اجتماعية، وسياسية، وقضائية جديدة هي بمثابة القوة الدافعة نحو التطور.[1]

ويرى الباحثان في مواضيع السلام "مارتن غريفثس" Martin Griffiths و"تيري أوكالاهان" Terry Occlaghanأن عملية بناء السلام تشمل كل الدول في كافة مراحل نموها، ويمكن للدول التي تمرّ بمرحلة انتقالية اعتماد تدابير بناء السلام كفرصة لوضع أنظمتها الوطنية على طريق النمو المستدام.[2]

ويمكن أن يكون هناك تداخل وتوازي وتكامل بين مراحل عمليات السلام المتعددة. كما أن أنشطة بناء السلام المختلفة يمكن أن تتم في كل مرحلة من الفترة الزمنية بأطيافها. ووفقا لهذا الرأي يشمل بناء السلام جهود الإنذار المبكّر والاستجابة، إضافة إلى العمل الدفاعي، ومنع العنف، والعمل التوعوي، وحفظ السلام، والمساعدة الإنسانية، واتفاقات إطلاق النار، وإنشاء مناطق سلام.[3]

وتنطوي عمليات بناء السلام على مجموعة من المناهج، والعمليات، والمراحل والإجراءات الضرورية؛ إضافة إلى مجموعة من الأنشطة الانتقالية لتنفيذ اتفاقيات السلم بعد الحروب الأهلية. وتشمل هذه الأنشطة عادة إدارة الانتقال من الإغاثة إلى الانتعاش الاقتصادي، وعودة اللاجئين والمشرّدين وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة بناء البنية التحتية، والإصلاح االسياسي، وتعزيز حقوق الإنسان إضافة إلى المساءلة عن انتهاكات الماضي في نظام العدالة الانتقالية.[4]

وتشمل عملية بناء السلام عدة أبعاد وهي: البعد الأمني والعسكري، والبعد السياسي، والمؤسسي، والبعد الاجتماعي والإنساني، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي.

---

[1] مارتن غريفيثس، تريي أوكالاهان،*المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية* (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008)،105.

[2] روطان، زكري،" دور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام"،310.

[3] محمد عبد الستار محمد سليمان، "مقومات دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلم في أفريقيا"، *مجلة الدراسات الإفريقية*، ع.51(2021):41، https://journals.ekb.eg/article_241196_0deb7b9fd8d3ba1137823a0b2880e0f5.pdf. 15/03/2025.

[4] سليمان، "مقومات دور منظمات المجتمع المدني"،44.

2- دور المجتمع المدني في بناء السلام:

أكّدت الأعمال العلمية والسياسية في تسعينيات القرن العشرين على المساهمة الإيجابية للمجتمع المدني في إرساء الديموقراطية وبناء السلم؛ حيث تعمل منظمات المجتمع المدني على زيادة الثّقة والتماسك الاجتماعي، وملأ الفراغ الذي خلّفته النزاعات المسلحة، وأداء وظائف مثل: تقديم الخدمات وحماية المواطنين، ورعاية المقاتلين السابقين والنازحين، والدعوة، ونشر الوعي بالمصالحة.[1]

يؤدي المجتمع المدني مجموعة من الوظائف الأساسية في بناء السلام، وهي: حماية المواطنين ضد العنف من جميع الأطراف، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتنفيذ اتفاقيات السلام، والدعوة إلى السلام وحقوق الإنسان. كما أن لمنظمات المجتمع المدني دور مهم في التنشئة الاجتماعية لقيم السلام والديموقراطية، فضلاً عن تطوير الهوية الجماعية للمجموعات المهمّشة، والحفاظ على التماسك الاجتماعي بين المجموعات من خلال جمع المتعارضة منها، وتسهيل الحوار على المستوى المحلي والوطني بين جميع أنواع الجهات الفاعلة، وتقديم الخدمات لإنشاء نقاط دخول لبناء السلام.[2]

وتعدّ مؤسسات المجتمع المدني بمثابة حلقة وصل بين الأفراد والسلطة، فهي تسمح بالتعبير عن الآراء والمطالب بشكل منظّم، لذلك فإن تحقيق البناء الوطني وضمان تنمية شاملة في مناطق ما بعد النزاع يتطلب قدراً من التكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة، من خلال تفعيل مبدأ التشاركية للاتّفاق على رسم خطط تنموية وفقاً لما يتطلّبه المجتمع وكذا إمكانات الدولة، مع ضمان وجود نظام للمساءلة والمحاسبة. وبالتالي فدور المجتمع المدني هو دور مكمّل للدولة في مختلف المجالات، بشرط أن يتمتع بالاستقلالية وأن يكون واع بأدواره التنموية.[3]

كما يوجد أيضا جانب آخر لدعم أنشطة بناء السلام من طرف المجتمع المدني، وهي مرتبطة بتعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه قضايا التنمية وضرورة النهوض بالدول المنهكة جرّاء النزاعات، وبالتالي القضاء

---

[1] Paul Omach, "Civil Society Organisations and Local-Level Peacebuilding in Northern Uganda" in *Uganda's Civil Society:History,Challenges,Prospects*, ed.John De Coninck,Arthur (Kampala: Fountain Publishers,2021),253.

[2] Paffenholz, Spurk, "Civil Society, Civic Engagement",5.

[3] خيرة لكمين،" دور الفواعل الوطنية غير الرسمية في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع –العراق نموذجا– "، *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية* ع.20(2017):34، https://asjp.cerist.dz/en/article/60929 2025/03/15.

على الاغتراب السياسي، وضمان فضاء يضمّ القوى المدنية للمشاركة في شؤون الحياة العامة، من خلال الانتخاب والتعبير عن الرأي بشكل ديمقراطي سلمي.[1]

وقد عرفت أفريقيا العديد من الجمعيات الأهلية المعروفة بمشاركتها في عمليات بناء السلم، نذكر منها: المركز الأفريقي للبناء وفض النزاعات The African Center for The Constructive Resolution of Disputes(ACCORD)، ومركز Resolution of Disputes (ACCORD) Conflict Resolution (CCR) Nairobi Peace ، معهد الدراسات الأمنية Institute for Security Studies(ISS) ، شبكة غرب أفريقيا لبناء السلم (WANEP) مبادرة السلم النيربية Initiative(NPI) ويعطي هذا الانتشار مؤشر على الاهتمام القاري بقضايا السلم؛ انتشار الأسلحة الصغيرة، لتزايد تجنيد الأطفال، وتنامي الفقر. [2]

كما أن هذه الجمعيات تتّسم بالفاعلية الكبيرة، كونها تعتمد على شبكات الاتصال Network التي تُمكّنها من تحقيق أهدافها في عمليات بناء السلم في مناطق مختلفة من أفريقيا. كما تلعب هذه الجمعيات وسائر تنظيمات المجتمع المدني دوراً مهماً في تنفيذ الخطط هيكلياً، وكذلك قدرتها على تطبيق وتنفيذ مشروعات السلم؛ ففي عام 1996 كان هناك ما يقرب من ثلاثة آلاف جمعية أهلية تنموية من بلدان "هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية"OECD تستحوذ على 5,7 مليار دولار سنويا مخصّصة لمساعدة الدول النامية، ويتعاون معها ما يُعرف بالتنظيمات المجتمعية CBO,s والتي تسمى أيضا بالتنظيمات الشعبية.[3]

المطلب الثاني: المجتمع المدني وبناء السلام في كينيا وأوغندا

كان للفاعلين في بناء السلام في شرق أفريقيا على مستوى المجتمع المدني دور مؤثّر، وقد لعب المجتمع المدني في كينيا وأوغندا دوراً مُهماً في بناء السلام، حيث يعدّ المجتمع المدني الكيني* من أكثر المجتمعات المدنية حيوية في أفريقيا، ويتضح هذا من نوع المبادرات التي تم تنفيذها، وخاصة في إطار

[1] لكمين،" دور الفواعل الوطنية غير الرسمية في بناء السلام"،36.

[2] سليمان، "مقومات دور منظمات المجتمع المدني"،47-48.

[3] سليمان، "مقومات دور منظمات المجتمع المدني"،47-48.

* ومثال ذلك لجنة للسلام والتنمية WPDC مقرّها منطقة واجير شرق كينيا، حيث تعمل هذه اللجنة بالاعتماد على دمج الآليات والقيم التقليدية الإسلامية في مبادراتها لحل النزاعات. المصدر: سليمان، "مقومات دور منظمات المجتمع المدني"، المصدر: سليمان، "مقومات دور منظمات المجتمع المدني"،57.

السعي إلى توسيع المساحة الديمقراطية وضمان التماسك الوطني والسلام في البلاد. وقد اعتمد في تحقيق ذلك مجموعة من المبادرات أهمها: تفعيل نظام الإنذار المبكر، والتعليم المدني، والتوعية، والدعوة إلى السلام، والوساطة، إضافة إلى التدريب، وبناء القدرات، والتعليم، والتوعية.[1]

بالنسبة لأوغندا فقد لعبت منظمات المجتمع المدني كمثيلتها في كينيا دوراً مهماً في تحويل تصوّرات الصراع في شمال أوغندا نحو السلام، فقد دافعت هذه المنظمات عن قضايا حقوق الإنسان، وحشدت الناخبين المحليين، كما شاركت في الدعوة لحل الصراع بشكل سلمي، وعملت على تيسير الاتصالات بين المقاتلين المتمردين والحكومة، وسعت للمصالحة بينهم وبين المجتمع، ونظّمت ورش عمل للتوعية والتعليم المدني، وأصدرت بيانات، وسعت إلى تشكيل نوادي السلام لتغيير مواقف المجتمع وبناء ثقافة السلم والمصالحة.[2]

وفيما يلي هذه المبادرات:

- **نظام الإنذار المبكر:**

نجحت منظمات المجتمع المدني الكينية، بقيادة شبكة السلام والتنمية (Peace Net-Kenya)، في تصميم نظامٍ رائدٍ للإنذار المبكّر بالصراعات قبيل الانتخابات العامة لعام 2007م. ومع أنَّ هذه المنظومة لم تستطع أن تستجيب بشكل فوري للأزمة التي تلت العملية الانتخابية مباشرة، إلا أنَّ الشبكة استعادت فاعليتها عقب اندلاع أعمال العنف بأيامٍ قليلة؛ حيث تولّت زمام المبادرة الميدانية.

ورغم الاحتفاء بهذا النظام كعلامةٍ فارقةٍ في انخراط المجتمع المدني في القضايا الأمنية، إلا أنَّ المساعي الرّامية لإقناع الجهات المانحة بالمساهمة في تمويل "صندوق مشترك"، لدعم أنظمة الإنذار وبناء قدرات الاستجابة المحلية قد باءت بالفشل؛ الأمر الذي حصر دور شبكة السلام في تزويد الشركاء بتحديثاتٍ مستمرة، وسط حالةٍ من عدم اليقين حول مدى التأثير الفعلي لتلك الجهود في غياب الدعم اللوجستي والمادي اللازم.[3]

[1] Barasa Edwin Mang'eni, "Civil Society in Peacebuilding and Conflict Resolution The Case of Civil Society in Kenya», *Turkish and African Civil Society Organizations*, 268 https://tasam.org/Files/Icerik/File/civil_societyin_peace_building_and_conflict_resolution_ae57cb00-3f18-4904-9ab2-a7d00e6fa34b.pdf retrieved 15/03/2025.

[2] Omach, "Civil Society Organisations",259.

[3] Mang'eni, "Civil Society in peacebuilding ",269.

- **التعليم المدني والتدريب وبناء القدرات:**

استغل المجتمع المدني في كينيا فتح المجال السياسي بشكل كامل في تثقيف الجمهور، وإعادة توجيهه نحو تقدير الحاجة إلى التفكير البديل ليس فقط في المجال السياسي، ولكن في جميع مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى بما في ذلك على المستوى الأُسري الشخصي.[1]

وقد طوّرت منظمات المجتمع المدني مبادرات عديدة لبناء السلام، حيث إن إحدى الطرق لضمان استمرارية التدخل هي بناء القدرات المحلية من أجل السلام، ونذكر من هذه المبادرات: مبادرة نيروبي للسلام (NPI-Africa). وتتضمن هذه المبادرات مجموعة مناهج لبرامج تدريب بناء السلام القائمة على المجتمع. ولم يقتصر هذا التدريب على تسهيل قدرة المجتمعات على الاستجابة للصراع فحسب، بل أدّى أيضًا إلى انخفاض حوادث الصراع في بعض المناطق. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك، وجود مناطق تعيش فيها المجتمعات الرعوية جنبًا إلى جنب بعد سنوات من النزاعات والهجمات المتبادلة.[2]

- **الدعوة إلى السلام:**

استمرّت منظمات المجتمع المدني في الدعوة إلى نزع سلاح مجموعات الرعاة في المقاطعات الشمالية في كينيا وملاحقتها قضائيًا؛ من أجل تحسين الوضع الأمني في المناطق المتضرّرة من أنشطتها غير المشروعة في البلاد. كما تتعاون منظمات بناء السلام مع الحكومة، من خلال نقطة الاتصال الوطنية الكينية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لبدء برامج الحدّ من الأسلحة الموجّهة نحو تحسين الأمن في المقاطعات الشمالية. وعلى الرغم من أن هذه المبادرة لم تحقّق نجاحًا كبيرا، إلا أنها تُعَد واحدة من المبادرات القليلة التي نجحت فيها الحكومة بالشراكة مع المجتمع المدني؛ خاصة في ظل العلاقة المتوترة التي كانت قائمة بين الكيانين والتي بلغت ذروتها في ظل الصّخب من أجل السياسة التعددية أوائل التسعينيات. [3]

وقد أُتيحت للمجتمع المدني فرصة المشاركة فترة التعددية السياسية في اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام وإدارة الصراعات، ويُنظر إلى هذه المشاركة باعتبارها فرصة للضغط والدعوة إلى تبنّي قرارات من

[1] Emma Elfvessen,Desiree Nilsson, "The pursuit of inclusion: Conditions for civil society inclusion in peace processes in communal conflicts in Kenya", *Cooperation and Conflict* 57,n°2(2022):180, https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/00108367211047136? 26/06/2026.
[2] Mang'eni, "Civil Society in peacebuilding ",269.
[3] Mang'eni, "Civil Society in peacebuilding ",269.

شأنها أن تؤّيد مبادرات بناء السلام في المناطق المعرّضة للصراع في البلاد. وفي حين يُنسب إلى هذه الهيئة المساهمة في إحلال السلام في بعض المجتمعات الرعوية، إلا أنها لم تساهم بشكل كبير في وقف العنف السياسي في البلاد، ومع ذلك وفّرت مساحة للتفاعل بين المجتمع المدني والدولة.[1]

كما سعت منظمات المجتمع المدني للقضايا المتعلقة بتحقيق السلام في حل نشوب نزاعات، حيث لعبت الجمعيات الدينية دوراً مهماً في التحدث نيابة عن ضحايا العنف العرقي الذي اندلع عام 1991 وسط عدم تسامح الحكومة الكينية مع النقد.

وبالمثل شكّل الأفراد منتدى "مواطنون مهتمون من أجل السلام CCP" بعد عنف انتخابات 2007 للضغط على القيادة السياسية للتفاوض من أجل إيجاد حل للأزمة. [2]

- **الوساطة/المشاركة على مستوى المجتمع:**

سهّل المجتمع المدني إجراء مناقشات على مستوى المجتمع، حول أفضل السبل لمعالجة مواقف الصراع. وقد جمعت هذه المنتديات بين مختلف شرائح المجتمع، وسعت في إيجاد حلول لمشاكل الصراع وانعدام الأمن على المستوى المحلي. وفي المواقف التي تتعارض فيها المجتمعات مع بعضها البعض، غالبًا ما يتم تحليل الصراع بهدف إيجاد الأسباب الجذرية، ثم يتم تنظيم منتديات الوساطة حيث تجري المفاوضات من أجل السلام. وغالبًا ما تتم دعوة المسؤولين الحكوميين ليكونوا طرفًا في أي اتفاقيات تنشأ عن مثل هذه المنتديات.[3]

- **البحث في السلام والصراع:**

بينما ركّزت بعض المنظمات على تغيير المعرفة والمواقف والممارسات، ركّزت منظمات أخرى بشكل أكبر على تحديد الاتجاهات في التحديات التي تواجه البلاد من خلال البحث. ويعدّ منتدى السلام الأفريقي (ABDO) أحد المؤسسات الرائدة في مجال البحث في الصراعات والحوكمة.

وقد استمر البحث في الوضع بعد الانتخابات، ومناطق الصراع الناشئة، والصراعات الرعوية، وقضايا الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة في كشف الأسباب الجذرية والعوامل الأخرى التي تضمن استمرار

[1]Mang'eni, "Civil Society in peacebuilding ",269-270.
[2] Joseph Matee Mutungi, *Civil Society and Peacebuilding in Kenya, (2008-2012)*, Master thesis, (University of Nairobi, 2013),52.
[3] Mang'eni, "Civil Society in peacebuilding ",270.

وجود الصراعات وخاصة على مستوى المجتمع. كما شارك المجتمع المدني النتائج التي توصّل إليها مع جماعات المصالح الأخرى بما في ذلك صنّاع السياسات، والجهات السياسية الفاعلة، ووكلاء الأمن، وعامة الناس. لم يضمن هذا انتشار المعلومات في المجال العام فحسب، بل شكّل أيضًا استراتيجية مُهمة في إشراك الأطراف المعنية ودعوتها إلى المشاركة بشكل فعال في إيجاد حلول للمشاكل المحلية.[1]

بالنسبة لأوغندا تشترك مع كينيا في نوعية بعض المبادرات التي اعتمدها المجتمع المدني في بناء السلام، وهي ما يلي:

- **الدعوة والتعبئة السياسية:**

بدأ شيوخ قبيلة "أشولي" وزعماؤها الدينيون والمدنيون في السعي لمفاوضات بهدف إنهاء الصراع في أوغندا عام 1978، من خلال جمعية تُعرف باسم "مجلس الحكماء". وقد ساهمت هذه المحاولات في تعزيز الثقة بين الجيش والمتمرّدين، وتسهيل الاتصال بين الطرفين من خلال العمل كوسطاء، مما أدى إلى استسلام حوالي 3000 جندي يمثلون 80% من القيادة، إضافة إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار.[2]

كما تم إطلاق مبادرة السلام بين الطوائف المختلفة من المسيحيين والمسلمين ARABIعام 1998، وهو ما أشار إليه مجموعة من الباحثين ب "السلوك المدني الجيّد". وقد كان لهذه المبادرة أهمية من حيث تأثيرها على المجتمع الأوغندي وتوعيته.[3]

وقد عملت المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع ALPI على تنظيم مسيرات سلام وورش عمل، ودعت الحكومة إلى إنهاء الصراع سلمياً. وقد بدأت الدعوات لحل النزاع سلمياً عام 1997 تجد صدى في أجزاء أخرى من أوغندا، مما أدّى إلى إجماع وطني حول ضرورة الحوار لحل النزاعات.[4]

كما مارس المجتمع المدني ضغوطًا على الأمم المتحدة، والحكومات الإقليمية، والدولية لدعم جهود السلام. وبعد سنوات من الكفاح، تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار التاريخي عام 2008، مما ساعد على تحقيق الاستقرار في شمال أوغندا.[5]

---

[1] Mang'eni, "Civil Society in peacebuilding ",270-271.
[2] Omach, "Civil Society Organisations",261.
[3] Rodriguez C," Acholi Civil Society Initiatives: The Role of the Religious Leaders", in *Protracted Conflict, Elusive Peace: Initiatives to End the Violence in Northern Uganda*, ed. Okello L (London: Conciliation Resources,2002), 58–59.
[4]Omach, "Civil Society Organisations", 262.
[5] Ibid., 263.

- **التعليم من أجل السلام والوساطة:**

تعمل منظمات المجتمع المدني في أوغندا حالها حال الموجودة في كينيا، لمعالجة التحديات المتمثّلة في التسوية السّلمية على المستوى المحلي، من خلال أنشطة تعليمية تتعلّق بالسلام. حيث تعمل بشكل خاص على تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان، وتعمل على تغيير ثقافة العنف، كما أنشأت برامج في المدارس الثانوية في منطقة (أشولي) الفرعية، وقامت بتجنيد المعلمين وتدريبهم بالتعاون مع لجنة العدل والسلام. نذكر من هذه لجنة العدالة والسلام، والمنظمة الثقافية. [1]

- **الدعم النفسي والاجتماعي/الإرشاد:**

قدّمت منظمات المجتمع المدني الدعم النفسي، من أجل تعزيز إعادة إدماج المقاتلين السابقين والأشخاص المختطفين، من هذه المنظمات منظمة غولو للتعاون GULU، وجمعية كيتكوم للنساء المعنيات The Kit Gum Concerned Women's Associationوغيرها من المنظمات.[2]وقد قدّمت هذه المنظمات خدمات الاستشارة، وعملت على تسهيل إعادة إدماج ضحايا الحرب، وتقديم برامج للدّعم النفسي. إضافة إلى تعزيز عمليات المصالحة على المستويين الشعبي والمجتمعي.[3] كما قدّمت المؤسسة الثقافية الخدمات باللغة المحلية بهدف عكس مسار التنظيم السياسي والقيادة في (أشولي) والتي كانت تجلب عنف جيش LRAوالقمع الحكومي والترهيب والاعتقالات.[4]

- **الدعم الاجتماعي والاقتصادي ودعم سبل العيش:**

تدّخلت المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، ومجموعات المساعدة الذاتية لسدّ الثغرات الناجمة عن ضعف قدرة الدولة والإهمال. ولمعالجة المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية، والفقر.

وقد نشأت بعض هذه المنظمات، والمجموعات بشكل عفوي استجابة للوضع الاجتماعي والاقتصادي المُزري، في حين تم إنشاء منظمات أخرى بتشجيع من المنظمات غير الحكومية والقيادات المحلية والمدنية، لتكون بمثابة شركاء تنفيذيين.[5]

---

[1] Branch A," Neither Peace nor Justice: Political Violence and the Peasantry in Northern Uganda, 1986–1998", *African Studies Quarterly* 8, n°.2(2005): 20.
[2] Omach, "Civil Society Organisations",263.
[3] Ibid., 265.
[4] Thomas Harlacher T, et al. (2006) Traditional Ways of Coping in Acholi: Cultural Provisions for Reconciliation and Healing from War: Caritas, Gulu Diocese (Kampala: Intersoft Business Services Ltd,2006).
[5] Omach, "Civil Society Organisations",266.

انخرط المجتمع المدني الكيني والاوغندي بشكل نشط في عمليات بناء السلام، حيث لعبت منظمات المجتمع المدني في البلدين دوراً مهماً في عملية بناء السلام، وذلك من خلال اعتمادها على استراتيجيات متشابهة إلى حدّ كبير لتعزيز السلام والاستقرار، من قبيل التركيز على حل النزاعات المحلية المتعلّقة بالأرض والماشية والموارد الطبيعية، كما تعمل على نشر ثقافة التسامح، ونبذ العنف، وتوعية المجتمع من خلال مبادرات تعليمية وورشات. إضافة إلى ذلك تعمل منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين على دمج طبقات المجتمع المتضرّرة من الحرب، وكذا الضعيفة والمهمّشة من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.[1]

ولكنه أيضا واجه عدة تحديات وعقبات عرقلت مهامه وحالت دون تحقيقه النتائج المرجوة، منها عقبات تتعلق ببيئة عمل المجتمع المدني ومنها ما يتعلق بالمجتمع المدني نفسه.

كما تعاني كينيا وأوغندا من التوترات العرقية التي تؤثّر على عمليات السلام؛ حيث يمكن أن تؤدي النزاعات بين الجماعات المختلفة إلى تفاقم الأوضاع الأمنية، الأمر الذي يعرقل من دور المجتمع المدني في عملية بناء السلام.[2]

وتعدّ أيضا الموارد المحدودة مشكلاً رئيسياً من مشاكل المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، فقد تركت الظروف الاقتصادية في البلدان الواقعة في الجنوب والاستعداد المحدود للقطاع الخاص للمساهمة في المشاريع غير الربحية العديد من منظمات المجتمع المدني دون بديل، سوى الاعتماد على مساعدات المانحين والشروط المصاحبة لها. وبالتالي فإن معظم المشاريع المصمّمة تأخذ شكل وفكر وكالة التمويل وليس المنفّذين. كما تصبح هذه المنظمات مسؤولة أمام المموّلين بدلاً من المستفيدين من أنشطة بناء السلام.[3]

كما أن هناك مجالاً ضئيلاً للتفاوض، حيث يتعيّن أن يتوافق المشروع المقترح مع المجالات الموضوعية أو المصالح الاستراتيجية للوكالة المموّلة، وهذا يتعارض مع النتيجة النهائية. ومن الشائع أن تُدير منظمة غير حكومية مشروعاً ما، ثم تنهار بعد بضع سنوات بسبب ما يسمى بالتحوّل في التركيز على

[1] Ibid, 268.

[2] Mang'eni, "Civil Society in peacebuilding ",271−272.

[3] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",121-122.

جانب المانحين، مما يؤدي إلى إنهاء المشروع. ويعيد المجتمع المدني في كينيا النظر في هذه الأحداث، من خلال العمل على محاولات ابتكار طرق جديدة كبدائل بما في ذلك الشراكة مع القطاع الخاص.[1]

ويعاني القطاع أيضا من الفساد فهو مليء بما يُعرف ب " منظمات حكومية قصيرة الأجل" Brief Case NGO,sأي الكيانات المسجّلة التي ليس لها عنوان، ولكنها موجودة فقط كمنظمات يرأسها أفراد يطلبون باسم هذه المنظمات الأموال من المانحين لتنتهي في جيوبهم في آخر المطاف.[2]

كما كان النشاط السياسي والدعوة إلى السلام محفوفاً بالمخاطر، وفي بعض الأحيان كانت العواقب مأساوية، خاصة في بيئة قمعية، تتّجه نحو النهج العسكري في التعامل مع الصراع، في ظل ضعف الثقة بين الحكومة والمتمردين. ونتيجة لذلك تراجعت مفاوضات السلام بسبب الحملات العسكرية المكثّفة والتصريحات التحريضية، كما كانت المنظمات المجتمع المدني تفتقر في كثير من الأحيان إلى القدرة على ضمان تنفيذ الاتفاقيات.[3]

كما كانت منظمات المجتمع المدني الوطنية مستقطبة Polarised، مما يعكس الأفكار الإقليمية الشمالية الجنوبية، والإثنية، والافتقار إلى التكامل الوطني التي تشكّل جذور الصراع، كما دعمت منظمات المجتمع المدني المختلفة النهج العسكري للحكومة، وتمّ تجاهل أو قمع المطالبات بالنهج السلمي.[4]

رغم ما يواجه المجتمع المدني في كينيا وأوغندا من تحديات ومعوقات، إلا أن هناك بعض الاختلافات بين الحالتين، يظهر هذا التباين والاختلاف في قدرة المجتمع المدني على التعامل مع النزاعات ذات الأبعاد السياسية وتأثيره على صناع القرار.

فقد كان للمجتمع المدني في كينيا دور مؤثر في الوساطة السياسية الوطنية، حيث لعبت دوراً مهماً في الوساطة والضغط بعد أعمال العنف التي تلت انتخابات 2008/2007، مما أدّى إلى اتفاقات تشكيل الحكومة والتوصّل إلى السلام، الأمر الذي أكسب المجتمع المدني في كينيا شرعية كطرف محايد ومنقذ للدولة بعد أزمة 2007 مما منحه نفوذاً في عمليات السلام الرسمية.[5]

[1] Mang'eni, "Civil Society in peacebuilding ",272.
[2] Mang'eni, "Civil Society in peacebuilding ",273.
[3] Omach, "Civil Society Organisations",268.
[4] Ibid.,251.
[5] Mang'eni, "Civil Society in peacebuilding ",269.

في المقابل كان للمجتمع المدني في أوغندا دور محدود وحذر في الوساطة السياسية الوطنية في الصراع في شمال أوغندا.[1]

ويرجع سبب الاختلاف إلى أن المجتمع المدني في أوغندا مورست عليه ضغوط أكبر مقارنة بكينيا؛ فقد عمل في ظل بيئة قمعية تعتمد النهج العسكري في التعامل مع الصراع الأمر الذي أثّر على فاعلية المجتمع المدني في أوغندا في المساهمة في عمليات بناء السلام الوطنية، وأبعده عن التدخل في النزاعات السياسية الكبرى خشية التورّط بالانحياز للمعارضة أو تقويض النظام.[2]

فقد شكّل السياق الوطني في أوغندا التحدّي الأكثر إلحاحاً صعوبة لمشاركة المجتمع المدني في بناء السلام؛ حيث اضطرت جماعات المجتمع المدني إلى التعامل مع عدم تسامح الحكومة تجاه مشاركتها في النشاط السياسي والدعوة إلى حقوق الإنسان، وتم اتّهام هذه المنظمات بالانخراط في النشاط السياسي والتهديد بحظر أنشطتها. كما أدى الطابع الوحشي لمتمردي جيش الرب للمقاومة وعدم قدرتهم على تقديم برنامج سياسي واضح ومتماسك إلى تفاقم الوضع، ما صعّب التفاوض معهم.[3]

كما نجد أن هناك اختلافا أيضا في التعامل مع الدولة بين المجتمع المدني في كينيا والمجتمع المدني في أوغندا، ففي كينيا كان للمجتمع المدني هامش لانتقاد التدخلات الأمنية والضغط من أجل حلول سياسية للنزاعات، بدلاً من الحلول العسكرية. أما في أوغندا غالباً ما كان يتم اجبار المجتمع المدني على الدعم أو الصمت إزاء المنهج الأمني للدولة في التعامل مع الجماعات المسلحة (مثل جيش الرب للمقاومة LRA) خشية التضييق عليه.[4]

[1] Omach, "Civil Society Organisations",251.
[2] Ibid.
[3] Mang'eni, "Civil Society in peacebuilding ",271.
[4] Omach, "Civil Society Organisations",251.

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد في كينيا وأوغندا

أصبح المجتمع المدني مؤخّراً يشغَل موقعاً لا بأس به في معادلة التغيير السياسي في شرق أفريقيا، حيث أضحى فاعلاً مُهماً في مسارات التحول الديمقراطي وترسيخ دعائم الحكم الرشيد.

وعليه، يسعى هذا المبحث إلى دراسة طبيعة وحدود الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في كلا البلدين، وذلك من خلال محورين رئيسيين؛ يركّز الأول على مساهمته في تعزيز التحول الديمقراطي عبر آليات التثقيف المدني، والمشاركة في صناعة الدساتير، ومراقبة العمليات الانتخابية. بينما يتناول المحور الثاني جهوده في مكافحة الفساد، مستعرضاً استراتيجيات المراقبة والمدافعة.

وبناءً على ذلك، يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين؛ المطلب الأول، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في كينيا وأوغندا، والمطلب الثاني، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في كينيا وأوغندا.

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في كينيا وأوغندا

يقدّم "لاري دايموند" *Larry Diamond وصفًا عامًا لدور المجتمع المدني؛ حيث إن هناك عدّة وظائف يمكن أن يؤديها من أجل دعم عملية التحول الديموقراطي، ويؤثّر بها تأثيرًا إيجابيًا على عملية ترسيخ الديموقراطية، فوفقًا ل"دايموند": "يلعب المجتمع المدني دورًا في التحقق من ممارسة الدولة للسلطة، ومراقبتها، وتقييمها، ومحاسبتها. وهو يحفّز ويشجّع المشاركة السياسية، ويطوّر ثقافة ديمقراطية تقوم على التسامح والمساواة، ويخلق قنوات إضافية لتمثيل المصالح والتعبير عنها، وتجنيد وتدريب القادة السياسيين الجدد، وتحسين أداء المؤسسات الديمقراطية، وتوسيع وصول المعلومات وتدفقها إلى المواطنين، وإنتاج تحالفات داعمة نيابة عن الإصلاح الاقتصادي".[1]

---

[1] Marc Morje Howard, Civil Society and Democracy, In *International Encyclopedia of Civil Society*, ed.Helmut Anheier, Stefan Toepler (New York: Library Congress,2010),188.

*عالم سياسة أمريكي معاصر، وأستاذ بجامعة ستانفورد، ويُصنف عالمياً كأحد أبرز الخبراء في دراسات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني.

المصدر: "Larry Diamond on Supporting Democracy in the World and at Home",*Democracy Paradox*, https://democracyparadox.com/2022/10/04/larry-diamond-on-supporting-democracy-in-the-world-and-at-home/ 28/06/2026.

وتنبع أهمية المجتمع المدني النابض بالحياة والقوي في ترسيخ الديمقراطية من تعدد الأدوار التي يؤديها. فقد رأى "توكفيل" Tocqueville* أن:" الوظيفة الأبرز لمنظمات المجتمع المدني هي كونها "مدارس كبرى" للديمقراطية، حيث يكتسب المواطنون من خلالها العادات والقيم الديمقراطية مثل الثقة، والتسامح، والتسوية، والتي تُسهم في تكوين قادة ديمقراطيين. ويُعاد إنتاج الديمقراطية على المستوى الوطني من خلال هذه المهارات والثقة الاجتماعية، إذ يتم تنشئة المبادئ الديمقراطية ورعايتها ضمن المجتمع المدني على المستوى الجزئي، تتجذر في بنيان الدولة بشكل أعمق".[1]

بالإضافة إلى الوظائف المذكورة أعلاه، يسعى المجتمع المدني إلى مقاومة الاستبداد، وضبط ومراقبة سلطة الدولة، وتحدّي إساءة استخدام السلطة، والسيطرة على الفساد، وتحفيز المشاركة السياسية، وزيادة حصة المواطنين في النظام الاجتماعي، ومراقبة حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، ومراقبة الانتخابات والعملية الديمقراطية بشكل عام، وتعزيز التسامح، وإجراء تعليم حقوق الإنسان، ودمج المجموعات المهمّشة في العملية السياسية، وردع القومية والصراع العرقي، وتحسين الرخاء الاقتصادي، وإيجاد بدائل اقتصادية واجتماعية خارج جهاز الدولة.[2]

في المقابل وإسقاطاً على حالة أفريقيا، حيث تكون معايير التسلسل الهرمي والسلطة واضحة للغاية، يرى العديد من الباحثين أن المجتمع المدني في أفريقيا قد يشكّل "مستودعاً" للاستبداد والقيم المناهضة للديمقراطية، ويرون بتجنب الوقوع في الإغراءات المثالية التي تصوّر المجتمع المدني كقوة ديمقراطية بحتة دون دراسة نقدية لدوره والظروف المحيطة به وآثاره المحتملة.

---

[1] Abadir M. Ibrahim, *The Role of Civil Society in Africa's Quest for Democratization* (New York: Springer,2015),50.

*"ألكسيس دي توكفيل"Alexis De Tocqueville : عالم اجتماع وفيلسوف سياسي فرنسي أرسطوقراطي.(1805–1859). المصدر : "Alexis de Tocqueville",https://history.hanover.edu/courses/excerpts/111tocqueville.html 28/06/2026.

[2]Ibrahim, *The Role of Civil Society* ,51.

وفي هذا السياق يرى "انديجوا" Ndegwa*أنه: "لا يوجد شيء في منظمات المجتمع المدني في أفريقيا يجعلها معارضة الاستبداد ومؤيّدة للديمقراطية". حيث يمكن لهذه المنظمات أن تَعوق عملية التحول إلى الديمقراطية.[1]

ويوافقه "كاسفير"Kasfir الرأي حيث يرى أن: "الجهات الفاعلة التنظيمية غير الحكومية في المجتمع المدني الأفريقي قد لا تكون قادرة على تقديم أكثر من مساهمات متواضعة، ومؤقتة قابلة للعكس في كثير من الأحيان في عملية التحول الديمقراطي". لذلك يرى ل"تشازان"Chazan –مؤكّداً رأي "كاسفير" – أن:" "فكرة اعتبار المجتمع المدني مفيداً بشكل موحّد في تحدّي الدولة الأفريقية الاستبدادية وفي تعزيز الديمقراطية قد لا تكون دقيقة".[2]

ومع ذلك يؤكّد النموذج المناهض للسُلطوية في دراسات المجتمع المدني على دور هذا الأخير في تحقيق الموجة الثالثة من الديمقراطية؛ حيث يُنظر إلى هذا الدور في خلق الخطاب، والثقافة، والعمل على أنه حاضر من مرحلة مقاومة الدكتاتورية إلى الانتقال وتعزيز الديمقراطية. وفي هذا الصدد يرى "جين شارب"Gene Sharp**، بضرورة وجود مؤسسات مجتمع مدني مستقلة لخوض نضال ناجح ضد الدكتاتوريات. وكذلك يرى "شازان أن: "رعاية المجتمع المدني يُنظَر إليها على نطاق واسع باعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية للسيطرة على الانتهاكات المتكرّرة لسلطة الدولة، ومحاسبة الحكام أمام مواطنيها وإرساء أسس الديمقراطية الدائمة".[3]

---

*"ستيفن انديجوا"Stephen N.Ndegwa: أستاذ مشارك في العلوم السياسية، ومدير برنامج المجتمع المدني والحوكمة في أفريقيا في كلية ويليام وماري في ويليامزبرغ، فرجينيا. وهو محرر كتاب "عقد من الديمقراطية في أفريقيا" (2001)، وله العديد من المؤلفات المنشورة حول السياسة الأفريقية والكينية.المصدر : Stephen. Ndegwawa“,*Journal of Democracy*, “ https://www.journalofdemocracy.org/authors/stephen-n-ndegwa/ 28/06/2026.

[1]Juma Anthony Okuku, “Civil Society and the Democratisation Processes in Kenya and Uganda: A Comparative Analysis of the Contribution of the Church and NGOs“,*African Association of Political Science* 7, n°2, (2002) : 83-84, https://pdfproc.lib.msu.edu/?file=/DMC/African+Journals/pdfs/political+science/volume7n2/ajps007002006.pdf (20/03/2022).

[2] Okuku, “Civil Society and the Democratisation Processes”,82-83.

** هو عالم سياسة ومفكر أمريكي بارز (1928–2018) ، يُعرف عالمياً بلقب "الأب الروحي للمقاومة السلمية "و"ماكيافيلي اللاعنف". يُعد من أكثر المنظرين تأثيراً في تاريخ الثورات والحركات المدنية الحديثة، حيث رُشح لجائزة نوبل للسلام لعدة مرات. المصدر : “Gene Sharp“,*Right Livelihood*، https://rightlivelihood.org/the-change-makers/find-a-laureate/gene-sharp / 28/06/2026.

[3] Okuku, “Civil Society and the Democratisation Processes”,50-51.

وقد انتفض المجتمع المدني في البلدين رغم ضعفه نتيجة الفقر وسوء الإدارة الاقتصادية والاستبداد، حيث سعى لتحدّي الحكم الاستبدادي والمطالبة بالحكم الرشيد والديمقراطية. وفي بعض الحالات قادت المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية هذا الاتجاه.[1]

1- المجتمع المدني والتعليم المدني في كينيا وأوغندا:

سعت منظمات المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا إلى لعب دور مهم في توعية المواطنين بأهمية هذه المرحلة، فقد لعب المجتمع المدني دوراً مُهماً ومؤثّراً في تعليم أسس التربية المدنية في كينيا. فكما لاحظ الباحثون شكّلت التربية المدنية الدور الذي يقوم به الأفراد في عملية التغيير وتشكيل العلاقات بين المواطنين ودورهم في عملية التغيير والتحول الاجتماعي، فهي تُمكّن المواطنين من لعب دورهم في سياسات التحول الديموقراطي. لذلك رجّح بعض الباحثين عموماً أنه بسبب الأنشطة المدنية، تحسّن مستوى الوعي السياسي في كينيا.[2] ولعبت منظمات المجتمع المدني في أوغندا أيضا مثل منتدى المنظمات غير الحكومية الوطنية وتحالف المواطنين من أجل الديمقراطية الانتخابية (EDU) أدوارًا مؤثرة في تعزيز التعليم المدني. [3]

وقد شهدت منظمات المجتمع المدني في كينيا ظهوراً ونمواً واضحاً وملحوظاً في العدد والنفوذ على مدى العقود الماضية، خصوصاً منذ نهاية حكم الحزب الواحد والقمع بداية التسعينيات. [4] حيث كان للمجتمع المدني في كينيا –رغم ضُعفه وهيمنة الحكومة–مساهمات مُهمة في العملية الديمقراطية. وفي هذا السياق يرى "ماتنجا"Matanga أن مساهمة القطاع المُعارض من المجتمع المدني حقّقت إنجازات سياسية كبيرة، مثل إلغاء المادة 2 أ من الدستور التي أعادت تأسيس نظام التعددية الحزبية في كينيا[5] .

---

[1] Okuku, "Civil Society and the Democratisation Processes",50.

[2] Matinga,*Civil Society and Politics*,18.

[3] Sabiti Makara," NGOs in Uganda: Their Typologies ,Roles and Functions in Governance", 13. https://www.academia.edu/23364740/ 10/10/2023.

[4] Benjamin Radley, "The NGO Sector and Civil Society in Kenya: A Literature Review", August 2008, 14 https://repub.eur.nl/pub/77082/Metis_202865.pdf 20/02/2021.

*"فرانك ماتنجا"Frank K.Matanga,K: أستاذ العلوم السياسية وباحث أكاديمي في جامعة ماسيندي موليرو للعلوم والتكنولوجيا (MMUST) في كينيا.ا"لمصدر : Prof.Khachina Matanga", https://mmust.ac.ke/staffprofiles/index.php/prof-frank-khachina-matanga 29/06/2026.

[5] Frank Khachina Matanga, "Civil Society and Politics in Africa: The Case of Kenya", *The Third Sector: For What and for Whom?* July 2000, 15 https://cdn.ymaws.com/www.istr.org/resource/resmgr/working_papers_dublin/matanga.pdf 20/03/2021.

بالنسبة لأوغندا فرغم تأخّر الانفتاح السياسي فيها مقارنة بكينيا، فقد كان لمنظمات المجتمع المدني أيضا مساهمات في دفع جهود التحوّل الديمقراطي، والدعوة إلى الإصلاحات السياسية، وتسليط الضوء على المجتمعات المهمّشة وإيصال صوتها.

وعلى الرغم من الأزمات، والمشاكل والقيود، بما في ذلك حملات الحكومة الصارمة والتشريعات التقييدية، فإن المجتمع المدني حاول الصمود في سعيه إلى الحكم الديمقراطي.[1]

ومن خلال مجموعة من المبادرات سعى المجتمع المدني إلى تعزيز مشاركة المواطنين، كما برزت الحركات التي يقودها الشباب، مثل مبادرة "شباب من أجل الديمقراطية" كعوامل قوية للتغيير، وحشد الشباب للمشاركة بنشاط في العمليات السياسية والمطالبة بالمساءلة من قادتهم. وقد ضخّت هذه الحركات الشعبية طاقة جديدة وديناميكية في جهود إرساء الديمقراطية في أوغندا، وتحدّت هياكل السلطة الراسخة ودافعت عن الحكم الشامل.[2]

كما لعبت المنظمات الطلابية كـ ((SONU في كينيا دورا مهما في العملية الديمقراطية، حيث عملت على نشر الأيديولوجية الديمقراطية وساهمت في تعزيز التحوّل السياسي.[3] وبالمثل، شارك الأكاديميون في أوغندا إلى جانب مسؤولين حكوميين ونواب برلمان وقادة مدنيين في مناقشات سياسية وصياغة أوراق بحثية داعمة للديمقراطية، رغم أن انخراطهم عرف ركودًا بعد عام 1996 بسبب السياسات الحكومية المقيدة.[4]

2- المجتمع المدني وعملية صياغة الدستور في كينيا وأوغندا:

كان لمنظمات المجتمع المدني دور مهم في العمليات المرتبطة بصياغة الدساتير في كينيا وأوغندا، حيث تتشابه في الدعوة للإصلاح والتعبئة الشعبية، لكنها تختلف بشكل كبير في نطاق تأثيرها على النص الدستوري وقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة.

[1] Mugisha, Kiranda, Mbaye, Civil Society.
[2] Mugisha, Kiranda, Mbaye, Civil Society.
[3] Wanyang,Civil Society and Transition,15-16.
[4] Makara,” NGOs in Uganda”,14.

فقد لعبت فواعل المجتمع المختلفة دوراً مُهمّاً وفاعلاً في صياغة دستور كينيا الذي نُشر عام 2010.حيث تُظهر تجربة كينيا–رغم عدة معوّقات– مشاركة قيّمة للمجتمع المدني،[1] فقد وفّر القطاع تثقيفًا مدنيًا يهدف إلى إعداد الكينيين للاستفتاء الوطني الذي أسفر عن الموافقة على الدستور.[2]

وقد أنتجت المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث خلال الفترة التي سبقت التعددية الحزبية على وجه الخصوص عدداً من الدراسات حول مواضيع متعددة مثل: الإصلاح الانتخابي، وتوزيع الأراضي، وآليات مكافحة الفساد، والنهوض بالمرأة والطفل وذوي الإعاقة – والتي كانت ذات فائدة بالغة للمكلفين بصياغة الدستور الجديد.[3]

كما ساهمت ببعض أنشطة التثقيف المدني التي بدأت تُوعي الناس بالقضايا الدستورية. حيث أعدَّ ائتلاف من منظمات المجتمع المدني، بدعم من الحكومات الغربية، برنامجاً تعليمياً* تضمّن مواد تعليمية إرشادية حول التربية المدنية من أجل الديمقراطية. وقد أصبح التثقيف المدني نشاطًا رئيسيًا للجنة حقوق الإنسان الكينية وشركائها من المجتمع المدني في المرحلة الأولى من العملية، حيث جابت اللجنة جميع أنحاء البلاد لتقديم الدعم، كما أنشأت مكتبًا صغيرًا في كل دائرة انتخابية لتوفير المواد الأساسية وتسهيل الاجتماعات من خلال لجنة محلية لمناقشة مقترحات الإصلاح لتقديمها إلى لجنة مراجعة الإصلاحات في مقاطعة كيغالي. [4]

كان المجتمع المدني ممثّلاً تمثيلاً جيداً وخاصة لجنة مراجعة الدستور ومنتديات الدوائر الانتخابية والمنتدى الدستوري الوطني؛ حيث مُنحت منظمات المجتمع المدني فرصاً للتعبير عن آرائها وتصوّراتها، كما اعتُبِرت جزءاً من بعض صانعي القرار. وقد تمّ التأكيد على دور المجتمع المدني في قانون لجنة مراجعة الدستور من خلال التزام اللجنة بالتشاور على نطاق واسع مع الشعب بعد فترة من التثقيف المدني، وضمان انعكاس آرائهم في الدستور.[5]

---

[1] Yash Ghai, "Civil society, participation and the making of Kenya's constitution"in Lerner, *Comparative Constitution Making*,eds. David Landau, Hanna Lerner(Cheltenham: Edward Elgar ,2019),220.

[2] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",118.

[3] Ghai, "Civil society, participation",220.

[4] Ibid.

*ورغب بعض أعضاء لجنة حقوق الإنسان الكينية في تشجيع ودعم هذه الجهود؛ بينما أراد آخرون، بتوجيه من "موي"، أن تحتكر لجنة حقوق الإنسان الكينية التربية المدنية، بل واقترحوا لوائح لحظر أنشطة أخرى. المصدر: Ibid.

[5] Ghai, "Civil society, participation",220.

وقد تمّ تكوين لجنة خبراء الإصلاح الدستوري (COE) –أشرفت على عملية صياغة الدستور– من نُشطاء سابقين في قضايا حقوق الإنسان.[1] حيث قدّم عدد من منظمات المجتمع المدني إسهامات متخصصة في عملية صياغة الدستور. فعلى سبيل المثال، دافعت شبكة منظمات المجتمع المدني (شبكة من الجهات الفاعلة غير الحكومية في قطاع الأراضي) عن تعزيز الوصول الآمن والعادل إلى الأراضي والتحكم فيها أثناء صياغة الدستور.[2]

ويُعدّ هذا الإنجاز تتويجاً لعملية طويلة بدأت بإلغاء المادة 2أ من الدستور عام 1991 وتعديل قانون المنظمات غير الحكومية عام 1992، مما أدّى لظهور آلاف منظمات المجتمع المدني. ورغم محاولات النظام الحاكم تشويه سمعة المنظمات المؤيّدة للديمقراطية بوصفها عملاء لأطراف أجنبية، إلا أن هذا التحدّي لم يُفضِ إلى ضمور المجتمع المدني الكيني، بل أدّى لزيادة نفوذه في النهاية.[3]

كما شاركت قطاعات عديدة من المجتمع المدني الأوغندي في عملية صياغة دستور عام 1995، مثل: منظمات جمعية القانون الأوغندية ULS، ونقابة عمال أوغندا NOTU، ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، ومنظمات حقوقية عملت في مجال حماية الحقوق المتأصلة في الدستور والإصلاح السياسي، مثل حركة الاثنين الأسود(Black Monday Movement) وهو تحالف من المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني)، إضافة إلى وسائل الإعلام من المجتمع. [4]

وقد أثّر المجتمع المدني على العملية من خلال النقاش، أو الدفاع عن الحقوق والحريات، أو من خلال ما يُطلق عليه البعض التأثير والتدخل "السري". حيث سعت هذه المنظمات إلى المشاركة في جلسات استشارية تتعلّق بمسودة الدستور من خلال تقديم التحليل القانوني. مع ذلك تشير الدراسات المُتاحة حول هذا الموضوع إلى أن تأثير هذه المنظمات في عملية صياغة دستور عام 1995 –باستثناء منظمات المجتمع المدني التي تعمل في قضايا المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة– كان هامشيًا في الوثيقة النهائية مقارنة بكينيا؛[5] حيث اقتصر دوره على تقديم المقترحات والورقات البحثية في مراحل مبكرة، لكن النص النهائي ظلّ حكرًا على السلطة التنفيذية والبرلمان، مع تأثير محدود على الأحكام المتعلّقة بالسلطة

[1] Ibid.
[2] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",118.
[3] Matanga, Civil Society and Politics in Africa,10.
[4] رويحة،" المجتمع المدني في أفريقيا".
[5] Apollo, Makubuya and Nakirunda, "A Study on the Civil Society" ,35.

التنفيذية. وفي حين كان هناك اتفاق عام حول درجة وتأثير المشاركة العامة في وضع الدستور في كينيا، كان هناك اتفاق أقل فيما يتعلق بأوغندا.[1]

ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة النظام الحاكم، وتوازنات القوى السياسية؛ ففي أوغندا سيطر نظام حركة المقاومة الوطنية على العمليات السياسية في البلاد، مستفيداً من الدعم الواسع من المانحين الغربيين في التسعينيات، مما عزّز سلطته وقّلل من حاجته لتقديم تنازلات سياسية داخلية أو الانخراط بجدية مع المجتمع المدني.

وفي المقابل واجه نظام "موي" في كينيا ضعفاً وتآكلا مؤسسياً خاصة في ظل تزايد الضغوط الدولية، التي تمثلت في حجب المساعدات المالية، مما أجبر النظام على تقديم تنازلات كبرى (مثل إلغاء المادة 2 أ) والتفاوض مع قوى المجتمع المدني المعارضة.[2] إضافة إلى ما ذُكر سابقاً، يمكن القول أيضا أن من أسباب الاختلاف الأخرى جهود المجتمع المدني الكيني النضالية التي سبقت عملية صياغة الدستور في ظل الظروف المساعدة المذكورة.

3- المجتمع المدني والعملية الانتخابية في كينيا وأوغندا:

تُسهم منظمات المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا في العمليات الانتخابية، من خلال مراقبة الانتخابات، وتوعية الناخبين، والمناصرة، والمشاركة المدنية، والحدّ من صراعات الانتخابات. كما سعى المجتمع المدني من خلال مجموعة من المبادرات إلى تعزيز مشاركة المواطنين، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز الشفافية في العملية الانتخابية.[3] ومع ذلك تختلف بيئات عمل هذه المنظمات وتأثيراتها اختلافًا كبيرًا بين البلدين.

فقد برزت في كينيا منظمات مثل مجموعة مراقبة الانتخابات (LOG)، ومنصة "أوتشا غوزي" كجهات فاعلة رئيسية في المراقبة، والتثقيف الانتخابي، والمناصرة القانونية، مما ساهم في إجراء انتخابات أكثر شفافية ونزاهة. وقد استفادت هذه المنظمات من بيئة سياسية تعدّدية نسبيًا، كما تعاونت مع بعثات دولية

[1] Ghai, "Civil society, participation",220.
[2] Mati, "Civil Society in 'Politics' and 'Development'",4.
[3] Mugisha, Kiranda, Mbaye, Civil Society.

ومحلّية لتعزيز الشفافية، بما في ذلك إجراء عمليات فرز موازية. كما لعبت المنظمات الدينية دورًا مهمًا في بناء السلام وتحقيق المصالحة بعد الانتخابات.[1]

بالنسبة للمجتمع المدني في أوغندا شارك ائتلاف تحالف المواطنين من أجل الديموقراطية الانتخابية (CCEDU)"في عملية إصلاح القوانين الانتخابية قبل الانتخابات العامة عام 2016؛ وقد كرّرت رسالتها إلى الرئيس "موسيفيني" عام 2019 بالدعوة إلى إصلاحات عاجلة في القوانين الانتخابية ومواجهة التحديات التالية وهي: تسييل الانتخابات Monetizing Elections، والفساد، ونزاهة السجل الوطني للناخبين، والعنف أثناء الانتخابات. [2]

وبالرغم من هذه المساعي فإن البيئة العدائية وحملات القمع الحكومية قد قلّلت بشكل كبير من فاعلية المجتمع المدني الأوغندي ونطاق تأثيره مقارنة بنظيره الكيني.[3] فقد واجهت منظمات المجتمع المدني في أوغندا تحدّيات أكبر بسبب تزايد استبداد الدولة وضعف الأحزاب المعارضة. وعلى الرغم من قدرة هذه المنظمات على حشد جهودها لبناء التحالفات ودعم الإصلاحات الانتخابية، إلا أنَّ أثرها ظلَّ محدوداً بفعل القيود التنظيمية الصارمة، والمنافسات الداخلية، وافتقار التحالفات للاستدامة. ونتيجةً لذلك، كانت منظمات المجتمع المدني أقل قدرةً على مقاومة التشريعات المقيّدة أو إحداث تغييرٍ ملموس في النتائج النهائية للعملية الانتخابية.[4]

يواجه المجتمع المدني في كينيا وأوغندا تحدياتٍ كبيرة ناتجة عن سعي الأنظمة الحاكمة لتحجيم الفضاء العام وتدجين القوى المعارضة. فقد اعتمد النظام الكيني في عهد "موي" على مجموعة من الآليات لتقييد أنشطة المنظمات والسيطرة على نموها، من خلال إلغاء التسجيل الفعلي أو حظره.[5] حيث أُلغِي تسجيل مجموعة من المنظمات مع تزايد استبداد "موي"، مثل: اتحاد موظفي الجامعة (نيروبي)، ومنظمة طلاب جامعة نيروبي (SONU) ...الخ.

---

[1] Abbas Mugisha, "Civil Society and Electoral Reforms: Challenges and Opportunities for Electoral Democracyin Uganda",*Conference paper*,January2021, https://www.researchgate.net/publication/348381766_Civil_Society_and_Electoral_Reforms_Challenges_and_Opportunities_for_Electoral_Democracy_in_Uganda retrieved 10/05/2024.

[2] رويحة،" المجتمع المدني في أفريقيا ".

[3] Sabiti Makara," NGOs in Uganda: Their Typologies, Roles and Functions in Governance", Centre for Basic Research Kampala, Uganda 13. https://www.academia.edu/23364740/ retrieved 10/10/2023.

[4] Mugisha, "Civil Society and Electoral Reforms".

[5] Matinga,*Civil Society and Politics*,25.

كما عمد النظام إلى استخدام الدعاية الحكومية؛ لتشويه سمعة ومكانة منظمات المجتمع المدني بهدف تقليص نفوذها في المجتمع. إضافة إلى الاستراتيجيات المذكورة سابقاً انتهجت الدولة سياسة الاستيلاء Co-optationعبر دمج منظمات كبرى في هيكل الحزب الحاكم، كما حدث مع منظمتي (COTU) و(MYW) عام 1989، مما أدى إلى تقويض استقلاليتها وتحّولها إلى أذرع تابعة للسلطة.[1]

كما يواجه المجتمع المدني في أوغندا تحديات كبيرة، حيث يشكّل موقف الحكومة الاستبدادي المتزايد، وعسكرة الحياة المدنية بما في ذلك القمع الحكومي والقيود القانونية المفروضة على حرية التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات، تهديدات لاستقلالية وفعالية منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى انتشار المضايقات والترهيب والاعتقالات التعسّفية للناشطين، مما يقوّض قدرتهم على العمل بحرية واستقلالية.[2]

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في كينيا وأوغندا

أظهرت مراجعة الدراسات التجريبية لأنشطة مكافحة الفساد أن دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد يندرج ضمن ست فئات: الإبلاغ والرصد، والدعوة، ونشر وزيادة الوعي، إضافة إلى العمل المباشر وبناء القدرات والحوكمة المشتركة.[3]

وتتم عملية مكافحة الفساد إجمالاً عبر آليتين هما: المراقبة والمدافعة؛ حيث تقوم المراقبة على أربعة جوانب أساسية: تحديد مواطن الفشل ونقاط الضعف، ومحاولة إثبات عدم فاعلية وعدم تطبيق نظام أو عملية أو قانون معيّن، وتحديد آليات وطرق عمل الفساد، إضافة إلى صياغة توصيات واضحة لمعالجة الفساد. أما بالنسبة للمدافعة، فهي تهدف إلى تغيير أربعة جوانب أو إحداها وهي: السياسات المتّبعة، والقوانين المطّبقة، والممارسات التي تتعارض مع البيان الرسمي، إضافة إلى السّلوكيات التي تمثّل عادات وأعراف متجذّرة، ولا تخضع لأي قانون.[4]

---

[1] Matinga,*Civil Society and Politics*,29-31.

[2]Alice Maria Belinda, Uganda's Presidential Succession and Democratic Transition, *Eurasian Experiment Journal of Arts and Management (EEJAM)* 5 n°. 2, (2024):16, https://www.researchgate.net/publication/382004975_Uganda's_Presidential_Succession_and_Democratic_Transition 22/2/2023.

[3] Benedict Eromonsel Okoumenlen,The Role of Civil Society in the Fight against Corruption in Nigeria,Master Thesis(Linnaeus University :Sweden,2023),15, https://lnu.diva-portal.org/smash/get/diva2:1798655/FULLTEXT01.pdf retrieved 20/01/2024.

[4] مصطفى خواص، *الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته*. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019)،248.

وقد شارك المجتمع المدني في أفريقيا في مكافحة الفساد، عن طريق أنشطة المراقبة والدعوة، وإجراء البحوث والدراسات ونشر المعلومات حول الفساد، إضافة إلى دعم الضحايا، والشهود في قضايا الفساد.[1] بالنسبة لكل من كينيا وأوغندا فإن المجتمع المدني –مع التحديات التي يواجهها والقيود التي تكبّل نشاطه– يسعى ويعمل إلى الدعوة والتحريض من أجل المساءلة والشفافية. فقد كانت له بعض المساهمات في مكافحة الفساد في السنوات الأخيرة، حيث نظّمت منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا الكثير من المظاهرات والحملات، بهدف الضغط على الحكومة لمكافحة الفساد. كما لعبت هذه المنظمات دورًا مهمًا في جمع الأدلة وتقديمها إلى السلطات المختصّة مما ساعد في محاكمة الكثير من المسؤولين الفاسدين.[2]

وقد كان المجتمع المدني في كينيا يحثّ باستمرار على المساءلة والشفافية منذ أوائل التسعينيات؛[3] حيث حقّقت البحوث والوثائق التي تسعى إلى كشف السّلوك الفاسد للموظّفين العموميين، والمطالبة بالمساءلة، وتحسين الإدارة نجاحًا كبيرًا، فقد ساهم المجتمع المدني الكيني بجميع تشكيلاته المختلفة في مكافحة الفساد، بالضغط من أجل وصول الجمهور إلى المعلومات، والإبلاغ عن المخالفات، وتنظيم الحملات العامة للتوعية. نذكر من هذه المنظمات: مركز أفريقيا للحوكمة (Africa)، وجمعية القانون في كينيا (LSK)، ومنظمات أخرى. ويعتمد المجتمع المدني في كينيا على أدوات الشفافية والمساءلة باعتبارها حلولا محتملة لبعض مشكلات الفساد من حيث إنها تسمح للمجتمع بتحديد المشكلات ومحاسبة الوكلاء المسؤولين أو صناع القرار. [4]

على غرار كينيا ينشط المجتمع المدني الأوغندي في القضايا المتعلّقة بمكافحة الفساد، حيث أصبح عدد من المنظمات غير الحكومية أكثر نشاطًا وتنظيمًا، مما يوفّر عنصرًا مُهمًا في مكافحة الفساد[5]. حيث

[1] Gebeyehu Nadew Zerihun, "The Role of African Civil Society in Combatting Corruption", *The Catholic University of East Africa for The International Conference on Corruption* ,May 2015, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2607272 20/02/2023.

[2] "Effectiveness of Anti-Corruption Agencies in East Africa: Kenya, *Johannesburg: Open Society Foundations*,2016, https://www.opensocietyfoundations.org 20/02/2023.

[3] "Effectiveness of Anti-Corruption Agencies".

[4] Wainaina Ndung'u, "The Role of Kenyan Civil Society in Democratic Governance ", *The Elephan*t, October 2020, https://www.theelephant.info/op-eds 20/02/2021.

[5] Rachel Flanary, David Watt, "The state of corruption: A case study of Uganda". *Third World Quarterly*20,n°3(1999):529, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01436599913668retrieved 23/03/2023.

تشارك الكثير من منظمات المجتمع المدني في أعمال مكافحة الفساد، مثل: تحالف أوغندا لمكافحة الفساد (ACCU)، وشبكة الديون الأوغندية (UDN)، وحركة الإثنين الأسود. [1]

وتسعى هذه المنظمات في العموم إلى الحدّ من الفساد عن طريق مراقبة استخدام الموارد العامة، وضمان إدارة الموارد الوطنية بطريقة منفتحة وخاضعة للمساءلة.[2] إضافة إلى تنظيم حملات ضد سرقة الموارد العامة والإفلات من العقاب، وتنسيق فعاليات لرفع مستوى الوعي من الفساد وتعبئة المواطنين لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الفساد.[3]

كما تسعى وسائل الإعلام في كل من كينيا وأوغندا –رغم القمع الذي تمارسه الحكومة والتشريعات التي تقيّد الصحافة والإعلام – إلى كشف قضايا الفساد، والتحقيق فيها، وانتقاد الحكومة، والدعوة إلى المساءلة، والشفافية في استخدام الموارد العامة، إضافة إلى التوعية والتعليم بشأن القضايا المتعلّقة بالفساد. فقد سجّلت وسائل الإعلام في كينيا إنجازات ملحوظة في مكافحة الفساد بشكل واضح على أربع جبهات رئيسية: أولاً، التبليغ وكشف المخالفين، حيث تمّ الكشف عن فضائح فساد كبيرة، مثل: "غولدنبرغ"Goldenberg، "أنغلو ليزينغ" Anglo Leasing من قبل الإعلام.[4] ثانياً، ممارسة الضغط على المسؤولين الحكوميين بهدف محاسبتهم على أفعالهم الفاسدة، ثالثاً، الاضطلاع بمهام التثقيف المدني، ورفع الوعي العام بمخاطر الفساد وتداعياته على الدولة والمجتمع. رابعاً، تطوير أدوات الصحافة الاستقصائية التي مثّلت الذراع الأكثر فاعلية في تتبّع سلاسل الفساد المعقدة، وتوفير الوثائق والأدلة التي تدعم جهود الإصلاح والمحاسبة.[5]

بالنسبة لوسائل الإعلام في أوغندا فإن الصحافة التي كانت غائبة خلال نظام "أمين" و"أوبوتي"، اكتسبت قوة تدريجية وأصبحت أكثر جرأة في الحديث عن الفساد، وتعمل على التحقيق فيه وكشف قضاياه ونشرها، ما ساعد في عمل هيئات مكافحة الفساد الأخرى. فمنذ وصول حركة المقاومة الوطنية إلى السلطة،

[1] رويحة،" المجتمع المدني في أفريقيا".

[2] Zerihun, "The Role of African Civil Society",07.

[3] رويحة،" المجتمع المدني في أفريقيا".

[4] "Effectiveness of Anti-Corruption Agencies",14.

[5] Jarso James Forole, (2011) The Media and the Anti-Corruption Crusade in Kenya: Weighing the Achievements, Challenges, and Prospects, *American University International Law Review* 26, n°. 1(2011), https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1994383 retrieved12/03/2023.

ارتفع عدد الصحفيين ونمت وسائل الإعلام المختلفة المطبوعة، الإلكترونية والمسموعة.[1]وقد كانت بعض الصحف المستقلة تنتقد الحكومة بشدة.[2]

رغم محاولة منظمات المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا السعي للدعوة من أجل المساءلة والشفافية بهدف مكافحة الفساد، كان يتمّ قمع تجمعات المجتمع المدني بالإجراءات القانونية بهدف خنق جهود مكافحة الفساد، والترهيب الجسدي واغتيالات الناشطين. كما أن الحكومة تتردّد في إشراك المجتمع المدني في إدارة الشؤون الوطنية، كما كان يُنظر أحيانا إلى المجتمع المدني كمُنافس، سواء من حيث القوة والنفوذ أو من حيث المساعدات الخارجية التي كانت حكرًا على الدولة. [3]

ومع نجاح منظمات المجتمع المدني في الدعوة إلى اعتماد "مدونات السلوك" لضبط سلوكيات الموظفين العموميين في كينيا وأوغندا فإنه كان دون فاعلية ولم يحقّق النتائج المطلوبة بسبب غياب آلية قانونية لفرضه وتطبيقه على أرض الواقع.[4]

وتعاني منظمات المجتمع المدني في البلدين من نقص التمويل، فقد وجد "هولمكويست"Holmquist وأويندو" Mendo أن العديد من منظمات المجتمع المدني في كينيا تعاني من الاعتماد على التمويل الخارجي، مما يجعلها ضعيفة يعيق دورها الحر ناقدة[5]. وبالمثل يرى "ليستر" Lister"ونياموغاسيرا"Nyamogasira إلى أن المجتمع المدني الأوغندي يعاني من نقص الاستقلالية، إضافة إلى اعتماده الكبير على التمويل الخارج.[6] ما أثّر على قُدرتها على تنفيذ أنشطة مكافحة الفساد على نطاق واسع، لذلك فإن نشاط المجتمع المدني لم يحقّق النتائج المَرجوة، خاصة في ظلّ الطبيعة الراسخة للفساد وتغلغلها في الدولة في كينيا وأوغندا وإفلات الحكومة من المساءلة والمحاسبة.[7]

---

[1] Flanary, Watt, "The state of corruption" ,529.

[2] Maria Martin, "Uganda: overview of corruption and anticorruption", *Anti-corruption Resource Center*,2013, 12/03/2023.

[3]John Mutonyi, "Fighting Corruption: Is Kenya on the Right Track?" Police Practice and Research: An International Journal3,n°1(2002), https://www.researchgate.net/publication/238315045_Fighting_Corruption_Is_Kenya_on_the_Right_Track 10/04/2023.

[4] خواص، *الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء*،246.

[5] Kine Fjell Johansen, *The State and Civil Society in Uganda,Kenya and South Africa :The Case of Women's Movements*, Thesis of Master(University of Stellenbosch:Faculty of art and social science,2011), https://scholar.sun.ac.za/items/e872a988-1625-43f9-b883-0a599d239c93 .retrieved 21/03/2021.

[6] Johansen, *The State and Civil Society in Uganda, Kenya and South Africa,36.*

[7] "Effectiveness of Anti-Corruption Agencies",06.

وقد يكون المجتمع المدني فاسدًا في حد ذاته، ومتورطًا بعلاقات المحسوبية والزبونية فهو ليس مستثنى من الفساد، حيث يرى بعض الباحثين أن الجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني في كينيا تستخدم مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية. وبدلاً من الحدّ من نطاق المحسوبية في البلاد، فإن زيادة مشاركة المجتمع المدني ربما تؤدي في الواقع إلى تعزيز المحسوبية في البلاد. [1]كما أن بعض منظمات المجتمع المدني التي من المفترض أن تحارب الفساد داخل الحكومة في أوغندا قد انتهى بها الأمر وهي تتعاقد مع الدولة لتقديم الخدمات للأفراد إما فاسدة أو معرّضة للفساد[2] .

كما يُعدّ ضُعف الوعي العام بمشكلة الفساد في البلدين عائقًا أمام عمل المجتمع المدني، حيث لا يدرك الكثير من المواطنين خطورة الفساد وآثاره، إضافة إلى طبيعة الثقافة المجتمعية التي تقبل الفساد وتشجِّع الثراء دون معرفة مصادر الثروة. دون نسيان موقف الجماهير من القادة الفاسدين حيث يضع الانتماء العرقي فوق رفض المُمارسات الفاسدة. نتيجة لذلك، يميل القادة الفاسدون إلى استغلال ذلك وإعادة انتخابهم على الرغم من التقارير الإعلامية عن أنشطتهم غير المشروعة.[3]

ورغم معاناة منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا من القيود التي تحدّ من استقلاليتها، إلا أن درجة الاستقلالية تتفاوت بين البلدين، فالمجتمع المدني في كينيا يتمتّع بدرجة أكبر من الاستقلالية مقارنة به في أوغندا، وذلك لعدّة أسباب أهمها السياق السياسي الأكثر انفتاحاً، والأقل استبداداً مقارنة به في أوغندا. حيث إن النظام التعدّدي في كينيا يسمح باستخدام الفساد كسلاح سياسي، بينما النظام المركزي في أوغندا يحمي النخبة من الرّقابة الخارجية الفاعلة، الأمر الذي فتح المجال نسبياً للمجتمع المدني للعمل أكثر في مجال مكافحة الفساد.[4]

[1] Johansen, *The State and Civil Society in Uganda, Kenya and South Africa,*41.
[2] Kansiime, "The State, Civil Society",04.
[3] "Effectiveness of Anti-Corruption Agencies",06.
[4]Apollo Makubuya and Nakirunda, "A Study on the Civil Society" ,38.

فقد نتج عن حِقبة الانتقال السّلمي في كينيا في نهاية عام 2002 تطوّرات أهمها أن قطاع المجتمع المدني والإعلام أصبح أكثر جرأة من أي وقت مضى. كل ذلك أكسب المجتمع المدني مزيدًا من الخبرة والنّضج إلى حدٍّ ما في النضال فيما يتعلق بترشيد الحكم ومكافحة الفساد مقارنة بأوغندا. [1]

إضافة إلى تَزايد منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال مقارنة بأوغندا التي لها عدد أقل من هذه المنظمات، فرغم تزايد عدد المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال ترشيد الحكم إلا أن القليل منها يركّز بشكل كامل على مكافحة الفساد في حدّ ذاته[2].

وبناءاً عليه فقد كان لمساهمة المجتمع المدني الكيني تأثير أكبر في مكافحة الفساد مقارنة بالمجتمع المدني الأوغندي الذي له تأثير محدود، حيث ركّز المجتمع المدني في كينيا على استهداف قضايا الفساد الكبرى، بينما يتجنّب المجتمع المدني أو يُمنع من استهداف الفساد المرتبط مباشرة بالنّظام الحاكم، الذي يعتبر النّقد العلني تهديداً سياسياً.

[1] John Githongo, "Kenya's Fight against Corruption: An Uneven Path to Political Accountability", *Development Briefing Paper*,March2007, https://www.cato.org/development-briefing-paper/kenyas-fight-against-corruption-uneven-path-political-accountability retrieved 25/03/2023.
[2] Flanary, Watt, "The state of corruption" ,530.

الفصل الرابع

انعكاسات دور المجتمع المدني على التنمية والاستقرار في كينيا وأوغندا

تمهيد

مع تصاعد أهمية المجتمع المدني في النظم السياسية والاجتماعية المعاصرة، أصبح من الضروري دراسة انعكاسات أدواره وتأثيراته في البلدان الأفريقية، ولا سيما في كينيا وأوغندا حيث تتقاطع تحديات التنمية مع قضايا التحول السياسي وبناء السلام. فقد أضحى المجتمع المدني في هذين البلدين فاعلًا رئيسيًا في الحياة العامة، سواء من خلال الشراكة مع الجهات المانحة الدولية، أو عبر مساهماته في تحقيق التنمية، وتعزيز الشفافية، والدفاع عن الحقوق والحريات.

ينطلق هذا الفصل من محاولة فهم الأبعاد العملية لأدوار المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، من خلال استكشاف علاقته بالمساعدات الخارجية، وتقييم ما حققه من إسهامات في مختلف المجالات في ظل ما توفّر من فرص متاحة، إلى جانب تحليل القيود والتحدّيات التي تُعيق عمله وتحدّ من فاعليته وتأثيره. ففي الوقت الذي يمثّل فيه الدعم الخارجي مصدرًا مُهمًا لاستدامة العديد من منظمات المجتمع المدني، يثير هذا الاعتماد تساؤلات حول الاستقلالية والأولويات المحلّية. كما أن ما حقّقه المجتمع المدني، سواء في مجالات بناء السلام أو مكافحة الفساد أو تعزيز المشاركة السياسية، غالبًا ما تصطدم ببيئة سياسية وقانونية معقدة تفرض العديد من التحدّيات.

المبحث الأول: المجتمع المدني والمساعدات الخارجية في كينيا وأوغندا

تُعدّ العلاقة بين المجتمع المدني والمساعدات الخارجية في أفريقيا واحدةً من أكثر القضايا الجدليّة في الأدبيات السياسية والتنموية المعاصرة؛ فبينما يُنظر للمساعدات كرافدٍ أساسي لتمكين المنظمات المدنية وتعزيز قدراتها المؤسسية، تثير هذه التبعية المالية تساؤلات جوهرية حول استقلالية هذه المنظمات وأولوياتها الوطنية. وفي هذا السياق، لعبت المساعدات الخارجية دوراً محورياً في تشكيل ملامح المجتمع المدني في كينيا وأوغندا وتحديد مسارات تحرّكه، خاصة في ظل تحوّلات مُهمّة شهدتها المنطقة منذ نهاية القرن العشرين. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى تفكيك هذه العلاقة من خلال مطلبين أساسيين؛ يتناول المطلب الأول تأطيراً نظرياً لمفهوم المساعدات الخارجية وأبعادها المختلفة في أفريقيا، بينما يستعرض المطلب الثاني واقع هذه المساعدات وتجليّاتها في السياقين الكيني والأوغندي.

المطلب الأول: المساعدات الخارجية في أفريقيا

تعدّ المساعدات الخارجية مصدرًا رئيسيًا للتمويل في العديد من الدول الأفريقية، خاصة في ظل ضعف الموارد المحلية أو عدم قدرة الاقتصادات الوطنية على جذب الاستثمارات الأجنبية. وتأتي هذه المساعدات في أشكال مختلفة: قروض، و منح، ومساعدات فنية، ودعم مباشر للقطاعات الاجتماعية.[1]

1- مفهوم المساعدات الخارجية:

التعريف الأساسي لهذا المصطلح هو: "الموارد المقدّمة من دولة لأخرى "،ولكن يُفهم عادةً على أنه يعني الأموال، والمواد، والقوى العاملة المُقدّمة أو المُقرَضة من قِبَل الحكومات والمنظمات والأفراد في الدول الغنيّة لمساعدة شعوب الدول الفقيرة.[2]وتُعرَّف المساعدات الخارجية بأنها جميع التدفقات المالية أو رؤوس الأموال والخدمات التقنية التي تقدّمها الجهات المانحة، كما أنها التحويل الطوعي للموارد من دولة إلى أخرى، ويشمل هذا التحويل أي تدفق لرأس المال إلى الدول النامية.[3]

[1] عبد الرحمن عاطف أبوزيد، " أثر المساعدات الخارجيّة على الديمقراطيّة والفساد في الدول الإفريقية"، *قراءات أفريقية*،23سبتمبر 2020، https://qiraatafrican.com/4045/تاريخ الاطلاع :2025/05/10.

[2] Foreign aid, definition,source,4.

[3] Foreign aid definition,source,4.

كما تُعرَّف المساعدات الخارجية، بالمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، المساعدات الاقتصادية، والمساعدات الدولية، والمساعدات الاقتصادية، وهي مختلفة عن المساعدات العسكرية. وتم تقديم هذا المفهوم في أوائل السبعينيات مِن قِبَل لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ووفقًا لهذا التعريف، تتكون المساعدة الإنمائية الرسمية من مِنَح رسميَّة وقروض ميسَّرة من الجهات المانحة الثنائية أو المتعدِّدة الأطراف إلى البلدان النامية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه.[1]

وتنقسم المساعدات الخارجية إلى التدفقات الثنائية التي تقدّمها الجهات الحكومية في الدول المانحة إلى الجهات المتلقية بشكلٍ مباشرٍ، والتدفقات المتعدّدة الأطراف التي تقدّمها المنظَّمات الدوليَّة، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، وذلك إلى الجهات المستقبِلة في البلدان المستهدَفة، وكلا النوعين من التدفقات الخارجية يمكن أن يتَّخذ صورًا متعدِّدة؛ منها: المنح، والقروض، أو العطاءات التي تشبه المنحة. [2]

تم تخصيص نحو 25 من أصل 28 مليار دولار أمريكي عام 2009، خصّصتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى دول القارة الأفريقية، كما بلغت إجمالي تدفّقات موارد المساعدة الإنمائية الرسمية طويلة الأجل من دول لجان المساعدة الإنمائية عام 2010 ما قيمته 494,416 مليون دولار أمريكي.[3]

2- نوعية المساعدات:[4]

- **مساعدات اجتماعية:** غالبًا ما تكون في مجالات التعليم وتطوير المجتمع المدني.
- **مساعدات إنتاجية:** قليلة نسبيًا مقارنة بالمساعدات الاجتماعية، مما يحدّ من قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي أو التصنيع.
- **قروض:** تتراوح بين الارتفاع والانخفاض حسب الظروف السياسية والاقتصادية الدولية.

[1] أبو زيد، " أثر المساعدات الخارجيَّة على الديمقراطيَّة".

[2] أبو زيد، " أثر المساعدات الخارجيَّة على الديمقراطيَّة".

[3] Alan Fowler," Civil Society and Aid industry in Africa:A Case of Mistaken Identity?", in *The Handbook of Civil Society in Africa*, ed. Ebenezer Obadare (New York: Springer,2013),422-423.

[4] أبو زيد، " أثر المساعدات الخارجيَّة على الديمقراطيَّة".

وقد ميّز " سفينسون"Svensson* بين ثلاثة أنواع من تلك الدول[1]:

1- مجموعة الدول ذات المساعدات المرتبطة إيجابيًّا بالديمقراطية: وتميل إلى مساعدة الدول ذات الميول المشتركة معها (الدول ذات النظم الديمقراطية)، ومثل تلك الدول هي كندا، وهولندا، والدول الإسكندنافية (فنلندا، والسويد، والنرويج)، وبريطانيا.

2- مجموعة الدول الكبرى المانحة والتي تتبنَّى أهدافًا سياسية واستراتيجية: والتي لا تتعلق بشكل رئيسي بمكافئة الأنظمة الديمقراطية، وهي دول مثل أمريكا واليابان وألمانيا.

3- مجموعة الدول المانحة التي يحدد ماضيها الاستعماري: تشمل هذه الدول فرنسا وإيطاليا، ومن الملاحظ أن بريطانيا لا تندرج في ذلك التصنيف؛ وذلك لأنَّ المستعمرات البريطانية السابقة أكثر ديمقراطية نسبيًّا من المستعمرات الفرنسية مثلاً.

يمكن استنتاج من ذلك أن الدول المانحة للمساعدات غالبًا ما تميل إلى المساعدات الاجتماعية والتعليم وتطوير المجتمع المدني، ولا تميل إلى دعم الإنتاج في الدول النامية، وذلك يرجع لرغبتها في استمرار ربط الدول النامية بالدول المانحة للمساعدات ،وعدم السماح للدول النامية بإنشاء صناعاتها الخاصة التي تنافس بها تلك الدول المتقدّمة، وتحرمها من الأسواق المستوردة للبضائع الدول المتقدمة، أما بالنسبة للديون فيمكن القول أن الزيادة التي حدثت في الفترة من 2001 إلى 2005، أن تعكس أن الدول المانحة أقرضت دولًا إفريقية مبالغ لإنشاء مشروعات محدّدة، ثم لم يتم تحقيق النتائج المرجوة من تلك المشاريع، فتمّ تقليل نسبة المساعدات المعتمدة على القروض.[2]

تتّخذ المساعدات الخارجية صوراً متعدّدة، أبرزها المنح والقروض، وتصنف الأخيرة وفقاً لشروط سدادها إلى نوعين: قروض مُيسرة وقروض مُرهقة (صعبة). ويكمن المعيار الأساسي في هذا التصنيف في "عملة السداد"، حيث يعدّ القرض ميسّراً إذا كان السّداد بالعملة المحلّية، أما إذا تمّ السّداد بالعملة الأجنبية

[1] Jakob Svensson," Aid, Growth and Democracy", *Economics and Politics*11, n°3(1999):291-293, https://econpapers.repec.org/article/blaecopol/v_3a11_3ay_3a1999_3ai_3a3_3ap_3a275-297.htm 20/05/2025.

* أستاذ وعالم اقتصاد سويدي، يشغل منصب مدير "معهد الدراسات الاقتصادية الدولية (IIES) "في جامعة ستوكهولم. المصدر : Jakob " Svensson "،*J-PAL*, https://www.povertyactionlab.org/person/svensson 27/06/2026.

[2] أبو زيد، " أثر المساعدات الخارجيَّة على الديمقراطيَّة".

فيُعدّ القرض مُرهقاً أو صعباً. ويظهر هذا التباين في مؤسّسات التمويل الدولية؛ إذ يتبع البنك الدولي عادةً نهج القروض المُرهقة، في حين تقدم المؤسسات التابعة له قروضاً تمتاز بشروط ميسرة لدعم الدول.[1]

بالنسبة لانعكاسات المساعدات الخارجية على الدول الأفريقية يرى العديد من الباحثين أن هذه المساعدات لا تعزّز نموًا أسرع، بل قد تُعيقه في الواقع من خلال استبدالها بالادخار والاستثمار المحلي، كما أن الأثر الأكبر للمساعدات الأجنبية هو تدخّل الدول المانحة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية للدولة المُستفيدة، الأمر الذي يكرّس تبعية هذه الأخيرة.[2]

ب – أسباب حاجة الدول الافريقية للمساعدات الخارجية:

تكون الدول المتلقّية للمساعدات مدفوعة من حاجتها إلى موارد مالية للاستثمارات، ولأغراض إنمائية أخرى، فهي إمَّا تفتقر لموارد كافية محليًّا، أي أن الموارد المحلّية غير كافية لتمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية. أو غير قادرة على جَذْب الاستثمارات الأجنبيَّة؛ وذلك بسبب فشل آليات السوق المحليّ الخاص بها، أو بسبب وجود سياسات ومؤسَّسات فاشلة، دون نسيان الأزمات الإنسانية كالصراعات، والكوارث الطبيعية، والأوبئة التي تتطلب تَدخّلاً دولياً عاجلاً. أو حتى وجود جميع تلك الأسباب، كما أنه عندما يتساوى الطلب مع العرض، فغالبًا ما يحدث تدفق للمساعدات الخارجية؛ نظرًا لأنه غالبًا ما يتم توقع المساعدات بأنَّها ستعمل على تصحيح حالات الفشل القائمة في السوق، وتحسين مستويات الرفاه.[3]

المطلب الثاني: المجتمع المدني والمساعدات الخارجية في كينيا وأوغندا

شهدت تسعينيات القرن الماضي اهتماماً متزايداً وملحوظاً من جانب الحكومات الغربية بالمجتمع المدني في أفريقيا، حيث طُرحت سياسات المعونة بشكل يهدف إلى تمكين الفاعلين المحلّيين وتعزيز انتقال الديمقراطية،[4] ولم تقتصر هذه السياسات على دعم المنظمات غير الحكومية فحسب، بل تضمّنت العمل على خلق "بيئة ملائمة" تساعد المجتمع المدني على التفاعل الفعّال مع الدولة والمجتمع. [5]

---

[1] Foreign aid, definition, source,4.

[2] Foreign aid, definition, source,4.

[3] أبو زيد، " أثر المساعدات الخارجيَّة على الديمقراطيَّة".

[4] Julie Hearn," Foreign Aid, Democratisation and Civil Society in Africa: A Study of South Africa, Ghana and Uganda", *Discussion Paper 368*, 1999,14. https://www.econbiz.de/Record/retrieved 15/02/2024.

[5] Fowler," Civil Society and Aid industry in Africa",426.

وقد برز المجتمع المدني –بالتوازي مع هذا التحوّل كقوة دافعة– لترسيخ القيم الليبرالية الديمقراطية وفتح المجال للتعددية، إلا أن تطوّر المشهد أظهر ميل المانحين أيضًا إلى استعمال المجتمع المدني كأداة لدعم السياسات الاقتصادية الليبرالية، إذ أشار باحثون إلى أن التمويل الخارجي قد يُوظف أحيانًا كغطاء للترويج مبادئ السوق الحرة، من خلال توجيه المساعدات نحو جماعات المصالح ومعاهد السياسات التي تعمل على تعزيز خطاب الليبرالية الاقتصادية، خصوصًا بين نخب المجتمع. ولذلك لم يعد دور المجتمع المدني مقتصرًا على المجال السياسي أو حقوق الإنسان وإنما امتد ليكون وسيلة لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وفقًا لأجندة الجهات المانحة.[1]

وفي هذا السياق يشير "فان روي وروبنسون" Van Rooy and **Robinson* إلى أن المساعدة الدولية المقدّمة للمجتمع المدني يمكن أن تكون "وسيلة لإخفاء سياسات السوق الحرة". ويلاحظ كيف يُقدّم المشاركون في الخطاب السائد برامج تنمية القطاع الخاص على أنها "جهود لتعزيز المجتمع المدني".

وقد تجسّد ذلك بالنظر إلى أن جماعات المصالح، مثل جمعيات الأعمال، ومن الفئات المهمة الأخرى لمنظمات المجتمع المدني التي يمولّها المانحون لتعزيز التحرير الاقتصادي، مراكز الأبحاث أو معاهد السياسات التي تُروج لليبرالية الاقتصادية في المقام الأول بين النخبة. وفي هذا السياق يرى "هول ويونغ" ***Hall**** and Young ما يلي: "تُوجَّه المساعدات عمدًا للمساعدة في بناء جماعات اجتماعية جديدة ملتزمة باقتصاد السوق."[2]

وبالنظر للواقع العملي، تُفضّل الجهات الدولية المانحة عمومًا دعم المنظمات ذات الأنظمة الأساسية واللوائح التنظيمية المكتوبة، والتي تُظهر درجة عالية من القدرة التنظيمية والمساءلة المالية.[3]

وعلى الرغم من أهميتها المتزايدة، لا تُمثّل المساعدات المُقدّمة لمنظمات المجتمع المدني سوى نسبة ضئيلة من برامج مساعدة المانحين للديمقراطية، وبالتالي تُمثل نسبة ضئيلة جدًا من إجمالي المساعدات المُقدّمة للدول الأفريقية. ففي بلدين مثل كينيا وأوغندا يبلغ إجمالي تمويل الجهات المانحة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني سنويًا بضعة ملايين من الدولارات، والتي تُقسّم إلى منح صغيرة تُقدَّم لمنظمات فردية.[4]

[1] Hearn," Foreign Aid, Democratisation",14.
[2] Hearn," Foreign Aid, Democratisation",14.
[3] Stein," A Brief History of Aid in East Africa: The Political Economy of Convergence", *CESifo Forum* ,Avril 2009, 22, https://www.ifo.de/DocDL/forum4-09-focus2.pdf retrieved 25/12/2023.
[4] Stein," A Brief History of Aid in East Africa",20.

وفي هذا السّياق يرى العديد من المختصّين بصعوبة تقدير الحجم الإجمالي للمساعدات التي تصل إلى أفريقيا؛ بسبب أن أنواع وقنوات المساعدات الخارجية التي تصل إلى المجتمع المدني كثيرة جدًا بحيث يصعب تتبّعها أو تجميعها.[1]

ويمكن تصنيف الجهات المانحة التي تدعم المنظمات النّاشطة في قضايا الديمقراطية، كجزء من استراتيجية أوسع نطاقًا للديمقراطية إلى فئتين رئيسيتين:

الفئة الأولى هي الجهات المانحة الرسمية، والتي تشكّل المصدر الرئيسي لدعم المجتمع المدني: وتشمل: وكالات ثنائية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ووكالات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي. وتختلف هذه الفئة عن الفئات الأخرى من الجهات المانحة، حيث تقدّم قروضًا في المقام الأول لحكومات الدول الأعضاء، كما أن مكانتها الرائدة في مجتمع المانحين تُتيح لها دورًا قويًا محتملًا في دعم المجتمع المدني.[2]

أما الفئة الثانية فتشمل الهيئات أو المؤسسات غير الحكومية المتخصّصة في تعزيز الديمقراطية، والتي غالبًا ما تعمل كوسيط للوكالات الثنائية: يُموّل القطاع الخاص بعض هذه المؤسسات، كمؤسسة فورد الأمريكية ذات الجذور في العمل الخيري للشركات، إلا أن غالبيتها تُوزّع مساعدات التنمية الرسمية. [3]

إضافة إلى الفئتين المذكورتين هناك فئة الدول المانحة التي تضم عدة دول أبرزها الولايات المتحدة وألمانيا* باعتبارهما صاحبتي أبرز برامج دعم منظمات المجتمع المدني، وتليها مجموعة المانحين ذوي التوجهات المتشابهة (دول الشمال الأوروبي، وهولندا، وكندا)، التي تضع أولوية تعزيز المجتمع المدني هدفًا رئيسياً لبرامج مساعداتها. وتُشير دول أخرى، مثل المملكة المتحدة وفرنسا، للمجتمع المدني ضمن وثائق سياساتها العامة، دون يُترجم ذلك إلى برامج تنفيذية أو مشاريع مخصّصة لدعم هذا القطاع. [4]

وتسعى الجهات المانحة الدولية لدعم المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، كما في بقية دول القارة، لارتباط ذلك برؤية إصلاحية اقتصادية وسياسية مزدوجة. فعلى مستوى السياسات، تُعتبر الديمقراطية الليبرالية أكثر قدرة على ترسيخ الليبرالية الاقتصادية وتحقيق استدامتها مقارنة بالنظم الاستبدادية، كما أنها

---

[1] Fowler," Civil Society and Aid industry in Africa",421.

[2] Hearn," Foreign Aid, Democratisation",9-10.

[3] Hearn," Foreign Aid, Democratisation",5.

*وجّهت ألمانيا تقريبًا جميع مساعداتها بهدف تعزيز الديموقراطية منذ ستينيات القرن الماضي من خلال مؤسساتها السياسية. المصدر :"Hearn Foreign Aid, Democratisation" ,5

[4] Hearn," Foreign Aid, Democratisation",5.

تمنح الإصلاحات الاقتصادية شرعية شعبية ومؤسساتية أوسع. وبحسب الطرح الليبرالي، يلعب المجتمع المدني دورًا استراتيجيًا في التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية الليبرالية، ليصبح بذلك هدفًا رئيسيًا لمساندة المانحين والداعمين الدوليين. فدعم المجتمع المدني يُرسّخ الديمقراطية ويخلق بيئة مواتية تُحفّز الإصلاح الاقتصادي المستدام وترسخ قيم المشاركة والشفافية على المدى الطويل. [1]

أما بالنسبة للسبب الثاني وراء دعم الجهات المانحة المعنية بالإصلاح الاقتصادي للمجتمع المدني هو دوره وأهميته في تعزيز التوافق المجتمعي حول عملية إصلاح تُعتبر خلاف ذلك مثيرة للانقسام. وترى "جولي هيرن" Julie Hearnأن الجهات المانحة تُشرك "ممثلي المجتمع المدني" في عملية صنع السياسات الاقتصادية في محاولة لتوسيع نطاق الدعم لها. كما تهدف بعض الجهات المانحة إلى تعزيز الدعم لاقتصاد قائم على السوق من خلال تقديم دعم مالي مباشر لجمعيات الأعمال ومعاهد أبحاث السياسات الاقتصادية. وسعى بعضها إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات، من خلال تقديم منح لجمعيات الأعمال لتحسين أبحاث السياسات وتحليلها.[2]

يتلقى المجتمع المدني في كينيا وأوغندا دعمًا مهمًا من المساعدات الخارجية، حيث تعتمد منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين على هذه المساعدات، ومع ذلك هناك بعض الاختلافات في طبيعة هذه العلاقة وتأثيرها على عمل المجتمع المدني في البلدين.

وقد شكّلت المساعدات الأجنبية في كينيا مصدراً رئيسياً لتمويل الإنفاق التنموي في السنة المالية 1992–1993؛ حيث بلغت حوالي 80% من الإنفاق التنموي الحكومي، و20% من الميزانية العامة، و9% من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً، مع تركيز على برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الزراعية والمالية.[3]

وفي هذا السّياق برزت الولايات المتحدة الأمريكية كأول دولة غربية تربط مساعداتها لكينيا بالتزام الحكومة بالإصلاح السياسي والقانوني*. وقد أعقب هذه الخطوة تحركات مُشابهة من الدنمارك التي علّقت مساعداتها ذات الطابع التنموي احتجاجًا على سوء الإدارة وتفشي الفساد. [4]

[1] Hearn," Foreign Aid, Democratisation" ,19.

[2]Mark Robinson ,Steven Friedman , "Civil Society,Democratisation and Foreign aid in Africa", *IDS Discussion Paper*, *April 2005*,30, https://scholar.google.com/scholar_url?url=https://opendocs.ids.ac.uk/articles/report/Civil_society_democratisation_and_foreign_aid_in_Africa/26452606/1/files/48101704.pdf&hl=fr&sa=X&ei=0a9daKn3ENe5ieoPhN6DmAM&scisig=AAZF9b85fBeZNUS4mMDoO8QL8o38&oi=scholarr retrieved 10/02/2025.

[3] Robinson, Friedman, "Civil Society, Democratisation and Foreign aid" in Africa,33.

[4] Rooy, *Civil Society,*154.

وقد اتّخذت المجموعة الاستشارية لكينيا في نفس السنة–كردة فعل على هذه الإجراءات– قرارًا حاسمًا لدعم ميزان المدفوعات لكينيا في انتظار إحراز المزيد من التقدّم في عدد محدّد من قضايا الحوكمة؛ وقد أطلقت الحكومة –في ظل ضغط منظمات المجتمع المدني المدفوعة من الجهات المانحة–بعدها سراح السجناء السياسيين وألغت قانون الحزب الواحد للسماح بالمنافسة السياسية.[1]

لم يدم التحالف الدولي للمانحين طويلاً؛ إذ سُرعان ما تعرّض للتفكك مع بوادر الإصلاح الأولى، مما كشف عن تباينات جوهرية في الرؤى السياسية بين المانحين الرسميين والقوى المعارضة في الداخل. وفي هذا السياق، يمكن تصنيف المانحين إلى ثلاث مجموعات:[2]

- **المجموعة الأولى**:

ضمّت هذه المجموعة دولاً مثل: فرنسا، وإيطاليا، وسويسرا، واليابان حيث اختارت هذه الدول فصل الدعم الاقتصادي عن المسار السياسي، وهو ما عُدَّ دعماً ضمنياً للوضع الراهن.

- **المجموعة الثانية:**

أما هذه المجموعة فقد ضمّت بريطانيا، وألمانيا وهي ضمن فئة "المانحين ذوي الشروط الناعمة أو المرنة". حيث انتهجت هاتين الدولتين سياسة تقديم مساعدات مشروطة بشكل غير مباشر لتعزيز إصلاحات تدريجية.

- **المجموعة الثالثة:**

بالنسبة للمجموعة الأخيرة فقد ضمّت الولايات المتحدة، والدنمارك، والسويد، وكندا، ودول الشمال الأوروبي وهي ضمن فئة "المانحين ذوي الشروط الصارمة" ممن اعتمدوا قطع المساعدات والعقوبات المباشرة كأدوات ضغط لفرض التحول السياسي.

وقد أدّى هذا التغيّر في التحالفات إلى إعادة تنظيم واضحة في خريطة المساعدات، حيث حافظت أو ارتفعت المساهمات غير المشروطة من بعض الجهات، بينما برزت اليابان وألمانيا كأكبر المانحين. في المقابل، تراجع الدعم المرتبط بالشروط الصارمة، لكنه غدا يحتل أهمية متزايدة في ملفات الدول الناشئة؛ إذ بات التركيز مُنصبًا على دعم بيئة المجتمع المدني كعامل استقرار ودفع نحو الإصلاح.

[1] Rooy, *Civil Society,*154.
[2] Rooy, *Civil Society,*154-155.

يُشكّل التمويل الأجنبي في أوغندا –كما في كينيا– المصدر الحيوي والأساسي لنشاط المجتمع المدني؛ فقد أصبح تعزيزه في البلاد جزءاً حيوياً من برنامج المساعدات خلال العقدين الماضيين، حيث شكّلت هذه المساعدات منذ فترة الستينيات والسبعينيات جميع الموارد المتاحة لمنظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات غير الحكومية من جهات مانحة أجنبية خاصة، مع بعض التمويل المحلي المحدود من مجتمع الأعمال الذي يهيمن عليه الآسيويون.[1]

وفي المقابل غابت الحكومات بشكل ملحوظ عن تمويل منظمات المجتمع المدني. وقد شكّلت هذه المساعدات الأجنبية تقريبًا المصدر الرئيسي للإيرادات الوطنية، حيث غطّت 92% من برنامج إعادة الإعمار والتنمية في السنة المالية 1992–1993. [2]

سعت الجهات المانحة للعمل بشكل متزايد مع منظمات المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا لتعزيز أهداف الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، من خلال إخضاع الدولة لمزيد من رقابة المواطنين، وتعزيز التعدّدية السياسية، والانخراط في حوار السياسات والدعوة إليها، وتختلف الأهداف باختلاف البلد ونوع النظام،[3] حيث اختلفت استراتيجيات المانحين في التعامل مع البلدين.

ففي حين تم الضغط على كينيا من أجل فتح المجال السياسي والتعددية، مثّلت أوغندا وضعًا فريدًا لبلدٍ قاوم دعوات الجهات الدولية المانحة لدمقرطة نظامه السياسي من خلال إدخال نظام حكم أكثر تعددية.[4] إذ أظهرت الجهات الدولية المانحة تسامحاً لافتاً تجاه "التجاوزات السياسية" في أوغندا، بينما كانت هناك مرونة أقل في التعامل مع كينيا*. ونتيجةً لهذا الدعم المستمر شهدت أوغندا تدفقاً قوياً طوال فترة التسعينيات، حصلت من خلاله على قروض تعديل هيكلي إضافي من البنك الدولي وقروض دعم الفقر.[5]

كما اختلفت توجّهات وأهداف الجهات المانحة بين البلدين بحيث استجابت لظروف محلّية متباينة، فكانت أكثر تركيزًا على بناء القدرات والديمقراطية في كينيا، مقابل التوجّه نحو تشجيع إنشاء المشاريع التنموية والتنظيم المجتمعي المحدود في أوغندا. وفي هذا السياق يرى الباحثون أن الهدف في أوغندا هو

---

[1] De Coninck, "The Current Aid Architecture ",403.

[2] Arthur Larok," Climbing the Credibility Ladder: Civil Society, Donor Support and the Accountability Challenge in Uganda", in *Uganda, s Civil Society: History,Challenges,Prospects*,ed.John De Coninck,Arthur (Kampala: Fountain Publishers,2021),205.

[3] Robinson, Friedman , "Civil Society,Democratisation and Foreign aid" in Africa,30.

[4] Stein," A Brief History of Aid in East Africa",20.

*تم مناقشة أسباب الاختلاف في تعامل الجهات الأجنبية المانحة بين كينيا وأوغندا في فصل الأول،المبحث الثالث.

[5] Stein," A Brief History of Aid in East Africa",20.

توسيع فرص مشاركة المواطنين في السياسات العامة وتعميق التعددية في سياق نظام الحكم القائم على الحركة الحزبية، بدلاً من دعم الجماعات التي تدعو إلى نظام سياسي بديل كما الحال في كينيا. [1]

وقد أدّى اختلاف الأهداف والاستراتيجيات إلى اختلاف النتائج، فقد اختلف تأثير الجهات المانحة على التغيير البنيوي في البلدين، ففي كينيا كان للدعم المقدّم للمجتمع المدني تأثيرٌ كبير على التغيير السياسي، حيث كان إلغاء قانون الحزب الواحد –إضافة إلى مجموع العوامل الداخلية –في كينيا مدفوعاً بضغط المانحين، كما أن النقاش الذي كان دائراً حول الإصلاح الدستوري قادته منظمات غير حكومية مموّلة من المانحين.[2]

في المقابل كان للجهات المانحة تأثير محدود، حيث لم تشكّل منظمات المجتمع المدني في أوغندا تحدياً فعلياً للدكتاتوريات العسكرية والمدنية ل"عيدي أمين" و"ميلتون أوبوتي"، ذلك أنها لم تنجح في تحدّي نظام "الحركة" وتعميق المشاركة السياسية في التسعينيات وما بعدها.

فقد حال الدعم الكبير من الجهات المانحة لنظام "موسيفيني" وأجندته الإصلاحية دون التشجيع الفعّال لأجندة الديموقراطية، مما أضعف التأثير المحتمل لمنظمات المجتمع المدني في البلاد.[3]

يتّضح بذلك أن نجاح أو تأثير المجتمع المدني في كلا البلدين في العملية السياسية ارتبط ارتباطاً وثيقاً باستجابة النظام السياسي المحلّي لطبيعة الضغوط أو الدّعم المقدّم من المانحين، وبمدى مرونة أو صرامة شروطهم تجاه احترام الحقوق السياسية والانتقال الديمقراطي، وهو ما أدّى إلى تفاوت في المسار والنتائج النهائية للدعم الدولي للمجتمع المدني في كينيا مقارنة بأوغندا.

المطلب الثالث: مشاكل التمويل الخارجي التي تواجه المجتمع المدني في كينيا وأوغندا

يفرض اعتماد المجتمع المدني في كينيا وأوغندا على التمويل الخارجي تحديات في مجال التمويل، والتي تؤثر بشكل سلبي ومباشر على قدرته على أداء دوره التنموي والسياسي. فعلى الرغم من الأهمية المتزايدة التي يحظى بها هذا القطاع في دعم الحوكمة، حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، إلا أن الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي يجعل منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين عرضة لقيود، ويؤدي إلى عدّة مشاكل وأزمات عديدة.[4]

[1] Robinson, Friedman, "Civil Society,Democratisation and Foreign aid" in Africa,30.
[2] Rooy, *Civil Society*,166.
[3] Robinson, Friedman, "Civil Society, Democratisation",33.
[4] Robinson, Friedman , "Civil Society, Democratisation",33.

وقد تأثّرت منظمات المجتمع المدني في أوغندا وكينيا أيضا بالروابط الوثيقة مع الجهات الخارجية المانحة؛ ففي كثير من الأحيان تستجيب منظمات المجتمع المدني لمعايير ومصالح هذه الجهات، من خلال تكييف برامجها لتتناسب مع أهداف مكافحة الفساد والإدارة الفعّالة بدلاً من انتقاد السياسات الحكومية التي قد تكون ساهمت في ضعف قطاعات أساسية والزراعة والبنية التحتية.[1]

أدّى هذا الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى إفقار المؤسسات المحلية، وتعيين موظفين أجانب فيها، مما أدّى إلى تفاقم عبء الديون.[2]

وقد دفعت مشاكل تمويل الجهات المانحة بعض المعلّقين إلى استنتاج أن المساعدات الخارجية لمنظمات المجتمع المدني لها انعكاسات سلبية، ويجب كبحها أو تقليلها، رغم أن بعض الباحثين يرون بضرورة هذه المساعدات لأن المساهمة المحتملة لمنظمات المجتمع المدني في الديمقراطية ستكون ضئيلة بالنظر إلى محدودية مصادر التمويل المحلي.[3]

وفيما يلي أهم هذه المشاكل:

- **ضعف الاستقلالية:**

يحذّر العديد من النقّاد من أن توسُّع العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة قد يؤدي إلى تآكل استقلاليتها، وفقدانها المزايا البديلة المستقلة التي بنت من أجلها سمعتها كبديل للتنمية السائدة. وفي مثل هذه الحالات، يشبّه الباحثون منظمات المجتمع المدني –وخاصة المنظمات غير الحكومية– بمُجرد "مغارف" في "مطبخ الحساء العالمي"، تُقدم خدماتها للفقراء دون أي صوت في قائمة الطعام.[4]

وتؤدي الإملاءات الخارجية المتمثّلة في "المخططات الجاهزة" إلى تقويض سيادة المجتمع المدني، وإضعاف استقلاليته مما يحوّل المنظمات إلى مجرد منفّذين لخطط المانحين بدلاً من كونها شريكاً فاعلاً. إذ تُستورد أنظمة الرصد والتقييم التي يفرضها المانحون من برامج أخرى، وهي غير مناسبة لأنشطة منظمات المجتمع المدني، مثل السّياقات غير المتوقعة لمنع النزاعات وحلّها. وتظهر هذه التبعية جليّاً في فرض

[1] Samuel A. Nyanchoga, Civil Society, in Democratic Transitions in East Africa, ed.Paul J.Kaiser,F.Wafula Okumu (England: Ashgate,2004),116.

[2] Larok," Climbing the Credibility Ladder,205.

[3] Robinson, Friedman, "Civil Society, Democratisation ",42.

[4] Chaplower, Engo, Civil Society Organizations ,265.

معايير الرقابة الغربية، وتغيير الهياكل الإدارية، واستخدام المصطلحات الأجنبية، مما يضرّ بفاعلية واستدامة برامج منع النزاعات.[1]

اعتمدت منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين اعتماداً كبيرا على التمويل الخارجي، ما أثّر على استقلاليتها، فقد اعتمدت اتحادات النقابات العمالية في أوغندا بشكل كبير على الدعم الخارجي، وخاصة من المنظمات والاتحادات الشقيقة. مما أثّر على قدرتها في المشاركة في السياسات والتشريعات بشكل فاعل.[2] كما اضطرت عدة منظمات من المجتمع المدني في كينيا خاصة المنظمات غير الحكومية إلى تبنيّ بعض أجندات الجهات المانحة الدولية وتجاهل الأولويات المحلّية التي تحتاج إلى حلول نابعة من الواقع المحلي.[3]

- **المساءلة:**

يطرح التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني مشكلة حقيقية، وهي مشكلة رئيسية لها علاقة بالمشكلة الأولى تتمثل في المساءلة، حيث تصبح منظمات المجتمع المدني المموّلة مسؤولة أمام الشروط التي تضعها الجهات الأجنبية المانحة بدلاً من السكان المحليين الذين يُفترض أن تمثّل احتياجاتهم وتعمل معهم ومن أجلهم. حيث نجد أن منظمات المجتمع المدني في كينيا –خاصة المتمركزة في نيروبي– تستهلك جهداً هائلاً في إعداد تقارير فنية ومالية معقّدة لتُرضي مكاتب المانحين، بينما المواطن الكيني البسيط لا يملك أي آلية لمحاسبة هذه المنظمات أو الاطلاع على ميزانياتها، مما يعزّز الفجوة بين "مجتمع مدني نخبوي" و"قاعدة شعبية" مهمشة.[4]

وفي أوغندا، يُفرغ ضغط الجهات المانحة مفهوم "المساءلة المجتمعية" من محتواه، حيث لا وقت ولا مساحة متبقية للاستماع لصوت المواطن الأوغندي، إذ يصبح الهدف الأسمى للمنظمة هو "اجتياز التدقيق" المالي والأمني، لا "تحقيق الأثر" الاجتماعي. ويُشير كلٌّ من "أوكوكو" و "لومو" Lomo*إلى أنّ:"منظمات المجتمع المدني لا تزال تُعاني من غياب الديمقراطية والمساءلة الداخلية، إلى جانب تسييس هذه المنظمات". فمعظم منظمات المجتمع المدني في أوغندا مسؤولةٌ بالدرجة الأولى أمام الجهات المانحة (من خلال إعداد

---

[1] Chaplower, Engo, Civil Society Organizations ,267.
[2] De Coninck, "The Current Aid Architecture ",405.
[3] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",120-121.
[4] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",121.

*"زاكاري لومو" Zachary Lomo: (، محامٍ وأكاديمي وباحث حقوقي أوغندي متخصص في القانون الدولي، وحقوق اللاجئين، والعدالة الانتقالية .
شغل لفترة طويلة منصب مدير مشروع قانون اللاجئين (Refugee Law Project) التابع لكلية الحقوق بجامعة ماكيريري, المصدر :
"About The Authors", https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/Mono99.pdf 25/06/2026.

التقارير والبيانات المالية)، ولكن ليس أمام المستفيدين من خدماتها الذين لا يملكون إلا القليل من المعرفة، أو لا يملكون أيّ معرفة على الإطلاق، بالشؤون المالية والإدارية وصنع القرار.[1]

- **غياب الهوية:**

تتجاوز انعكاسات التمويل الخارجي الجانب المالي لتطال الهوية الجوهرية للمنظمات؛ إذ تُضعف من أصالتها المحلية وتماسُكِها العُضوي، مما يجعلها أكثر استجابةً لأجندات المانحين على حساب الأولويات الوطنية.[2] حيث تتبنّى الجهات الأجنبية المانحة في الغالب نهجًا "واحدًا يناسب الجميع"، لا يُراعي بشكل كافٍ التاريخ والسّياق المُحدّدين لبيئة تطوير منظمات المجتمع المدني، مما يُعزّز برامج قد تفتقر في النهاية إلى البصيرة التي قد تُقدّمها منظمات المجتمع المدني المحلية.[3]

كما تُؤثّر أولويات الجهات الدولية المانحة بشكل كبير على أجندات المنظمات، وأنشطتها، ومسارات نُموّها. فعلى سبيل المثال يمكن أن تفرض الجداول الزمنية المحدّدة مسبقًا والاستراتيجيات قصيرة الأجل أهدافًا غير واقعية، وغير متوافقة ثقافيًا مع منظمات المجتمع المدني العاملة في أفريقيا، وخاصةً منظمات المجتمع المدني المحلية الأصغر حجمًا.[4]

وقد يُؤثّر تركيز الدّعم الذي تقدّمه هذه الجهات في مجموعة مختارة من المنظمات سلبًا على القدرة التنظيمية الداخلية، وعلى تركيبة المجتمع المدني ككل؛ من خلال الترويج فقط للمنظمات القادرة على تلبية شروط الجهات المانحة وإعداد التقارير.[5]

وعليه يُعاني قطاع المساعدات من ضغوط المصالح الذاتية للجهات المانحة والأولويات السياسية/الاقتصادية التي غالبًا ما تطغى على مهام وأولويات منظمات المجتمع المدني.[6]

ورغم الدور الحيوي الذي لعبته التدفقات المالية للمانحين في دعم المجتمع المدني في كينيا إلا أن ذلك زاد من التبعيّة المالية، والأخطر من ذلك التبعية الفكرية. وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين أن:" طريق الهلاك قد يكون مليئاً بالنوايا الحسنة".[7]

---

[1] Apollo Makubuya and Nakirunda, "A Study on the Civil Society" ,42.
[2] De Coninck, "The Current Aid Architecture",405.
[3] Chaplower, Engo, Civil Society Organizations ,267.
[4] Chaplower, Engo, Civil Society Organizations,270-271.
[5] Robinson, Friedman, "Civil Society, Democratisation" ,32.
[6] Robinson, Friedman, "Civil Society, Democratisation" ,32.
[7] Rooy, *Civil Society*,166.

وقد أدّى استنساخ الهياكل الإدارية الغربية الضخمة إلى تحول بعض المنظمات (خاصة المنظمات غير الحكومية) في أوغندا لما يُشبه شركات أجنبية صغيرة، ومنفصلة عن جذورها المحلية، ما أضعف قدرتها على حشد الدعم الشعبي لمواجهة قمع الدولة.[1]

- **التنافس والنزاعات الداخلية:**

يُمكن أن يُفاقم تمويل الجهات المانحة الصراعات بين منظمات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة وبالتالي يُقلّل من فعاليتها، خاصة في ظل غياب الثقة وتنافس هذه المنظمات على التمويل وجذب انتباه المانحين. ويتجلى هذا التنافس بوضوح في "سوق التمويل" في كلا البلدين. حيث خلق التدفق الهائل للمساعدات الخارجية حالة من النزاع بين منظمات المجتمع المدني الصغيرة التي تتنافس بشراسة للحصول على حصة من هذه المساعدات، بدلاً من التنسيق وتوحيد الجهود لتحقيق أهداف التنمية. [1]

وقد حوّل هذا التنافس القطاع إلى "سوق" تجاري، حيث تحجب المنظمات المعلومات عن بعضها البعض وتعمل بشكل منعزل. كما المنافسة على التمويل تميل إلى تشتيت الجهود بدلًا من تعزيز التواصل بين المنظمات. ويرجع ذلك في الغالب إلى اعتماد المنظمات غير الحكومية بدرجات متفاوتة، على جهات مانحة متشابهة للحصول على التمويل، وغالبًا ما تكون العلاقة بينها متوترة.[2]

كما أدىّ الدعم الانتقائي في أوغندا الذي قدّمته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للنقابات العمالية المتنافسة خلال الحرب الباردة إلى تفاقم الخلافات الفصائلية والأيديولوجية، مما قوّض قدرتها التنظيمية على المدى الطويل.[3]

وفي هذا السياق يحدّد "باريا" عدة مشكلات تتعلق بالتمويل الأجنبي لاتحاد نقابات العمال في أوغندا، منها أن المساهمات الأجنبية أدّت إلى تفاقم الصراعات الفصائلية في الحركة النقابية، حيث غالبًا ما تركّزت صراعات القيادة على الوصول إلى السلطة والموارد.[4]

إضافة إلى المشاكل المذكورة يُعاني المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا من تمويل غير كافٍ ومتقطّع من الجهات المانحة، مما يُهدِّد قاعدة موارده واستدامة برامج منع النزاعات طويلة الأمد، ويُعيق

[1] Grey, *The Handbook of Social Work and Social,377.*

[2] Apollo Makubuya and Nakirunda, "A Study on the Civil Society" ,42.
[3] De Coninck, "The Current Aid Architecture",413.
[4] Robinson, Friedman, "Civil Society, Democratisation ",37.

الاحترافية في المنظمة والحفاظ على قاعدة المعرفة المؤسسية، حيث يُغادر الموظفون المدرّبون وذوو الخبرة للانضمام إلى منظمات غير حكومية أجنبية تقدّم رواتب أفضل.[1]

[1] Chaplower, Engo, Civil Society Organizations,266.

المبحث الثاني: حدود مساهمة المجتمع المدني في كينيا وأوغندا بين الفرص والقيود

إن مقياس أداء المجتمع المدني هو دراسة تأثير وانعكاسات دوره على التنمية والاستقرار في المجتمع. ويستند هذا إلى فرضية أن منظمات المجتمع المدني تشارك في تعزيز العمل الجماعي لإحداث تغيير في حياة الأفراد.[1]

ويتضمن هذا المبحث مطلبين، يتناول المطلب الأول مساهمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، أما المطلب الثاني فيتضمن قيود على الإنجازات.

المطلب الأول: تقييم حدود مساهمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا

مؤشر المجتمع المدني (CSI)هو أداة تحليلية لتقييم منظمات المجتمع المدني من قبل CIVICUS،[2] ويقدّم لهذا المؤشّر "هيلموت أنهاير"* Helmut Anheier، ويتضمن المؤشّر أربعة أبعاد وهي:[3]

1- **الهيكل** :* Structureالتنظيم، المكونات الداخلية للمجتمع المدني، والديناميكية.

2- **المحيط** Environment: البيئة والنسق الذي يعمل فيه المجتمع المدني، تشمل البيئة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية.

3- **القيم** Valeurs: مساهمة المجتمع المدني في تفعيل القيم الإيجابية.

4- **قدرة التأثير** Impact: قدرة تأثير المجتمع المدني، هل يمكن أن يساهم في حل المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية بشكل فاعل.

فيما يلي، يتم تطبيق الإطار التحليلي المذكور أعلاه على كل من كينيا وأوغندا، كتحوّل تدريجي ومستدام من الترتيبات المؤسسية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تحدّ من فرص وحقوق وحريات غالبية المواطنين إلى تلك التي توسّعها. وذلك لتقييم أداء منظمات المجتمع المدني وفقًا للأبعاد المذكورة أعلاه.[4]

---

[1] Mugisha, Miranda and Mbaye, Civil Society,30.

[2] Mugisha, Miranda and Mbaye, Civil Society,30.

* هو أكاديمي وعالم اجتماع ألماني–أمريكي ، اشتهر بأبحاثه الرائدة حول المجتمع المدني، المنظمات غير الربحية، العمل الخيري، والحوكمة.

المصدر: " Prof. Helmut K. Anheier, PhD" , Hertie School, https://www.hertie-school.org/en/who-we-are/profile/person/anheier 25/06/2026.

*بالنسبة لجزئية المكونات الداخلية للمجتمع المدني والتنظيم والحجم فقد تم التطرّق لها في الفصل الثاني.

[3] تواتي، *دور المجتمع المدني في التنمية*، 141.

[4] Mugisha, Miranda and Mbaye, Civil Society,36.

- **البُعد الأول: الهيكل البنائي**

1- الحوكمة الداخلية والديناميكية:

يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني عمومًا على أنها ديمقراطية، وفعّالة، وأقل فسادًا، ومتجذرة في المجتمع الشعبي. ومع ذلك، تُشير بعض الأمثلة إلى وجود فجوة بين هذه التصوّرات والواقع.
فقد وُجّهت انتقادات لبعض المنظمات مثل، التحالف التعاوني الأوغندي (UCA)، وبعض المنظمات الأخرى، تضمّنت ضعف التواصل مع أعضائها، وانعدام الديمقراطية الداخلية، وعدم استغلال أموال المانحين بالشكل الأمثل، وهيمنة الأعضاء النافذين.
كما تعرّض مجلس المنظمات غير الحكومية في كينيا لانتقادات بسبب ممارساته غير الديمقراطية في الماضي، وتنازع عدة فصائل للسيطرة عليه.[1]

وتُعدّ الحوكمة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني أمرًا أساسيًا لإنشاء هياكل مساءلة قوية، وهي ضرورية لتعزيز ثقة الأعضاء وتقوية التماسك داخل المنظمة. ويُشكّل نقص القدرات البشرية والتنظيمية عائقًا رئيسيًا أمام أداء منظمات المجتمع المدني، مما يؤثّر على التخطيط الاستراتيجي، والتدريب الداخلي والخارجي، والرصد والتقييم، والبحث والنشر. وغالبًا ما يفتقر الموظفون إلى المهارات أو الأدوات التقنية اللازمة لإجراء برامج جمع البيانات، وتبادل المعلومات، والتوعية، والمناصرة بفاعلية. ويشمل ذلك المهارات الإدارية، مثل كتابة المقترحات والتقارير، وتخطيط الميزانية والمحاسبة، وجمع التبرعات، وإدارة الموارد البشرية. [2]

وتشترك منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، في عدم كفاية الموارد – البشرية والمالية والتكنولوجية وغيرها – التي تحتاجها هذه المنظمات للعمل بفاعلية. وقد أشار باحثون إلى أن الموارد غير الكافية لبناء مجتمع مدني نابض بالحياة تنبع من حالة الاقتصاد المحلّي الباهتة التي تفشل في إنتاج طبقة وسطى ديناميكية. وفي هذا الصدد يشيرون إلى أهمية الطبقة الوسطى باعتبارها شرط أساسي لمجتمع مدني

[1] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",121.
[2] Maingi, *Role and Impact of Civil Society*,54.

كفء تنظيميًا وذو موارد جيدة. ومع ذلك، تستفيد بعض المنظمات من وجود طبقة وسطى في كينيا أكثر ديناميكية مقارنة بأوغندا، ما يتيح فرصاً أفضل لجمع التبرعات المحلية وبناء شبكات دعم.[1]

بالنسبة لأوغندا فقد ظل مستوى التنظيم في جميع منظمات المجتمع المدني تقريبًا يُمثّل مشكلة، باستثناءات قليلة. حيث إن هناك اتّجاهاً قوياً وميلاً للهيمنة والسيطرة، حيث تبقى وظائف المنظمة محصورة في سيطرة المؤسّسين.[2]

وعموماً إضافة إلى ما ذُكر سابقا تتأثر ديناميكيات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا أيضا بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتشمل الديناميكيات الرئيسية العلاقات بين المجتمع المدني والدولة، وتأثير مصادر التمويل، ودور الدعم واستراتيجيات التمويل.[3]

- **البعد الثاني: المحيط**

يتضمن هذا البعد كيف أثّرت السّياقات، والأنساق القانونية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية المتغيرة في كينيا وأوغندا على أداء منظمات المجتمع المدني.

1- البيئة السياسية:

تُعدّ البيئة السياسية التي يعمل في إطارها المجتمع المدني "المختبر الحقيقي" الذي يحدّد مدى نجاحه أو إخفاقه وكذا فاعلية الأدوار والوظائف التي يقدّمها.

وفي هذا السياق يعاني المجتمع المدني في كلا البلدين من قيود وتضييقيات على نشاطات المجتمع المدني خاصة السياسية منها؛ حيث تعمل منظمات المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا ضمن بيئة مقيّدة ومتقلبة، في ظل محاولات الدولة المستمرة للسيطرة على الفضاء المدني، مع بعض الفروق والتفاوتات في درجة الانفتاح وحدّة القمع بين البلدين.[4]

بالنسبة للبيئة السياسية في كينيا هناك هامش من الحرية –رغم محاولات التضييق والإدماج المستمرة– مقارنة بأوغندا ذات البيئة المغلقة والمتشدّدة خاصة مع منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال

[1] Mugisha, Miranda and Mbaye, Civil Society,36.
[2] Stephen Orvis, "Kenyan civil society: bridging the urban–rural divide?", *The Journal of Modern African Studies* 41,n°.2 (2003):252, https://www.researchgate.net/publication/232009452_Kenyan_civil_society_Bridging_the_urban-rural_divide 15/02/2023.
[3] Mugisha, Miranda and Mbaye, Civil Society,38.
[4] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",118.

السياسي. كما أن مساحة العمل المدني أوسع نسبيًا للعمل المدني، خاصة في قضايا التنمية والحقوق الاجتماعية والسياسية في كينيا تقابلها مساحة أكثر تقييدًا، خاصة في القضايا السياسية والحقوقية.

فقد شهدت أوغندا تحولات وانعطافات ذات آثار خطيرة على أداء المجتمع المدني، حيث سعى الرئيس "موسيفيني" في فترة حكمه إلى تأسيس ائتلاف واسع النطاق في إطار عُرف نظام "الحزبية"، أي أنه بعد نصف عقد من الحرب الأهلية والتدهور الاقتصادي، حُرمت العديد من المجموعات الاجتماعية والاقتصادية القائمة (والتي كانت أكثر ولاءً للأنظمة السابقة) من أي فرصة للتنظيم.[1]

ويرجع هذا الاختلاف إلى الاستقرار النسبي، والمسار التاريخي للسلطة، واعتماد التعددية السياسية، ودور الجهات المانحة. فبينما عرفت كينيا تعددية حزبية وتنافس سياسي مفتوح نسبيا، مع تداول للسلطة بين أحزاب متنافسة، حَكم أوغندا نظام "لا حزبي" طويل الأمد وهيمنة لحركة المقاومة الوطنية، مع قمع أكبر للمعارضة السياسية.

كما عرف التاريخ السياسي لكينيا فترات انتقالية وتنافس حزبي، ما أتاح هامشاً أوسع للمجتمع المدني، بينما رسّخت أوغندا نظاما مركزياً لا حزبيا بعد الحرب الأهلية.

2- البيئة القانونية:

1- الضمانات والحقوق الدستورية

تتقاطع الأطر الدستورية في كل من كينيا وأوغندا في كفالة الحقوق الأساسية وحرية التجمع والتعبير، مقدمةً بذلك اعترافاً قانونياً صريحاً بمشروعية المجتمع المدني ودوره في الفضاء العام.

حيث يُقرّ كل من دستوري كينيا وأوغندا بأهمية المجتمع المدني ويضمن الحقوق الأساسية. وينص دستور كينيا لعام 2010 على وثيقة حقوق، تشمل الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمّع السلمي (المادة33 و36). كما يُنشئ مؤسّسات مستقلة مثل الهيئة المستقلة للانتخابات والحدود (IBC)، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لحماية هذه الحقوق.[2]

[1] Mugisha, Kiranda and Mbate, Civil Society,41.

[2] Victor Kapiyo, " Legal and Regulatory Frameworks Affecting Civil Society Organisations' Online and Offline Activities in Kenya",*CIPESA*,2017, https://cipesa.org/wp-content/files/briefs/report/Legal-and-Regulatory-Frameworks-Affecting-CSOs-Online-and-Offline-Activities-in-Kenya retrieved11/08/2024.

وبالمثل، ينص دستور أوغندا لعام 1995 على الحق في حرّية تكوين الجمعيات والتجمّع السلمي، ويعترف بوجود منظمات المجتمع المدني. حيث تضمن المادة 29 من الدستور حماية هذه الحقوق، والتي تشمل حرية الصحافة، والإعلاميين، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية.[1]

إلا أن تطبيق هذه الضمانات يبقى مشكلاً، ويختلف رغم كون هذه النصوص قوية عمومًا على الورق، وتتفاوت درجته بين البلدين. قيّدت البيئة السياسية ممارستها وتطبيقها في بعض الأحيان. حيث شهد كلا البلدين فترات من الاضطرابات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان (مثل أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا في الفترة 2007–2008، ونزاع المتمردين في شمال أوغندا). وقد أثّرت هذه الأحداث على التصميم الدستوري والتصوّرات العامة للحقوق. بشكل عام، يوفّر السياق الدستوري أساسًا للمجتمع المدني، لكن مدى احترام الحقوق وحمايتها على أرض الواقع يتفاوت بين البلدين ويعتمد على قوة المؤسسات ومدى تعاون البيئة السياسية.[2]

2- الأنظمة القانونية لمنظمات المجتمع المدني

تضمّن الإطار التشريعي في كلا البلدين مجموعة من القوانين تشمل حرية التعبير والحق في التجمّع السلمي، كما أتاح المجال لتعددية الأشكال التنظيمية للمجتمع المدني.

وتشمل أهم هذه القوانين التي سُنّت في كينيا ما يلي: قانون المنظمات النفع العامة) (PBO Actلعام 2013، قانون المنظمات غير الحكومية لعام 1990، قانون علاقات العمل لعام 2007، قانون إدارة النظام العام، إضافة إلى قانون الجمعيات.[3]

كما تمّ سن مجموعة في أوغندا من القوانين لتحديد كيفية ممارسة هذه الحرّيات المدنية، وتشمل هذه القوانين: قانون نقابات العمال لعام 2006، وقانون المنظمات غير الحكومية الذي سُنّ عام 1989وعُدّل عامي 2006 و2016، إضافة إلى قانون إدارة النظام العام عام 2013.[4]

وقد وفّرت هذه القوانين الإطار القانوني لوجود منظمات المجتمع المدني، على الرغم من أن بعضها، ولا سيما قانون المنظمات غير الحكومية2016، قد وُجّهت إليه انتقادات لتقييده حريات بعض منظمات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية. حيث يرى العديد من نشطاء المجتمع المدني أن هذه

[1] Mugisha, Kiranda and Mbate, Civil Society,40.
[2] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",121.
[3] Kapiyo, "Legal and Regulatory Frameworks ".
[4] Mugisha, Kiranda and Mbate, Civil Society,40.

الخطوة تهدف إلى الحدّ من قدرة منظمات المجتمع المدني على أداء وظيفتها المتمثلة في محاسبة الحكومة بشكل مستقل.[1] كما خالفت بعض القوانين (مثل قانون إدارة النظام العام) أحكام الدستور المتعلّقة بالحريات الأساسية والحقوق المدنية المتعلقة بالتجمع العام وتكوين الجمعيات.[2]

وتختلف الأنظمة القانونية بين كينيا وأوغندا في تسجيل منظمات المجتمع المدني وتنظيمها، ويظهر وجه هذا الاختلاف في كون نظام أوغندا كان تاريخيًا أكثر تقييدًا. على سبيل المثال، كان قانون أوغندا يشترط في السابق على المنظمات غير الحكومية الحصول على موافقة مسبقة على التمويل الأجنبي (على الرغم من تخفيف هذا الشرط في مشروع قانون 2016). في المقابل لا يشترط قانون كينيا الحصول على موافقة مسبقة على الأموال الأجنبية، وهو ما يمثّل فرقًا كبيرًا.[3]

وتتشابه حالة كينيا مع أوغندا في وجود انفصال بين النصوص الدستورية المتقدمة والقوانين التشريعية وبين واقع تطبيق هذه القوانين، إلا أن السياق القانوني الكيني يتميز بوجود "مساحة نضالية" في ظل تفاعله مع الدولة. وبينما يُستخدم القانون في أوغندا كأداة لفرض الهيمنة والتقييد والاحتواء، يُستخدم القانون في كينيا كساحة للصراع بين المجتمع المدني والدولة. ويظهر ذلك من خلال مساحة الحوار والتفاعل بين المجتمع المدني في كينيا والدولة بشأن قانون المنظمات غير الحكومية، مقابل غياب ذلك في أوغندا.[4]

3- البيئة الاقتصادية:

يعاني المجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء من المستوى المنخفض للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة؛ مما يجعل عملية تأسيس ودعم أي شكل قابل للاستمرار صعبة في أحسن الظروف. إذ أن دول أفريقيا تفتقر ببساطة إلى القاعدة التعليمية، ومعرفة القراءة والكتابة، وشبكات الاتصال والسكان القابلين للتعبئة والتنظيم، والشبكات التي تمثّل حياة المشاركة عند مستويات القاعدة الشعبية، والبنية الأساسية الحكومية والدعم المادي، والقدرة التنفيذية للسياسة العامة لتطوير مجتمع مدني صحي ونشط. مما

[1] Apollo Makubuya and Nakirunda, "A Study on the Civil Society" ,42.
[2] Mugisha, Kiranda and Mbate, Civil Society,40-41.
[3] Morris Odhiambo, "State of Legislation for Civil Society Organizations in the East African Community and its Effect on CSO Operating Environment", Westminster Foundation for Democracy, March 2017, https://www.wfd.org/sites/default/files/2022-01/WEB_EACSOF-research-paper.pdf retrieved 20/11/2023.
[4] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",121.

يجعل ظهور المجتمع المدني في أفريقيا ناهيك عن عمله ونشاطه يواجه عدّة تحدّيات وصعوبات في ظل بيئة تفتقر إلى الدعائم والمتطلبات الاقتصادية الاجتماعية لنموه.[1]

بالنسبة للحالتين قيد الدراسة لا يختلف الوضع كثيرا مع وجود تفاوتات بين البلدين؛ إذ يمتلك الاقتصاد الكيني قطاع خدمات وتصنيع أكثر تنوعاً مقارنةً بنظيره الأوغندي. وقد أدّى هذا التطوّر النسبي في اقتصاد كينيا إلى ظهور "طبقة وسطى "حضرية قوية، شكّلت العمود الفقري للمجتمع المدني. كما ساهم تنوع الاقتصاد الكيني في نشوء "برجوازية وطنية" وفّرت دعماً محلياً لبعض المبادرات المدنية، مما يساعد في تقليل جزئي من الارتهان الكلي للمانحين الأجانب.[2]

وعلى النقيض من ذلك، يظل الهيكل الاقتصادي في أوغندا عائقاً أمام نمو مجتمع مدني نابض بالحياة؛ فبالرغم من تحقيق معدلات نمو، إلا أن هذا النمو لم يواكبه تحوّل هيكلي حقيقي، وظلت الزراعة هي القطاع المهيمن. هذا الضعف في القطاع الإنتاجي أدى إلى تآكل هياكل الحركات النقابية في أوغندا. ولذلك، فإن الهيكل الحالي للاقتصاد أضعف الظروف السياقية اللازمة لنمو مجتمع مدني نابض بالحياة.[3]

3- البيئة الاجتماعية:

تتشكّل البيئة الاجتماعية للمجتمع المدني في كينيا وأوغندا من خلال نسيج معقّد يمزج بين الإرث الاستعماري، والانتماءات الإثنية، والتحولات الديموغرافية. ورغم وجود قواسم مشتركة تفرضها الجغرافيا والتاريخ، إلا أن "التفاعلات الاجتماعية" تختلف في تأثيرها على حيوية العمل المدني في كل بلد. وتُعدّ الإثنية المحرّك الأساسي للتفاعلات الاجتماعية في شرق أفريقيا، ولها تأثير مزدوج على المجتمع المدني الذي غالباً ما يواجه تحدّي "الاستقطاب الإثني". ففي الأزمات السياسية، قد تنقسم المنظمات بناءً على خلفيات قادتها القبلية.[4]

[1] هاورد ج.ويارد، *النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث*،تر .ليلى زيدان، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،2007)، 43.

[2] Mugisha, Kiranda and Mbate, Civil Society,42.

[3] Mugisha, Kiranda and Mbate, Civil Society,42.

[4] Gugerty, Reynolds, "Civil Society",202.

- **القيم والقدرة على التأثير:**

يُقاس تأثير منظمات المجتمع المدني ومساهمتها في التأثير على قرارات السياسات العامة، ومختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والإصلاحات التشريعية التي تُوسّع نطاق الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتُعزّز فرصهم في التنمية الشاملة. [1]

وبناءاً على ما سبق فيما يخص الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يمكن تقييم انعكاسات هذه الأدوار على الجوانب المختلفة من التنمية كالآتي:

1- التأثير الاجتماعي والاقتصادي:

أُتيحت الفرصة لمنظمات المجتمع المدني في البلدين للمشاركة في عمليات استراتيجية الحدّ من الفقر واستراتيجية الأمن المجتمعي، سواء داخل الهياكل الحكومية أو من خلال مبادرات يقودها المجتمع المدني. تتمتع كينيا حيث شارك قطاع المجتمع مدني في كينيا وأوغندا في الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية مع تفاوت في التأثير بين منظمات المجتمع المدني في البلدين.[2]

ساعدت الجهود التي قدّمها المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في تحسين عدّة جوانب؛ فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في البلدين في تقديم الخدمات، وسدّ الفجوات التي عجزت الحكومة عن سدّها. حيث اضطلعت هذه المنظمات بدور مهم في قطاعات التنمية الوطنية، لاسيما في الصحة والبيئة والتعليم والتخفيف من آثار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والمساهمة في تطوير البنية التحتية، وتمكين الفئات المهمّشة، ومكافحة الفقر، فقد انخرطت المنظمات في البلدين في المجالات المذكورة مسبقاً.[3]

أما من حيث التأثير الاقتصادي، فإن منظمات المجتمع المدني في البلدين ساهمت إلى حدٍّ ما في جهود التنمية؛ من خلال سعيها إلى خلق فرص عمل والمساهمة في الاقتصاد عبر عدة أنشطة؛ كما عملت بعض منظمات المجتمع المدني على مشاركة بعض منظمات المجتمع المدني في البلدين في أنشطة الضغط، والمراقبة، والمساءلة. ومع ذلك يتفاوت تأثير منظمات المجتمع المدني بين كينيا وأوغندا؛ حيث

[1] Mugisha, Miranda and Mbaye, "Civil Society,"45.
[2] Mulugetta Etefa, " Integrating conflict prevention and civil society participation into national development strategies: Ethiopia, Kenya and Uganda", *Africa Peace Forum, InterAfrica Group, Saferworld* ,August 2005, https://www.files.ethz.ch/isn/20202/SW_Integrating%20conflict%20prev%20and%20CSP%20into%20national%20dev%20strategies2.pdf retrieved 05/10/2024.
[3] Maingi, *Role and Impact of Civil Society,* 9.

كان لمنظمات المجتمع المدني الكينية مساهمة أكبر مقارنة بنظيرتها في أوغندا في مجال المساءلة، والمراقبة وُالمناصرة الاقتصادية، وغيرها من الأنشطة الخاصة بهذا المجال.

فقد شكّلت بعض منظمات المجتمع المدني في كينيا آلية تصحيحية داخلية لضبط وتصحيح أنشطة الحكومة لتجنب الإسراف في الإنفاق؛ وسوء استخدام الأموال واختلاسها، والمساعدة في تحديد احتياجات الشعب أو تحديد أولوياتها للمساعدة في تعزيز مهمتها في القطاع.[1]

بينما يركّز المجتمع المدني في أوغندا بشكل أكبر على تقديم الخدمات نظرًا لمحدودية مجال "المُناصرة الاقتصادية" Economic Advocacy، ذلك أن منظمات المجتمع المدني في كينيا تتمتع بحرّية تشغيلية أكبر روابط أكثر نشاطاً وتفاعلاً مع القطاع الخاص، في المقابل يواجه المجتمع المدني في أوغندا قيودًا أكبر، حيث تعمل العديد من المنظمات تحت رقابة حكومية تواجه خطر الإغلاق، إضافة إلى شراكات قليلة مع القطاع الخاص.

2- **التأثير السياسي وعمليات بناء السلام:**

كانت للمجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا بعض المساهمات في المجال السياسي؛ حيث ساعدت الجهود التي قدّمها المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في تخفيف حدّة العنف الانتخابي وتحسين الوعي السياسي والمدني، كما ساهمت هذه الجهود في مراقبة أداء الحكومة وكشف الفساد في تحسين الثقة بين المواطنين والحكومات ما يعزّز الاستقرار السياسي.

مع ذلك اختلف التأثير نسبياً بين البلدين، حيث سعى المجتمع المدني في كينيا إلى تغيير الأنظمة السياسية وتعديل القوانين، بينما سعى المجتمع المدني في أوغندا لحماية المساحات المُتاحة ومنع تدهور الحقوق؛ فقد لعب المجتمع المدني في كينيا دوراً مهماً في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، ويرجع الاختلاف في التأثير إلى أن للمجتمع المدني في كينيا نفوذ أكبر على صياغة السياسات وتنفيذها، من خلال مشاورات منتظمة مع الهيئات الحكومية.

في المقابل كانت مساهمة المجتمع المدني الأوغندي في العمليات السياسية والإصلاح الديموقراطي هامشية ولها تأثير محدود، ويعكس هذا الاختلاف تفاوتاً في قوة وقدرات المجتمع المدني، وموقف الحكومة

[1] Maingi, *Role and Impact of Civil Society,*9.

من مشاركته. ويرجع ذلك لكون يواجه المجتمع المدني في أوغندا قيودًا متزايدة على المشاركة السياسية، حيث تحدّ القوانين من أنشطته في مجال المناصرة.

بالنسبة لبناء السلام، شاركت منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في إدارة النزاعات ومحاولة حلّها من خلال تعزيز الحوار والسلم الأهلي، والمشاركة في وساطة النزاعات المحلية، وتنظيم حملات للتوعية حول التسامح والتعددية. كما لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً مهما في المصالحة بعد العنف الانتخابي ودعمت التعايش بين المجموعات العرقية.

مع ذلك لم تكن نتائج هذا الدّور ذات تأثير فعّال في بناء السلام، فالدور يعدّ داعمًا أكثر منه حاسمًا، بسبب افتقاره إلى الشمولية والتنسيق واعتماده على التمويل الخارجي المشروط. مع ذلك كانت هناك تفاوتات في تأثير منظمات المجتمع المدني على عمليات بناء السلام بين البلدين، فبينما كان لقطاع المجتمع المدني في كينيا حضور أكبر نسبياً في عمليات بناء السلام في المقابل كانت جهود بناء السلام في أوغندا محدودة بسبب القيود الحكومية وطبيعة النظام العسكري والمخاوف الأمنية.

مما ذُكر سابقاً يمكن القول إنه على الرغم من أن العديد من منظمات المجتمع المدني في البلدين سعت التأثير على السياسات العامة، إلا أنها لم تحقّق النتائج المرجوة، والقليل منها كان له تأثير نسبي على النتائج، خاصة في ظل عجز هذه المنظمات عن تحويل هذه الجهود والمساعي والنشاطات نتائج سياسية مستدامة بسبب المقاومة الهيكلية من النخب الحاكمة.[1]

مع ذلك يتفاوت هذا التأثير بين منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، فبينما نجح المجتمع المدني في كينيا إلى حدٍّ ما في أن يكون شريكاً في صياغة بعض القرارات والسياسات (صياغة دستور 2010، جلسات الحوار والتفاوض مع الدولة بشأن قانون المنظمات غير الحكومية، المشاركة في السياسات العامة وبعض السياسات المتعلقة بالمجال الاقتصادي)، كان دور المجتمع المدني في أوغندا هامشياً واقتصر في أغلب الأحيان على شراكات مقيّدة مع الدولة في إطار تنفيذ السياسات الاجتماعية.

[1] Mugisha, Miranda and Mbaye, "Civil Society,"45.

المطلب الثاني: معوقات وقيود المجتمع المدني في كينيا وأوغندا

على الرغم من بعض مساهمتها وواعدتيها ودورها المتزايد في مجتمع التنمية، لا يمكن اعتبار منظمات المجتمع المدني "حلاً سحريًا" لمشاكل التنمية في أفريقيا،[1] حيث لا تزال في كينيا وأوغندا تواجه عددًا من المشاكل والقيود ،وتعاني العديد من الأزمات تؤثّر على فاعليتها وبالتالي تحقيق النتائج المرجوة، تتراوح بين ضعف التنظيم بين الجهات الفاعلة داخل القطاع، وعدم كفاية التمويل للأنشطة، وانعدام ثقة الحكومات، والتفاعل العدائي في كثير من الأحيان بين المجتمع المدني والحكومة.[2] إضافة إلى قيود في الموارد البشرية والتقنية والمادية حيث تُعاني منظمات المجتمع المدني في البلدين من تحدياتٍ مُشابهةٍ تتعلق بنقص الموارد، والتي غالبًا ما عائقاً تُحاول مُعالجته.[3]

وفيما يلي أهم القيود والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا:

1- القيود المالية:

تُكافح العديد من منظمات المجتمع المدني لجمع إيرادات كافية لتنفيذ الأنشطة المدنية في كينيا وأوغندا، في مصادر التمويل غير مستقرة، فغالبًا ما تفتقر منظمات المجتمع المدني إلى التمويل اللازم لتكاليف التشغيل الأساسية والنفقات العامة، وخاصة على مستوى منظمات المجتمع المدني المحلية. [4]

حيث تعتمد المنظمات في الغالب على تمويل المانحين الخارجيين، ولا تُكرّس سوى القليل جدًا من الجهد لجمع التمويل المحلي، ونظرًا لأن معظم تمويل المانحين يتغير مع تغيّر تركيز البرامج، فإن بعض منظمات المجتمع المدني تجد نفسها أحيانًا تعاني من نقص التمويل، ما يؤثر على استقلالية المجتمع المدني ومن ثم فاعلية دوره.[5]

على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا تعاني من مشكلة التمويل وقلة الموارد المحلية مع الاعتماد الكبير على المانحين الأجانب، إلا أن هناك بعض الفروق في السياق والقدرة على التكيّف مع هذه التحديات في اعتماد منظمات المجتمع المدني على التمويل الخارجي أكبر في أوغندا

[1] T jega, "Civil Society Organizations ",261.
[2]. Muok, Kingiri, " The role of civil society organizations in low-carbon innovation in Kenya , 220-221, https://www.researchgate.net/publication/280877736_'The_role_of_civil_society_organizations_in_low-carbon_innovation_in_Kenya 20/10/2023.
[3] T jega, "Civil Society Organizations ",261.

[4] T jega, "Civil Society Organizations ",261.
[5] Mugisha, Miranda and Mbaye, Civil Society,50.

مقارنة بكينيا، حيث سمح اقتصاد كينيا الأكبر والأكثر تنوعاً بتعبئة أكبر للموارد المحلية، وتقليل اعتماد الدولة المطلق على المنح الخارجية. "والشراكة مع القطاع الخاص، كما أن بعض منظمات المجتمع المدني في كينيا اتّجهت إلى تطوير مشاريع مدرّة للدخل أو شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز الاستدامة.[1]

2- قيود البيئة السياسية:

تعمل منظمات المجتمع المدني في سياق سياسي، وتواجه خصومًا سياسيين، في مقدّمتهم الدولة، فهي الحكَم النهائي والمحدّد للمناخ السياسي والاقتصادي الأوسع الذي تعمل فيه هذه المنظمات. [2] وفي هذا السّياق تواجه منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا كغيرها من المناطق في أفريقيا تضييقًا من قبل الحكومات، مما يجعل مساحة العمل المدني محدودة ومتقلّبة. كما أن علاقات الدولة مع المجتمع المدني غالبًا ما تتّسم بالضعف وعدم الاستقرار، ولا ترقى إلى مستوى التطلعات المنشودة.[3]

وتتراوح المعاملة العدائية لمنظمات المجتمع المدني بين رفض الدولة الاعتراف بها، واستبعادها من مناقشات السياسات، ومضايقات إدارية، وحملات عامة لتشويه سمعة منظمات المجتمع المدني.[4] إضافة إلى استخدام القمع والعنف ضد المجتمع المدني، وفرض قوانين صارمة تقيّد نشاطها من خلال وضع عراقيل تشريعية، وصولا إلى اعتماد سياسة الاحتواء ومحاولات تدجين والسيطرة على هذه المنظمات بشكل أوسع، وإنشاء منظمات موالية للسلطة.[5]

رغم وجود قيود تتعلّق بالبيئة السياسية في البلدين، إلا أن بيئة أوغندا أكثر تقييداً مع تشديد الرقابة الحكومية خاصة على المنظمات الحقوقية والسياسية، فالدولة أقل تسامحاً مع النقد، وتستخدم القمع والعنف ضد الأصوات المعارضة في المجتمع المدني، بينما توجد مساحة أكبر نسبيًا للمجتمع المدني لانتقاد الحكومة في كينيا، حيث إن هناك هامشاً أوسع للحركة والمناورة.

[1] Fowler," Civil Society and Aid industry in Africa ",429.
[2] T jega, "Civil Society Organizations ",264.
[3] Fowler," Civil Society and Aid industry in Africa ",429.
[4] Victor Kapiyo, " Legal and Regulatory Frameworks ".
[5] T jega, "Civil Society Organizations ",264.

ويتجلّى هذا التباين في انخراط بعض منظمات المجتمع المدني الكينية في مشاورات صنع السياسات، وعدّة قضايا أخرى مثل صياغة الدستور والميزانية العامة. بينما في أوغندا غالبًا ما يتم استبعاد المجتمع المدني من النّقاشات السياسية أو يُسمح له بمشاركة شكلية تفتقر للتأثير الفعلي.

كما أن المجتمع المدني في كينيا أكثر رسوخًا وتنوعًا ويمتلك خبرة طويلة في العمل السياسي، ما يمنحه قدرة أكبر على المناورة والتفاوض، مقارنة بأوغندا حيث يظل المجتمع المدني أقل تنظيمًا وأكثر عرضة للتجزئة والاختراق.

ويرجع ذلك لعدة أسباب، فقد شهدت كينيا انتقالات سياسية أكثر وضوحًا (مثل التعددية الحزبية بعد 1992 ودستور 2010)، مما أتاح فترات من الانفتاح والتعددية السياسية، بينما حافظت أوغندا على نظام سياسي أكثر مركزيّة وتسلّطًا منذ وصول "موسيفيني" للحكم.

وقد أثّرت الضغوط الدولية في هذا الاختلاف بين البيئتين، حيث خضعت كينيا لضغوط أكبر من المانحين والمجتمع الدولي، ما دفعها لإظهار مرونة أكبر تجاه المجتمع المدني بينما أوغندا، رغم تلقّيها مساعدات كبيرة، إلا أن القيادة السياسية أقل استجابة للضغوط الخارجية بسبب سيطرتها المُحكمة على مفاصل الدولة.

3- القيود القانونية:

كثّفت الحكومة في كينيا وأوغندا جهودها لقمع منظمات المجتمع المدني، وتشمل بعض التدابير التي اتخذتها وضع عراقيل تشريعية لتقييد عمل هذه المنظمات.

وقد استمدّت الحكومة في البلدين من القوانين والأحكام الدستورية للسّيطرة على حرّية التعبير وتكوين جمعيات بهدف تقليص الحيّز المدني وتقييد فعالية مجموعات المجتمع المدني وإضعافها. وينبع هذا التوجّه من القلق المتزايد للنخب الحاكمة تجاه ما تعتبره "تسييساً" لأنشطة المجتمع المدني، لا سيما حين تتقاطع تلك الأنشطة مع المصالح الحيوية أو الأيديولوجيات السائدة للنخبة.[1]

وقد تجسّد ذلك من خلال سنّ عدة قوانين أهمها قانون تنسيق المنظمات غير الحكومية الذي تم سنّه في كينيا عام 1990، وفي أوغندا عام 2006؛ وذلك للتعامل مع تأثير كل من منظمات التنمية والمنظمات

[1] Mati, "Civil Society in 'Politics' and 'Development',12.

ذات التوجّه السياسي في كينيا.[1] ووضع منظمات المجتمع المدني تحت إشراف صارم من قبل وزارة الداخلية في أوغندا،[2] ويختلف تفاعل منظمات المجتمع المدني مع هذا القانون بين كينيا وأوغندا.

بالنسبة لكينيا تم تطوير القانون من خلال مفاوضات مطوّلة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، حيث يرى الباحثون أن قانون تنسيق المنظمات غير الحكومية في كينيا، أتاح الفرص للمنظمات غير الحكومية للعب دور نشط في تنظيمها من خلال تطوير قواعد السلوك الخاصة بهم، وقد مثّل قانون تنسيق المنظمات غير الحكومية بداية مشاركة منظمات المجتمع المدني المباشرة مع الدولة في القضايا السياسية في كينيا. [3]

في المقابل لم تستجب الحكومة في أوغندا لمدخلات منظمات المجتمع المدني بشأن التشريعات.[4] وكرد فعل وعدم رضى عن القانون لم يشارك أي ممثل من المجتمع المدني وقت تعديل قوانين المنظمات غير الحكومية* وقوانين أخرى مثل قانون قمع الإرهاب، ما أدى إلى انعدام الثقة وعزلة منظمات المجتمع المدني، فحتى في مجلس تسجيل المنظمات غير الحكومية الوطني، لا يوجد ممثل رئيسي واحد من ممثلي المجتمع المدني من جماعات المصالح الرئيسيين.

يمكن القول مما ذُكر سابقاً أن هذه التفاعلات تبرز بين منظمات المجتمع المدني والدولة في كينيا على عكس أوغندا، فقد كانت منظمات المجتمع المدني في كينيا مؤثرة في المجال السياسي، والسعي لمشاركة الدولة في حوار. وفي هذا السياق ووفقاً لتقرير NORAD تفتقر معظم منظمات المجتمع المدني في أوغندا إلى القدرة على إشراك الدولة في حوارات ذات مغزى.[5]

4- القيود المتعلقة بالشمولية والتنوع:

تُعتبر العديد من المنظمات غير الحكومية في المنطقة نخبوية وذات توجّه حضري، وقد وُجّهت إليها انتقادات لكونها منفصلة عن عامة الناس. في المقابل، فإن المنظمات الأكثر رسوخًا ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة، مثل النقابات العمالية والتعاونيات، أو الجمعيات العرقية، أقل وضوحًا وأقل تأثيرًا. فقد تعرّضت عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية في كينيا لانتقادات بسبب تقييدها للمنظمات في المناطق الريفية

[1] Mati, "Civil Society in 'Politics' and 'Development',12.
[2] Kansiime, The State, Civil Society,03.
[3] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",116.
[4] Ibid.

[5] Kansiime, The State, Civil Society,03.

التي تعاني من ندرة الموارد المالية والبشرية. ونتيجة لذلك، فإن عددًا قليلاً من المنظمات الريفية تشارك بنشاط في أنشطة مجلس المنظمات غير الحكومية التي تجري بشكل رئيسي في المدن الكبرى في البلاد.

وتتركّز في أوغندا أبرز منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وقضايا الحوكمة في المناطق الحضرية، وتقودها في الغالب مجموعة قليلة من الأفراد من ينتمون إلى النّخب المتعلّمة الناطقة باللغة الإنجليزية من الطبقة الوسطى. إضافة إلى القيود المذكورة فقد أدّت النزاعات الداخلية التي تغذّيها الانتماءات العرقية والمحسوبية السياسية بين أعضاء المجتمع المدني إلى إضعاف تماسك القطاع في البلدين وفاعليته بشكل كبير.[1]

[1] Wamucii, "Civil Society Organizations and the State in East Africa",121.

خاتمــة

خاتمة

خلصت الدراسة فيما يتعلق بالإجابة عن المشكلة إلى أن المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا ساهم في تنمية مظاهر الحياة من خلال أداء بعض الوظائف والأدوار في مجالات متعدّدة، حيث تتشابه وتتقاطع هذه الأدوار بين منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في "الدور الخدمي" فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين في تقديم الخدمات الأساسية، وتوفير الخدمات الصحية، والسّعي لمكافحة وتخفيف حدّة الفقر، وتمكين الفئات الهشّة والمهمشة، ودعم مشاريع التمويل الأصغر، والسعي لتوفير الخدمات الأساسية كالمياه والطاقة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، كما شاركت في سدّ بعض الفجوات التي عجزت الدولة عن سدّها.

تأثّر واقع المجتمع المدني في كينيا وأوغندا بشكل كبير بالسياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرّت بها المنطقة عبر التاريخ الحديث والمعاصر. فقد نشأ المجتمع المدني في البلدين ضمن بيئة تاريخية معقّدة، تميّزت بتعدّد الهويات العرقية والدينية، وإرث الاستعمار الثقيل، والتحدّيات التي أعقبت الاستقلال مثل بناء الدولة الحديثة، وتوزيع الموارد، وتحقيق التنمية المتوازنة.

أثّر السياق السياسي، في طبيعة دور المجتمع المدني في البلدين، حيث حدّدت طبيعة النظام السياسي، ومدى انفتاحه أو انغلاقه، هامش الحرية المُتاح للمجتمع المدني، وإمكانية مساهمته في عمليات بناء السلام، والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعيةُ.

ففي كينيا، أتاح الانفتاح السياسي النسبي منذ التسعينيات بروز مجتمع مدني نشط نسبيًا، كانت له فرص أكبر في المشاركة في صياغة بعض السياسات العامة والقرارات المهمة كالمشاركة في صياغة دستور 2010، كما ساهم في مراقبة الانتخابات ومكافحة الفساد والدفاع عن حقوق الإنسان، رغم استمرار القيود التشريعية والتدخّلات الحكومية. أما في أوغندا، فقد ظل المجتمع المدني يعمل في ظل بيئة أكثر تقييدًا، مع سيطرة الدولة على الفضاء العام، وتعرّض المنظمات المدنية للرقابة والاحتواء، خاصة في القضايا ذات الطابع السياسي أو الحقوقي.

كما لعب السياق الاقتصادي في البلدين دورًا مهماً في تحديد قدرة المجتمع المدني على الاستدامة والتأثير؛ إذ أن الاقتصاد الكيني الأكثر تنوعًا ونموًا أتاح فرصًا أفضل لجمع التبرعات وبناء شبكات دعم محلّية، بينما يعاني الاقتصاد الأوغندي من الهشاشة وضعف الطبقة الوسطى، ما ينعكس سلبًا على قدرة المنظمات المدنية على العمل المستقل. أما من الناحية الاجتماعية، فإن التعددية الإثنية والدينية تفرض

تحدّيات إضافية على وحدة المجتمع المدني في البلدين، وغالبًا ما تستغلّها الأنظمة السياسية لتعزيز الانقسامات أو احتواء الحركات المدنية.

وقد توصّلت الدراسة إلى أن طبيعة المجتمع المدني، من حيث درجة التنظيم والاستقلالية وتنوع الفاعلين، انعكست على أدواره، ففي كينيا أدى الاستقلال النسبي لمنظمات المجتمع المدني إلى تعزيز أدوارها في الرقابة والمناصرة والتأثير في السياسات العامة، بينما حدّت القيود القانونية والسياسية في أوغندا من استقلالية العديد من المنظمات، مما جعل أدوارها تتركّز بدرجة أكبر في تقديم الخدمات والأنشطة التنموية والصحية مقارنة بالأدوار الرقابية والسياسية.

وقد بيّنت الدراسة أن التّمايز والاختلاف والتفاوت في أدوار المجتمع المدني بين البلدين يظهر في "الدور السياسي والرقابي"، حيث اختلفت درجة المشاركة في النشاطات المتعلّقة بالمجال السياسي والرقابة بين منظمات المجتمع المدني في كينيا ونظيرتها في أوغندا.
ويرجع ذلك إلى اختلاف البيئة السياسية والتشريعية، ومستوى احترام الحقوق والحريات، وطبيعة العلاقة مع السلطة، فضلاً عن تفاوت درجة استقلالية المنظمات واعتمادها على التمويل الخارجي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني تعدّ من أهم محدّدات فاعليته. ففي كينيا اتّسمت العلاقة بالتذبذب بين التعاون والصدام والقمع، إلا أنها أتاحت هامشاً أوسع للمشاركة المجتمعية مقارنة بأوغندا، حيث غلبت على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في هذه الأخيرة القمع والرقابة والقيود القانونية والإدارية، وهو ما انعكس سلباً على استقلالية المجتمع المدني وعلى قدرته في المشاركة والتأثير في صنع القرار وممارسة الرقابة على السلطة.

وقد أثبتت الدراسة أن علاقة المجتمع المدني الكيني والاوغندي والجهات الدولية المانحة من أبرز العوامل المؤثّرة في طبيعة ودور المجتمع المدني في البلدين، وتنعكس هذه العلاقة على استقلالية المنظمات، واستدامتها، وأولوياتها، وهويتها. حيث يعتمد جزء كبير من منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا على التمويل الخارجي، خاصة في ظل ضعف الاقتصاد المحلي وقلة التبرعات المحلية، مكّن هذا التمويل المنظمات من تنفيذ مشاريع تنموية، وبرامج حقوقية، وحملات توعية لم يكن بالإمكان تنفيذها بدون دعم خارجي.

ولكن في المقابل فإن ذلك يفرض تحدّيات ومعوقات أكبر أمام دور المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، أولّها الاعتماد المفرط وفقدان الاستقلالية، فالاعتماد الكبير على التمويل الأجنبي يجعل العديد من المنظمات

عرضة لتغيير أولوياتها بما يتماشى مع أجندة المانحين، على حساب الاحتياجات المحلية الحقيقية. كما قد يؤدي ذلك إلى ضعف الاستدامة في حال تراجع أو توقف التمويل.
كما يؤدي التنافس على المنح الخارجية إلى تجزئة المجتمع المدني وظهور منظمات على الورق فقط، أو ذات طابع انتهازي، كما يحدّ من قدرة المنظمات على بناء قاعدة دعم محلية قوية ومستدامة.

ورغم الاعتماد الكبير لمنظمات المجتمع المدني في كينيا على التمويل الأجنبي، إلا أن هناك طبقة وسطى أكثر ديناميكية تدعم بعض المنظمات محليًا، كما أن البيئة السياسية –رغم القيود– أكثر انفتاحًا نسبيًا، ما يسمح بهامش أكبر من المناورة. كما سعت عدة منظمات الكينية في تنويع مصادر تمويلها وبناء شراكات مع القطاع الخاص المحلي.
في المقابل نجد في أوغندا الاعتماد شبه الكامل على التمويل الأجنبي يجعل منظمات المجتمع المدني أكثر هشاشة أمام الضغوط الحكومية، وأقل قدرة على الاستقلالية أو الاستدامة. كما أن التشريعات الأوغندية أكثر صرامة في جوانب، منها مراقبة التمويل الأجنبي، وغالبًا ما تستخدمه الدولة كذريعة لتقييد أو إغلاق المنظمات المستقلة.

وفيما يتعلق بالفرضيات فقد خلصت الدراسة بشأنها الآتي:

جاءت الدراسة لتؤكّد صحة العلاقة التي طرحتها الفرضيات ،فالفرضية الأولى تضمنت وجود ارتباط بين درجة استقلالية المجتمع المدني في كينيا وأوغندا وفاعلية دوره،حيث أن اختلاف مستوى استقلالية المجتمع المدني يعكس اختلافاً في مستوى فاعليته ومدى مساهمته وتأثيره ، وقد أثبتت تفاصيل الدراسة أنه رغم ما قدّمه المجتمع المدني في البلدين مساهمات في عدة مجالات إلا أن هذه المساهمات لم تحقق النتائج المطلوبة ولم تكون ذات فاعلية كبيرة ويرجع ذلك لضعف استقلالية المجتمع المدني في كينيا وأوغندا،ومع ذلك هناك تفاوت واختلاف في درجة استقلالية وفاعلية بين منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا.

بالنسبة للفرضية الثانية التي تتضمن وجود علاقة وارتباط بين طبيعة السياق السياسي في كينيا وأوغندا ودور المجتمع المدني بحيث تحدّد طبيعة البيئة السياسية لكل بلد نمط مشاركة المجتمع المدني في القضايا المدنية والسياسية، حيث أن المجتمع المدني في أوغندا يعمل في بيئة مقيّدة في ظل نظام متسلّط ومستبد، مقارنة بكينيا التي يتميز النظام السياسي فيها بانفتاح أكثر الأمر الذي يقيّد ويؤثّر على منظمات المجتمع المدني في أوغندا، كما أن نمط مشاركة المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا قد حدّدته طبيعة البيئة السياسية فبينما اقتصرت مساهمات المجتمع المدني في أوغندا على تقديم الخدمات الاجتماعية، كان

لمنظمات المجتمع المدني في كينيا مساهمات تعدّت تقديم الخدمات الاجتماعية إلى المساهمة في صياغة القرارات والتأثير في العمليات السياسية.

أما الفرضية الثالثة التي تتضمن تأثير اختلاف تفاعل الدولة والمجتمع المدني بين كينيا وأوغندا على اختلاف طبيعة أدوار المجتمع المدني في البلدين، فقد أثبتت تفاصيل الدراسة صحّتها حيث إن طبيعة العلاقة والتفاعل بين الدولة والمجتمع المدني قد أثّرت بدورها على طبيعة أدوار المجتمع المدني في البلدين، حيث تتميز منظمات المجتمع المدني في كينيا بديناميكية قائمة على التنافس والمواجهة لكنها محمية ومترسّخة قانونياً، في حين تعمل منظمات المجتمع المدني في أوغندا في بيئة مقيدة ومسيّسة أمنياً بشكل صارم، مع تسامح حكومي انتقائي للغاية.

فرغم اتّسام العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في البلدين بالتوتر، إلا أن التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني في كينيا موجود ونشط ما أدّى إلى وجود مجتمع مدني أكثر نشاطاً وجرأة في صدامه مع الدولة فيما يخص المجالات المتعلّقة بصنع القرارات والعمليات السياسية، مقارنة بأوغندا التي اتّسمت طبيعة العلاقة فيها بالتقييد أكثر والاستبداد مقارنة بكينيا. وعليه فإن المجتمع المدني في كينيا يميل إلى كونه خصومي لكنه مستجيب في ظل دولة تحارب منظمات المجتمع المدني لكنها غالباً ما تذعن للقرارات القضائية والحماية الدستورية. في المقابل هناك المجتمع المدني المقيّد للغاية والمسيّس أمنياً في أوغندا في ظل دولة ترى في منظمات الدفاع عن المساءلة تهديداً وجودياً للأمن القومي.

وأما الفرضية الرابعة التي تربط بين طبيعة استراتيجيات التمويل الأجنبي وبين طبيعة أدوار المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، فقد أثبتت تفاصيل الدراسة أن اختلاف استراتيجيات وأهداف الجهات الدولية في كينيا وأوغندا أدّت إلى اختلاف النتائج على أدوار منظمات المجتمع في البلدين.

وبناءاً على ما سبق، خلصت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا سعت إلى أداء أدوار متعدّدة، شملت تقديم الخدمات الاجتماعية والتنموية، والمساهمة في تعزيز المشاركة المجتمعية، لكن المعوقات السياسية والقانونية والمالية وغيرها من المعوقات حدّت من فاعلية هذه الأدوار. غير أن المجتمع المدني في كينيا تمتّع بحضور أكبر، وذلك نتيجة اتّساع هامش العمل المدني مقارنة بأوغندا، حيث حدّت القيود المفروضة من قدرته على التأثير والمشاركة في صياغة وصنع السياسات.

التوصيات

انطلاقا مما سبق تقترح الدراسة ما يلي:

1. تعزيز الاستقلالية المالية والتنظيمية للمجتمع المدني

- **تشجيع تنويع مصادر التمويل:** ينبغي لمنظمات المجتمع المدني في البلدين تقليل الاعتماد المفرط على الجهات الدولية المانحة من خلال تطوير آليات لجمع التبرعات المحلية، وبناء شراكات مع القطاع الخاص، وتعزيز ثقافة العمل التطوّعي والدعم المجتمعي.
- **بناء قدرات الإدارة المالية:** دعم برامج التدريب في مجالات الإدارة المالية والشفافية لضمان استدامة المنظمات وزيادة ثقة المجتمع المحلي والدولي بها.

2. تطوير البيئة التشريعية الداعمة وذلك من خلال:

- **مراجعة القوانين المقيّدة:** يُوصى الحكومات بمراجعة التشريعات التي تقيّد حرية العمل المدني، وتبسيط إجراءات التسجيل، وضمان حماية المنظمات من التدخلات الإدارية والأمنية غير المبررة.
- **تعزيز الحوار بين الدولة والمجتمع المدني:** إنشاء منصّات تشاورية منتظمة بين الحكومة والمنظمات المدنية لضمان مشاركة حقيقية في صنع السياسات العامة.

3. دعم الشفافية والمساءلة داخل المجتمع المدني

- **تعزيز آليات الرقابة الذاتية:** تشجيع المنظمات على تبني ممارسات الحوكمة الرشيدة، مثل الانتخابات الداخلية الدورية، ونشر التقارير المالية، وتفعيل آليات الشكاوى والمساءلة.

4. تعزيز دور المجتمع المدني في بناء السلام والتحول الديمقراطي

- **دعم مبادرات الوساطة وبناء السلام:** توفير الدعم الفني والمالي للمنظمات التي تعمل في مجال حل النزاعات المحلية، وتعزيز الشراكة مع المؤسسات التقليدية والدينية.
- **تمكين المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات ومكافحة الفساد:** توفير الحماية القانونية للناشطين، وتسهيل وصولهم إلى المعلومات العامة، وتعزيز التعاون مع الإعلام المستقل.

5. تطوير قدرات المجتمع المدني في الريف والمناطق المهمشة

- **توسيع برامج بناء القدرات خارج المدن الكبرى:** يجب أن تركّز برامج الدعم على المنظمات المحلية الصغيرة في المناطق الريفية لتعزيز العدالة في التمثيل والتأثير.
- **تشجيع المبادرات المجتمعية المحلية:** دعم المشاريع التي تنطلق من احتياجات المجتمعات المحلية، وتراعي السياق الثقافي والاجتماعي لكل منطقة.

6. تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات

- **دعم الشبكات الإقليمية:** تشجيع التعاون بين منظمات المجتمع المدني في شرق أفريقيا لتبادل الخبرات، والتنسيق في قضايا عابرة للحدود مثل الهجرة، وتغير المناخ، وحقوق الإنسان.
- **الاستفادة من التجارب الناجحة:** تبنّي أفضل الممارسات من التجربة الكينية في مجالات التمويل المحلي، ومن التجربة الأوغندية في مجال الشراكة مع المنظمات الدولية.

7. تشجيع البحث العلمي ورصد الأداء

- **إطلاق دراسات دورية حول المجتمع المدني المحلي:** دعم الأبحاث التي تقيّم أثر المجتمع المدني المحلي على التنمية وجودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتحديد التحديات المستجدة واقتراح حلول عملية لها.
- **توفير قواعد بيانات مفتوحة:** تشجيع الشفافية عبر نشر بيانات حول أنشطة المنظمات المدنية، ومصادر تمويلها، وأثرها المجتمعي.

وفي الختام، فإن مستقبل التنمية والاستقرار في كل من كينيا وأوغندا يرتكز على تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع؛ يتجاوز منطق التوجّس والقمع نحو شراكة تكاملية تسمح ببروز مجتمع مدني نابع من الإرادة المحلية، وقادر على العمل باستقلالية في مجالات عديدة ومساءلة الحكومات، بما يضمن أن تكون مسيرة التحوّل الديمقراطي استجابةً لأولويات الداخل الحقيقية، وليس لإملاءات الخارج.

المراجـــع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1- إبراهيم، مصطفى عبد العالي سالم، ومحمد خليفة بالقاسم العقوري. *المجتمع المدني: مدخل معاصر*. مصر: المكتب العربي للمعارف. 2020

2- أحمد، أميرة عادل. "مداخل المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه". *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية* 12، ع. 2 (جانفي 2021):157-168.

3- الخزرجي، ثامر كامل محمد. *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة*. عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2004.

4- الصبيحي، أحمد شكر. *مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي*. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 2000.

5- بلخير، آسيا. "المجتمع المدني وسؤال المواطنة: فرص التفعيل وحدود التأثير". *مجلة العلوم الإنسانية* 1، ع. 8 (ديسمبر 2017):11-27.

6- ج. وياردا، هوارد. المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، تر. زيدان ليلى . مصر،القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،2003.

7- حسن، حمدي عبد الرحمن. *الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الإفريقية نموذجا*. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية 2008.

8- خواص، مصطفى. *الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019.

9- دهينة، لطفي. "دور المجتمع المدني في العملية التنموية بإفريقيا: دراسة في آليات العمل والمعوقات". *الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية*، (فيفري 2022):88-100.

10- شلبي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع 1997.

11- طاشمة، بومدين. مدخل إلى علم السياسة: *مقدمة في دراسة أصول الحكم*.

المحمدية، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع 2014.

12- عدوي، عبد الستار أبو الحسن. *النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال*. القاهرة، مصر: المكتب العربي للمعارف 2015.

13- غريفيش، مارتن، وتريي أوكالاهان. *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

ب. الدوريات

14- إسكندر، ماهر. "أضواء على دول قارتنا...أوغندا...". *أفريقيا قارتنا*، ع. 14 (أكتوبر 2014): 2.

15- الرشيد، أحمد الزروق. "التعددية الحزبية والانتخابات في الدول المتخلفة: دراسة مقارنة بين غانا وأوغندا وزيمبابوي". *القراءة والمعرفة*، ع. 143 (سبتمبر 2013):63-66.

16- بوعامر،خديجة . "التعاضدية مدخل تحليلي لدراسة استمرار النمط النيوباتريمونيالي للحكم في أفريقيا"، *حوليات جامعة الجزائر 1* 34، ع. 03(2020):561-582.

17- خادم اجالا، جيلبرت. "شرق أفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة". *دراسات عالمية*، ع.21 (2009):7-68.

18- روطان، فريدة، ولامية زكري. "دور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية". *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* 08، على.01(2021):303-323.

19- زبير، غزالة. "المجتمع المدني في الجزائر، الجمعيات نموذجاً". *مجلة التنمية البشرية*، ع. 10 (مارس 2018):254-275.

20- زعطوط، كلثوم، والأزهر ضيف. "مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية". *مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والانسانية* 10، ع.01 (2018):39-53.

21- زغاش، هشام، وأمير وحشي. "منهجية البحث في السياسة المقارنة: دراسة نظرية في المفهوم والأهداف وأساليب التحليل". *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، ع. 5 (جانفي 2018):187-206.

22- سوراخ، إلهام، ولقمان مغاوري. "التسلطية الانتخابية في المجتمعات الانتقالية: كينيا (1992-2007) نموذجا". *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 11، ع. 03 (ديسمبر 2020):42-73.

23- سليمان، محمد عبد الستار محمد. "مقومات دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلم في إفريقيا". *مجلة الدراسات الإفريقية*، ع. 51 (سبتمبر 2021):35-66.

24- سليماني، يوسف. "جوانب من السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا (1894-1962)". *مجلة*

الدراسات الإفريقية 3، ع. 5 (نوفمبر 2016):

25- سليماني، يوسف. "دور النقابات العمالية في الحركات الوطنية في أفريقيا". *مجلة الدراسات الأفريقية*، ع. 5(2018):35-66.

26- صالح زياني، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع.16(جوان 2007):255-274.

27- عبد العالي، عبد القادر. "الدولة والهيمنة على المجتمع الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر". *عمران* 10، ع. 37 (صيف 2021):37-64.

28- عرزوق، عنترة. "إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية". *مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة* 2، ع. 1 (جانفي 2017):35-60.

29- غربي، بن محمد الصغير. "العمل النقابي ومهامه الاقتصادية والاجتماعية". *مجلة دراسات اقتصادية*، ع. 38 (أوت 2019):246-259.

30- لكمين، خيرة. "دور الفواعل الوطنية غير الرسمية في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع –العراق نموذجا–". *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، ع. 34(2017)31-53.

31- مهدي، ماجدة شاكر. "الدولة والمجتمع المدني". *مجلة كلية الآداب*، ع. 96(2011):556-585.

32- يونس، هيفاء أحمد محمد. "النظام السياسي الكيني". *دراسات دولية*، ع.25(2005):21-44.

ج. الرسائل الجامعية

33- أمين بلعابد تواتي، *دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بالجزائر بين النظرية والتطبيق 1989-1999*. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2018).

34- عامر ضبع، *المشاركة السياسية كأداة لترشيد الحكم من منظور أداء النظام السياسي- دراسة حالة: الجزائر-تركيا*، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2016).

35- خير الدين عبادي، *المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا (1990-2010)*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2010).

36- رؤوف راشد خله، *كينيا: دراسة في الجغرافيا السياسية*، رسالة لنيل درجة الماجستير، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2000).

د. التقارير

37- واجوبي، بول. "أوغندا". منظمة الأغذية والزراعة. (FAO)

هـ. المواقع الإلكترونية

38- "الملامح الجغرافية لشرق افريقيا"، *شرق أفريقيا*، https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/9/9_2018_11_16!03_55_36_PM.docx، تاريخ الاطلاع 2024/10/27.

39- حمد سالم الأصيمع، "مفهوم النقابة والاتجاهات النظرية في تفسير نشأتها"، *الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة*، تاريخ النشر غير محدد. https://mrk.journals.ekb.eg/article، تاريخ الاطلاع: 2023/05/10.

40- جهاد عمر الخطيب، "الإثنية ومآلاتها على مسار الحياة السياسية الكينية... نحو تداول سلمي للسلطة"، *قراءات إفريقية*، 22 فيفري 2018.

https://www.qiraatafrican.com/ ، تاريخ الاطلاع : 2020/04/21.

41- زينب مصطفى رويحة، "المجتمع المدني في إفريقيا.. التحديات وحدود الدور"، *قراءات إفريقية*، فيفري 2020.

https://qiraatafrican.com/5503/ تاريخ الاطلاع : 2020/03/05.

42- عبد الرحمن أبو زيد عاطف، "أثر المساعدات الخارجية على الديمقراطية والفساد في الدول الإفريقية"، قراءات إفريقية، 23 سبتمبر 2020.

https://qiraatafrican.com/4045 / ،تاريخ الاطلاع :2025/05/10.

43- يوسف سليماني، "تاريخ مملكة الأشانتي بوغندة"،https://bit.ly/3aj39ce ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/29.

44- وائل عبد الشافي، "النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال"، *أكاديميا*، 2018.

https://www.academia.edu/38104591 تاريخ الاطلاع : 2021/04/28.

45- وجيه قانصو، "المجتمع المدني: مجال مواطنة وفاعلية مجتمع". *مؤسسة كونراد أديناور*".

https://www.kas.de/documents/،تاريخ الاطلاع :2023/03/12.

46- هاني رمضان طالب، "التنمية السياسية.. مقاربة نظرية"، *دراسات*، 12 يوليو 2020.

https://www.acrseg.org/41673، تاريخ الاطلاع : 2025/03/16.

47- "لماذا تستمر الاحتجاجات في كينيا رغم التراجع عن زيادة الضرائب؟"، *المستقبل للأبحاث والدراسات*

المتقدمة، 8 يوليو 2024.

https://futureuae.com/ ،تاريخ الاطلاع 2024/12/22.

ثانيا :المراجع باللغات الأجنبية

أ- الكتب

48- Anheier, Helmut K., Stefan Toepler, and Regina List. *International Encyclopedia of Civil Society*. 1st ed. USA: Springer, 2010.

49- Biekart, Kees, and Alan Fowler. *A Research Agenda for Civil Society*. USA: Edward Elgar, 2022.

50- Byrnes, Rita M. *Uganda: A Country Study*. Rev. ed. Washington, D.C.: Library of Congress, 1992.

51- Chazan, Naomi, Robert Mortimer, John Ravenhill, and Donald Rothchild. *Politics and Society in Contemporary Africa*. Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1999.

52- Cheeseman, Nicolas, Eloïse Bertrand, and Saeed Husaini. *Oxford Dictionary of African Politics*. 1st ed. Kindle Edition. Oxford: Oxford University Press, 2019.

53- De Coninck, John, and Arthur Larock. *Uganda's Civil Society: History, Challenges, Prospects*. 1st ed. Kampala: Fountain Publishers, 2021.

54- Harbeson, John W., Donald Rothchild, and Naomi Chazan. *Civil Society and the State in Africa*. USA: Lynne Rienner, 1994.

55- Hobsbawm, Eric, and Terence O. Ranger, eds. *The Invention of Tradition*. Reprinted. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

56- Ibrahim, Abadir M. *The Role of Civil Society in Africa's Quest for Democratization*. Switzerland: Springer International Publishing, 2015.

57- Johnston, Michael. *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*. 1st ed. New York: Cambridge University Press, 2005.

58- Kaiser, Paul J., and F. Wafula Okumu. "Civil Society." In *Democratic Transition in East Africa*. 1st ed. USA: Ashgate, 2004.

59- Martin, Frederick, et al. *The Statesman's Yearbook*. United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2019.

60- Maxon, Robert. *East Africa: An Introductory History*. 3rd and rev. ed. USA: West Virginia University Press, 2009.

61- Maxon, Robert M., and Thomas P. Ofcansky. *Historical Dictionary of Kenya*. 3rd ed. Lanham, MD: Scarecrow Press, 2000.

62- Morrison, Donald George, Robert Cameron Mitchell, and John Naber

Paden. *Black Africa: A Comparative Handbook*. 2nd printing, rev. ed. New York: Springer, 1989.
63- Naerssen, Ton van, Marcel Rutten, and Annelies Zoomers. *The Diversity of Development: Essays in Honor of Jan Kleinpenning*. The Netherlands: Assen Van Gorcum, 1997.
64- Obadare, Ebenezer. *The Handbook of Civil Society in Africa*. 1st ed. New York: Springer, 2013.
65- Otiso, Kefa M. *Culture and Customs of Uganda*. Westport, CT: Greenwood Press, 2006.
66- Otunnu, Ogenga. *Crisis of Legitimacy and Political Violence in Uganda, 1979 to 2016*. African History and Modernities. 1st ed. Palgrave Macmillan, 2017.
67- Pirouet, Louise. *Historical Dictionary of Uganda*. 1st ed. Metuchen, NJ: Scarecrow Press, 1995.
68- Rooy, Alison van. *Civil Society and the Aid Industry*. 1st ed. London: Earthscan, 2009.

ب- الدوريات

69- Balinda, Alice Maria. "Uganda's Presidential Succession and Democratic Transition." *Eurasian Experiment Journal of Arts and Management (EEJAM)* 5, no. 2 (2024): 15-17.
70- Baynham, Simon. "The Kenyan Economy: An Overview." *Africa Insight* 19, no. 4 (1989): 225-232.
71- C Bach,Daniel, Gazibo,Mamoudou. ”L’État néopatrimonial : Genèse et Trajectoires Contemporaines.”Politique et Société32, n°.2(2013) :161-163.
72- Chaplower, Scott G., and Ruthbamela Engo-Tjega. "Civil Society Organizations and Evaluation Lessons from Africa." *Evaluation* 13, no. 2 (2007): 261-271.
73- Cohn, Jennifer, Asia Russell, et al. "Using Global Health Initiatives to Strengthen Health Systems: A Civil Society Perspective." *Global Public Health: An International Journal of Research, Policy and Practice* 6, no. 7 (2011): 687-702.
74- English, Patrick. "Archives of Uganda." *The American Archivist* 18, no. 3 (1955) : 225-550.
75- Fadakinte, M. M. "Historicising Civil Society in Africa: An Analysis of the State, Democracy and the Third Sector." *Canadian Social Science* 11, no. 3 (2015): 130-140.
76- Flanary, Rachel, and David Watt. "The State of Corruption: A Case Study of Uganda." *Third World Quarterly* 20, no. 3 (1999): 515-536.
77- Forole, Jarso James. "The Media and the Anti-Corruption Crusade in

Kenya: Weighing the Achievements, Challenges, and Prospects." *American University International Law Review* 26, no. 1 (2011): 1-56.

78- Hamdy Abdel Rahman Hassan. "The State and Civil Society in Africa: A North African Perspective." *African Journal of Political Science and International Relations* 3, no. 2 (2009): 5.

79- Harnois, Yanik G., and Stéphane Gagnon. "Killing a Country and Getting Away with It: Neopatrimonialism and Incurable Corruption by Political Elites Linked to International Development Aid." *Journal of Developing Societies* 39, no. 3 (2023): 289-326.

80- Kansiime, Noel Kiiza. "The State, Civil Society and Democracy in Uganda." *American Research Journal of Humanities & Social Science (IJHSS)* 2, no. 8 (2019): 1-7.

81- Kasfir, Nelson. "Civil Society, the State and Democracy in Africa." *Commonwealth and Comparative Politics* 36, no. 2 (1998): 123-149.

82- Kibara, Obadiah N., Nicholas M. Odhiambo, and Josephine M. Njuguna. "Tourism and Economic Growth in Kenya: An Empirical Investigation." *International Business and Economics Research Journal* 11, no. 5 (2012): 517-528.

83- Lewis, David. "Civil Society in African Contexts: Reflections on the Usefulness of a Concept." *Development and Change* 33, no. 4 (2002): 569-586.

84- Maracha, Viacheslav, and Sergey Bespalov. "Neopatrimonial Model of Public Administration and its Transformation in the Context of Global Uncertainty." *EPJ Web of Conferences* 248, no. 03003 (2021): 248-258.

85- Mati, Jacob Mwati. "Civil Society in 'Politics' and 'Development' in African Hybrid Regimes." *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations* 31, no. 4 (2020): 674-687.

86- Menocal, Alina Rocha, Verena Fritz, and Lise Rakner. "Hybrid Regimes and the Challenges of Deepening and Sustaining Democracy in Developing Countries." *South African Journal of International Affairs* 15, no. 1 (2008): 10-12.

87- Misaro, Josphine. "Collateral Strategies Poverty Reduction in Kenya: Prospects and Challenges." *Journal of Economics and Sustainable Development* 5, no. 12 (2014): 1-8.

88- Muhumuza, William. "From Fundamental Change to No Change: The NRM and Democratization in Uganda." *The East African Review*, no. 41 (2009): 21-42.

89- Muok, Benard O., and Ann Kingiri. "The Role of Civil Society Organizations in Low-Carbon Innovation in Kenya." *Innovation and*

Development 5, no. 2 (2015): 207-223.
90- Murunga, Godwin R. "Ethnicity, Community Relations and Civil Society in Contemporary Kenya: Trends and Field Experiences." *Ufahamu: A Journal of African Studies* 29, no. 2-3 (2002): 15-66.
91- Mutonyi, John. "Fighting Corruption: Is Kenya on the Right Track?" *Police Practice and Research: An International Journal* 3, no. 1 (2002): 21-39.
92- Mutunga, Willy. "Civil Society and the Democratic Experience in Kenya: A Review of Constitution-Making from the Middle: Civil Society and Transition Politics in Kenya 1992-1997." *African Sociological Review* 4, no. 1 (2000): 97-118.
93- Nenpomingyi Sarah Gowon-Adelabu. "The Dynamics of Political Corruption and Neopatrimonialism in Kenya." *Research on Humanities and Social Sciences* 8, no. 14 (2018): 160-169.
94- Ocaya, Victor. "Ultimate Reality and Meaning According to the Acholi of Uganda." *Ultimate Reality and Meaning* 11, no. 1 (1988): 11-23.
95- Okuku, Juma Anthony. "Civil Society and the Democratisation Process in Kenya and Uganda: A Comparative Analysis of the Contribution of the Church and NGOs." *Politikon: South African Journal of Political Studies* 7, no. 2 (2002): 51-63.
96- Oloka-Onyango, J., and J. J. Barya. "Civil Society and the Political Economy of Foreign Aid in Uganda." *Democratization* 4, no. 2 (1997): 113-138.
97- Omungo, Patrick Abuya. "A Review of the Role of Civil Society in Advocacy and Lobbying for Enforcement of Health Policy in Kenya." *African Population Studies* 25, no. 1 (2011): 77-91.
98- Orvis, Stephen. "Civil Society in Africa or African Civil Society?" *Journal of Asian and African Studies* 36, no. 1 (2001): 17-39.
99- Orvis, Stephen. "Kenyan Civil Society: Bridging the Urban–Rural Divide?" *The Journal of Modern African Studies* 41, no. 2 (2003): 247-268.
100- Roning, Helge. "Democracy, Civil Society and the Media in Africa in the Nineties." *Innovation: The European Journal of Social Science Research* 8, no. 4 (2012).
101- Svensson, Jakob. "Aid, Growth and Democracy." *Economics and Politics* 11, no. 3 (1999): 291-293.
102- Towett, Geoffrey, James Chelanga, and Paul Opondo. "The Influence of Patron-Client Relations on Public Participation in Uasin Gishu County, Kenya." *Journal of African Interdisciplinary Studies* 7, no. 11 (2023): 254-268.
103- Wanyande, Peter. "The Media as Civil Society and Its Role in Democratic

Transition in Kenya." *Africa Media Review* 10, no. 3 (1996): 1-20.

ج - الرسائل الجامعية

104- James M. Appe, *Factional Politics and Political Development in Uganda and Kenya Since Independence: A Study of Clientelism, Spoils Politics and* Stability, 1960-1990, PhD thesis, (The University of Edinburgh, 1994).

105- Ebangit Zerubbabel Ojima, *The Problems of Economic Development of Uganda*, MA thesis, (North Texas State University, 1973).

106- Elizabeth Karuni, *From the village to Entebbe: The Acholi of Northern Uganda and the politics of identity, 1950-1985*, PhD thesis, University of Exeter, 2014.

107- Kine Fjell Johansen, *The State and Civil Society in Uganda, Kenya and South Africa: The Case of Women's Movements*, MA thesis, (University of Stellenbosch, 2011).

108- Noel Kansiime, *A Study of State-Civil Society Relationship - The case of Uganda*, MA thesis, (Linnaeus University, 2010).

109- Maureen Maingi Mwikali, *Role and Impact of Civil Society on Kenya's Development Agenda*, MA thesis, (University of Nairobi, 2016).

110- Miriti Gladys, *The Role of Community Based Organizations (CBOs) in Transforming People's Lives: A Case Study of Omega Child Shelter in Mwingi Central District*, MA thesis, (University of Nairobi).

111- Frederik Odoi-Tanga, *Ethnicity and Conflict in Post-Independent Acholiland, Uganda 1962-2006*, PhD, (University of Pretoria, 2009).

112- Benedict Eromonsel Oikoumene, *The Role of Civil Society in the Fight against Corruption in Nigeria*," MA thesis, (Linnaeus University, 2023).

113- Anthony Ssembatya, *Dual Citizenship: A Comparative Study of Kenya and Uganda*, PhD thesis, (University of Potsdam, 2021).

د - التقارير

114- Arthur Bainomugisha, "Political Parties, Political Change and Environmental Governance in Uganda." *ACODE Policy Research Series*, no. 16 (2006).

115- Barasa Edwin Mang'eni, “Civil Society in Peace Building and Conflict Resolution: The Case of Civil Society in Kenya.” *Paper presented at the Turkish and African Civil Society Organizations Forum*.

116- Bjorn Moller, “Religion and Conflict in Africa with a Special Focus on East Africa.” *DIIS Report*, no. 6, Danish Institute for International Studies, 2006.

117- Clayton, Andrew, Peter Oakley, and Jon Taylor. “Civil Society Organizations and Service Provision.” *Civil Society and Social Movements Programme Paper Number 2*, UNRISD, October 2000.

118- Cooper, Rachel. “What is Civil Society, its Role and Value in 2018?” University of Birmingham, October 2015.

119- “Effectiveness of Anti-Corruption Agencies in East Africa: Kenya,” *Africa Regional Office (AFRO) Policy Brief*, Open Society Foundations, 2016.

120- Francis Kairu, Mary Maneno, “Corruption and Land Governance in Kenya”, *Adili,* Issue 152, Transparency International Kenya, July 2015.

121- Frank Khachina Matanga, “Civil Society and Politics in Africa: The Case of Kenya,” *Paper presented at the Fourth International Conference of ISTR, Trinity College*, July 2000.

122- Francis Mwaura, Solomon Ssekitoleko. “Reviewing Uganda’s Tourism Sector for Economic and Social Upgrading Research.” *EPRC Research Series*, June 2012.

123- John Githongo, “Kenya’s Fight against Corruption: An Uneven Path to Political Accountability.” *Development Briefing Paper*, Cato Institute, March 2007.

124- Julie Hearn, “Foreign Aid, Democratisation and Civil Society in Africa: A Study of South Africa, Ghana and Uganda.” *IDS Discussion Paper 368*, Institute of Development Studies, 1999.

125- Jackee Budesta Batanda, “The Role of Civil Society in Advocating for Transitional Justice in Uganda.” *Institute for Justice and Reconciliation, Policy & Practice Brief* 1, 2009.

126- Kristin Leefers, “The Course of Political Development in Uganda and its Effect on Economic Development.” *Paper presented at the Pi Sigma Alpha National Student Research Conference*, 2003.

127- Kanyinga, Karuti. "Kenya: Democracy and Political Participation." *Open Society Foundations*, March 2014.

128- "Kenya's Industrial Transformation Programme." Ministry of Industrialization and Enterprise Development, Republic of Kenya, July 2015.

129- Maria Martin, "Uganda: Overview of Corruption and Anticorruption.*" U4 Anti-Corruption Resource Centre*, 2013.

130- Michael Bratton, "Civil Society and Political Transition in Africa." *IDR Reports* 11, no. 6 (1994): 9-10.

131- Mudashiru Sentamu, "The Effectiveness of The Inspectorate of Government (IGG) in Fighting Corruption in Uganda", *Bachelor's report*, The International University of East Africa, 2016.

132- Wilhelm Hofmeister, Peter Köppinger. "Political Parties and Civil Society the Need for Stronger Linkages to Defend and Promote Democracy." *European Network of Political Foundations*, 2002.

133- Yusuf Kiranda, Mathias Kamp, "The State of Multiparty Democracy in Uganda.", *Reality Check Reports*, Konrad Adenauer Stiftung, 2010.

134- Ezekiel Mbitha Mwenzwa, "Transparency and Accountability in Kenya: A Review of the Institutional Framework for Public Service Delivery," Karatina University.

135- Mulugetta Etefa, "Integrating conflict prevention and civil society participation into national development strategies: Ethiopia, Kenya and Uganda", *Africa Peace Forum, InterAfrica Group, Saferworld*, August 2005.

136- Peter O. Ndege, "Colonialism and its Legacies in Kenya",.

137- Caroline Nilsson, "Corruption in Kenya: Individual Attitudes and Actions Towards Corruption in Nakuru, Kenya." Lund University, 2009.

138- Thania Paffenholz, "Civil Society and Peacebuilding*," Summary of Results for a Comparative Research Project*, Centre on Conflict, Development and Peacebuilding, 2009.

139- Thania Paffenholz, Christoph Spurk. "Civil Society, Civic Engagement, and Peacebuilding." *World Bank Policy Research Working Paper 4041*, n°. 36, 2006.

140- Benjamin Radley, "The NGO Sector and Civil Society in Kenya: A Literature Review." Overseas Development Institute, August 2008.

141- Mark Robinson, Steven Friedman. "Civil Society, Democratisation and Foreign Aid in Africa." *IDS Discussion Paper 383*, Institute of Development Studies, April 2005.

142- Howard Stein, “A Brief History of Aid in East Africa: The Political Economy of Convergence.” *CESifo Forum*, April 2009: 20-22.

143- “Strengthening Industries in East Africa Creating Sustainable Perspectives.” *Business Scouts for Development*, GIZ, May 2023.

144- United States Agency for International Development, *Clientelism, Patrimonialism and Democratic Governance: An Overview and Framework for Assessment and Programming*. December 2002.

145- United States Agency for International Development, *Engaging Civil Society in Health Finance and Governance: A Guide for Practitioners*. October 23, 2023.

146- United States Agency for International Development. *Language of Instruction Country Profile: Kenya*. April 2021.

147- United States Department of Defense, *Uganda Country Handbook*. May 20, 2025.

148- Gebeyehu Nadew Zerihun, “The Role of African Civil Society in Combatting Corruption.” *Paper presented at The Catholic University of East Africa for The International Conference on Corruption*, May 2015.

149- Ronald Ajenjo, Mariatu Kamara. “*Kenya*” The Good Counsel.

150- Elimu Yetu,“A Vision for a Literate, Cohesive, Democratic Society”.

151- Central Intelligence Agency,*Kenya*, Last updated June 21, 2022.

152- “Country Profile: Kenya,” *Library of Congress*, Federal Research Division, June 2007.

153- “Kenya: Violent Repression against an Anti-Corruption Demonstration,” *Human Rights Defenders*, November 2016.

154- “Kenyan AIDS NGOs Consortium (KANCO),” *International Drug Policy Consortium*.

155- Benedict Kanyama, “Uganda Tourism Industry”.

156- “Kenya Economic Outlook,” *African Development Bank Group*.

157- “Kenya-Ethnic Groups.” *African Studies Center*.

158- “Kenya History,” *Embassy of the Republic of Kenya in Japan*.

159- Sabiti Makara, “NGOs in Uganda: Their Typologies, Roles and Functions in Governance”, *Centre for Basic Research Kampala*.

160- Moola Lakshmi, Pontian Muhwezi, “Uganda,” *The Good Counsel*.

161- Aaron O’Neill, “Uganda: Distribution of Gross Domestic Product (GDP) across Economic Sectors from 2010 to 2020.” *Statista*, February 2022.

162- Ken Opalo, “Constitutional Amendment Through Popular Initiative: Tentative Lessons From the “Okoa Kenya” Campaign”,

163- Phurisa Phagudom, “Pre-Colonial Kenya,” *AFR110: Intro to Contemporary Africa*, September 24, 2014.

164- “A Handbook on Working with Political Parties”, *United Nations Development Programme*,

165- Victor Kapiyo, “Legal and Regulatory Frameworks Affecting Civil Society Organisations’ Online and Offline Activities in Kenya”, *CIPESA*,2017.

و- المواقع الإلكترونية

166- “East Africa History.” *Lonely Planet*. retrieved March 23, 2020, https://www.lonelypalnet.com/east-africa/narratives/background/history,retrieved: 23/03/2020.
Eddy Tuka Mushaba, “Uganda Tourism,” June 2016.

167- Chara Scroope, “Kenyan Culture.” *Cultural Atlas*, 2018. https://culturalatlas.sbs.com.au/kenyan-culture retrieved 23/03/2020.

168- Mdenge. “History of the Imperial British East Africa Company.” *History Development*. November 2021. https://bit.ly/3mLFjsy,retrieved: 15/06/2022.

169- Kenya’s 2022 Election,August 2022, https://www.project-syndicate.org/commentary/kenya-2022-presidential-election-odinga-vs-ruto-by-steven-gruzd-2022-08 retrieved 15/06/2023.

170- Margaret Monyani, "One Party State: Is It Good or Bad for Governance?" E-International Relations, May 2018, https://www.e-ir.info/2018/05/25/one-party-state-is-it-good-or-bad-for-governance/#google_vignette, retrieved: 15/06/2022.

171- “Past Presidents of Uganda “, https://www.statehouse.go.ug/past-presidents/president-apollo-milton-obote retrieved 24/04/2022.

172- "Population of Cities in Kenya." *World Population Review*. 09 June 2021. https://worldpopulationreview.com/countries/cities/kenya.

173- “Uganda Population.” World Population Review, https://www.worldometers.info/world-population/uganda-population/ retrieved June 9, 2021.

174- "Uganda Inflation Rate 1994-2025", Macrotrends, https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/uga/uganda/inflation-rate-cpi retrieved 23/1/2024.
175- Wainaina Ndung'u, "The Role of Kenyan Civil Society in Democratic Governance." The Elephant, October 2020.
176- https://www.theelephant.info/opinion/2020/10/16/the-role-of-kenyan-civil-society-in-democratic-governance/ retrieved 23/03/2023.

الفهـــرس

فهرس المحتويات

العنـــــــــاوين	رقم الصفحة
شكر وتقدير	--
ملخص الدراسة	--
مقدمة	2-1
الإطار المنهجي والمفهومي النظري للدراسة	3
أولا: الإطار المنهجي	3
1- المشكلة البحثية	3
2- مجالات الدراسة	4
3- الفروض العلمية	6
4- الأهمية العلمية والعملية للدراسة	7
5- أهداف الدراسة	7
6- أسباب اختيار الموضوع	8
7- المقاربة المنهجية	8
8- أدوات جمع البيانات	10
ثانيا: الإطار المفهومي والنظري للدراسة	11
2- المفاهيم السياسية	11
3- الدراسات السابقة	16
4- الإطار النظري لدراسة المجتمع المدني	23
5- تقسيم الدراسة	23
الفصل الأول: الخلفية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكينيا وأوغندا	83 -25
تمهيد	25
المبحث الأول: الخلفية التاريخية لكينيا وأوغندا	27
المطلب الأول: حقبة ما قبل الاستعمار في كينيا وأوغندا	27
المطلب الثاني: حقبة الاستعمار في كينيا وأوغندا	30
المطلب الثالث: حقبة ما بعد الاستقلال في كينيا وأوغندا	33
المبحث الثاني: تطور البناء الاجتماعي والاقتصادي لكينيا وأوغندا	43

المطلب الأول: تطور البناء الاجتماعي لكينيا وأوغندا	43
المطلب الثاني: تطوّر البناء الاقتصادي لكينيا وأوغندا	51
المبحث الثالث: تطوّر البناء السياسي لكينيا وأوغندا	62
المطلب الأول: طبيعة البناء السياسي في كينيا وأوغندا	62
المطلب الثاني: مرحلة الحزب الواحد في كينيا وأوغندا	71
المطلب الثالث: مرحلة التعددية الحزبية في كينيا وأوغندا	75
الفصل الثاني: دور المجتمع المدني في المجال الاجتماعي والاقتصادي في كينيا وأوغندا	84- 144
تمهيد	85
المبحث الأول: تطور المجتمع المدني في كينيا وأوغندا	86
المطلب الأول: النقاش الدائر حول فكرة المجتمع المدني في أفريقيا	86
المطلب الثاني: نشأة المجتمع المدني في كينيا وأوغندا	91
المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني في كينيا وأوغندا	101
المطلب الرابع: مكونات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا	107
المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في البلدين في المجال الاجتماعي والاقتصادي	132
المطلب الأول: دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر في كينيا وأوغندا	133
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في مجال الصحة في كينيا وأوغندا	136
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في المجال الاقتصادي	139
الفصل الثالث :دور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام والمجال السياسي في كينيا وأوغندا	145- 182
تمهيد	148
المبحث الأول: الدولة والمجتمع المدني في كينيا وأوغندا	149
المطلب الأول: علاقة الدولة بالمجتمع المدني	149
المطلب الثاني: علاقة الدولة والمجتمع المدني في كينيا وأوغندا	153
المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في بناء السلام في كينيا وأوغندا	160
المطلب الأول: المجتمع المدني وبناء السلام	160
المطلب الثاني: المجتمع المدني وبناء السلام في كينيا وأوغندا	163

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد في كينيا وأوغندا	172
المطلب الأول: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في كينيا وأوغندا	172
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في كينيا وأوغندا	181
الفصل الرابع: انعكاسات دور المجتمع المدني على التنمية والاستقرار في كينيا وأوغندا	218-188
تمهيد	188
المبحث الأول: المجتمع المدني والمساعدات الخارجية في كينيا وأوغندا	189
المطلب الأول: المساعدات الخارجية في أفريقيا	189
المطلب الثاني: المجتمع المدني والمساعدات الخارجية في كينيا وأوغندا	192
المطلب الثالث: مشاكل التمويل الخارجي التي تواجه المجتمع المدني في كينيا وأوغندا	198
المبحث الثاني: حدود مساهمة المجتمع المدني في كينيا وأوغندا بين الفرص والقيود	204
المطلب الأول: تقييم حدود مساهمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا	204
المطلب الثاني: معوقات وقيود المجتمع المدني في كينيا وأوغندا	214
خاتمة	219
المراجـــع	228
الملاحق	233
الفهـــرس	241